

سِرُّ الْفَصِيحَةِ

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان
الحفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

الطبعة الأولى

•

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

حقوق الطبع محفوظة للناشر

١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ

يطلب من الناشر دار الكتب العلمية ص.ب. ١١/٩٤٢٤ بيروت - لبنان

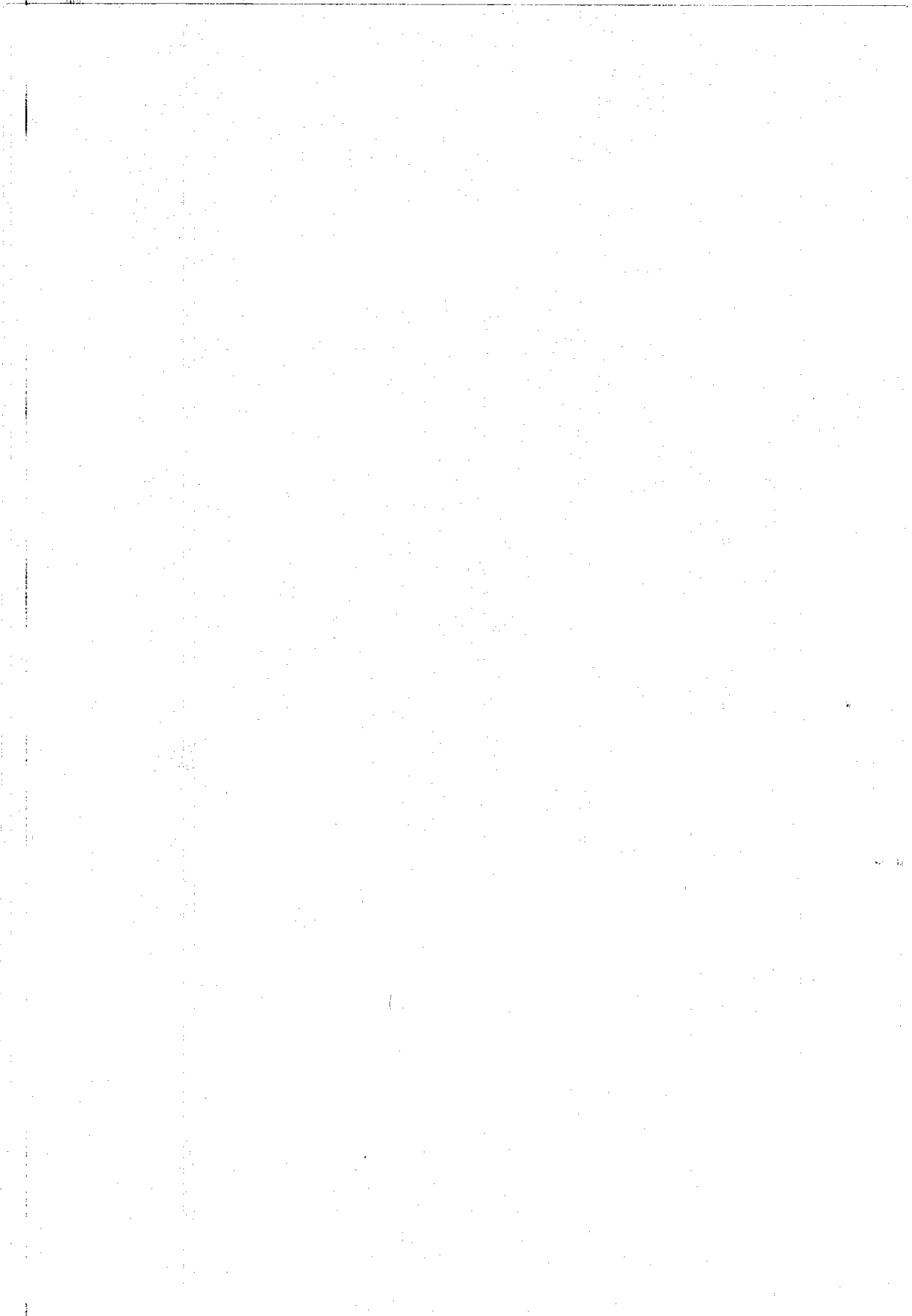
هاتف
٨٠٠٨٤٤ - ٨١٨٤٢٢
٢٩٦٤٧٦ - ٢٥٢٢٥٧



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أعمال الكين شوقا

www.lisanarb.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

تتقدم - دار الكتب العلمية - إلى القراء الكرام بسفر نفيس وهو :
كتاب « سر الفصاحة » لابن سنان الخفاجي ويتضمن :

١) الكلام على شروط الفصاحة في اللفظة الواحدة .

٢) الكلام على شروطها في الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض .

٣) الكلام على المعاني مفردة عن الألفاظ .

هذا وقد تضمن القسم الأول : الشروط اللازمة لفصاحة الكلمة .
وتضمن القسم الثاني : ما يوجد من هذه الشروط في الألفاظ المنظوم
بعضها مع بعض .

ثم تكلم المؤلف عن شروط الفصاحة ، ومواضيع أخرى عظيمة الفائدة
مما جعل هذا الكتاب متعة للباحث والدارس ، ومرجعاً للطلاب لا غنى له
عنه .

نرجو أن يكون عملنا هذا خدمة لعامة القراء على كافة مستوياتهم .

والله من وراء القصد

الناشر

ترجمة المؤلف

ابن سنان الخفاجي

٤٢٣ - ٤٦٦ هـ ١٠٣٢ - ١٠٧٣ م

ابن سنان الخفاجي هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان - أبو محمد - الخفاجي الحلبي، شاعر، أديب. ولد سنة ٤٢٣ هجرية بقلعة « عزاز » من أعمال حلب، وكان أبوه من أشرف البلدة. أخذ العلم عن أبي العلاء المعري وغيره. وعندما أتم علومه ولي على قلعة عزاز، وسخط على أولياء الأمر في عصره، وظهرت في نفسه نوازع الثورة، فأعلن العصيان على الأمير محمود بن نصر، ولكن الأمير أرسل إلى وزيره النحاس، ليقنع ابن سنان للعودة إلى الطاعة. وكتب الوزير النحاس إلى ابن سنان يدعوه إلى العودة إلى الطاعة، ولكنه رمز إليه بكتابه بأنهم يريدون به شراً. فاستمر في عصيانه، ولكن محمود بن نصر أمر الوزير النحاس بتنفيذ مكيدة بابن سنان، أودت بحياته. فمات سنة « ٤٤٦ » هجرية دون أن يحقق أي تقدم في إصلاح مفاسد عصره التي وصفها في بعض أبياته حيث قال :

أستغفر الله لا مال ولا شرف ولا وفاء ولا دين ولا أنف
كأنما نحن في ظلماء داجية فليس ترفع عن أبصارنا السُّجف

ومن المعروف أن سخط ابن سنان على عصره قد ورثه عن أستاذه المعري -، وكان يميل إلى التشيع على عكس أستاذه في ذلك. وقد كان

ينتقد المعري أيضاً لما في طريقتة من غموض ، وما في شعره ونثره من تكلف ، كما أشار إلى هذا في كتابه - سر الفصاحة - .

هذا وقد عرض الخفاجي أفكاره بأسلوب أدبي علمي رائع ، ضمنه ذكر الأصوات والحروف وشروح حولها .

ومن الجدير بالذكر أنه في كتاب - سر الفصاحة - خلافاً واضحاً في ترتيب أبوابه ، وفي توزيع موضوعاته على هذه الأبواب .

وكان الإمام عبد القادر الجرجاني معاصراً لابن سنان ، ووضع في هذا العلم كتابين هما : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة . وكان أسلوبه فيهما يتصف بتسليم العبارات أكثر من الخفاجي ، ولكنه كان يقرر قواعد تقريراً ، وكان يسمي هذا العلم - علم البيان - ، وامتناز على الخفاجي بنظره إلى هذه المباحث على أنها علم له قواعد يتفرد بها ، ورتب هذه المباحث ترتيباً دقيقاً ، ووزعها على علوم البلاغة : المعاني ، والبيان ، والبدیع ، توزيعاً سليماً . وبهذا أصبح عبد القادر الجرجاني أكثر شهرة من غيره في هذه العلوم ، حتى سمي - شيخ البلاغة - ولكن مدرسة الجرجاني لا تتصل بالمتأخرين مباشرة ، وإنما عن طريق السكاكي في كتابه - مفتاح العلوم - علماً بأن أسلوب الخفاجي في كتابه - سر الفصاحة - أقرب إلى أسلوب المتأخرين من أسلوب الجرجاني ، مما يجعل كتابه هذا أكثر نفعاً للطلاب والدارسين ، ولا سيما في تربية ملكة النقد ، أما الخلل في ترتيب أبواب الكتاب ، فلا يؤثر في قيمة الكتب العلمية .

مختارات من شعر الخفاجي

قال في نقد أهل عصره وهو فيه متأثر بأستاذه أبي العلاء :

أستغفر الله لا فخر ولا شرفُ
 كأنما نحن في ظلماء داجية
 تزيد بالبحث جهلاً إن طلبت هدى
 وفي الفلاسفة الماضين معتبر
 وقد أتوك بمين في حديثهم
 ظن بعيد وأقوال ملفقة
 الأمر أكبر من فكر يحيط به
 فاعظم بدائك إن حاولت واضحة
 جاءت أحاديث عن قوم أظنهم
 بدين قوم بأن الشهب خالدة
 وما رضيت بعقلي في جدالهـم
 وربّ قوم أضاعوني وقد فهموا
 وقال في ذلك أيضاً :

أستغفر الله القديم وعذبه
 من شرّ غاوي في الحطام منافس^(٦)

(١) مصدر أنف من العار ترفع وتنزه عنه .

(٢) السدف الظلمة .

(٣) المين الكلب .

(٤) الضمر الجاهل .

(٥) أصابهم الخرف في آخر العمر وهو فساد العقل من الكبر .

(٦) حطام الدنيا ما فيها من مال قليل أو كثير .

واسمح بقوتك للضعيف البائس
 لا تتقي كفت الزمان الخالس
 سبب لكل تنافر وتشامس
 نيا وكم فيهم فنون أبالس
 فيها صدور مراتب ومجالس
 في أخذ مال مساجد وكنائس
 ودياره باتت مناخ عرائس
 قدر اطاعته مدائن فارس (١)
 فإذا عثرت فلانعا للناعس (٢)
 فيها وما ظفروا بغير وساوس
 عندي ولا المروى عن رسطالس
 تشفى العقول ولا إنارة قابس
 لهم وإن وجدت بخط دارس
 في آل يربوع وأسرق حابس (٣)
 حتى تكون ذوائب كمغارس
 ناضل وفي بذل المكارم نافس

وافعل جميلاً لا يضع لك صنعه
 واقنع ففي عيش الصناعة نعمة
 لا تركزن إلى المرء فإنه
 عاذت بنوحواء من إبليس في الد
 درسوا العلوم ليملؤوا بجداهم
 وترهدوا حتى أصابوا فرصة
 إهوان كسرى صار مرتع ثلثة
 والحيرة البيضاء بدل أنسها
 يا عقل مالك في اللطائف منهج
 عندي لقد ذهبوا الذين تفكروا
 ما قول بطليموس عنها حجة
 جار الأنام فلا دلالة ناظر
 لا تحلفن بما حوته صحائف
 عجباً لهما ينزع خصمه
 هيهات ما شرف الأصول بنافع
 لا تفخرن وإن فضلت فبالتنقى

وقال في ذلك أيضاً :

فما نصحتك إلا بعبد تجريب
 فما تزيد على غدر الأعاريب
 وكاد أن يدرسوها في المحاريب

خف من أمنت لا تركزن إلى أحد
 إن كانت الترك فيهم غير وافية
 تمسكوا بوصايا اللوم بينهم

(١) الحيرة عاصمة للناصرة، والمدائن عاصمة فارس .

(٢) اللعا الانعاس .

(٣) همام هو الفرزدق الشاعر الحروقي وخصمه رجير لانهما كانا يتهاجيان .

وقال في تشييعه :

وقالوا قد تغيرت الليالي
فأقسم ما استجد الدهر خلقاً
أليس يرد عن فدكٍ عليّ

وقال في الفخر :

مَنْ مِيلِغَ اللِّوَامُ أَنْ مَطَامِعِي
رَكِضَتْ عَلَى أَعْرَاضِهِمْ وَهِيَ النَّيْ
مَالِي أَجَازِبُ كُلِّ وَقْتٍ مَعْرُضاً
وَأَقِيمُ سَوْقَ الْمَجْدِ فِي نَادِيهِمْ
أَرَأَيْتَ أَضْيِغُ مِنْ كَرِيمٍ رَاغِبٍ
وَمُعَرَّسٍ بِرُكَابِهِ فِي مَنْزِلِ
عُكْسِ الْأَنَامِ فَإِنْ سَمِعْتَ بِنَاقِصٍ
وَتَفَاوُتِ الْأَرْزَاقِ أَوْجِبْ فِيهِمْ
وَمَعْدَدَ فِي الْفَخْرِ طَارِفِ مَالِهِ
طَوْقَتَهُ بِأَوْابِدِي وَلَطَالِمَا
مَهَلًّا فَإِنَّكَ مَا تَعْدُ مَبَارِكَا
بَيْتٍ لَهُ النَّسَبُ الْجَلِيّ وَغَيْرِهِ

وقال في الغزل :

بَقِيْتُ وَقَدْ شَطَّتْ بِكُمْ غُرْبَةُ النَّوَى
وَعَلِمْتُمُونِي كَيْفَ أَصْبِرُ عَنْكُمْ

وَضَبَعَتِ الْمَنَازِلُ وَالْحَقُوقُ
وَلَا عَدْوَانَهُ إِلَّا عَتِيقُ
وَيَمْلِكُ أَكْثَرَ الدُّنْيَا عَتِيقُ^(١)

صارت حديثاً بينهم وقصائدا
تطوي البلاد شوارداً ورواكدا
منهم وأصلح كل يوم فاسدا
حتى أنفق فيه فضلاً كاسدا^(٢)
يدعو لخلته لثيماً زاهدا
يلقى الصديق به عدواً حاسدا
فاعلم بأن لديه حظاً زائدا
أن يجعلوه مصالِحاً ومفاسدا
حتى تلوت عليه مجدداً تالدا^(٣)
أهديت أغلالاً بها وقلائدا
خالاً ولا تحصى سناناً والسدا
دعوى تريد أدلة وشواهدا

وما كنت أخشى أنني بعدكم أبقي
وأطلب من رق الغرام بكم عتقا

(١) مقصود علي بن أبي طالب حين رد من ايرت فدك ، وعتيق هو أبو بكر صارت الخلافة اليه دون علي .

(٢) أنفق أوج .

(٣) الطارف الجديد ، والتالذ القديم .

فما قلت يوماً للبياء عليكم
وما الحب إلا أن أعدّ قبيحكم

وقال في الغزل أيضاً :

ما على محسنكم لو أحسننا
قد شجانا اليأس من بعدكم
وعبدوا بالوصل مئين طيفكم
لا وسحر بين أجفانكم
وحديث مئين مواعيدكم
ما رحلت العيس من أرضكم

وقال في الغزل أيضاً :

مهفهف الصامة ممشوقها
في طرفه من سحر أجفانه

رؤيبدأ ولا للشوق بعدكم برفقا
إلى جميلاً والقلبي منكم لشقا

إنما نطلب شيئاً هيناً
فأدركونا بأحاديث التي
مقلبة تنكر فيكم وتسننا
فتن الحية به مهن فتنا
تحد العين عليه الأذنا
فراأت عيناى شيئاً نجسنا⁽¹⁾

متملح الخطرة معشوقها
دعوى وفي جسني تحقيقها

هنا وقد شكا عبد القاهر ممدشكا منه الخفاجي فقال :

كبر على العلم يا خليلي وعش حماراً تعش سعيراً
وميل إلى الجهل ميل هائم فالسعد في طالع البهائم

فقد أخذ العلم في عصرهما إلى الانحدار ، ولم يزل ينحدر حتى وصل
إلى حال يش فيها أهله من الشكوى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ؟

(1) العيس الأبل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه أثق

الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، لقد جاءت رسل ربنا بالحق ، صلوات الله عليهم وعلى سيدهم محمد ، والأبرار من عترته الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا .

أما بعد - فإني لما رأيت الناس مختلفين في مائة^(١) الفصاحة وحققتها أودعت كتابي هذا طرفاً من شأنها ، وجملة من بيانها ، وقربت ذلك على الناظر ، وأوضحته للمتأمل ، ولم أميل بالاختصار إلى الإخلال ، ولا مع الإسهاب إلى الإملال ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق .



إعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة ، والعلم بسررها ، فمن الواجب أن نبين ثمره وفائده ، لتقع الرغبة فيه ، فنقول :

أما العلوم الأدبية فالأمر في تأثير هذا العلم فيها واضح ، لأن الزبدة منها والنكتة نظم الكلام على اختلاف تأليفه ، ونقده ومعرفة ما يختار منه مما يكره ، وكلا الأمرين^(٢) متعلق بالفصاحة ، بل هو مقصور على المعرفة

(١) نسبة الى - ما - الاستفهامية وقد يقال - ماهية - بقلب الهمزة هاء .

(٢) الاول نظم الكلام ونقده ، والثاني هو الذي عرف فيما بعد باسم علم البلاغة .

بها ، فلا غنى للمتحلل الأدب عما نوضحه ونشرحه في هذا الباب .

وأما العلوم الشرعية فالمعجز الدال على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن ، والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين : أحدهما أنه خرق العادة بفصاحته^(١) وجرى ذلك مجرى قلب العصاحية^(٢) ، وليس للذهاب إلى هذا المذهب منافية عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقفاً خرج عن مقدور البشر ، والقول الثاني أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة^(٣) مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف ، وأمر القائل بهذا يجري مجرى الأول في الحاجة إلى تحقق الفصاحة ما هي ؟ ليقطع على أنها كانت في مقدورهم ، ومن جنس فصاحتهم ، ونعلم أن مسلمة وغيره لم يأت بمعارضة على الحقيقة ، لأن الكلام الذي أورده خال من الفصاحة التي وقع التحدي بها في الأسلوب المخصوص ، وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب ، وفائدته ، فالمنوعني إلى معرفة ذلك قوية ، والحاجة ماسة شديدة .

ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة نبداً من أحكام الأصوات والتشبيه على حقيقتها ، ثم نذكر تقطعها على وجه يكون حروفاً متميزة ، ونشير إلى طرف من أحوال الحروف في مخارجها ، ثم ندل على أن الكلام ما انتظم منها ، ثم نتبع ذلك بحال اللغة العربية وما فيها من الحروف ، وكيف يقع المهمل فيها والمستعمل ، وهل اللغة في الأصل واضحة أو توقيف ، ثم نبين هذا كله وأشباهه منافية الفصاحة ، ولا نخفي ذلك الفصل من شعر فصيح ، وكلام غريب بليغ ، يستدرج بتأمله على فهم مرادنا ، فإن الأمثلة توضح وتكشف ، وتخرج من اللبس إلى البيان ، ومن جانب

(١) هذا هو قول جمهور العلماء .

(٢) معجزة نبي الله موسى عليه السلام .

(٣) هذا هو قول إبراهيم بن سيار الحروف بالنظام المتوفى سنة ٢٢٩ هـ .

الإبهام إلى الإفصاح ، فإذا أعان الله تعالى ويسر تمام كتابنا هذا كان مفرداً
بغير نظير من الكتب في معناه .

وذلك أن المتكلمين وإن صنفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة
الكلام ما هو ؟ فلم يبينوا مخارج الحروف ، وانقسام أصنافها ، وأحكام
مجهورها ومهموسها ، وشديدها ورخوها ، وأصحاب النحو وإن أحكموا
بيان ذلك ، فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذي هو الأصل والأس ،
وأهل نقد الكلام^(١) فلم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك ، وإن كان كلامهم
كالفرع عليه .

فإذا جمع كتابنا هذا كله ، وأخذ بحظ مقنع من كل ما يحتاج الناظر
في هذا العلم إليه ، فهو مفرد في بابهِ ، غريب في غرضه ، وفق الله تعالى
ذلك ، ويسره بلطفه ومنّه .

فصل في الأصوات

الصوت مصدر صات الشيء يَنْصُوت صوتاً فهو صائت ، وصوت
تصويئاً فهو مصوت ، وهو عام ولا يختص ، يقال : صوت الإنسان
وصوت الحمار ، وفي الكتاب الكريم : (إنّ أنكر الأصوات لصوت
الحمير)^(٢) وقال الراجز :

كأنما أصواتها في السوادي أصوات حُججٍ من عُمان غاد^(٣)

وقال جرير بن عطية :

لما تذكرت بالسديرين أرفقي صوت الدجاج وقرعٌ بالنواقيس

(١) هم علماء البلاغة .

(٢) سورة لقمان ، الآية ١٩ .

(٣) حج جمع حاج .

والصوت مذكر ، لأنه مصدر كالضرب والقتل ، وقد ورد مؤنثاً على ضرب من التأول ، قال رؤيشد بن كثير الطائي :
 بأهـ الرـاكـبـ المـزجـي مطـيـبـه
 بـلـغـ بـنـي أسـد ما هـذه الصـوت
 فأراد الاستغاثه ، كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع بعض العرب يقول - وذكر إنساناً - فقال : فلان لغوب^(١) جاءته كتابي فاحتقرها ، فقال له : أتقول جاءته كتابي ؟ قال : نعم ، أليست بصحيفة ؟

وفي كتاب سيبويه :

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم^(٢)
 لأن بعض السنين سنة ، ويقال : رجل صات ، أي شهده الصوت ، كما يقال : رجل نال ، أي كثير النوال ، وقولهم : فلان صيت ، إذا انتشر ذكره ، من لفظ الصوت ، إلا أن بولويه قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . كما قالوا : قيل ، من القول .

والصوت معقول ، لأنه يدرك ، ولا خلاف بين الفلاس في وجود ما يدرك ، وهو عرض ليس بجسم ، ولا حفة لجسم ، والتثليل على أنه ليس بجسم ، أنه مدرك بحاسة السمع ، والأجسام متماثلة ، والإدراك إنما يتعلق بأخص صفات الذوات ، فلو كان جسماً لكانت الأجسام جميعها مدركة بحاسة السمع ، وفي علمنا ببطان ذلك دليل على أن الصوت ليس بجسم ، وهذه الجملة تحتاج إلى أن نبين أن الأجسام متماثلة ، وأن الإدراك إنما يتعلق بأخص صفات الذوات ، لأن كون الصوت مدركاً بالسمع

(١) اللغوب واللقب الضعيف الاحق .

(٢) البيت لجرير في مدح هشام بن عبد الملك ، وقوله - تعرقنا - بمعنى أذهبت أموالنا ، من تعرقت العظم إذا أذهبت ما عليه من اللحم .

والأجسام غير مدركة بالسمع مما لا يمكن دخوله شبهة فيه ولا منازعة ،
والذي يدل على تماثل الأجسام أننا ندرك الجسمين المتفقين اللون فياتبس
أحدهما علينا بالآخر ، لأن من أدركهما ثم أعرض عنهما وأدركهما من
بعد يجوز أن يكون كل واحد منهما هو الآخر ، بأن نقل إلى موضعه ،
ولم يلتبس على الإدراك إلا لاشتراكهما في صفة تناولها الإدراك ، وقد
بيننا أن الإدراك إنما يتناول أخص صفات الذات ، وهو ما يرجع إليها ،
وسندل على ذلك ، وإذا كان الجسمان مشتركين فيما يرجع إلى ذاتيهما فهما
متماثلان ، لأن هذا هو المستفاد بالتماثل .

فإن قيل : دلوا على أنهم لم يلتبسا إلا للاشتراك في صفة ، ثم بيّنوا
أن تلك الصفة مما يتناوله الإدراك ، قلنا : الوجوه التي يقع فيها الالتباس
معقولة ، وهي المجاورة أو الحلول ، كالتباس خضاب الحية بالشعر من
المجاورة ، وكما التبس على من ظن أن السواد الحال في الجسم صفة له من
حيث الحلول ، وكذلك من اعتقد أن صفة المحل للحال ، حتى ذهب إلى
أن للسواد حيزاً ، وكلا الأمرين منتف في التباس الجسمين ، لأنه لا حلول
بينهما ولا مجاورة ، بل يقع الالتباس مع العلم بتغايرهما ، فدل ذلك على
ما ذكرناه .

فأما الدليل على أن الصفة التي اقتضت الالتباس مما يتناوله الإدراك ،
فهو أن الأمر لو كان بخلاف ذلك لما التبس على الإدراك ، وفي التباسهما
عليه دلالة على أن تعلق الإدراك بما التبس لأجله ، ولأن المشاركة فيما
لا يتعلق الإدراك به لا يقتضي الاشتباه على المدرك ، ألا ترى أن السواد
لا يشبه البياض ولا يلتبس به عند المدرك وإن اشتركا في الوجود ، من حيث
كان الإدراك لا يتعلق بالوجود .

وليس لأحد أن يقول : إذا استدلت على أن الأجسام متماثلة بالتباسها
على الإدراك ، فقولوا : إن الأجسام التي لا تلبس كالأبيض والأسود غير

متماثلة لفقد الالتباس ، وذلك أن هذا مطالبة بالعكس في الأدلة ، وليس ذلك بمعتبر ، وإثبات المدلول مع ارتفاع الدليل جائز غير ممنوع ، لأن الدليل غير موجب للمدلول ، وإنما هو كاشف عنه ، لكن المنكسر ثبوت الدليل وارتفاع المدلول ، على أن الالتباس في الجسمين المذكورين حاصل أيضاً ، لأن المدرك لهما إنما يجوز أن يكون أحدهما الآخر وإنما تغير لونه .

وأما الدليل على أن الإدراك يتعلق بأخص صفات الذوات ، وأن كلامنا كله متعلق به ، فهو أنه لا يخلو من أن يكون يتعلق بالصفة الراجعة إلى الفاعل ، أو الراجعة إلى العلة ، أو الراجعة إلى الذات ، والذي يرجع إلى الفاعل من الصفات هو الوجود ، ولو تناول الإدراك لم يخل من أن يتعداه إلى ما يرجع إلى الذات ، أو لا يتعداه ، فإن لم يتعد وجب ألا يحصل الفصل بين المختلفين بالإدراك ، لاشتراكهما في الوجود الذي لم يتناول الإدراك غيره ، وإن تعداه إلى الصفة العائدة إلى الذات فيجب أن يفصل بسين المختلفين بالإدراك ، من حيث افتراقا في الصفة التي يتعلق بها ، وأن يلتبس أحدهما بالآخر ، من حيث اشتراكا في الوجود الذي تعلق الإدراك به أيضاً ، وذلك محال ، فأما ما يرجع إلى العلة من صفات الجسم ، والذي يمكن أن يدخل شبهة في تناول الإدراك كونه كائناً في جهة ، والذي يوضح أن الإدراك لا يتناول ذلك أنه لو تناول لفصل بالإدراك بين كل صفتين ضدتين منه ، وذلك غير مستمر ، وأحدنا لو أدرك جوهرأ في بعض الجهات ، ثم أعرض عنه ، جوز أن يكون انتقل إلى أقرب الأماكن إليه ، والتبس عليه الأمر فيه ، ولا يتلبس أمره لو اسود بعد بياض ، فبان أن الإدراك لا يتناول إلا أخص صفات الذوات ، دون صفات العلة وما بالفاعل .

ويمكن الدلالة على أن الصوت ليس بجسم إذا ثبت أن الأجسام متماثلة من وجه آخر ، وذلك أنا ندرك الأصوات مختلفة ، فالراء مخالفة للزاي ، وكذلك سائر الحروف المختلفة ، فإذا كانت الأجسام متماثلة والأصوات

تدرك مختلفة فليست بأجسام ، وإذا كنا دللنا على أن الصوت ليس بجسم فالذي يدل على أنه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له أن الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية ، ولا يجوز أن يكون صفة ذاتية لتجدده ، وأن دوامه غير واجب ، ولا يجوز أن يكون صفة غير ذاتية ، لما بيناه من أن الإدراك لا يتناول إلا الصفات الذاتية ، والصوت مدرك بلا خلاف ، ومع الدلالة على أن الأصوات أعراض ففيها المتماثل والمختلف ، وقد ذهب أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي إلى أن المختلف منها متضاد ، وتوقف علم الهدى المرتضى^(١) نضر الله وجهه عن القطع على ذلك ، فأما أبو هاشم فإنه اعتد في تضادها على طريقتين : أحدهما أن حمل الصوت على اللون من حيث كان إدراك كل واحد منهما مقصوراً على حاسة واحدة ، فلما قطع على تضاد المختلف من الألوان قال بمثل ذلك في الأصوات ، والطريق الثاني أن الصوت مدرك ، فهو هيئة للمحل إذا أوجب مختلفة هيتين استحال اجتماعهما للمحل في حالة واحدة ، كما يستحيل ذلك في الألوان ، وليس بعد امتناع اجتماعهما في المحل الواحد في الوقت الواحد إلا التضاد .

ولقائل أن يقول على ما ذكره أولاً : ما أنكرت من أن تكون الأصوات والألوان وإن اتفقت في إدراك كل واحد منهما بحاسة واحدة تختلف ؟ فيكون المختلف من الألوان متضاداً دون الأصوات ، ولا يوجب الاتفاق في قصر الإدراك على حاسة واحدة التساوي في جميع الأحكام ، كما أنها وإن اتفقت عندك في ذلك فلم تتفق في أن الأصوات تبقى كما أن الألوان تبقى ، ولا في أن الأصوات يضادها ما يحدث بعدها ، كما كان ذلك في الألوان ، وإذا جاز مع التساوي فيما ذكرته من قصر الإدراك على حاسة واحدة الاختلاف في أحكام كثيرة ، فأحزر أن يكون المختلف من

(١) هو الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين المتوفى سنة ٤٣٦ هـ .

الأصوات غير متضاد ، وإن كان المختلف من الألوان متضاداً .

ويقال له فيما ذكره ثانياً : إن الصوتين المختلفين ليس محلها واحداً ، فيقطع على تضادهما لامتناع اجتماعهما فيه في ذلك الوقت الواحد ، بل محال الحروف المتغايرة متغايرة ، وإذا كان المحلان مختلفين فلا سبيل إلى القطع على التضاد باستحالة اجتماعهما في المحل ، لأن كل واحد من الصوتين المختلفين لا يصح أن يحل محل الآخر .

وقد أشار القاضي أبو الحسن^(١) عبد الجبار بن أحمد الهمداني رحمه الله إلى أن الأصوات غير متضادة ، لأنها غير باقية ، والمنافقة إنما تصح في المتضاد الباقي ، كأنه أراد أن عدم أحد الضدين إذا كان واجباً لأنه مما لا يبقى فليس لوجود ضده حكم يخالف عدمه .

فأما الكلام في تماثلها واختلافها فالدلالة على ذلك ما قدمناه من الإدراك لها ، وبيانه في الحروف ، فإن الراء تدرك ملتبسة بالراء والمخالفة للزاي ، وقد بينا أن الإدراك يتناول أخص صفات الذات ، ولا يجوز وجود الصوت إلا في محل ، أما من أثبت حاجة جميع الأعراض إلى المخال من حيث كان عرضاً ، وأما من أجاز وجود بعض الأعراض في غير محل يدلالة أنه يتولد عن اعتماد الجسم ومصاكتة لغيره ، ولأنه يختلف باختلاف حال محله ، فيتولد من الصوت في الطست خلاف ما يتولد في الحجر ، فيقول : قد ثبت وجود بعض الأصوات في غير محل ، فإذا ثبت ذلك في بعضه ثبت في جميعه ، لأن الأصوات متفقة في أنها لا توجد حالاً للمحل ولا جملة^(٢) .

(١) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني - أبو الحسين - قاض ، اضولي ، لقب بقاض القضاة ، وكان شيخ المعتزلة في عصره . ولي القضاء بالري ، ومات فيها . له تصانيف كثيرة منها : الأمالي ، والمجموع في المحيط ، وشرح الأصول الخمسة ، والمغني في أبواب التوحيد والعدل ، وتثبيت دلائل النبوة ، وتشابه القرآن . توفي بالري عام ١٠٣٥ ميلادية .
(٢) في هذه العبارة تحريف لأن معناها غير ظاهر .

وقد ذهب أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجُبَّاني^(١) إلى أن جنس الصوت يحتاج مع المحل إلى هيئة وحركة ، وقال أبو هاشم أخيراً : إنه لا يحتاج إلى المحل ، وعلى هذا القول أكثر أصحابه ، وله نصر الشريف المرتضى رضي الله عنه ، واستدلوا على نفي حاجته إلى غير المحل بأنه مما لا يوجب حالاً لغيره ، فجرى مجرى اللون في أنه لا يحتاج إلى سوى محله - وقالوا : إن الصوت من فعلنا إنما احتاج إلى الحركة لأنها كالسبب فيه ، من حيث كنا لا نفعله إلا متولداً عن الاعتماد على وجه المصاكتة ، والاعتماد يولد الحركة ، فلهذا جرى مجرى السبب ، فامس يمتنع أن يفعل الله تعالى الصوت مبتدأ من غير حركة ، كما يفعله غير متولد عن الاعتماد ، وكما يفعل ما وقع منا بآلة من غير آلة ، وجعلوا هذا هو العلة في انقطاع ظنين الطست بتسكينه ، وأجازوا وجود القليل من الصوت مع السكون عند تناهيه وانقطاعه ، ومنعوا من وجوده من فعلنا مع السكون من فعلنا حالاً بعد حال^(٢) لما ذكرناه .

والأصوات تدرك بحاسة السمع في محالها ، ولا تحتاج إلى انتقال محالها وانتقالها ، وكونها أعراضاً منع من انتقالها ، وقد استدل على ذلك بأنها لو انتقلت لجاز أن تنتقل إلى بعض الحاضرين دون بعض ، حتى يكون مع التساوي في القرب والسلامة يسمع الصوت بعضهم دون بعض ، وأن يجوز اختلاف انتقال الحروف حتى يدرك الأكلام مختلفاً ، واستدل على ذلك أيضاً بأنه لو احتجج في إدراك الأصوات إلى انتقال المحال لما وقع الفرق مع السلامة بين جهة الصوت والكلام مكانهما ، كما أنه لا يعرف في أي جهة

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي - أبو علي - ولد عام ٢٣٥ هجرية ، وهو من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره . واليه نسبة الطائفة « الجبائية » له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب . نسبه إلى جين بجبي . له « تفسير » حافل مطول ، رد عليه الأشعري . توفي عام ٣٠٢ هجرية .

(٢) في هذه العبارة ارتباك ظاهر ، وهنا كما ورد في الاصل .

انتقل إلى محل ما يلاقيها من الأجسام التي يدرك منها الحرارة والبرودة ، وقد سئل على هذا المذهب عن العلة في مشاهدة القصّار من بعد يضرب الثوب على الحجر ، ثم يسمع الصوت بعد مهلة ، فيسبق النظر السمع ، وأجيب عن ذلك بأن الصوت يتولد في الهواء ، والبعد المخصوص مانع من إدراكه ، فإذا تولد فيما يقرب أدرك في محله ، وإن لم يتصل بحاسة السمع ، والذي يدرك بعد مهلة هو غير الصوت الذي تولد عن الصمكة الأولى ، لأن ذلك إنما لا يدرك لبعده ، قيل : فكذلك يدرك الصوت في جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالاً بعد حال ، فيكون إلى إدراكه أقرب ، وإذا كانت الريح في خلاف جهة الصوت ضعف إدراكه وربما لم يدرك ، لأنه يتولد فيما يبعد عنه البعد المانع من إدراكه ، ولا يجوز البقاء على الأصوات ، أما من أثبت البقاء معنى - كالبيغداديين من المعتزلة - فإنه يمتنع من بقاء جميع الأعراض ، لأن البقاء الذي هو عرض عنده لا يصح أن يحل العرض - وأما من لم يثبت البقاء معنى - وهو الصحيح - ويجوز على بعض الأعراض البقاء ، ويقطع على بعض ، فإنه يعتل في المنع من بقاء الأصوات بأنها لو بقيت لاستمر إدراكنا لها مع السلامة وارتفاع الموانع ، ومعلوم خلاف ذلك ، ولو كان الصوت مدركاً على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب ، لأن الكلمة كانت حروفها تدرك مجتمعة ، فلا يكون زيد أولى من يتزد أو غير ذلك مما ينتظم من حروف زيد . ولو كان الكلام أيضاً باقياً لكان لا ينتفى لا بفساد محله ، لأنه لا ضد له من غير نوعه ، ولا تقع الأصوات من فعل العباد إلا متولدة ، ويدلك على ذلك أيضاً تعذر إيجادها عليهم إلا بتوسط الاعتماد والمصاكة ، ولأنها تقع بحسب ذلك ، فيجب أن تكون مما لا يقع إلا متولداً كالآلام .

والصوت يخرج مستطيلاً ساذجاً حتى يعرض له في الخلق والفم والشفيتين مقاطع تشبه عن امتداده ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً ، وسنين ذلك .

فصل في الحروف

الحرف في كلام العرب يراد به حدّ الشيء وحدّته ، ومن ذلك حرف السيف إنما هو حده وناحيته ، وطعام حريف : يراد به الحدة ، ورجل محارف أي محدود عن الكسب ، وقولهم : انحرف فلان عن فلان ، أي جعل بينه وبينه حدّاً بالبعد .

وفسر أبو عبيدة معمر بن المثنى^(١) قوله تعالى : (ومن الناس من يعبد الله على حرف^(٢)) أي لا يدوم ، وفسره أبو العباس أحمد بن يحيى^(٣) أي على شك ، وكلا التأويلين على ما قدمناه ، لأن المراد أنه غير ثابت على دينه ، ولا مستحكم البصيرة فيه ، فكأنه على حرفه ، أي غير واسط منه . وسميت الحروف حروفاً لأن الحروف حدّ متقطع الصوت ، وقد قيل : إنها سميت بذلك لأنها جهات للكلام ونواح ، كحروف الشيء وجهاته .

فأما قولهم في القراءة : حرف أبي عمرو من القراء وغيره ، فقد قيل فيه : إن المراد أن الحرف كالحدا ما بين القراءتين ، وقيل أيضاً : إن الحرف في هذا القول المراد به الحروف ، كما قال الله تعالى : (والملكُ على أرجائها^(٤)) أي والملائكة . وقولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، أي

(١) هو معمر بن المثنى التيمي ، - أبو عبيدة - النحوي المعروف ، من أئمة العلم بالادب واللغة . ولد بالبصرة سنة ١١٠ هجرية وتوفي فيها سنة ٢٠٩ هجرية . قال عنه الجاحظ : « لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منة » . له نحو « ٢٠٠ » مؤلف منها : نقائض جرير والفرزدق ، ومجاز القرآن ، وأيام العرب ، ومعاني القرآن ... وغيرها كثير . - وهو من حفاظ الحديث .

(١) سورة الحج ، الآية (١١) .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني - أبو العباس - المعروف بثعلب . امام الكوفيين في النحو واللغة ، وكان راوية للشعر ، مشهوراً بالحفظ ولد ببغداد سنة (٢٠٠) هجرية . أصيب في أواخر عمره بالصمم ، توفي على اثر صدمة تلقاها من فارس سنة (٢٩١) هجرية . من كتبه : « قواعد الشعر » و « شرح ديوان زهير » و « الفصيح » و « مجالس ثعلب » (٤) سورة الحاقة ، الآية (١٧) .

الدنانير والدراهم^(١) ، والمعنى : أن القاري يؤخذ في حروف أبي عمرو بأعيانها من غير زيادة ولا نقصان .

وقد اختلفوا في تسمية الناقة الضامر حرفاً ، فقال قوم : أي أنها قد حددت أعطافها بالضمير . وقال أبو العباس أحمد بن يحيى : لأنها انخرقت عن السمن ، وقال غيره : شُبِّهت بحرف الجبل في الشدة والصلابة ، وزعم بعضهم أنها شبهت بحرف السيف في مضائه ، وقال آخرون : شبهت بالهاء من الحروف لدقتها وتقويتها ، وكل هذا راجع إلى ما تقدم .

ومنه سمي مكسب الرجل حرفه ، لأنه الجهة التي انخرقت إليها ، وسمي الميل محرّافاً لدقته ، وأنشد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد عن أبيه :
كما زلّ عن رأس الشجيج المحارف^(٢)

والتحريف في الكلام الميل والانحراف ، قال الله تعالى : (يحرفون الكلم عن مواضعه)^(٣)

أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني نحو - من ، وقد - أحرفاً فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك لأنها تأتي في أول الكلام وآخره ، فصارت كالحروف والجلود له ، وقد قال بعضهم : إنما سميت حروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال ، وهي عندنا نحن كلام ، لأنها منسجمة من حرفين فصاعداً .

وأما قولهم للحروف التي في لغة العرب - حروف المعجم - فليس بصفة للحروف ، لأن ذلك يفسد من وجهين : أحدهما امتناع وصف

(١) لأن « آل » فيها للجنس .

(٢) المحارف جمع محارف ، وهو الميل الذي يسير به الجراحات ، بقول : بلغ الميثل العظيم فزل منه .

(٣) سورة التيسير الآية (٤٦) .

النكرة بالمعرفة^(١) ، والثاني إضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة عند النحويين هي الموصوف في المعنى ، ومحال أن يضاف الشيء إلى نفسه^(٢) ، إلا أن أبا العباس المبرّد ذهب في ذلك إلى أن المعجم بمنزلة الاعجام كما تقول - أدخلته مدخلا - أي إدخالا ، وكما حكى أبو الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش أن بعضهم قرأ : (ومن يُبين الله فيما له من مُكرّم)^(٣) بفتح الراء أي من إكرام ، فكأنهم قالوا - على هذا الوجه - حروف الإعجام - ولم يجوز أبو الفتح عثمان بن جني أن يكون قولهم - حروف المعجم - بمنزلة قولهم - صلاة الأولى ، ومسجد الجامع - قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيما مقامهما ، وليس كذلك - حروف المعجم - لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وليس يبعد عندي ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ، لأن الخط العربي فيه أشكال متفككة لحروف مختلفة عُجم بعضها دون بعض ليزول اللبس ، وقد يتفق في غيرها من الخطوط أن تختلف أشكال الحروف فلا يحتاج إلى النقط ، فوصف الخط العربي بأنه معجم لهذه العلة ، وقيل - حروف المعجم - أي حروف الخط المعجم ، كما يقال : - حروف العربي - أي حروف الخط العربي ، وليس يمكن أن يعترض على هذا القول بأن يدعي أن وضع كلام العرب قبل خطهم ، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به ، لأن قائل هذا يحتاج إلى إقامة الدلالة على ذلك ، وهي متعذرة لبعده العهد ، وفقد الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة ذلك ، لاسيما إثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم

(١) المصنوع نعت النكرة بالمعرفة وما هنا من باب الإضافة .

(٢) إضافة الموصوف إلى صفته ليست من إضافته الشيء إلى نفسه ، لما بينهما من

المغايرة التي تجعل هذا موصوفاً وذلك صفة .

(٣) سورة الحج ، الآية (١٨) .

قبل وضع الخط ، وكل ما يروى من ابتداء وضعه وأنه خرج على ما قيل من الأنبار وما يجري هذا المجرى فليس يشمر إلا الظن .

فإذا قيل - أعجمت الكتاب - فمعناه أزلت إبهامه ، كما يقال أشكيتَه إذا أزلت ما يشكوه ، لأن هذه اللفظة في كلام العرب للإبهام والخفاء ، ومنه - رجل أعجم - وقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « جرح العجماءُ جَبَارٌ ^(١) » يريد البهيمة ، وعَجَمُ الزبيب وغيره أي المشتتر فيه ، وسموا صلاتي الظهر والعصر - عجمائين - لأنه لا يفصح بالقراءة فيهما .

والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت ، حتى شبه بعضهم الخلق والقلم بالناي ، لأن الصوت يخرج منه مستطيلاً ساذجاً ، فإذا وضعت الأنامل على خروقه ووقعت المزوجة بينها سمع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك إذا وقع الصوت في الخلق والقلم بالاعتماد على جهات مختلفة سمعت الأصوات المختلفة التي هي حروف ، ولهذا لا يوجد في صوت الحجر وغيره لأنه لا مقاطع فيه للصوت ، وليس يحتاج إلى حصر الحروف التي يتعلق بها ، وإنما الغرض ذكر ما في اللغة العربية التي كلامنا عليها ، لأن في غيرها من اللغات حروفاً ليست فيها ، كلغة الأرمن وما جرى مجراها .

فحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً ، وهي : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والحاء والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو ، فهذا ترتيبها في المخارج .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ^(٢) لا يعتد بالهمزة ، ويجعل

(١) اخرج البخاري الحديث بلفظ « العجماء جرحها جبار » .

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي - أبو العباس - المعروف بالمبرد .
امام العربية ببغداد في زمنه . ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هجرية . وتوفي ببغداد سنة ٢٨٦



الحروف ثمانية وعشرين حرفاً ، وقواه هذا عند النحويين مرفوض ، واعتلاله بأن الهمزة لا صورة لها مستكره غير مرضى^(١) لأن الاعتبار باللفظ دون الخط وهي ثابتة فيه ، ولو أن العرب لا خط لها كغيرها من الأمم لم يمنع ذلك من الاعتداد بجميع هذه الحروف المذكورة .

فأما الألف التي هي ساكنة أبداً ، فقد قالوا : إن واضع الخط - و ، لا ، ي ، أتى بـ « لا » على وزن - ما - لأن الألف ساكنة لا يوضح الابتداء بها ، فجاء بحرف قبلها ليتمكن النطق بها ويقع تمثيل ذلك ، وليس غرضه أن يبين كيف يتركب بعض هذه الحروف من بعض ، كما يقول المعلمون : لام ألف ، ولو أراد أن يبين التركيب لبيته في سائر الحروف ولم يقتصر على الألف مع اللام .

وقد قال أبو الفتح عثمان بن جيني^(٢) : إنهم إنما اختاروا لها حرف اللام دون غيره من الحروف ، لأن واضع الخط أجراه في هذا على اللفظ ، لأنه أصل للخط والخط فرع عليه ، فلما رأهم وقد توصلوا إلى النطق بلام التعريف بأن قدموا قبلها ألفاً . نحو - الغلام والجارية - كما لم يمكن الابتداء باللام الساكنة ، كذلك أيضاً قدم قبل الألف في - لا - لأمأ توصلوا إلى النطق بالألف الساكنة ، وكان في ذلك ضرب من المعارضة بين الحرفين .

ويمكن عندي أن يعترض على هذا القول بأن يقال : إن التي مع اللام



هجرية . من كتبه المطبوعة : الكامل ، والمتنضب ، وشرح لامية العرب ، ومن كتبه المخطوطة : المدرك والمؤت ، والتعازي والمراني ، والمقرب .

(١) لا يخفى أن الهمزة لها صورة معروفة وإن كانت لا تنفصل توضع فوقه أو تحته .

(٢) هو عثمان بن جنى الموصلي - أبو الفتح - من أئمة الأدب والنحو ولد بالوصل ، وتوفي ببغداد . كان أبو مملوكاً رومياً لسليمان بن فهذ الأزدي الموصلي . من تصانيفه : رسالة في : « من نسب إلى أمه من الشعراء - مخطوط » ومن كتبه المطبوعة : « شرح ديوان المتنبي » و « المهج » في اشتقاق أسماء رجال الحماسة و « المحتسب » في شواذ القراءات و « المدرك والمؤت » . وغيرها كثير .

في - الرجل والجارية - هي الهمزة ، وليست الألف الساكنة التي جاءت اللام معها في - لا - فكيف تجعل العلة في ورود اللام هنا مع الألف ورود الهمزة هناك مع اللام ، وليس بين الموضوعين تناسب ولا معطوضة كما سأذكرت ؟ وهل يصح أن يقال : إن الألف الساكنة التي لا يمكن أن يبتداء بها في النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها يتوصل بها إلى النطق بلام التعريف التي هي ساكنة مثلها ، وكل من الحرفين يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر ؟

فإن قيل : إن الهمزة التي مع اللام في - الرجل - هي ألف على الحقيقة ، وهي التي بعد اللام في قولهم - لا - وإن كانت ساكنة هناك ، قيل له : فما وجه إنكارك وإنكار أصحابك على أبي العباس المبرد أنه لم يعتمد بالهمزة في الحروف بل جعلها ثمانية وعشرين حرفاً فقط (1) ؟ أوليس هذا منكم إنكاراً للهمزة رأساً ؟ وليس يحظر أن يجاب عن هذا الكلام إلا بأن كافة النحويين يطلقون على الهمزة التي مع لام التعريف أنها ألف ، ومثل هذا لا يقنع ، لأن التعليل فيما ذكره أبو الفتح إذا قصر على الشبه في الاسم ضعف جداً وأطرح .

ثم الكلام عليهم أيضاً باق في قولهم إن الهمزة في نحو - الرجل - ألف على الاطلاق ، مع اعتقادهم أن الألف هي الحرف الساكن أبدأً في نحو - كتاب وغيره - والهمزة حرف غيره ، وإنكارهم على أبي العباس المبرد ما ذكرناه .

فأما نحن إذا استلنا عن العلة في إيراد اللام مع الألف للتوصل بحرف متحرك دون غيرها من الحروف ، فمن جوابنا أن الغرض كان إيراد حرف متحرك للتوصل به ، والعادة جارية في مثل الموضع بمجيء همزة الوصل ، كما جاءت في نحو - اذهب - وغيره - فمنع من ذلك ما ذكره أبو الفتح

(1) قد يجاب عن هذا بأنه خاص بهمزة الوصل ، فهي عليه الف على الحقيقة دون همزة

من أنها تأتي مكسورة ، ولو جاءت قبل الألف مكسورة لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، وانتقض الغرض ، فلما خرجت الهمزة بهذه العلة التي ذكرها كانوا في غيرها من الحروف بالخيار ، أي حرف متحرك ورد صح به الغرض ، فأثوا باللام لغير علة ، كما خص واضع الخط بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب ، وأمثال هذا الذي لا يعلل كثيرة لا تحصى .

ويلحق هذه الحروف التي ذكرناها حروف بعضها يحسن استعماله في الفصح من الكلام وبعضها لا يحسن ، فالتى تحسن ستة حروف : وهي النون الحفيفة التي تخرج من الحيشوم ، والهمزة المخففة ، وألف الإمالة ، وألف التفخيم ، وهي التي بها ينحى نحو الواو ، وذلك كقولهم في الزكاة - الزكاة - والصاد التي كالزاي ، نحو قولهم في مصدر - مزد - والشين التي كالجيم ، نحو قولهم في أشدق - أجدق .

والحروف التي لا تستحسن ثمانية : وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، نحو - كلهم عندك ، والجير التي كالكاف نحو قولهم للرجل - ركل ، والجيم التي كالشين ، نحو قولهم - خرشت والطاء التي كالتاء ، كقولهم - طلب ، الضاد الضعيفة - كقولهم : في أترد - أضرد - والصاد التي كالسين في قولهم - صدق - والطاء التي كالتاء ، كقولهم - ظلم - والفاء التي كالباء ، كقولهم - فرند^(١) .

ومحارج هذه الحروف ستة عشر مخرجاً : ثلاثة في الحلق : فأولها من أقصاه ، مخرج الهمزة والألف والهاء وهذا على ترتيب سيبويه ، وزعم أبو الحسن الأخفش أن الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها ، ثم يليه من وسط الحلق ، مخرج العين والحاء ، ثم من فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والحاء ، ثم من أقصى اللسان ، مخرج القاف ، ومن أسفل ذلك وأدنى إلى

(١) في المخطوط رسم المؤلف فوق كل حرف ما يشبهه ، فجيما صغيرة فوق حرف الكاف في « كلهم وركل وخرشت » وتاء صغيرة كذلك فوق حرف الطاء « من طلب » وهكذا حتى آخر الأمثلة .

مقدم الفم مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء ، ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد ، ومن حافة اللسان من أذناها إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان مخرج الرءاء ، ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والتاء والذال ، ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين ، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الطاء والتاء والذال ، ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء ، ومن بين المشفتين مخرج الباء والميم والواو ، ومن ألحياشيم مخرج النون الخفيفة .

ومن هذه الحروف المجهور والمهموس ، ومعنى الجهر في الحرف أنه أشيع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت ، ومعنى المهمس فيه أن يضعف الاعتماد في الصوت حتى يجري معه النفس ، والحروف المهموسة عشرة أحرف : وهي الهاء والحاء والفاء والكاف والسين والصاد والتاء والشين والتاء والفاء ، ويجمعها في اللفظ - ستشحك خصفه - وجمعت أيضاً - سكت فحثه شخص وما سوى هذه الحروف هو المجهور .

ومنها أيضاً الرخو ، والشديد ، والذي بين الشديد والرخو ، فالشديد الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه ، وهي ثمانية أحرف : الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والذال والتاء والباء ، ويجمعها في اللفظ - أجذك قطبت - والتي بين الشديد والرخو ثمانية أحرف : وهي الألف والعين والراء واللام والياء والنون والميم والواو ، ويجمعها في اللفظ - لم يروعنا - والرخوة الحروف التي لا تمنع الصوت أن يجري فيها ، وهي ما سوى هذين القسمين المذكورين .

ومنها أيضاً المنطبقة والمنفتحة ، معنى الإطباق أن يرفع المتلفظ بهذه الحروف لسانه ينطبق بها الحنك الأعلى فينحصر الصوت بين اللسان والحنك ، وهي أربعة أحرف : الصاد والضاد والطاء والظاء ، وما سواها من الحروف مفتوح غير منطبق .

ومن الحروف أيضاً حروف الاستعلاء وحروف الانخماض ، ومعنى الاستعلاء أن تصعد في الحنك الأعلى ، وهي سبعة أحرف : الحاء والغين والقاف والضاد والظاء والصاد والطاء ، وما سوى ذلك من الحروف منخفض .

ومنها حروف الذلاقة ، ومعنى الذلاقة أن يعتمد عليها بذلق اللسان ، وهو طرفه ، وذلق كل شيء حده ، وهي ستة أحرف : اللام والراء والنون والفاء والباء والميم ، وما سواها من الحروف فهي المصمتة .

والحروف أيضاً انقسام إلى الصحة والاعتلال والزيادة والأصل والسكون والحركة ، وغير ذلك مما أكثر علقته بالنحو ، ولو ذكرناه في هذا الكتاب أظننا ، وعدلنا عن الغرض في تقريبه ، وإنما أردنا ذكر ما لا يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة التي لها يقصد ، واليه ينحو ، فأما ما سوى ذلك فاللمحة تقنع منه ، واللمعة تغني فيه ، وفيما أوردناه من أقسام الحروف وأحكامها في هذا الفصل مقنع ، ولا يليق به الزيادة عليه والإسهاب ، لأنه كالطريق الذي يجتاز فيه إلى مرادنا ، ونتوصل بسلوكه إلى مقصدنا ، فاللبث به غير واجب ، والربث فيه غير محمود^(١) .

(١) أخذ ابن الأثير في كتاب « المثل السائر » على المؤلف أنه أكثر في كلامه ، من ذكر الاموات والحروف والكلام عليها وإن كان كتابه هذا جيداً .

فصل في الكلام

الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير ، وذكر المير في أنه مصدر ،
والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكليم ، قال الله تعالى : (وكَلِّمِ اللّٰه
موسى تكليماً)^(١) ولعل أبا سعيد تسمع في إيراد ذلك وقاله مجازاً ، فأما
الكَلِّمُ فإنه اسم يدل على الجس ، وهذا مذهب أهل النحو في الأسماء التي
يكون فيها الاسم على صورتين : تارة بالهاء وتارة بطرحها ، نحو - تمرة
وتمر ، وبسرة وبسر - وما أشبه ذلك ، على أن بعضهم قد جعل الكَلِّم جمع
كلمة ، لكن الأحرى على مذهبهم ما ذكرناه .

والكلمات جمع كلمة ، وقد حكى كلمة وجمعها كلم ؛ وروى أبو
زيد أن العرب تقول - الرجلان لا يتكلمان - يريد : لا يتكلمان^(٢) وقد
استدل على أن الكلام ليس بمصدر بل أن الفعل المستعمل منه إنما هو - كلمت -
وفعلت يأتي مصدره في القياس على مثال التفعيل ، نحو : كسرت تكسيراً ،
ولا يأتي على لفظ آخر .

والكلام عندنا ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها ،
على ما بيناه من أننا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات ،
وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة إذا وقع ممن تصح
عنه أو من قبيله الإفادة ، وإنما شرطنا الانتظام لأنه لو أتى بحرف ومضى
زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام ، وذكرنا الحروف
المعقولة لأن أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف
ولكنها لا تتميز وتتفصل كتفصيل الحروف التي ذكرناها ، واشترطنا
وقوع ذلك ممن يصح منه أو من قبيله الإفادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما

(١) سورة النمل ، الآية ١٦٤ .

(٢) مادة « تكلم » تدل على المشاركة بخلاف مادة « تكلم » ، فلا يجوز تفسيره الأولى بالثانية .

يستمع من بعض الطيور كالبيغاء وغيرها كلاماً ، وقلنا القبيل دون الشخص
لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام ، وإن لم تصح منه الفائدة وهو
بحاله ، لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك الطائر .

فأما الدليل على صحة هذا الحد فهو أن الشروط التي ذكرناها فيه متى
تكاملت صح الوصف بأنه كلام ، ومتى اختل بعضها لم يوصف بذلك ،
وفيما ذكرناه تسمع ، وهو قولنا - لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف
آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام - وكذلك النطق بحرف واحد متعذر
وغير ممكن ، إذ لا بد من الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن ، وما يمكن
ذلك في أقل من حرفين : الأول منهما متحرك والثاني ساكن ، وهو الذي
يسميه العروضيون سبباً خفيفاً ، وبهذا أجاب أصحابنا من ألزمهم على هذا
الحد الذي ذكرناه أن يكون « ق » و « ع » في الأمر ليس بكلام ، لأنه
حرف واحد ، وقالوا : إن المنطوق به في هذا القول حرفان ، والغنة
التي وقف عليها عند السكت هي حرف ^(٢) وإن لم تثبت في الخط ، وبينوا
أن النطق بحرف واحد غير ممكن للعلة التي ذكرناها ، وبهذا الجواب غنوا
عما قاله أبو هاشم : من أن الأصل في هاتين اللفظتين عند الأمر « أوق »
و « أوع » وإنما حذف ذلك لضرب من التصريف ، والمحذوف مقدر
في الكلام مراد ، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لا يفيد ، وإذا كنا قد
بيننا التسمع فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنه لو أمكن فرضاً وتقديراً أن
ينطق بحرف واحد لم يكن كلاماً ، وإن كان الصحيح أن ذلك غير ممكن
لما بيناه .

وقد ألزمنا على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون الأخرس متكلماً ،
لأنه قد يقع منه حرفان ، والتزم أصحابنا ذلك وقالوا : إن الأخرس يمكن

(١) انظر ما هذه الفنة ، وإنما هي هاء السكت .

أن يقع منه أقل قليل للكلام ، وفيهم من احترز من ذلك وقال في أصل
الحد : ما انتظم من حرفين مختلفين ، وادعى أن الأخرس لا يقع منه ذلك ،
وطعن على هذا القول بأنه غير ممتنع أن يقع من الأخرس حرفان مختلفان ،
والمعتمد التزام ذلك ، والقول بجوازه .

وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً على ما يذهب إليه
أهل النحو ومضى في بعض كلام أبي هاشم ، وذلك أنا وجدنا أهل اللغة قد قسموا
الكلام إلى مهمل ومستعمل ، والمهمل ما لم يوضع في اللغة التي أضيفت أنه
مهمل إليها لشيء من المعاني والفوائد ، والمستعمل هو الموضوع للمعنى أو
فائدة ، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا
قسموه إلى قسمين ، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد إسم الكلام رأساً ،
لا أن يجعلوه أحد قسميه ، على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة ، وليس لها
تأثير في كونه كلاماً ، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً ، وأي دليل على أن
اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهديان الواقع
من المجنون وغيره كلاماً ، وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا إنكاره ، وقد
وجدت أبا طالب أحمد بن بكر العبدي النحوي ينصر في كتابه الموسوم
بالبرهان في شرح الإيضاح ما يذهب إليه النحويون في هذه المسألة ، فلما
تأملته وأنعمت النظر فيه لم أجده معتمداً فيما ادّعوه ، وأنا أحميه وأتبعه
ببيان عدم الدلالة منه ، قال أبو طالب : وهذا اللفظ من الكلام فإنه يكون
واقعاً على المفيد منه لا على غيره ، ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال : واعلم
أن - قلبت - إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ما كان كلاماً
لا قولاً ، وفسر معنى هذا القول ، ثم قال : فإن قلت : ألسنت تقول لمن
نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ما ذكره جملة ؟ قيل : قال

أقول - تكلم - ولا أقول قال كلاماً ، لأن الكلام ما وقع على الجمل ، من حيث ذكرت أن - كلاماً - إنما وقع على أن يكون اسماً للمصدر ونائباً عنه - وذلك المصدر^(١) موضوع للمبالغة والتكثير ، ألا ترى أنك تقول - فعلت كذا وكذا ولفظ كذا يحتمل أن يكون كثيراً وأن يكون قليلاً ، وبابه القلة ، وإذا قال - فعلت - بتشديد العين لم يكن إلا للتكثير ، وزال عنه معنى القلة من أجل التشديد ، فإذا كان الأمر على هذا وكان الكلام جارياً على أن لفظ - فعمل - للمبالغة وجب أن يراد به التكثير ، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة ، فإن قيل : فإن الفعل المستعمل من هذا اللفظ لا يكون على وجهين : إذا أريد التقليل كان خفيفاً ، وإذا أريد التكثير شتمل ، كما نجد ذلك في - ضرب وضرب - وذلك أنه لم يجيء فيه إلا - كلمت البتة ، قيل : أليس قد تقرر أن لفظ - فعل - للتكثير والتكرير ، فينبغي أن توفى حق لفظها ، وكونها على حالة واحدة عندي أبلغ في المعنى ، حتى صارت عندهم لفظة لا تستعمل إلا للمبالغة ، من حيث كان الكلام أجل ما يوصف به الإنسان حتى ، قال الشاعر :^(٢)

لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم
وقال قبل هذا البيت :

وكائن ترى من ساكتٍ لك معجبٍ زيادته أو نقصه في التكلم
ولآخر^(٣) :

ومما كانت الحكماء قالت لسان المرء من خدام الفؤاد
ويقال لأصل الدين والكلام عليه - فلان متكلم ، فلولا أنها شيمة

(١) يعني التكليم .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى ، والابيات من معلقته .

(٣) البيت لأبي تمام .

شريفةً ، وصفة مبالغئة لما وصف بذلك ، ثم يقال للإنسان الذي يورد ما
تقل فائدته : هذا ليس بكلام ، فقد بان بما ذكرته موضع المبالغة في
قولهم — فلان متكلم — وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إن
من البيان لسمحراً » ، فأما ما جاء من قوله :

فصبحتُ والطيرُ لما تكلم

وقوله :

عجبتُ لها أني يكون غناؤها فصيحاً ولم تغفر بمنطقها فما
فمجاز لا حقيقة له ، كما قيل :

إلى ملك أظلافه لم تشقق^(١)

وكما أنشد سيويه :

وداهية من دواهي المنور ن ترهبها الناس لا فالها^(٢)

فجعل للداهية « فما » استعارة . وكشف هذا شاعر محدث فقال^(٣) :

وسألت من لا يستجيب فكنت في أس تخباره كمجيب من لا يسأل

ويكشف هذا المعنى للمتأمل أن العرب لشرف الكلام عندهم وأن

القليل المقيد منه عندهم كثير يقولون : « وقال فلان في كلمته » يريدون

القصيدة ، وكشف هذا المتأخر ما أريد فقال :

(١) هذا البيت للشاعر عققان بن قيس بن عاصم وتطامه هكذا

سأمنها أو سوف أجمل أمرها إلى ملك أظلافه لم تشقق

(٢) هذا البيت من رواية سيويه ، والبيت للخنساء ، ومهزوز لإفاليها — لا مدخل

إلى معانها والتداوى منها ، أي هو داهية مشكلة

(٣) البيت للبحثري .

ورسائل قطع العداة سحاءها فرأوا قنأ وأسنّة وسنورا^(١)
وهل هو إلا كلام ، وقد ترى تفصيله إياه بالقنا والسنور ، وقد
قال الأول :

والقول ينفذ ما لا ينفذ الإبر

وقال آخر^(٢) :

فإن القوافي يتلجن مواجأ تضايق عنها أن تولجها الإبر
وهذا كله إنما أوردته نصراً لنطقهم بتكلم مثل العين على لفظ المبالغة ،
ولم يستعملوه على وجهين محففاً ومثقلاً .

فيقال لأبي طالب : إن كنت أورت ما ذكرته عن سيبويه على وجه
الاستدلال به فلا حجة فيه ، لأننا لسنا نخالفك في هذه المسألة وحدك ، وإنما
نخالف فيها سيبويه وغيره من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد
دون غيره ، وكيف يكون قول خصومنا علينا حجة من غير أن يعتمدوا إلا
على نفس الدعوى ؟ فإن ذهب إلى أن قول سيبويه وأمثاله في هذا حجة ،
واستطرف الإفصاح بخلافه ، قلنا : إن كان هذا الحسن الظن به فذلك أليق
بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق والكشف عن أسرار المعلومات
وغوامض الأشياء ، وعللهم هي الصحيحة المستمرة الجارية على منهج واضح
وسبيل مستقيم ، وإنما غيرهم بالإضافة إليهم خابط عشواء ، وحاطب ليل ،
فإن جاز الاعتصام بتقليد سيبويه كان الاعتصام بالدخول في شعب هؤلاء
أحرى وأولى ، وإن قيل : إن اتباع النحويين في مثل هذا الباب أسوخ ،
لأنهم أهل هذا الشأن ، وأرباب هذه الصناعة ، قلنا : إنما يجب اتباعهم فيما

(٢) السحاء ما يشد به الكتاب والرسالة ، والسنور أي الدروع .

(٢) طرفة بن الصبد .

يحكونه عن العرب ويروونه وليس هذه المسألة من قبيله بل العرب
مجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام ، وليس يمكن
جمحد ذلك عنهم .

فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت
معه إلا الفمّد الفرد ، بل ولا يثبت شيء ألبتة ولذلك كان المصيب منهم
المحصّل من يقول - هكذا قالت العرب - من غير زيادة على ذلك ، فربما
اعتذر المعتذر لهم بأن علمهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة
ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدئ ، فأما أن يكون ذلك جارياً على
قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه
محصل ، على أنه قد يمكن أن يقال : إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا
في عرفهم على أن سموا الجمل المفيدة كلاماً دون ما لم يفد ، لا أن ذلك على
سبيل التحقيق ، كما أنهم سموا هذه الحوادث الواقعة - كضرب وقتل -
أفعالاً ، ولو عدلنا إلى التحقيق ورفض عرفهم كانت أسماء لما وقع من
الحوادث ، فأما تسليمه أن كل من نطق بكلمة واحدة يقال له - تكلم -
ولا يقال قل كلاماً ، واعتلاله بأن - كلاماً - وقع اسماً لمصدر ونائبه
وذلك المصدر موضوع للتكثير فيجب أن يوفي حقه ، فمن طريف ما يعتمد
عليه . وذلك أن التكثير موجود في لفظ - تكلم - وقد أجازته مع القلة ،
فكيف لم يجر ذلك مع المصدر الذي ليس في لفظه التكثير ، وإنما هو نائب
عن ذلك في لفظه ، فإذا جاز هذا في الأصل فهو فيما ينوب أسوغ وأبقي .
وأما قوله إنهم لم ينطقوا في الكلام إلا بفعل التي هي للتكثير لشرف
الكلام عندهم ، فذلك هو الحجة في إطلاق لفظ الكلام وتكلم على القليل
الذي ليس بمفيد لما ذكره من الشرف والمباغة .

وأما استدلاله على شرف الكلام عندهم بالأبيات التي ذكرها فمما
يمكن إيراد مثله ، إلا أن ذكره :

ومما كانت الحكماء قالت لسان المرء من خدام الفؤاد^(١)
لا أعلم موقع الدلالة منه على شرف الكلام ، وهو بالدلالة على تشریف
الفؤاد والوضع من اللسان بأنه خادمه أليق .
وأما قوله : إنهم يقولون للإنسان الذي يورد ما تقل فائدته - هذا ليس
بكلام - قلنا : ذلك وأمثاله إنما يورد على سبيل الجواز والإسراف في
المبالغة ، كما يقال للرجل البليد - ليس بإنسان - وللفرس البطيء - ليس
بفرس - لا أن ذلك على الحقيقة ، وهذا مما لا تدخل في مثله شبهة .
وأما قوله إن العرب لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه كثير
يقولون - قال فلان في كلمته - يريدون القصيدة ، فذلك كله وأمثاله هو
الوجه في اقتصارهم على لفظ التكثير في الكلام ، أفاد أو لم يفد ، دون
الألفاظ التي لم توضع للتكثير .

وقد حدث الكلام محدود غير صحيحة ، كحد بعض النحويين له بأنه
فعل المتكلم ، وذلك ينتقض بجميع أفعاله الحادثة منه في حال كلامه ،
كالضرب وما أشبهه ، على أن من عقل كونه متكلماً عقل الكلام ولم يحتاج
إلى حده ، وكذلك حد بعض المتكلمين له بأنه ما أوجب كون المتكلم
متكلماً ، وقول غيره ما يقوم بذات المتكلم ، لأن هذا كله فرع على عقل
المتكلم وتحققه ، وذلك لا يتم إلا بعد المعرفة بالكلام وما يقوم بذات المتكلم
ينتقض بكل ما يقوم به من العلم والقدرة والحياة ، ثم السؤال فيه باق ،
لأنه إذا قيل : فهذا الذي أوجب كون المتكلم متكلماً أو قام بذاته ما هو ؟
فلا بُدّ من الرجوع إلى ما قدّمناه من حده .

وإذا كان كلامنا مبنياً على أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض
الوجوه ، وكان أبو علي الجبائي يذهب إلى أن جنس الكلام يخالف جنس
الصوت ، فلا بد من بيان ما ذهبنا إليه وفساد ما عداه ، والذي يدل على أن

(١) هذا البيت لابن تمام كما سبق ذكره .

الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه أنه لو كان غيره لحاز أن يوجد أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه ، لأن هذه القضية واجبة في كل غيرين لا تعلق بينهما ، ولما استحال أن توجد الأصوات المقطعة على وجه مخصوص ولا تكون كلاماً ، أو الكلام من غير صوت مقطوع ، دل على أنه الصوت بعينه .

فأما من ذهب إلى أن الكلام معنى في النفس من المجبزة فإن الذي حملهم على هذا المذهب الواضح الفساد ظهور أدلة نظائر المسلمين^(١) على حدوث هذا للكلام للمعقول ، وتقديم بعض حروفه على بعض ، فلم يتمكنوا من الاعتراف بأنه من جنس الأصوات المقطعة ، مع القول بأن كلام الله عز اسمه قديم ، فادعوا لذلك أن الكلام غير هذا الصوت المتشوج ، وأنه معنى قائم في النفس ، ليسوغ لهم قدمه على بعض الوجوه ، فليجأوا لمن الاعتراف بالحق والانقياد بزمامه إلى محض الجهل وصراف الضلال ، ولو تجنّب خطابهم على هذا القول وعوّل في إفساده على حكاية مذهبهم لأغنى ذلك عند كافة المحصلين ، ولم يفتقر إلى استئناف دليل عليهم غير التأمل لما يدعونه ، والعجب مما يلتزمونه ويصرحون به ، وحمد الله تعالى على ما أنعم به من الإرشاد ومنحه من الهداية ، لكن قد جرت عادة أهل العلم معهم بإيضاح الحق وإن كان غير خاف ، والتنبيه على الصواب وإن كان ليس بمشكل ، في جميع المذاهب التي تفرّدوا بها ، وإن جرت في البعد مجرى هذا المذهب ، فنحن نستدرك عليهم في هذه المسألة على طريقة أصحابنا ونذكر ما قالوه ، وإن كنا غير محتاجين إلى ذلك .

والذي يدل على أن الكلام ليس بمعنى في النفس أنه لو كان معنى زائداً على المعاني المعقولة الموجودة في القلب كالعلم وغيره ، لوجب أن يكون إلى معرفته طريق من ضرورة أو دليل ، ولو كان ضرورة لوجب اشتراك العقلاء

(١) يعنى أصحابه من المعتزلة القائلين بأن القرآن مخلوق وليس بتدبيره .

في المعرفة به ، ولم يحسن الخلاف بينهم فيه ، والمعلوم غير ذلك ، ولو كان عليه دليل لكان من ناحية حكم يظهر له ، ويتوصل به إلى إثباته ، كما يتوصل بأحكام الذوات إلى إثباتها ، ومعلوم أنه لا حكم يمكن أن يشار إليه في هذا الباب .

فإن قيل : الصّوت المسموع طريق إلى إثبات الكلام القائم في النفس ، قلنا : ليس يخلو من أن يكون طريقاً إليه بأن يعلم عنده أو يستدل به عليه ، فإن كان الأوّل وجب أن يعلم كل من سمع الكلام الذي هو الصوت الواقع على بعض الوجوه شيئاً آخر عنده ، ومعلوم خلاف ذلك ، وإن كان يستدل به عليه ، فالكلام المسموع إنما يدل على ما لولاه لما حدث — وهو القدرة — أو ما لولاه لم يقع على بعض الوجوه — وهو العلم والإرادة — فأما ما سوى ذلك فلا دلالة عليه لنفي التعلّق .

فإن قيل : كل عاقل يجد في نفسه عند الكلام أمراً يضايقه ويُدبر في نفسه ما يريد أن يتكلّم به ، حتى يخطب الخطبة وينشد القصيدة من غير أن يحرك لشيء من ذلك جارحةً بحال من الأحوال ، وذلك يبيّن أن الكلام معنى قائم في النفس ، قلنا : كل أمر يجده الانسان من نفسه عند الكلام معقول — وهو العلم بكيفية ما يوقعه منه ، أو الظنّ له ، أو إرادة ذلك والداعي إلى فعل الكلام أو الفكر والروية في إيقاعه ، وكيفية فعله — فإن أشير إلى بعض ما ذكرناه بالكلام صحّ المعنى وعاد الخلاف إلى عبارة ، وإن أريد غيره فليس بمعقول ، وههنا جواب آخر : وذلك أن الإنسان يفعل كلاماً خفياً في داخل صدره ويقطّعه بالنفس فيكون كلاماً بالحقيقة ، وإن كان غير مسموع له ، ثم إن أهدنا قد يحدث نفسه بنسخ ثوب أو بناء دار ، فيظنّ أن ذلك مصور في نفسه قبل الفعل ، وليس يجب لذلك أن يكون البناء أو النساخة معنى في النفس ، بل ذلك علم بكيفية إيقاع كل واحد منهما حسب ما بيناه في الكلام ، فأما تعلقهم بحسن قول القائل — في نفسي

كلام — ففاسدٌ — لأنه توصلٌ إلى إثبات المعاني بالعبارات ، ولا يعول على ذلك محصل ، على أن من يطلق هذا القول لا يخلو من أن يكون أطلقه عن علم أو عن غير علم ، فإن كان أطلقه عن غير علم فلا حجة في إطلاقه ، وإن كان عن علم لم يخل أن يكون ضرورياً أو مكتسباً ، فإن كان ضرورياً وجب اشتراك العقلاء فيه ولم يحسن الخلاف بينهم ، وليس الأمر كذلك ، وإن كان مستدلاً عليه فالواجب إيراد الدليل الذي اقتضى إطلاق هذه العبارة ليقع النظر فيه .

وبعد : فإن الانسان قد يطلق أيضاً فيقول — في نفسي بناءً على ، ونسج ثوب — كما يقول — في نفسي كلام — فهل يدل ذلك على أن البناء والنسجة معنيان في النفس ، كما دلّ عندهم على أن الكلام معنى فيها ؟ ثم إن لقول القائل — في نفسي كلام — وجهاً صحيحاً ، وذلك أن المعنى أي عازمٌ عليه ومريدٌ له ، ولهذا لو أبدلوا هذا اللفظ بما ذكر لقام مقامه في الفائدة ، وأما تعلقهم بأن الساكت يقال فيه إنه متكلم فليس بصحيح ، لأن المراد بذلك إمكان الكلام منه ، أو إضافته إليه على طريق الصناعة ، كما يقال للصائغ في حال هو لا يصوغ فيها — إنه صائغ — وكذلك سائر الصنائع ، ثم هو مع ذلك استدلال بالمعاني على العبارات وقد بينا فساد ذلك فيما تقدم .

والكلام مما لا يوجب حالاً للمتكلم ، إذ لا طريق إلى إثبات ذلك من ضرورة أو استدلال ، ولا فرق بين من ادعى في الكلام أنه يوجب حالاً وبين من ادعى ذلك في جميع الأفعال كالضرب وغيره ، وأيضاً فإن الكلام يوجد في الصدى ونكون نحن المتكلمين به ، ومن شأن ما ينفصل عن الحي ألا يوجب له حالاً ، ولأن كل ما أوجب للحي حالاً لا يصح وجوده في محل لا حياة فيه كالعلم والقدرة ، والكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضعة إذ لا اختصاص له ، ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللغات ، وهو بعد وقوع التواضع

يحتاج إلى قصد المتكلم له واستعماله فيما قررته المواضعة ، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها ، لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها ، وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور ، وتؤثر في كونه أمراً به ، فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات ، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد .

والكلام على ضربين : مهمل ومستعمل ، فالمهمل هو الذي لم يوضع في اللغة التي قيل له مهمل فيها لشيء من المعاني والفوائد ، والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة ، وينقسم إلى قسمين : أحدهما ما له معنى صحيح وإن كان لا يفيد فيما سُمي به ، كنعحو الألقاب ، مثل قولنا : زيد وعمرو ، وهذا القسم جعله القوم بدلاً من الإشارة ، والفرق بينه وبين المفيد أن اللقب يجوز تبديله بغيره وتغييره ، واللغة على ما هي عليه ، والمفيد لا يجوز ذلك فيه ، والقسم الثاني هو المفيد ، وهو على ثلاثة أضرب : أحدها أن يبين نوعاً من نوع ، كقولنا : كونٌ ولونٌ . وثانيهما أن يبين جنساً من جنس ، كقولنا : جوهرٌ وسوادٌ . وثالثها أن يبين عيناً من عين ، كقولنا : عالم وقادر ، والمفيد من الكلام ينقسم إلى قسمين : حقيقة ومجاز ، فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضع لإفادته ، والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته ، والكلام المفيد يرجع كله إلى معنى الخبر ، ومتى اعتبرت ضروره وُجدت لا تخرج عن ذلك في المعنى ، أما الجحود والتشبيه والقسم والتسمني والتعجب فالأمر في كونها أخباراً في المعنى ظاهر ، وأما الأمر فيفيد كون الأمر مریداً للفعل ، فمعناه معنى الخبر والنهي يفيد أنه كاره ، فهو أيضاً كذلك ، والسؤال والطلب والدعاء تجري هذا المجرى ، والعرض فهو سؤال على الحقيقة ، فأما النداء فقد اختلف فيه ، فقيل : معنى — يا زيد — أدعو زيداً ، وهذا على الحقيقة خبر ، وقيل :

المراد به - أقبل يا زيد - وعلى هذا المعنى فهو داخل في قسم الأمر . وأما التحضيض فهو في معنى الأمر ، لأنه ينبئ عن إرادة المحضض للفعل .

وإذا كنا قد بينا حد الكلام وحقيقته فينبغي أن نذكر حقيقة المتكلم فنقول : إن المتكلم من وقع الكلام الذي بيننا حقيقته بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديرآ ، والذي يدل على ذلك أن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه متكلم ، ومتى لم يعلموا ذلك أو يفتقدوه لم يصفوه ، فجرى هذا الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضارب ومحرك ومسكن وما أشبه ذلك من الأفعال ، ومن دفع ما ذكرناه في الكلام وإضافته إلى المتكلم تعذر عليه أن يضيف شيئاً على سبيل الفعلية ، لأن الطريقة واحدة ، ولا يلزم على ما ذكرناه إضافة كلام النائم أو الساهي إليهما ، وإن لم يقع بحسب المقصود ، وذلك أننا لم نقتصر على ذكر المقصود والدواعي دون جملة الأحوال ، والكلام يقع من النائم والساهي بحسب قدرتهما ولغتهما واللغة العارضة في لسانهما وغير ذلك من أحوالهما ، على أنما قد اجترزنا يذكر التقدير في كلامنا ، لأن من المعلوم أن كلام النائم لو كان قاصداً لوقع بحسب قصده ، وإنه مخالف لكلام غيره ، ويدل على ما ذكرناه أيضاً أنهم يضيفون الكلام المسموع من المصروع إلى الجني ، لما اعتقدوا تعلقه بقصده وإرادته ، وهذا وإن كان خطأ منهم وجهلاً فلا يغير دلائلنا منه ، لأننا إنما استدللنا باستعمالهم على وجه لا فرق فيه بين الفاسد والصحيح ، لأن عبارتهم تابعة لاعتقاداتهم ، ولا فرق بين أن تكون تلك الاعتقادات علماً أو جهلاً ، كما يستدل على أن لفظة إله في لغتهم موضوعة لمن يحق له العبادة بوصفهم للأصنام بأنها آله ، لما اعتقدوا أن هذه العبادة تجب لها ، وإن كان هذا الاعتقاد منهم في الأصنام فاسداً ، فإن قالوا : إنهم إنما أضافوا الكلام المسموع من المصروع إلى الجني لما اعتقدوا أن الجني قد سلكه

وخالطه ، وأن الكلام حالٌ في الجنيّ دونه ، فيعود الأمر إلى أن المتكلم بالكلام من حلّه ، قلنا له : ليس يعتقدون أن آلة المصروع ولسانه قد صارا للجنيّ دونه ، لأنهم لا يضيفون إلى الجنيّ كل كلام يسمع من المصروع ، كالتمسيح والقراءة وما يجري مجراها مما يعتقدون أن الجنيّ لا يقصده ، وإنما يضيفون إليه ما يعتقدون أنه لا يكون من مقصود غير الجنيّ ، فدلّ هذا على أنهم لا يضيفون الكلام إلا إلى من وقع بحسب أحواله وقصوده على ما قدمناه ، وبدل أيضاً على ما ذهبنا إليه أن الكلام الذي يوجد في الصدى يستحيل أن يكون كلاماً له ، أو للقديم تعالى ، لأنه ربما كان كذباً أو عبثاً ، وهو عز اسمه ينزّه عن ذلك ، أو كلاماً للمتكلم به ، فيجب أن يكون كلاماً لمن فعل أسبابه ووجد بحسب دواعيه وقصوده ، وليس لهم أن يمتنعوا من وجود الكلام في الصدى ، لأنه عندهم معنى في النفس ، لأننا قد بينا أن الكلام هو هذه الأصوات المخصوصة فيما تقدم ، ولا شبهة في وجودها في الصدى ، فأما حدهم للمتكلم بأنه من له كلام فإحالة على مبهم ، والسؤال باقٍ ، لأنه يقال : فكيف صار الكلام له ، أبأن حله أو بأن فعله ؟ فلا بدّ من التفسير ، وهذه اللفظة - أعني قولهم : إن له كذا - تحمل أموراً مختلفة المعاني : منها إضافة البعض إلى الكل ، كقولهم - له يد ورجل ، ومعنى الملك ، كقولهم - له دار و غلام ، ومعنى الفعلية ، كقولهم - له إحسان ونعمة ، ومعنى الحلول ، كما يقال - له طعمٌ ولونٌ ، وما يحتمل أموراً مختلفة لا يجوز أن يحدّ به في الموضع الذي يقصد فيه التمييز وكشف الغرض .

ولما كنا قد ذكرنا طرفاً من القول في حقيقة الكلام والمتكلم فيحتاج إلى نبذٍ من الكلام في الحكاية والمحكي ، ليكون هذا الفصل مقنعاً فيما وضع له ، والذي كان يذهب إليه أبو الهذيل محمد بن الهذيل^(١) وأبو علي

(١) هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي ، مولى عبد القيس أبو الهذيل العلاف : من أئمة المعتزلة . ولد بالبصرة سنة ١٣٥ هجرية ، اشتهر بعلم الكلام . قال عنه

محمد بن عبد الوهاب^(١) أن الحكاية هي المحكى ، وأن التالي للقرآن يُسمعُ منه كلام الله على الحقيقة ، وأن البقاء يجوز على الكلام ويوجد في الحال الواحدة في الأماكن الكثيرة ، فيوجد مع الصوت مسبوغاً ، ومع الكتابة مكتوباً ، ومع الحفظ محفوظاً ، ويجوي في وجوده في الأماكن الكثيرة مجرى الأجسام ، ويزيد على الأجسام بأنه يوجد في الأماكن الكثيرة في الوقت الواحد ، والأجسام إنما توجد في الأماكن على البدل ، ثم قال أبو علي بعد ذلك : إن التالي للقرآن يوجد مع تلاوته كلامان : أحدهما من فعله ، والآخر هو كلام الله تعالى ، والذي كان يقوله أبو هاشم — وقد ذهب إليه قبله جعفر بن حرب وجعفر بن مبشر — أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، ولا يجوز عليه البقاء ، ولا يوجد إلا في المحل الواحد ، والحكاية غير المحكى وإن كانت مثله ، والقارئ لا يُسمعُ منه إلا ما فعله ، والقراءة غير المقروء ، والكتابة غير الكلام ، وإنما هي إمارات للحروف ، والحفظ هو العلم بكيفية الكلام ونظمه ، وعلى هذا القول أكثر الشيوخ ، وهو الصحيح الذي لا شبهة فيه ، والذي يدل على أننا قد بينا فيما تقدم أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه بما لا فائدة في إعادته ، وأما الصوت فلا شبهة في أنه غير باق لما بيناه أيضاً ، وإذا كان الكلام حسو الصوت — والصوت لا يجوز عليه البقاء — فكيف يقال إنه يوجد في قراءة كل قارئ ومع الكتابة وغيرها ؟ ويدل أيضاً على أن الكتابة لا يوجد معها كلام وإنما هي إمارات للحروف بالمواضع أن الاستفادة بالكتابة كالاستفادة بعقدة الأصابع والإشارة وغيرهما من الأفعال التي تقع المواضع عليها ،

→

الأمون : أطل أبو علي على الكلام كاللؤلؤ النجم على الأنام . له مقالات في الاعتزال ومجالس ومناظرات . وكان حسن الجدل ، قوي الحجة . كف بصره في آخر عمره وتوفي بسلام سنة ٢٣٥ هجرية .

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي — أبو علي — وهو من تلامذة جده في الصحاح السابقة .

فلو كان لا بدّ من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة بها لوجب ذلك في جميع ما ذكرناه ، وذلك محال لا يحسن الخلاف فيه ، ومما يدلّ على أن التلاوة للقرآن لا يوجد معها شيء آخر أن القائل : (بسم الله الرحمن الرحيم) متعوذاً بها غير قاصد إلى تلاوة القرآن يوجد الكلام من فعله ، فلو كان إذا قصد حاكياً لكلام الله تعالى وجد كلام آخر ، لكان إذا قصد حكاية كلام كل من تلا القرآن يوجد كلامهم أجمع عند قصده ، فيقوي إدراكنا للكلام من حيث نسمع كلاماً كثيراً في هذه الحال ، وفي غيرها شيئاً واحداً ، وهذا واضح ، وقد تعلق أبو عليّ وأبو الهذيل فيما ذهبنا إليه بأنه لو كان القارئ لا يسمع منه إلا ما فعله دون كلام الله تعالى لبطل التحديّ وخرج من كونه معجزاً ، لأنه لو كانت الحكاية غير المحكيّ - وهي مثله - لكان كل من فعل القرآن قد أتى مثله على الحقيقة ، والتحديّ يضمن أنهم لا يأتون بمثله على الحقيقة ، والجوابُ عن هذا أن التحديّ إنما وقع بفعل مثل القرآن على الابتداء دون الاحتذاء ، والتالي للقرآن قد أتى بمثله محتدياً ، فلا يكون بذلك معارضاً ، وعلى هذا أيضاً كان يقع التحديّ من العرب بعضها بعضاً بالأشعار على سبيل الابتداء ، والأمر في هذا واضح .

وتعلق أبو عليّ فيما ذهب إليه ثانياً بأن القرآن ليس يقبح على وجه من الوجوه ، وقد ثبت أن قراءته تقبح من الجنب والحائض ، ودلّ ذلك على أن القراءة شيء ، والقرآن شيء ، والجوابُ عن هذا أن معنى قولنا - إن القرآن ليس يقبح بوجه من الوجوه - هو أن ما فعله تعالى وأنزله على رسول الله ﷺ هذه صفة ، ولا يمنع أن تكون التلاوة التي هي فعل التالي والحكاية التي هي فعل الحاكي - ويسمى بالتعارف قرآناً يقبح في بعض الأحوال ويرجع القبح إلى أفعال العباد دون القرآن على الحقيقة ، وقد اعتمد أبو الهذيل وأبو عليّ أيضاً على قوله تبارك وتعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك

فأجبره حتى يسمع كلام الله^(١) ولا خلاف بين الأمة أن المسموع في المنحاريب كلام الله تعالى على الحقيقة، والجواب عن هذا أن إضافة الكلام إلى المتكلم إن كان الأصل فيها أن يكون من فعله، فقد صار بالتعارف يضاف إليه إذا وردت مثل صورة كلامه، ولهذا يقولون فيما نسمعه الآن هذه قصيدة امرئ القيس - وإن كان الفاعل لذلك غيره، وقد صار هذا بالتعارف حقيقة، حتى لا يقلم أحد على أن يقول - ما سمعت شعير امرئ القيس على الحقيقة - وقد تخطى ذلك إلى أن صاروا يشيرون إلى ما في الدفتر ويقولون - هذا علم فلان، وهذا كلام فلان - لما كان مثل هذه الصورة^(٢).

فصل في اللغة

اللغة عبارة عما يتواضع القوم عليه من الكلام، أو يكون توقيفاً، يقال في لغة العرب - إن السيف القاطع حسام - أي تواضعوا على أن سموه بهذا الاسم، وتجمع لغة على لغات، ولغين ولغون، وقد قيل في اشتقاقها: لأنها مشتقة من قولهم - لغيت بالشيء - إذا أولعت به وأغريت به، وقيل: بل هي مشتقة من اللغو، وهو التلطي، ومنه قولهم - سمعت لواعي القوم أي أصواتهم، ولغوت أي تكلمت - وأصله على هذا اللغو، على مثال - فعله - فأما قولهم - في لغة بني تميم كذا، وفي لغة أهل الحجاز كذا - فراجع إلى ما ذكرناه، والمعنى أن بني تميم تواضعوا على ذلك، ولم يتواضع أهل الحجاز عليه.

والصحيح أن أصل اللغات مواضعة، وليس بتوقيف، وإنما أوجب

(١) سورة التوبة الآية ٦.

(٢) اطال هنا المؤلف في بيان حقيقة الكلام والتكلم. مع أن هذا يظهر بوضوح براعته في الجدل وعلم الكلام.

ذلك لأن توقيفه تعالى يفتقر إلى الاضطرار إلى قصده ، والتكليف يمنع من ذلك ، وإنما افتقر إلى الاضطرار إلى قصده لأنه إن أحدث كلاماً لم يعلم أنه قد أراد بعض المسميات دون بعض ، ولو اقترن بهذا الكلام إشارة إلى مسمى دون غيره ، لأننا لا نعلم توجه الكلام إلى ما توجهت الإشارة إليه ، وإنما يعلم ذلك بعضنا من بعض بالاضطرار إلى قصده ، وتخصص الإشارة بجهة المشار إليه لا يعلم بها هل الاسم للجسم ، أو للونه ، أو لغير ذلك من أحواله ، وأما إذا تقدمت المواضع بيننا ، وخاطبنا القديم تعالى بها ، علمنا مراده ، لمطابقة تلك اللغة ، وقد يجوز فيما بعد أصل اللغات أن يكون توقيفاً منه تعالى ، لتقدم لغة عن التوقيف يفهم بها المقصود ، وقد حمل أهل العلم قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) (١) على مواضع تقدمت بين آدم عليه السلام وبين الملائكة على لغة سألقة ممن خاطبه الله تعالى على تلك اللغة ، وعلمه الأسماء ، ولولا تقدم لغة لم يفهم عنه عز اسمه .

وقد ظن قوم أن المواضع بيننا تحتاج إلى إذن سمعي ، ولا حاجة لهذا القول ، إذ الدواعي إلى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض قوية ، والانتفاع بذلك ظاهر ، ولا وجه فيه من وجوه القبح قبّحت حسنه ، كالتنفس في الهواء ، وكما تحسن من أحدثنا الإشارة في بعض الأوقات إلى ما يريد من غير إذن سمعي ، فكذلك المواضع على كلام يدل عليه ، ومن فرق بينهما فمقترح ، وإنما فزع العقلاء إلى الحروف في المواضع لأنها أسهل وأوسع ، ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها .

فأما ما نحن بصدده من ذكر اللغة العربية فلا خفاء بميزاتها على سائر اللغات وفضلها ، أما السعة فالأمر فيها واضح ، ومن تتبع جميع اللغات لم يجد فيها - على ما سمعته - لغة تضاهي اللغة العربية في كثرة الأسماء للمسمى الواحد ، على أن اللغة الرومية بالضد فإن الاسم الواحد يوجد فيها

(١) سورة البقرة ، الآية ٣١ .

للمسميات المختلفة كثيراً. وقد كان بعض اللغويين حصر أسماء السيف في الأسد في لغة العرب فكانت أوراًفاً غلظة ، وهي مع السعة والكثرة أخصر اللغات في إيصال المعاني ، وفي النقل إليها يبين ذلك ، فليس كلام ينقل إلى لغة العرب إلا ويحجب الثاني أخصر من الأول مع سلامة المعاني ، ويقاها على حالها ، وهذه بلا شك فضيلة مشهورة ، وميزة كبيرة لأن الغرض في الكلام ووضع اللغات بيان المعاني وكشفها ، فإذا كانت لغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصاد فهي أولى بالاستعمال ، وأفضل مما يحتاج فيه إلى الإسهاب والإطالة ، وقد أخبرني أبو داود المطراني - وهو عارف باللغتين العربية والسريانية - أنه إذا نقل الألفاظ الحسنة إلى السريانية قبحت وخسست ، وإذا نقل الكلام المختار من السريانية إلى العربي ازداد طلوةً وحسناً ، وهذا الذي ذكره صحيح ، يخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية ، وقد حكى أن بعض ملوك الروم - وأظنه نفصور سأل عن شعر المتنبي فأنشد له :

كأن العيس كانت فوق جفني
مناخات فلما ثزنه سلسالاً (١)

وفسّر له معناه بالرومية ، فلم يُعجبه ، وقال كلاماً معناه : ما أكذب هذا الرجل ! كيف يمكن أن يناخ جمل عن عين إنسان ؟ وما أجيب أن العلة فيما ذكرته عن النقل إلى غير اللغة العربية منها وتباين ذلك إلا أن لغتنا فيها من الاستعارات والألفاظ الحسنة الموضوعية ما ليس مثله في غيرها من اللغات ، فإذا نقلت لم يجد الناقل ما يتوصل به إلى نقل تلك الألفاظ المستعارة بعينها ، وعلى هيئتها ، لتعذر مثلها في اللغة التي تنقل إليها ، والمعاني لا تتغير ،

(١) هو من قصيدة له في مدح بدر بن عماد ، يقول : كنت لا أبكي قبل فراقهم ، فكان ألبهم كانت تمسك دمي عن السيلان يبروكها فوق جفني ، فلما فارقتني سأل دمي ، فكانها نارت الرحيل من فوق جفني فسأل ما كانت تمسكها من دمي ، وهو تخيل بدع ، وبعد من المبالغة المقبولة .

فنقلها ممكن من غير تبديل ، فكأن ما ينقل من اللغة العربية يتغير حسنه لهذه العلة ، وما ينقل اليها يمكن الزيادة على طلاوته ، لأن ناقله يجد ما يعبر به في العربية أفضل مما يريد ، وأبلغ مما يحاول ، وهذا وجه يمكن ذكر مثله ، ويجب أن يتأمل وينظر فيه ، لأني لا أعرف لغةً سوى العربية ، وإنما ذهبت اليه ظناً وحنساً ، وقد تُصَرَّف في هذه اللغة بما لم أظنه تصرف في غيرها من اللغات ، فلم توجد إلا طيِّعة عذبة في كل ما استعمل فيه نظماً ونثراً ، وهي إلى الآن لا تقف على غاية في ذلك ، ولا تصل إلى نهاية كما قال أبو تمام في هذا المعنى :

ولكنه صوبُ العقول إذا انجالت سحائبُ منه أعقبتُ بسحائبِ

وقد بيّنت فضلها بسعتها . وما فيها من الاختصار في العبارة عن المعاني ، وذكرت وجه التفضيل بالاختصار ، مما لا شبهة فيه .

فأما السعة فالأمر فيها أيضاً واضح ، لأن الناظم أو الناثر إذا حظر عليه موضع لإيراد لفظة ، وكانت اللغة التي ينسج منها ذات ألفاظ كثيرة ، تقع تلك اللفظة في المعنى ، أخذ ما يليق بالموضع من غير عنت ولا مشقة ، وهذا غير ممكن لولا السعة في كثرة الأسماء للمسمى الواحد ، وتلك فائدةٌ حاصلةٌ بلا خلاف ، على أنه ربما عرض في وضع الأسماء المشتركة فائدةٌ في بعض المواضع ، مثل أن يحتاج الناطق إلى كلام يؤثر أن يكنى فيه ولا يصرح ، فيقول لفظةً ويوهم بها معنى قد قصد غيره ، وهذا وإن قلّ الداعي إليه إلا في اليسير من المواضع ، فلم تجعل اللغة العربية خاليةً منها ، بل فيها أسماء مشتركة ، كقولهم - عين - وما أشبهها .

وهنا لها فضيلة أخرى ، وهي أن الواضع لها إن كانت مواضعه تجسّب في الأكبر كل ما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به ، كاجتماع بين الحروف المتقاربة في المخارج ، وما أشبه ذلك ، واعتمد مثل هذا في الحركات أيضاً ،

فلم يأت إلا بالسهل الممكن ، دون الوعر المتعب ، ومضى تأملت الألفاظ
المهسلة لم تجد العلة في إهدائها إلا لهذا المعنى ، وليس غيرها من اللغات كذلك ،
كلفة الأرمين والزنج وغيرهم .

ومما يدل على فضل هذه اللغة العربية أيضاً ، وتقدمها على جميع اللغات ،
أن أربابها وأصحابها هم العرب الذين لا أمة من الأمم تنازعهم فضائلهم ،
ولا تباريهم في مناقبهم ومحاسنهم ، وإن كانوا تواضعوا على هذه اللغة فلم
يكن تنتج أذهانهم الصقيلة ، وخواطرم العجيبة ، إلا شيئاً خليقاً بالشراف
وأمرأً جديراً بالتقدم ، وإن كانت توفيقاً من الله تعالى لهم ، ومنة من بها
عليهم ، فلم يكن بد لهم من العناية بشأنهم ، والتشديد من ذكرهم ، حتى
ركبهم على حميد الخلال ، وطبعهم على جميل الأخلاق إلا على غاية لا
يُتعلق بشأوها ورُتبة يقصر الطالبون عن بلوغها ، ولست في هذه النتيجة
من يدعي مقدمتها عصبيةً ، ولا يذهب إليها حميةً ، بل سابين في هذا
الفصل صحة ما أقوله من تفضيل العرب بحسب ما يليق به ، ولا يفضل عن
قدر الحاجة فيه ، فإنني لو رمت إيضاح ذلك بجملة ، وإيراد جميع
أدلته ، خرجت عن المقصود في هذا الكتاب ، وأخذت في تفضيل العرب
على الأمم ، وهو يحتاج إلى جزءٍ مميّز ، وكتاب مفرد .

وجه تفضيل هؤلاء القوم على غيرهم

إن الخصال المحمودة توجد فيهم أكثر ، وفي غيرهم أقل ، وعلى هذا
الحد يقع التمييز بين القبيلتين ، وأهل البلدين ، ومضى تأمل المنصف حال
العرب علم ما ذكرته حقيقة .

أما الكرم فالأمر فيه واضح ، لأننا لم نجد أمة من الأمم ، ولا شعباً من
الشعوب ، رأى قهرى الضيف واجباً ، ومساواة البغار فريضة ، إلا هذه

الامة من العرب ، حتى صرّحوا بذلك في أشعارهم ، ودوتوه في المأثور عنهم ، وتساوى فيه موسرهم ومعسرهم ، وغنيهم وفقيرهم ، هذا وهم في الأكثر أهل جذب وفاقه ، وضيق وعسر ، ونصب في انتجاع الرزق ، وكذا التعرض للكسب ، ثم بلغ من حبهم الجود ، وصيابتهم إلى جميل الذكر ، أن سمحوا بنفوسهم ، ورأوا البخل بها مذموماً ، كالبخل بأموالهم ، وكان من كعب بن مامة الإيادي في ذلك ما هو مشهورٌ معروفٌ ، لا تزيد الأيام ذكره إلا بقاءً ، ولا يؤثر فيه بعد العهد إلا جدّه ووضوحاً ، ولم نر في الهند والزنج والحيش والترك من ادعى مثل هذه السجية ، ولا انتسب إلى هذه الخلة ، فأما الفرس والروم فالبخل عليهم غالب ، وحبُّ الغنى مركز في طباعهم ، ليس عندهم في ذلك كبير عار ، ولا يلحقون أنفسهم به منقصة .

وأما الوفاءُ فمن دينهم الذي كانوا يرونه لازماً ، ومذهبهم الذي كانوا يعتقدونه حتماً ، حتى صار من تمسك بجوارهم ، أو تعلق ببعض أطنابهم ، تبذل النفوس دونه ، وتراق الدماء في المنع منه ، فكم قتل الرجل منهم في ذلك أقرب الناس إليه نسباً ، وأمسّهم به رحماً ، وكم من وقعة عظيمة ، وحرب جليلة طويلة ، جرّها ضميم نزيل ، أو التعرّض لسبّ جار ، كالحال في حرب البسوس التي ساقها ما علم من قتل كليب لناقاة جاره جسّاس ، واستفحال ذلك وتماديه ، حتى شهدته الإجنّة شيباً ، فأما السموعل ورضاه بقتل ابنه دون الدروع التي كانت وديعة عنده ، وأبو دُوَادِ الإيادي في قود ولدته بجاره ، فمما هو متداول لاخفاء بتقصير جميع الأمم عنه .

وأما البأس والنجدة ، وطاعة الغضب والحميّة ، وإدراك الثأر ، وطلب الأوتار ، فأخبارهم بذلك معروفة ، وسيرهم فيه بذلك متداولة ، لا يخص به الرجل دون المرأة ، ولا الغلام دون الهم المسن ، بل يوجد عند نساءهم من الصبر والشجاعة والتحريض على الحرب والقساوة ما لا يساويه المذكورون

بالنجدة في غيرهم ، والمنسوبون إلى البأس من سواهم ، كأسماء^(١) ، ومن
يجري مجراها ، بمن خبره مشهور معروف ، هذا وفي طباع النساء اللين ،
وشبهتهن الضعف ، وإليه تنسب ورقة القلوب ، وعنه يؤخذ انعكاس
العزائم .

ثم هم أصحاب السنى والتأويب ، وإليه يعزى جنوب القفل ،
وقطع المهامه ، والحروب عادتهم ، والغارة صناعتهم ، وبصيرتهم بها ،
وآراؤهم فيها ، تدلُّك على اهتمامهم بهذا الشأن ، وإرهاق أفكارهم
فيه ، وشحن خواطرهم لتدبيرهم ، ولا حجة فيما ذكرناه آيين ، ولا
دليل عليه أوضح ، من اجترأهم عن جميع المعاش غيره ، واقتصرهم من
سائر المكاسب عليه ، إذ لم يرضوا شماسهم بذلة المهين ، ولا مرتبوا نخواتها
على معاناة الحرف ، لا يسأل أحدهم الرزق إلا غرار سيفه ، ولا يستنجد
على نفى الضيم إلا بسنان رُمحه .

وأما العقول الصحيحة ، والأذهان الصافية ، فالأمر في تفضيلهم بها
واضح ، وذلك أنهم لم يكونوا أهل تعليم ودرس ، ولا أصحاب كتب
وصحف ، ولا يعرفون كيف التأديب والرياضة . ولا يعلمون وجه
اقتباس العلم والرواية ، وفي كلامهم من الحكم العجيبة ، والأمثال الغربية
والحث على محاسن الأخلاق ، والأمر بحمىل الأفعال ، ما إذا تلمته غرض
عندك ما يروى عن حكماء اليونانيين ، وسهّل الأمر عليك فيما حكاه الناس
عنهم ، ووجدت تلك الفصول السيرة ، والفقر القليلة ، تستند إلى جميل
من الحكماء ، وتضاف إلى رئيس من العلماء ، وأمثالها وأضعافها في شعر
راع جلف ، ومن كلام عبد غمر ، ينشئها طبعه بلا تثفيف ، ويسمح بها
خاطره عن غير صقال .

(١) يريد أسماء بنت أبي بكر في تحريضها لابنتها عبد الله بن الزبير على حرب بني أمية .

ثم لما صار هؤلاء القوم إلى الدين ، وتمسكوا بالشريعة ، وعادوا أصحاب كتاب يدرس ، ومذهب يروى ، ظهر لعمرى من دقيق أفهامهم وعجيب كلامهم ما هو موجود ، لا يخفى على أحد جالس العلماء وخالط الكتب سبقهم إليه ، ومعجزهم فيه ، وأنهم فرعوا من المذاهب ، وولدوا من العلوم ، ما كان من قبلهم كان ممنوعاً منه ، ومصروفاً عنه .

وأما حب الذكر ، وجميل الثناء ، والفرق من الدم ، وسوء القول فمما هو معلوم من عاداتهم ، معروف من شيمتهم ، حتى كانوا إذا أسروا شاعراً شذوا لسانه بنسعة ، خوفاً من أن يسبقهم بيت يشرده ، أو يعجلهم بقول يؤثر ، وقد قال أبو عثمان الجاحظ : لأمر ما قال حذيفة ابن بدر لأخيه ، والرماح شوارع في صدره : إياك والكلام المأثور ، وقال : هذا مذهب فرعت فيه العرب جميع الأمم ، وهو مذهب جامع لأصناف الخير .

وأما الغيرة ، والأنفة ، والصبر ، والجلد ، فمعلوم منهم حتى ، نسبوا إلى الفظاظ ، وذكروا بالقساوة ، وعُلب ذلك بإكثارهم أكل لحوم الإبل ، وإدمانهم التمتوت بها ، وزعموا أن في طباعها قسوة القلوب ، ومن عاداتها غلظ الأكباد ، وهذا وهم متى هب في أحدهم نسيم الصبابة ، ودبت في مفاصله نشوة الهوى ، لانت تلك المعاطف ، ورقت تلك الشمائل ، وعاد ذلك العز ذلاً وفرقاً ، وصارت تلك النخوة توسلاً وخضوعاً ، لكنه مع العفاف من الريب ، والبعد من التهم ، والمساواة بين الباطن والظاهر ، والإتفاق بين الغائب والبادي ، وأشعارهم وأخبارهم بهذا كله مملوءة ، حتى كان هذا الحي من عُدرة^(١) قوماً إذا نظروا عشقوا ، وإذا عشقوا ماتوا .

(١) قبيلة اشتهرت بالحب العذري .

وأما مراعاة الأنساب ولفظها ، وذكر الأصول والبحث عنها ، فباب
تفردت به العرب ، فلم يشاركها فيه مشارك ، ولا ما قلها فيه مماثل وفوائده
في الإنصاف للعشيرة والحمية للأهل وغير ذلك معروفة ، ليس هذا موضع
ذكرها ، وتفصي الكلام عليها .

هذه شيمهم وأخلاقهم ، وفيهم من بعد كتاب الله خير الكتب ،
ورسوله سيد الرسل ، ودينه ناسخ الأديان ، وفي جميع ما ذكرناه من
أشعارهم ما يدل على صحته ، لكن المختار منه يأتي في الكلام على الفصاحة
من هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى ، فلذلك لم نورد هنا خوفاً من الإعادة ،
وفراراً من التكرار .

ونعود إلى الكلام في اللغة ، قالوا : مما اختلفت به لغة العرب من
الحروف وليس هو في غيرها حرف الظاء ، وقال آخرون : حرف الظاء
والضاد ، ولذلك قال أبو الطيب المتنبي :

وبهم فخر كل من نطق الضاد

يريدون بهم فخر جميع العرب ، وقد ذهب قوم إلى أن الحاء من جملة
ما تفردت به لغة العرب ، وليس الأمر كذلك ، لأنني وجدت في اللغة
السريانية كثيراً ، وحكى أنها في الحبشية والعبرانية ، وأما العين والضاد
والطاء والباء والقاف فقد تكلم بها غير العرب ، إلا أنها قليلة .

وقد خلقت اللغة العربية من حروف توجد في غيرها من اللغات ، لا
سيما لغة الأرمين ، فإنها على ما قيل ستة وثلاثون حرفاً ، إلا أنك إذا تأملت
وجدت بعض الحروف التي فيها ينشابه ببعض كثيراً ، على حد تشابه الظاء
والضاد في لغة العرب ، فإن هذين الحرفين متقاربان ، لأجل ذلك احتاج
الناس إلى تصنيف الكتب في الفرق بينهما . ولم يتكلفوا ذلك في غيرهما
من الحروف .

فأما الأعراب فقلّ من رأيت من فصائحهم اليوم من يفرق بينهما في كلامه ، وهذا يدلّك على شدة التشابه ، وقوة التماثل ، ولست أقول هذا على وجه الإحتجاج بكلامهم فإنهم الآن محتاجون إلى اقتباس اللغة من الحضرة وإصلاح المنطق بأهل المدر ، إلا أنهم قلّمًا يتفق منهم العدول عن النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر إلا والشبه فيهما قوي ، على ما قدمت ذكره .

ووقوع المهمل من هذه اللغة - على ما قدمته لك - في الأكثر من اطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف ، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لحزونة ذلك على ألسنتهم ، وثقله ، وقد روى أن الخليل بن أحمد قال : سمعنا كلمة شعاء وهي : المَعْمَع ، وأنكرنا تأليفها ، وقيل : إن أعرابياً سئل عن ناقته ، فقال تركتها ترعى المَعْمَع ، فلما كشف عن ذلك وسئل الثقات من العلماء عنه أنكروه ودفعوه ، وقالوا : نعرف المَعْمَع ، وهذا أقرب إلى تأليفهم ، لأن الذي فيه حرفان حسب ، وحروف الخلق خاصة مما قل تأليفهم لها من غير فصل يقع بينها ، كل ذلك اعتماداً للخفة ، وتجنباً للثقل في النطق ، فأما القاف والكاف والجيم فلم تتجاوز في كلامهم البتة ، لم يأت عنهم قح ، ولا جق ، ولا كج ، ولا جك ، ولا فك ، ولا كق ، وكل ذلك فراراً مما ذكرناه ، إلا أن هذه الحروف قد تكررت في بعض الكلام ، قال رؤبة بن العجاج :

لو أحق الأقراب فيها كالمقق^(١)

ونحو ذلك . والعلة فيه على ما ذكر أصحاب هذه الصناعة أن المكرر معرّض في أكثر أحواله للإدغام ، لأنك تقول فرس أمق ، والحرفان

(١) لواحق الاقرب خماس البتون قد لحتت بطونها بظهورها ، والمقق الطول .

المتجاوران لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر ، حتى يتكلف قلبه إلى لفظه ثم يدغم ، فكانت المشقة فيه أغلظ ، فرفض لذلك ، وهذا وجه صالح .

وقد قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام : فالأول تأليف الحروف المتباعدة ، وهو الأحسن المختار ، والثاني تضعيف هذا الحرف نفسه ، وهو يلي هذا القسم في الحسن ، والثالث تأليف الحروف المتجاورة ، وهو إما قليل في كلامهم ، أو منبوذ رأساً ، لما قدمناه ، والشاهد على ما ذكرناه الحسن ، فإن الكلفة في تأليف المتجاور ظاهرة ، ويجدهما الإنسان من نفسه حال التلفظ ، ومن الحروف التي لم يتركب في كلامهم بعضها مع بعض الصاد والسين والزاي ، ليس في كلامهم العرب مثل - سبص ، ولا صس ولا سز ، ولا زس ، ولا زص ، ولا صز - والعلة في هذا كله واحدة .
وهذه جملة مقنعة في هذا الفصل لمن وقف عليها بعون الله تعالى .

الكلام في الفصاحة

الفصاحة الظهور والبيان . ومنها أفصح اللين إذا انجلت مرغوته ، وفتضح فهو فصيح ، قال الشاعر :

وتحت الرغوة اللين الفصيح

ويقال أفصح الصبح إذا بدا ضوؤه ، وأفصح كل شيء إذا وضح ، وفي الكتاب العزيز : (وأخي هارون هو أفصح مني لساناً فأرسله معي) (١) وفصح النصارى عيدهم ، وقد تكلمت به العرب ، قال حسان بن ثابت :

ودنا الفصح فالولائد ينظم ن سراعاً أكلة المرجشان

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أن عيسى عليه السلام ظهر فيه

(١) سورة القصص الآية ٣٤ .

وسمى الكلام الفصيح فصيحاً كما أنهم سموه بياناً لإعراجه عما عُبر به عنه وإظهاره له إظهاراً جلياً ، روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أنا أفصح العرب » (١) بيد أني من قريش .

والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني ، لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فيها فصيحة وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه .

وقد حدث الناس البلاغة بحدود إذا حتمت كانت كالرسوم والعلام ، وليست بالحدود الصحيحة ، فمن ذلك قول بعضهم : لَمَسْحَةٌ دَالَّةٌ ، وهذا وصف من صفاتها ، فأما أن يكون حاصراً لها وحداً يحيط بها فليس ذلك بممكن ، للدخول الإشارة من غير كلام يُتلفظ به تحت هذا الحد ، وكذا قال آخر : البلاغة معرفة الفصل من الوصل ، لأن الإنسان قد يكون عارفاً بالفصل والوصل ، عالماً بتمييز مختار الكلام من مطرحه ، وليس بينه وبين البلاغة سبب ولا نسب ، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من تأليف غيره والحدود لا يحسن فيها التأول . وإقامة المعاذير ، وغرابة ألفاظ لا تدل على المقصود لأنها مبنية على الكشف الواضح ، موضوعة للبيان الظاهر ، والغرض بها السلامة من الغامض ، فكيف يُوقع في غامض بمثله ؟ وكذلك قول الآخر : البلاغة أن تصيب فلا تخطيء ، وتسرع فلا تبطيء لأن هذا يصلح لكل الصنائع ، وليس بمقصود على صناعة البلاغة وحدها ، ثم إنما سئل عن بيان الصواب في هذه الصناعة من الخطأ ، فجعل جواب السائل نفس سؤاله ، وبهذا أيضاً يفسد قول من ادعى أن حدها الإيجاز من غير عجز ، والإطناب من غير خطل ، وقول من قال : البلاغة اختيار الكلام

(١) بيد بمعنى غير أو من أجل .

وتصحيح الأقسام ، لأن هذين إنما سيتلا عن حد يبين الكلام المفروض من المختار ، وانحطاً من التصواب ، ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً ومنى يقع الإطناب مرضياً محموداً ، فأحال على ما السؤال فيه باق ، وعدم العلم معه موجود حاصل .

وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو ، وإذا كانت الفصاحة شرطها وأحد جزئها ، فكلامي على المقصود - وهو الفصاحة - غير متميز إلا في الموضوع الذي يجب بيان من الفرق بينهما على ما قدمت ذكره ، فأما ما سوى ذلك فعام لا يختص ، وخليط لا ينقسم ، وسأذكر بمشيئة الله ما يخطر لي ، ويسنح بفكري في موضعه .

وأقول قبل ذلك : إن الناس قد أكثروا من الدلالة على شرف الفصاحة وعظم قدر البيان والبلاغة ، ونهبوا بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة ، وقد قال جز إسمه : (الرحمن) ، علم القرآن ، خلق الإنسان ، علمه البيان (١) . ولم يكن تعالى يذكر البيان هنا إلا وهو من عظيم النعم على عبده ، وجميل البلاء عندهم ، لا جرم قد قرن ذلك بذكر خلقهم فجعله مضافاً إلى المنة بخروجهم من العدم إلى الوجود ومن بجانب النفي إلى الإثبات .

وأنا أقول قولاً مختصراً كافياً : قد ثبت أن الفرق الواضح بين الحيوان الناطق والصلامت هو التطق ، وبه وقع التمييز في الحد المنسوب إلى الحكيم (٢) وإن كان يفسره أصحابه بغير هذا الظاهر ، فالشرف منه يؤخذ ، والفضل به يقع ، ولا خلاف في أن الصمت أفضل من مطرح الكلام ومنبوذ ، وأوفق للسامع من كلف ذلك ، فقد صار مع هذا

(١) سورة الرحمن الآيات ١ - ٤ .

(٢) يشير المؤلف بلفظه « الحكيم » إلى أرسطو الذي عرف الإنسان بأنه حيوان ناطق .

التخريج الفصل المميز والفضل اللائح إنما هو للإفصاح والبيان والبلاغة وحسن النطق ، دون ما يسمى كلاماً فقط ، ووجب على من أزداد أن يخرج من حيز ذلك الصامت الناطق^(١) . سلوك الطريق الذي به توجد الفضيلة ، وعنه تترك الميزة ، باجتهاده إن كان لا درية له ، وتكلفه إن كان لا طبع عنده ، وليعلم أن من شارك الناطق بالصورة ، وخالفه بالمعنى الموجب للشرف ، أسوأ حالاً وأقبح صفة من الصامت المخالف في الأمرين معاً ، لأن هذا غريب في الموضوع الذي وجد فيه أهلاً ، ووحيد في المكان الذي خلق به آنساً .

وما أحسن ما قال إبراهيم بن محمد المعروف بالإمام^(٢) : يكفي من حظ البلاغة ألاّ يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق ، ولا الناطق من سوء فهم السامع ، وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة .

وقال سهل بن هارون الكاتب^(٣) : العقل رائد الروح ، والعلم رائد العقل ، والبيان ترجمان العلم .

وأولى من هذا بالحجة قول النبي ﷺ للعباس وقد سأله فيم الجمال ؟ فقال : « في اللسان » .

(١) في نسخة أخرى « الناقص » .

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب : زعيم الدعوة العباسية قبل ظهورها . أوصى له أبوه بالإمامة ، هو الذي وجه أبا مسلم الخراساني واليا على دعائه وشيخته في خراسان . كان فصيح اللسان راجح العقل ، يروي الحديث والأدب عرف باسم « إبراهيم الإمام » توفي سنة ١٣١ هجرية .

(٣) هو سهل بن هارون بن راهبون (أو راهيون) أبو عمر الدستيمساني : كاتب بليغ ، حكيم من واضعي القصص يلقب بـ « بزوجهير الإسلام » اتصل بهارون الرشيد ، وارتفعت مكانته عنده ، حتى أحله محل يحيى البرمكي صاحب دواوينه . ثم خدم المأمون فولاه رئاسة « خزنة الحكمة » . ببغداد له كتب كثيرة منها : الأخوان ، والمسائل ، وتدبير الملك والسياسة ، والنمر والطلب . وغيرها كثير .

وقالوا لما دخل ضمرة بن ضمرة (١) على النعمان بن المنذر احتقره
لِمَا رأى من دملته ، وقال : تسمع يا عُبيدي (٢) خير من أهلك ترامس
فقال : أبيت اللعن ، إن الرجال لا تكالهم بالقزاق ، وليست تستقني فيها
وإنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه ، إن صال صال بخنان ، وإن نطق نطق
بلسان

وأشدوا لأبي الأوز السلمي :

كأن ترى من صامت لك معجب زيادته أو نقصه في التكلم
لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم (٣)

وهذان البيتان قد ذكرتهما فيما تقدم حكاية عن أبي طالب الغفيري
لكن هذا موضعهما .

وقيل لزريد بن علي عليهما السلام : الصمت أفضل أم الكلام ؟
فقال : أخزى الله المساكته ، فما أفسدها للسان ! وأجلها للانطقال ، والله
إن الممارة على ما فيها لأقل ضرراً من السكته التي تورث ادواء أسرها
العبي

وأنت إذا سمعتهم يمدحون الصمت ، وينظمون القريض في مدحه
ويذكرون جنائبات اللسان وكلومه ، ويروون عن النبي ﷺ أنه قال :
« وهل يكب الناس على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم » ويقولون :
لو كان الكلام من فضة كان الصمت من ذهب ، وأشبه هذا ونظائره

(١) هو ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي من بني دارم ، شاعر جاهلي ، ومن
النعمان الرؤساء وهو صاحب يوم « ذات الحقوق » من أيام العرب في الجاهلية . قيل
أغار فيه على بني أسد ، وظفر بهم ، في مكان يسمى « ذات الحقوق » .
(٢) العبيدي يعني الحمدي ، خفضت الدال استقلالاً للتشديدين مع زيادتين للصغير .
(٣) البيتان يتسبان أيضاً لزهير بن أبي سلمى في معلقته .

فإنما يريدون الكلام الذي ليس بجميل ، واللفظ الذي لا يستحسن ، فأما أن يكون الحسن يتواتر حتى يصير قبيحاً ، والقبيح يتضاعف حتى يكون حسناً ، فهذا شيء خارج عن حد العقل ونظامه ، وليس هذا المذهب مما يمكن وقوع الخلاف فيه ، فيحتاج إلى إطالة في بيانه ، وقد أوردنا لمحة يُستدل بها على غيرها ، وإن المذكور في هذا النحو لا ينحصر ولا تستوفى غايته .

وأقول قبل كلامي في الفصاحة وبيانها : إنني لم أر أقل من العارفين بهذه الصناعة ، والمطبوعين على فهمها ونقدها ، مع كثرة من يدعي ذلك ويتحلى به ، وينتسب إلى أهله ، ويماري أصحابه في المجالس ، ويجاري أربابه في المحافل ، وقد كنت أظن أن هذا شيء مقصور على زماننا اليوم ، ومعروف في بلادنا هذه ، حتى وجدت هذا الداء قد أعيا أبا القاسم الحسن ابن بيشر الأمدي ، وأبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قبله ، وأشكاهما حتى ذكراه في كتبهما ، فعلمت أن العادة به جارية ، والرزية فيه قديمة ، ولما ذكرته رجوت الإنتفاع به من هذا الكتاب ، وأمّلت وقوع الفائدة به ، إذ كان النقص فيما أبتته شاملاً ، والجهل به عاماً ، والعارفون حقيقته قرحة الأدهم^(١) بالإضافة إلى غيرهم ، والنسبة إلى سواهم .

ونبتدئ الآن بالكلام فيما أجرينا القول إليه ونقول : إن الفصاحة على ما قدمنا نعت للألفاظ إذا وجدت على شرط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ ، وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف ، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والدم وتلك الشروط تنقسم قسمين : فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه ، والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض .

(١) الأدهم الأسود من الخيل ، والقرحة بياض في وجهه دون الفرة .

فأما الذي يوجه في اللفظة الواحدة فثمانية أشياء .

الأول - أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف المتباعدة المتخارج على ما ذكرناه في الفصل الرابع^(١) ، وعلّة ههنا واضحة ، وهي أن الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر ، ولا شك في أن الألوان المتباعدة إذا جمعت كانت في المظهر أحسن من الألوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ، لقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود ، وإذ كان كذلك هذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة في العلة في حسن النقوش ، إذ مزجت من الألوان المتباعدة ، وقد قال الشاعر في هذا المعنى :

فألوجه مثل الصبح مبيض^١ والفرع مثل الليل مسود^٢
ضدان لما استجمعا حسناً ، والضد يظهر حسنة الضد

وههنا العلة يقع للمقابل وغير المقابل فهمها ، ولا يمكن مفاخرها : أن
يحدثها .

ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثير ، جل كلام العرب عليه ، فلا يحتاج إلى ذكره ، فأما تأليف الحروف المتقاربة فقد قلنا في الفصل الرابع مثلاً حكيم منه وهو الهتخخ ، والحروف الخلق مزية في التبغ إذ كانت التأليف منها فقط ، وأنت تدرك هذا وتستقبله كما يتضح عندك بعض الأمزجة من الألوان ، وبعض النغم من الأصوات .

والثاني - أن نجد لتأليف اللفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها وإن تساوى في التأليف من الحروف المتباعدة ، كما أنك تجد لبعض النغم

(١) هو فصل في اللفظة .

والألوان حسناً يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه ، كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه ، ومثاله في الحروف - ع ذب - فإن السامع يجد لقولهم - العذّيب إسم موضع ، وعذبية إسم امرأة ، وعذّب وعذاب وعذّب وعذبات - ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف ، وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط ، ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ، ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال ، لضرب من التأليف في النغم يفسده التقديم والتأخير ، وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصناً أو فنناً أحسن من تسميته عسلاً وجأ ، وأن أغصان البان أحسن من عسالبح الشوحط⁽¹⁾ في السمع ، ويقال لمن عساه ينازعنا في ذلك : لو حضرك مغنيان وثوبان منقوشان مختلفان في المزاج ، هل كان يجوز عليك الطرب على صوت أحد المغنيين دون صاحبه ؟ وتفضيل أحد الثوبين في حسن المزاج على الآخر ؟ فإن قال : لا يصح أن يقع لي ذلك ، خرج عن جملة العقلاء ، وأخبر عن نفسه بخلاف ما يجد ، وإن اعترف بما ذكرناه قيل له : فخيرنا ما السبب الذي أوجب عليه ذلك ؟ فإنه لا يجد أمراً يشير إليه إلا ما قلناه في تفضيل إحدى اللفظتين على الأخرى ، وقد يكون هذا التأليف المختار في اللفظة على جهة الإشتقاق فيحسن أيضاً ، كل ذلك لِمَا قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها ، ومثل ذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله : ورَعُوا هشيماً تأنفت روضه ، فإن - تأنفت - كلمة لا خفاء بحسنها ، لوقوعها الموقع الذي ذكرته ، وكذلك قول أبي الطيب المتنبي :

إذا سارت الأحداج فوق نباته تفاوح مسك الغايات ورندهُ

(1) الشوحط نوع من الشجر يصنع منه القسي .

فإن - تفواح - كلمة في غاية من الحسن ، وقد قيل : إن أبا
الطيب أول من نطق بها على هذا المثال ، وإن وزير كافور الأخشيدي
سمع شاعراً نظمها بعد أبي الطيب ، فقال : أخذتموها من أبي الطيب
ومثال ما يكره قول أبي الطيب أيضاً :

مباركُ الإسمِ أغرَّ اللقبُ كريمُ الجرشِيِّ شريفُ النسبِ^(١)

فإنك تجد في - الجرشى - تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه .

ومثل ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

فتحي نقي لسم يكثر غنيمته بنهكة ذي قرني ولا بحقلد^(٢)

الحقلد - كلمة توفي على قبيح - الجرشى - وتزيد عليها .

والثالث - أن تكون الكلمة - كما قال أبو عثمان الجاحظ - غير
متوعرة وحشية ، كقول أبي تمام :

لقد طلعت في وجه مصر بوجهه بلا طالع سيد ولا طائر كهل

فإن كهلاً ما هنا من غريب اللغة ، وقد روي أن الأصمعي لم
يعرف هذه الكلمة وليست موجودة إلا في شعر بعض الهدليين^(٣) وهو
قوله :

فلو كان سلمى جاره أو أجاره رياح بن سعد رده طائر كهل

(١) هذا البيت بين قصيدة له في مدح سيف الدولة ، والجرشى بمعنى النفس .

(٢) الحقلد : البخيل .

(٣) هو : ابي خراش الهدلي ، ويقال : طار لفلان طائر كهل ، اذا كان له جد وحظ

في الدنيا .

وقد قيل : إن الكهل الضخم ، وكهل لنظرة ليست بقبیحة التألیف
لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي .

ومن ذلك أيضاً ما يروى عن أبي علقمة النحوي من قوله : ما لكم
تتكأ كؤون عليّ تكأ كؤكم على ذي جنة ؟ إفرنقوا عني . فإن - تتكأ كؤون
وافرنقوا - وحشي ، وقد جمع لعمرى العلتين مع قبح التأليف الذي
يمحى السمع والتوعر ، وما أكثر ما تجتمع العلتان في هذا الجنس ، ومن
الأمثلة قول أبي تمام :

بنداك يوسى كل جرح يعتلى راب الأساة بدرديس قنظر^(١)
وكذلك قوله :

قدك اثبت أربيت في الغلواء^(٢)

فإن هذه الألفاظ كما ترى وحشية ، ويوجد هذا الجنس في شعر
العجاج وابنه رؤبة كثيراً ، ومنه قول بعضهم :

فشحا جحافله جراف هبلع^(٣)

وقال الآخر :

غرباً جروراً وجلالاً خزخز^(٤)

(١) الدرديس ، والقنظر : الداهية .

(٢) الرواية المشهورة - قدك اثبت أربيت في الغلواء - وقدك بمعنى حسبك واثبت

بمعنى استحى ، وأربيت بمعنى زدت ، والغلواء المبالغة في العذل .

(٣) هو من قول جرير :

ووضع الخزير قفيل ابن مجاشع فشحا جحافله جراف هبلع

فشحا - فتح ، والجحافل جمع جحفلة وهي الشفة ولكنها في الاصل لغير الانسان
والجراف الاكل ، والهبلع الواسع الحنجور .

(٤) الغرب الدلو العظيمة ، والجلال البعير العظيم ، والخزخز القوي الشديد .

وقال غيره في صفة اللبن :

وَأَخَذَ طَعْمَ السَّقَاءِ سَامِطٍ وَخَائِرَ عَجَالِطٍ عَمَّالِطٍ (١)

وقول الآخر :

يَأْكُلْنَ مِنْ قَرَّاصٍ وَحَمَّصِيصٍ وَوَاصٍ (٢)

وفي هذه الألفاظ ما جمع الصفتين معاً على ما ذكرناه ، وقد روى أي أبا العتاهية قال لمحمد بن منذر : إن كنت أردت بشعرك شعير العجاج وروية فما صنعت شيئاً ، وإن كنت أردت أهل زمانك فما أخذت مأخذنا ، أريت قولك :

ومن عاداك لاقى المرميساً (٣)

أي شيء المرميس ؟

ولهذا كله إعتد الخذاق من الشعراء على اختيار أسماء المنازل والنساء في الغزل ، وتجنبوا ما لا يحسن لفظه ، للشروط التي ذكرناها ، وعابوا قول جرير بن عطية :

وتقول ببوزع قد دببت على العصا هلا هزئت بغيرنا يا ببوزع

وذكروا أن الوليد بن عبد الملك قال له : أفسدت شعرك ببوزع ،

(١) السقاء جلد السخلة إذا أجدع يكون للماء واللبن ، والسامط اللبن ذهب حلاوته ، والخائر اللبن النخين ، والمجالط بيمتائه أيضاً ، وكذلك العمكالط .
(٢) القرّاص : الهابونج ، والحمصيص : بقلة رمالية حامضة ، وواص اسم فاعل من وصى الأرض اتصل نباتها .
(٣) المرميس : اللداهية .

وَهَجَنُوا أَتْبَاعَ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ^(١) لَهُ فِي هَذَا الْإِسْمِ حِينَ قَالَ :

أَمِ الْبَيْنِ وَأَسْمَاءَ وَالرَّبَّابِ وَبِوَزَعِ

وَاسْتَقْبَحُوا قَوْلَ أَبِي تَمَامٍ :

يَقُولُ أَنَاسٌ فِي حَبِينَاءَ عَايَنُوا عِمَارَةَ رَحْلَى مِنْ طَرِيفٍ وَتَالِدٍ

وَقَالُوا : مَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ حَبِينَاءَ ؟ وَلَيْسَ أَبُو تَمَامٍ مَضْطَرّاً إِلَى ذِكْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي قِيلَ لَهُ فِيهِ هَذَا ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ الْفَرَزْدَقَ أَنْكَرَ عَلَى مَالِكِ ابْنِ أَسْمَاءَ بْنِ خَارِجَةَ وَقَدْ أَنْشَدَهُ :

جَبْدًا لَيْلَتِي بَتَلْ بَوْتِي

وَقَالَ أَفْسَدْتَ شَعْرَكَ بِذِكْرِ - بُونِي - قَالَ لَهُ : فَفِي بُونِي كَانَ ذَلِكَ ،

قَالَ : وَإِنْ كَانَ . وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُبَادَةَ الْبَحْرِيِّ :

وَأَنَا الشُّجَاعُ وَقَدْ رَأَيْتَ مَوَاقِفِي بَعْقَرَقَسَ وَالْمَشْرِفِيَّةَ شُهَيْدِي

فَلَهُ فِي ذِكْرِ - عَقْرَقَسَ - عَذْرٌ وَاضِحٌ ، لِأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي شَاهَدَ الْمَمْدُوحُ بِهِ قِتَالَهُ ، وَلَيْسَ يَحْسُنُ أَنْ يَذْكَرَ مَوْضِعاً غَيْرَهُ وَلَمْ يَحْمَدْ فِيهِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِمَوْجِبٍ حَسَنٍ لِلْفِظَةِ ، وَلَكِنَّهُ بَيَسُطٌ عَذْرٌ نَاطِمَةٌ حَسْبُ ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَلْفَافِ الْمَذْكُورَةِ قَوْلُ عَنْرَةَ :

(١) هُوَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِي - أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مِنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ ، وَاضَعَ عِلْمَ الْعَرُوضِ ، وَهُوَ اسْتَاذُ سَبْيُوهِ النَّحْوِيِّ . وَوَلِدُهُ فِي الْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٠٠ هِجْرِيَّةً وَتَوَفِّيَ فِيهَا سَنَةَ ١٧٠ هِجْرِيَّةً . عَاشَ فَقِيْرًا صَابِرًا ، وَكَانَ شَاحِبَ اللَّوْنِ ، مَمْرُقَ النَّيَابِ مَضْمُورًا فِي النَّاسِ لَا يَعْرِفُ .

مِنْ كَتَبِهِ : «العين ، ومعاني الحروف ، وجملة آلات العرب ، وتفسير حروف اللغة» . هُوَ الَّذِي اخْتَرَعَ الْعَرُوضَ وَاحْدَثَ أَنْوَاعًا مِنَ الشَّعْرِ لَيْسَتْ مِنْ أَوْزَانِ الْعَرَبِ .

شربت بماء اللخرضين فأصبحت تستنشق ريحها وبقا المنيح
وزراء تنفر عن جياض الديلم (١)

ولعل عنزة أراد ذكر الماء المشروب على الحقيقة ، وإلا لو أمكنه
أن يذكر إسم مورد من الموارد يجري هذا المجرى كان حين وأليق ،
وأما قول الكميت :

وإدنين البرود على خلود يزنيان الفداغيم بالأسيبيل (٢)
فإن الفداغم كلمة رديئة كما ترى ، فاستعملت في البيت
ومن الوحشي قول امرئ القيس بن ججر :

وسن كسنيق سناء وستما (٣)

فإن هذا على ما ذكرتم يعرفه الأضمعي ولا أبو عمرو ، وقال أبو
عمرو هو بيت مسجدي ، يزيد من عمل أهل المسجد ، وقاله غيرهما :
سنيق جبل ، وسنم هي البقرة ، فأما السن فالثور .

ومن هذا أيضاً قول العجاج :
وفاجماً ومرسيناً مسرجاً

فإن المرسن الأنف ، والمسرج لا يعرف ، حتى خرج له أنه أراد

(١) صنير شربت للتافة واللخرضان ماءان وزوزاء مائلة من التشطاط والديلم ماء بيني سندا ، يعني انها تنفر عنها لانها تخافها لعداوة او نحوها .
(٢) الفداغم جمع فذغم وهو الخد الحسن المتلوى ، والاسيل الأملس يعني الوجه .
(٣) تمام البيت هو :
وسن كسنيق سناء وستما
ذعن بمدلاج الهجير نهوض

بالمسرح المحدّد ، من قولهم للسيوف - السريحيّات - منسوبة إلى قين
يعرف بسريج ، وهذا القصد على ما تراه وحشي غريب .
وما زال أهل العلم بالشعر يكرهون قول ذي الرّمة :

عصا عَسْطُوسٍ لِينِهَا وَاعْتَدَالُهَا

وفي عسطوس ضروب من العيوب المذكورة ، وقيل : إنه الخيزران ،
وقد كان يمكن ذا الرّمة أن يقول : عصا خيزران .

وإن كان هؤلاء الشعراء أرادوا الإغراب ، حتى يتساوى في الجهل
بكلامهم العامة وأكثر الخاصة . فما أقبح ما وقع لهم ! وقد رأيت أنا
جماعة يتعمدون هذا فقلت لهم : إن سررتكم بمعرفتكم وحشي اللغة فيجب
أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة ، وجرى بين أصحابنا في بعض الأيام
ذكر شيخنا أبي العلاء بن سليمان^(١) فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة
واستدل على ذلك بأن كلامه غير مفهوم لكثير من الأدباء ، فعجبنا
من دليله ، وإن كنا لم نخالفه في المذهب ، وقلت له : إن كانت الفصاحة
عندك بالألفاظ التي يتعذر فهمها فقد عدلت عن الأصل المقصود أولاً
بالفصاحة التي هي البيان والظهور ، ووجب عندك أن يكون الأخرس
أفصح من المتكلم ، لأن الفهم من إشاراته بعيد عسير ، وأنت تقول كلما
كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح ، وعارضه أبو العلاء صاعد بن
عيسى الكاتب وقال : صدقت ، إننا لا نفهم عنه كثيراً مما يقول ، إلا
أنه على قياس قولك يجب أن يكون ميمون الزنجي الذي نعرفه أفصح من
أبي العلاء ، لأنه يقول ما لا نفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضاً ! فأمسك .

وأنا أكره من قول كُشَيْرِ بن عبد الرحمن صاحب عزة :

(١) هو أبو العلاء المري أحمد بن عبد الله بن سليمان الخزازي سنة ٤٤٩ هـ المشهور .

وما روضةً بالحزنِ طيبةُ الثرى . . . يمخُّ الندى جثجاؤها وعراؤها
ذكر الجثجاث لأنه إسم غير مختار ، ولو أمكنه ذكر غيره كان
عندي أليق وأوفق .

ولا أحب أيضاً تسمية أبي تمام صاحبه - عائلة - ونداءه بالترخيم
في قوله :

قف بالطلول الدارسات عُلّاثاً . . . أضحت جبال قطينهن رِثائاً

وإن كان الرّويّ قاده إلى ذلك ، فليت شعري من حظر عليه القوافي
واقصر به على الثاء دون غيرها من الحروف ؟ وليس يؤثر عنه إلا الشعر
الحسن على أقرب الوجوه ، وأسهل السبل ، دون ما يتكلف المشقة في
نظمه ، والعناء في تأليفه ، وليس يغفر للشاعر لأجل ما يلتزم به نفسه
ذنب ، ولا يغفل له عن خطأ ، إذ كان حظر المباح ، وجرم الحرام ،
واعتمد تكلف التصب طوعاً ، واختياراً وهوى وقصداً ، ولكنه لعسري
إذا أتانا بالسليم من الزلل ، البعيد من التكلف والحطل ، وكان ذلك في
مأخذ صعب ، ومسلك وعر ، حمدناه الحمد الكامل ، ووصفناه
الوصف التام .

ومن الألفاظ التي كرهناها قول أبي عبادة البحري :

فلا وصل إلا أن يطيف خيالها . . . بتا تحت جؤشوش من الليل مظلم (١)

فليس يقبح جؤشوش خفاء ، هذا على ألتي لم أعرف شاعراً قديماً
ولا حديثاً أحسن سبكاً من أبي عبادة ، ولا أحقق في اختيار الألفاظ
وتهديب المعاني .

(١) الجؤشوش : القطعة من الليل (٢)

ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :

صهصلق في الصهيل تحسبُه^١ أشرح حلقومه على جرس

وقول القطامي :

إلى حيزبون توقد النار بعد ما تصوبت الجوزاء قصد المغارب^(١)

فهل تعرف أوعر من صهصلق أو حيزبون ؟

وعلى كل حال فالبدوي صاحب الطبع في هذا الفن أعذر من القروي المتكلف ، لأن هذا لا يعرف هذه إلا بعد البحث والطلب وتجشم العناء في التصفح ، وعلى قدر ذلك يجب لومه والإنكار عليه .

والرابع — أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية ، كما قال أبو عثمان أيضاً ، ومثال الكلمة العامية قول أبي تمام :

جليت والموت مبدٍ حُسرَ صفحته وقد تفرعن في أفعاله الأجلُ

فلان — تفرعن — مشتق من إسم فرعون ، وهو من ألفاظ العامة ، وعادتهم أن يقولوا — تفرعن فلان — إذا وصفوه بالجبرية .

ومنه قول أبي نصر عبد العزيز بن نباتة :

أقام قوامَ الدين زيغُ قناته وأنضج كيّ الجرح وهو فطيرُ

فتأمل لفظة فطير تجدها عامية مبتدلة ، وإن كانت لعمرى قد وقعت

(١) الحيزبون المعجوز .

هنا موقعاً لو كانت فصيحة هجتها ، وأذهب طلاوتها ، كيف رهي على ما تراه ؟ فأما قول أبي الطيب المتنبّي :

إني على شعفي بما في حُمُرِها لأعفُ عما في سراويلاتها

فلا شيء أقبح من ذكر السراويلات ، وما أعرف كناية - أشهد الله - أن التصريح أجمل منها ، ووصف عفة سلوك الرائي والتهم أحسن من التلطف بها ، إلا كناية أبي الطيب هذه ، ونعته عفافه هذا النعت .
ومن الألفاظ العامية أيضاً قوله :

خَلُوقِيَّةٌ فِي خَلُوقِيهَا سُوِيْدَاءٌ مِنْ عِنْبِ الثَّلْبِ (١)

فإن عنب الثعلب مما أقول إن العامية لو نظمت شعراً لترفعت عن ذكره .

وليس إيراد هذه الأمثلة على جهة الطعن على هؤلاء الشعراء الفضلاء والغض منهم ، وكيف يكون ذلك وسأورد من غرائبهم وبدائع كلامهم ما يعلم معه أننا نحت قصير عن شأوهم ، ويقع العجز عن إدراك القريب من غاياتهم ، لكنني إذا احتجت إلى إيراد الأمثلة في المختار والمنبذ ، والمحمود والمذموم ، فلا معذل لي عن أشعارهم وتصفيح نظمهم ، وأخذ ما أريده منها وإيراده عنها في الصنفين معاً .

ومن الألفاظ العامية أيضاً قول أبي تمام في رواية أبي القاسم :

لو كان كلّفها عبيدٌ حاججةً ، يوماً لزلّ شذقماً وجديلاً (٢)

(١) هو من نقطة له في وصفه عين باز ، يقول : إن مقلته صفراء مثل لون الخلق وهو ضرب من الطيب اصفر اللون ، وإنسان عينه كأنه الحبة الصغيرة من عنب الثعلب .

(٢) الضمير في - كلّفها - للناقية ، وعبيد اسم الراعي الشاعر ، وشذقم وجديل فحلان كانا للثعمان .

فزنى في القبح يوفي على كل قبيح .

فأما قول زهير بن أبي سلمى في قصيدته المختارة :
وأقسمتُ جهداً بالمنازل من منى⁽¹⁾ وما سحقت فيه المقادم والقمل⁽¹⁾
فإن القمل من الألفاظ التي تجري هذا المجرى .

وقول أبي تمام :

قد قلت لما لِحَّ في صدّه إعطف على عبدك يا قابري
غاية في السخافة ، لأن - قابري - من ألفاظ عوام النساء وأشباههن .
وليس لأحد أن يتخيل أن العذر في إيراد هذه الألفاظ وأمثالها تعذر
ما يقع موقعها في النظم ، كما يظن ذلك بعض المتخلفين في هذه الصناعة
وذلك أنه ليس يجب على الإنسان أن يكون شاعراً ولا كاتباً ولا صاحب
كلام يؤثر ولفظ يروى ، ولا يجب عليه - لو وجب هذا - أن ينظم
تلك القصيدة التي وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة ، فكيف
نعذره إذا أورد لفظة قبيحة جارية مجرى ما ذكرناه ، وهو قادر على
حذف البيت كله وإطراح ذكر جميعه . إن لم يكن قادراً على تبديل
كلمة منه .

ونعود إلى ذكر الألفاظ العامية ، ونقول من الأمثلة قول أبي نضر
ابن نباتة :

فقد رفعت أبطارها كل بلدة من الشوق حتى أوجعتها الأخادعُ
فإن - أوجعتها - من أشد الألفاظ العامة ابتداءً ، وإن كانت
- الأخادع - قبيحة ، ومنها قول أبي تمام :

(1) المقادم : مقام الرأس ، والقمل : استعارة للشعر الذي يكون فيه .

ليزدك وجداً بالسماحة ما ترى من كيمياء المجد تغن وتغشم
و - كيمياء - من أفاظ العوام المتبدلة، وليست من أفاظ الخاصة،
ولا يحسن نظم مثلها ، وكذلك أيضاً قول أبي الطيب المتنبي :
تستغرق الكف فوديه ومنكبه
وتكتسى منه ربح الجورب الخلق^(١)

و - الجورب - مما يكره إيراد مثله لما ذكرته ،
وأمثال هذا كله في الأشعار المطرحة كثير ، ولو تأملت قصيدة واحدة
من شعر من يدعى القريض في هذا العصر وجدت فيها عدة أمثلة لكل ما
أكرهه وأنكره ، إلا أنني أعتد على التمثيل بأشعار هؤلاء الفحول المتقدمين
في هذه الصناعة لأمر : أولها صيانة هذا الكتاب عن تهجينه بذكر
غيرهم ، وثانيها أن اللفظة التي تكره في نظم هؤلاء الخذاق تقع فريدة
وحيدة يظهر مباينتها لكلامهم ، فالعلم بها واضح ، وكشفها جلي ، وقد
قال حبيب بن أوس :

وكذلك لم تفرط كتابة عاطل حتى يجاورها الزمان بحال
وقال غيره قبله :

الجهل في الجاهل المغمور مغمور^١ والعيب في الكامل المذكور المذكور^٢
كفوفة الظفر تخفى من مهانتها وبعضها في سواد العين مشهور^(٣)

وليس مكانها في أشعار غيرهم كذلك ، بل هي منظومة مع غيرها
في القبح وأشكالها ، وثالثها إثاري أن أعلمك أن مقدمي الفصاحة ساحوا

(١) هذا البيت من قصيدة له في هجاء اسحق ابن كينلخ .

(٣) الفوفة : بياض في الظفر .

نفوسهم ، وأصبحوا في طاعة أهوائهم ، ليتحقق أن الزلل في طباع البشر موجود ، والعصمة عن أكثرهم بائنة ، هذا على مالي في طلب ذلك من الكلفة والنضب ، إذ كان قليلاً في كلامهم ، مغموراً بحاسنهم ، وكنت أفتقر إلى تأمل الديوان الكامل ، حتى أظفر منه بالكلمات اليسيرة فأوردها مثلاً .

فأما اقتصاري في أكثر ما أمثل به على المنظوم دون المنشور ، مع أن كلامي عليهما واحد ، فإنما أقصد ذلك لكثرة المنظوم واشتهاره ، ورغبتي في أن يسهل الوزن عليك حفظ ما أذكره ، فإنه داع قوي ، وسبب وكيد .

والخامس — أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة ، ويدخل في هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة ، وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية ، كما أنكروا على أبي الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيِّف ريشه ريبُ الزمان تحيِّف المقراضِ
وقالوا : ليس المقراض من كلام العرب .

وتبعه أبو عبادة فقال :

وأبتُ تركيَّ القسديَّات والآصال حتى خضبت بالمقراضِ
فعابوه عليهما معاً ، وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عبّر بها عن غير ما وضعت له في عرف اللغة ، كما قال أبو تمام :

حلت محلّ البكر من معطى وقد زُفّت من المعطى زفاف الأيسم^(١)

(١) ضمير - حلت - لصلة المدوح ، وحلولها محل البكر عنده لأنها كانت أولى صنائمه له ، ويعني بزفافها زفاف الأيم من المعطى انه اعطى مثلها كثيراً لغيره .

وقال أبو جادة: ان يرضى به...
 ينشئ عليه الربيع لكل عشية...
 فوضع الأئمة مكان الشيب وليس للأمر كذلك...
 في كلام العرب، إنما الأيم التي لا زوج لها، بكرأ كانت أبو ثيباً، قاله
 الله عز وجل: (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم
 وإمائكم) (١) وليس مراده تعالى نكاح الثيبات من النساء دون الأبكار،
 وإنما يريد النساء اللواتي لا أزواج لهن، وقال الشماخ بن ضرار:
 يقر بعيني أن أحدث أنها وإن لم أنلها أيم لم تزوجت،

تو ليس يسره أن تكون ثيباً، وقد حكى أن بعض كبار الفقهاء - وهو
 محمد بن إدريس الشافعي (٢) - غلط في ذلك، والصحيح ما ذكرناه.
 ومثال هذا أيضاً قول أبي تمام:
 ما مضرب يختال في أشطانه ملآن من صلف به ويتلهوق (٣)
 يريد بالصلف هنا الكبر والتهميم، وهما من مذهب العامة في استهجال هذه

(١) سورة النور الآية ٢٢.
 (٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي الملقب -
 أبو عبد الله - أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، ولد في
 غزة « بفلسطين » وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، ارتحل إلى مصر سنة ١٩٩ وتوفي
 فيها. كان الشافعي أشهر الناس وأدبهم وأعزهم بالفقه والقراءة، وكان لأتباعه تصانيف
 كثيرة أشهرها كتاب « الام » في الفقه ومن كتبه أيضاً « المسند » في الحديث و « احكام
 القرآن » و « السنن » و « الرسالة » في اصول الفقه وغيرها كثير.
 (٣) هو من قصيدة له يمدح فيها الحسن بن وهب، ويضف قرناً جملة عليه، وجملة
 منها: مقرباً مستمتعاً، وخبر على الاستفهام، وللقرب الكريم، على ما له. ويختال فيها شطانه أي
 يختال وان كان مشكولاً، والتلهوق: التخللق، يعني عزرة نفس الغرسان، أي...

اللفظة ، وأما العرب فتقول صَلَفَت المرأة عند زوجها إذا لم تحظ عنده ،
وصلف الرجل أيضاً كذلك إذا كرهته ، قال جرير :

إني أواصل من أردت وصالهُ بحِمال لا صلفٍ ولا لَوامٍ
والصَّلفُ الذي لا خير عنده ، ومن أمثالهم : رَبَّ صَلْفٍ نَحَسْتُ
الراعدة (١) .

ومن ذلك أيضاً قول أبي عبادة :

شرطي الإنصافُ إن قيل اشترطُ وصديقي من إذا صافي قسَطُ
وأراد بقسط عدل ، لأن الأمر عليه ، وليس الأمر كذلك ،
وإنما يقال - أقسط إذا عدل ، وقسط إذا جار - قال الله تعالى : (وَأَمَّا
الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا) (٢) .

وقد يكون ما ذكرناه على جهة الحذف من الكلمة ، كما قال رؤبة
ابن العجاج :

قواطناً مكة من ورُق الحمما

يريد - الحمام - كقول خُفَّاف بن نُدْبَةَ :

كدواح ريش حمامة نجديةٍ ومسحت باللثتين عصفاً الإثمداً (٣)

يريد - كدواحي - وكما قال غيره - هو مُضْرَس بن رَيْحَى :

وطرتُ بمنصلي في يعمملاتٍ دوامي الأيدِ يخبطن السريحسا (٤)

(١) الصلف قلة الخير ، والراعدة السحابة ذات الرعد ، يضرب للبخيل مع الغنى والسعة .

(٢) سورة الجن الآية ١٥ .

(٣) شبه شفتي المرأة بنواحي ريش الحمامة في رقتيها . والثمداً : الكحل ، وعصفه

ما سحق .

(٤) المنصل السيف ، واليعملات النوق المطبوعة على العمل ، والسريح السير الذي

يشد على رجلها ، يعنى عقرة لها بسيفه .

والوجه الأيدي .
ومن ذلك قول النجاشي :
فأست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

أراد - ولكن اسقني ، وقال الآخر :
أو معبر الظهر يُسبى عن وليته ما حجَّ ربه في الدنيا ولا اعتمرا (١)
يريد - ما حجَّ ربه ، وقال مالك بن حُرَيْم الهمداني :

فإن يك غثاً أو سميماً فإنني سأجعل عينيه لنفسه مضمعاً
يريد لنفسه ، وقال أبو الطيب المتنبي :
تعثرتُ به في الأفواه ألسنها
والبيردُ في الطرق والأقلامُ في الكتب (٢)

وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة ، مثل أن يشبع الحركة فيها
فتصير حرفاً ، كما قال :
وأنت على الغواية حين تُرْمى
وعن عيب الرجال بمنتزاح (٣)
أي بمنتزح ، وقال غيره :

(١) المعبر الظهر : الكثير وبره ، والولية : البرفعة .
(٢) هذا البيت من قصيدة أبي رداء اخت سيف الدولة . والبرد جمع بريد ، أي الرسول .
(٣) هذا البيت لابن هرمة يرثي ولده ، «وعن عيب الرجال بمنتزاح» أي بعيد عنه .

وأُنِّي حيثُما يَسْمُرِي الهوى بصري من حيثُما نظروا أدنو فأنظور^(١)

يريد - أدنو فأنظر - وقال الآخر :

تنفي يداها الحصا في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف^(٢)

يريد الدراهم والصيارف .

وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل ، وهو أردأ اللغات فيها لشذوذه ، والكثير أبدأً خفيف ، كما يقول النحويون في خفة الأسماء لكثرتها ، ومن هذا قول البُحْثَرِيِّ :

متحيرين فباهت متعجبٌ ممّا يرى أو ناظرٌ متأمّلٌ

فقوله - باهت - لغة رديئةٌ شاذة ، والعربيّ المستعمل - بُهتَ الرجل يُبْهتُ فهو مبهوت ، ومنه قول المتنبي :

وإذا الفتى طرح الكلام معرضاً في مجلس أخذ الكلام اللذعنا^(٣)

فإن - اللذع - في - الذي - لغة شاذة قليلة ، ومنه قوله أيضاً :

أيفظمة التّوراب قبل فظامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل^(٤)

فالتوراب لغة في التراب شاذة غير كثيرة .

(١) هذا البيت للفراء .

(٢) هو للفرزدق ، والضمير في - يديها - للناقاة .

(٣) هو من قصيدة له في مدح بدر بن عمار والاعتذار إليه عن تخلفه عنه .

(٤) هذا البيت للمتنبي أيضاً ، وهو في رثاء ابن سيف الدولة .

وقد يكون لأن الكلمة بخلاف الصيغة في الجمع أو غيره ، كما قال
الطَّرِمَّاح :

وأكره أن يعيب عليَّ قومي هجاي الأردلين ذوي الخنات
فجمع إحنة على غير الجمع الصحيح ، لأنها إحنة وإحنٌ ، ولا
يقال - خنات .

وقد روى أبو بصير أن عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي قال : كنا
نظن أن الطَّرِمَّاح شيء حتى سمعنا قوله هذا البيت ، وكما قال الآخر :
من نسج داود أبي سَلَام
يريد - أبا سليمان .

ومن هنا الفصل أيضاً أن يبدل حرف من حروف الكلمة بغيره ،
كما قال الشاعر - هو رجل من بني يشكر :
لها أشاريرٌ من لحمٍ متمرةٌ من الثعالي ووخجٍ من أرائبها (١)

يريد - من الثعالب وأرائبها ، وقال الآخر :
ومنهل ليس به حوازقٌ ولضفادي جَمَّةٌ نَقَانِقُ
يريد - ولضفادع .

ومنه أيضاً إظهار التضعيف في الكلمة ، مثل قول الشاعر - هو
قعب ابن أم صاحب (٢) .

(١) يصف الشاعر في هذا البيت عقاباً ، الأشارير : جمع اشارة وهي قطعة اللحم .

(٢) الشاعر هو قعب بن ضمرة ، وهو في الاصل متسوب لأمه .

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا

وأما صرف ما لا ينصرف كقول حسان بن ثابت :

وجبريلُ أمينُ الله فينا وروح القدس ليس له كفاءُ

ومنع الصرف مما ينصرف ، كما أنشدوا قول العباس بن مرداس :

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان ميرداسَ في مجمع

وكما قال البُحْتُريّ :

هزج الصهيل كأنَّ في نعماته نبرات معبداً في الثقل الأولِ

فمنعنا الصرف عن مرداس ومعبد .

وقصر الممدود كقول الآخر :

والقارح العداً وكل طِمْرَةٌ ما إن تنال يد الطويل قذالها⁽¹⁾

ومد المقصور على ما روى بعضهم :

سيغني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناءُ

وحذف الإعراب للضرورة ، مثل قول امرئ القيس بن حُجْر :

فاليوم أشرب غير مستحقيب إنمأ من الله ولا واغل

وتأنيث المذكور على بعض التأويل ، كقول الشاعر :

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعته كما شرقتُ صدر القناة من الدم

(1) هذا البيت للأعشى ، والطمرة : الفرس الكريم .

وتد كبير المؤنث ، كما قل الآخر - هو عامر بن جويون الطائي .
فلا مزنة ودقت ودقها - ولا أرض أبقل بإقها

فإن هذا وأشباهه وما يجري مجراه - وإن لم يؤثر في فصاحة الكلمة
كثير تأثير - فالذي يؤثر صيانتها عنه ، لأن الفصاحة تنبئ عن اختيار
الكلمة وحسنها وطلاوتها ، ولها من هذه الأمور صفة نقص ، فيجب
إطراحها ، على أن ما ذكرته يختلف قبحة في بعض المواضع دون بعض
على قدر التأويل فيه وحكمه .

فأما لإفحال الألف والملام على الفعل في نحو قول الشاعر (١) :
يقول الخنا وأبغض العُجُمِ ناطقاً إلى ربنا صوت الحمير السجدع

وتشديد الكلمة المخففة ، مثل قول الشاعر :
كأن مهواها على الكلكل (٢) في قوله

وقول الآخر - هو رؤبة :
ضمخم يحب الخلق الأضحماً

وتحريك الياء التي تقع قبلها كسرته في الرفع والجر ، مثل قول الشاعر :
ما إن رأيت ولا أرى في مستدي كجوازي يلعبن في الصحراء

فإن هذا كله داخل في باب الزيادة التي ذكرناها وأشرنا إليها ، وهي
مكروهة على ما تقدم .

(١) هو لذي الخرق الطهوي .

(٢) الكلكل : الصدر .

والسادس — ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره ،
فإذا أوردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت وإن كملت فيها
الصفات التي بينها ، ومثال هذا قول عروة بن الورد العبسي :

قلت لقوم في الكنيف تروحووا عشيةً بتنا عند ماوان رزح^(١)

والكنيف أصله الساتر ، ومنه قيل للترس كنيف ، غير أنه قد استعمل
في الآبار التي تستر الحداث وشهر بها ، فأنا أكرهه في شعر عروة ، وإن
كان ورد مورداً صحيحاً ، لموافقة هذا العرف الطارىء ، على أن لعروة
عذراً وهو جواز أن يكون هذا الإستعمال حدث بعده ، بل لا أشك أنه
كذلك ، لأن العرب أهل الوبر لم يكونوا يعرفون هذه الآبار ، فهو
وإن كان معذوراً وغير ملوم فبيته مما يصح التمثيل به .

ومنه عندي قول الشريف الرضى رحمه الله :

أعز ز عليّ بأن أراك وقد نخلت من جانبيك مقاعد العواد

فإيراد — مقاعد — في هذا البيت صحيح ، إلا أنه موافق لما يكره
ذكره في مثل هذا الشأن ، لا سيما وقد أضافه إلى من يحتمل إضافته
إليهم وهم العود ، ولو انفرد كان الأمر فيه سهلاً ، فأما إضافته إلى ما
ذكره ففيها قبح لا خفاء به .

ومن هذا النحو قول أبي تمام :

متفجر نادمته فكأنني للدلو أو للميرزمين نديم^(٢)

(١) « ماوان » قرية من ارض اليمامة ، وقوم رزح : صماليك .

(٢) المرزمان : نجمان من نجوم المطر .

فاللدلو ما هنا أحد البروج ، ولا تختاره لموافقته إسم الدلو المعروف .
وأنت تجد بأقرب تأمل فرق ما بين قول القائل لمن يمدحه - أنت
المرزم جوداً ، والجنة لمن تقصده الأيام عزاً - وبين قوله - أنت الدلو
كرماً ، والكتيف لطريد الدهر سعة - والمعنيان صحيحان ، وحسن
أحدهما وقبح الآخر ظاهر لا يخفاء به ، ولولا ما ذكرته ونهت عليه لم
يكن لذلك وجه ولا علة .

ومن هذا أيضاً قول أبي صخر الهذلي :
قد كان صبرم^(١) في الممات لنا ففجئت قبل الموت بالصبرم^(٢)
وإنما أنكرت هذا لموافقته إيراد العامة هذه اللفظة على هذه الصيغة
بالبصاد فيما هي بالسين فكان إثاري تجنبها لذلك .

فأما قول عمرو^(٢) :

وكم من غائط من دون سلمى قليل الأنس ليس به كتبع
فجار هذا المجري ، والغائط البطن من الأرض ، إلا أنه يستعمل
الآن في الحدث على ذلك الأصل ، فذكره قبيح على ما تقدم ، لكن
عمرو معذور كعروة ، لأنه على ما ذكر عُرِفَ حَدَثٌ ، ففعل عمراً
قبله .

ومما يوضح ما ذكرته لك ويبيته أنك تجد - تصرم - في قول أبي
عبادة :

(١) الصرم : القطيعة .

(٢) هو عمرو بن معد يكرب .

تصرّم الدهر لا وصل فيطمعني فيما لديك ولا بأس فيُسليني

مختاراً مرضياً ، وكذلك - يتصرّم - في الشعر المنسوب إلى يزيد
ابن معاوية ، وهو :

خذوا بنصيب من نعيم ولذة فكلّ وإن طال المدى يتصرّمُ

ولا يقبحان لمخالفتهما الإسم الذي ذكرته في اللفظ ، وهو قبيح
في بيت الهذلي للموافقة ، لا علة غير ما أعلمتك به .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

وعزائماً في الرّوع معتصميّة ميمونة الإدبار والإقبال

فالإدبار من الألفاظ المكروهة لما ذكرته .

وكذلك قوله :

يضحكن من أسف الشباب المدبرَ يبيكين من ضحكات شيب مقمرِ

لأن المدبر ها هنا مثل الإدبار في البيت الأول ، والكلمة الفصيحة
غيرها على ما بين .

ومنه قول الشريف الرضي رحمه الله :

سلامٌ على الأطلال لا عن جنابة ولكنّ بأساً حين لم يبق مطعمُ

فإن جنابة هنا لفظة غير مرضية للوجه الذي ذكرته ، وإن كانت
لولا ذلك فصيحة مختارة لخلوها من العيوب غيره .

والسابع - مما قدمناه أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف

فلإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه
من وجوه الفصاحة ، ومن ذلك قول أبي نصر بن نباتة . :

فإياكم أن تكشفوا عن رؤوسكم ألا إن مغناطيسهنّ الدوابُّ

فمغناطيسهنّ كلمة غير مرضية لما ذكرته ، وإن كان فيها أيضاً
عيوب آخر مما قدمناه .

ومن هذا النوع أيضاً قول أبي تمام :

فلأذربيجان اختيالٌ بعد ما كانت معرّسٌ بغيره ونكّالٌ
سمّجت ونبتّها على استسماجها ما حولها من نضرة وجمال

فقوله - فلأذربيجان - كلمة رديئة لطولها وكثرة حروفها وهي
غير عربية ، ولكن هذا وجه قبحها ، وكذلك قوله في البيت الثاني
- استسماجها - رديء لكثرة الحروف ، وخروج الكلمة بذلك عن
المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ النادر ،

ونحو من هذا قول أبي الطيب المتنبي :

إن الكريم بلا كرامٍ منهمُ مثل القلوب بلا سيّوداواتيهما :

فسويداواتها كلمة طويلة جداً ، فلذلك لا أختارها .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

أنيّهُ باستماعكهُ محلاً يفوتُ علوهُ الطرفُ الطموحاً

فليس بقبح قوله - باستماعكهُ - خفاء ، لكثرة الحروف على ما

ذكرناه لا غير .

وكذلك قوله أيضاً :

العيس تعام أن حوِّباواتها ريحٌ إذا بلغتك إن لم تُنجر^(١)

وحوِّباواتها كلمة طويلة .

ومنه قوله أيضاً - وليس في كل الروايات :

وإلى محمد ابتعثتُ قصائدي ورفعت للمستنشدين لوأي

فالمستنشدين كلمة كثيرة الحروف على ما تراه ، وهذا قد يستدل به على غيره ، وإن أمثاله كثيرة .

والثامن - أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك ، فإني أراها تحسن به ، ويجب ذكره في الأقسام المفصلة ، ولعل ذلك لموقع الاختصار بالتصغير ومثال ذلك قول الشريف الرضي رحمه الله :

يولعُ الطل برؤيتنا وقد نسمتُ

رؤيحةُ الفجر بين الضَّالِّ والسَّلم^(٢)

فلما كانت الريح المقصودة هناك نسيماً مريضاً ضعيفاً حسنت العبارة عنه بالتصغير ، وكان للكلمة طلاوة وعذوبة .

ومثاله أيضاً قول أبي العلاء صاعد بن عيسى الكاتب :

إذا لاح من برق العقيق وميضةٌ تدقُّ على ملح العيون الشوائم

(١) حوِّباوات جمع ومفردها الحوِّباء بمعنى النفس .

(٢) يولع : يبيض .

أفلا تراه لما أراد أنها خفية تدق على من ينظرها حسن التصغير في
العبارة عنها .

وكذلك قول شيخنا أبي العلاء بن سليمان :

إذا شربت رأيت الماء فيها أزيرق ليس يستره الجحران^(١)

لما كان ماءً قليلاً يلوح ودونه حائل من أعناق الإبل وسائر على كل
حال حسن وروده مصغراً .

وكذلك قول الرضي رحمه الله :

زال وأبقى عند ورآئه جديم مال عرفته الحقوق

فصغر لما أراد القلة .

وأما قول المخزومي :

وغاب قمير كنت أرجو طلوعه وروح رعيان ونوم سمر

فإنما جعله قميراً لأنه كان هلالاً غير كامل . ويمكن الدلالة على
ذلك بقوله - إنه غاب في أول الليل وقت نوم السمر - والقمر إذا كان
هلالاً غاب في ذلك الوقت بلا شك ، وهذا تصغير مختار في موضعه ،
فأما الأسماء التي لم ينطق بها إلا مصغرة كاللجين والثرية وما أشبههما
فليس للتصغير فيهما حسن يذكر ، لأنه غير مقصود به ما قدمناه ،
ولذلك لا أختار التصغير في قول أبي الطيب :

(١) الجران : باطن منق البعير .

إذا عدلوا فيها أُجبت بأنّه حُبَيْبَتَا قَلْبِي فَوَادِي هِيَا جَمَلٌ^(١)

لأنه عار من الوجه الذي ذكرته ، فأما ما يذهب إليه من التصغير بمعنى التعظيم في مثل قول الشاعر :

وكل أناس سوف يدخل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصغرُ منها الأناملُ

فقد حكى أن أبا العباس المبرد كان ينكره ، ويزعم أن التصغير في كلام العرب لم يدخل إلا لتفني التعظيم ، ويتأول - دويهية - وما يجري مجراها بأن يقول : أراد إخفاءها في الدخول فصغرها لهذا الوجه وهو ضد التعظيم المذكور ، ويقويّ عندي ما ذهب إليه أبو العباس المبرد أنهم إذا وضعوا التصغير أمانةً للتحقير والتعظيم معاً فقد زالت الفائدة به ولم يكن دليلاً على واحد منهما ، بل يرجع إلى المقصود باللفظة ، ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون اللفظ ، فليس للتصغير تأثير ، وعلى كلا القولين فليس التصغير عندي وجهاً من وجوه الفصاحة إلا في الموضع الذي ذكرته ، دون ما يسمونه تصغيراً في التعظيم ، وعلى هذا أحمل قول المتنبي :

احادٌ أم سداسٌ في أحادٍ لَيْسِلْتَنَا المنوطة بالتنادٍ

فلا أختار التصغير في - لَيْسِلْتَنَا - لأنه تصغير تعظيم - وليس على الوجه الذي ذكرته .

فأما قول أبي نصر بن نباتة يصف الحية :

ففي الهضبة الحمراء إن كنت سارياً أغبير بأوى في صدوع الشواقي

فإن تصغيره ها هنا مرضي على ما ذكرته ، لأن الحية توصف بأنها لا تتغذي إلا بالتراب ، فقد جف لحمها وذهبت الرطوبة منها ، ألا ترى إلى قول النابغة :

(١) جمل : اسم محبوبته .

فبت كأي ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع

فوصفها بأنها ضئيلة لما ذكرته :
وأما قول أبي الطيب :

ظلمت بين أصيحابي أكفكفه وظل يسفح بين العذر والعذل (١)

فالتصغير فيه مختار ، لأن العادة جمالية في رقلة عدد من يصحب
الإنسان في مثل هذه المواضع ، ولهذا كانوا في الأثر ثلاثة ، ويرجع
ذكر الصاحبين والخليلين في الشعر كثيراً لهذا السبب ، كما قال امرؤ
القيس :
فأما قوله :
فأما قوله :
فأما قوله :

خليلي مرآ بي على أم جندب نقص لبانات الفؤاد المعتذب
وقال أبو نصر بن نباتة :

قفا فاقضياني لذة من حديثه علانية إن السراي مرسية
وأمثال هذا يعرفها كل أحد، وهي أكثر من أن يحاط بها أو تحصى .

فهذه الأقسام الثمانية هي بجملة ما يحتاج إلى معرفته في اللقطة المفردة
بغير تأليف ، فتأملها وقس عليها ما يورد عليك من الألفاظ ، فإنك تعلم
الفصيح منها من غيره إن شاء الله تعالى .

الكلام في الألفاظ المؤلفة

وإذا كنا قد تكلمنا على الكلمة المفردة ، وقلنا فيها ما يستدل به على
غيره ، فلندكر الآن ما يحضرنا من القول في الكلام المؤلف ، وهو القسم
الثاني مما ابتدأنا بذكره أولاً ، ونقول قبل ذلك :

(١) العذل : اللوم .

إن كل صناعة من الصناعات فكما لها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء : الموضوع ، وهو الخشب في صناعة النجارة ، والصانع ، وهو النجار ، والصورة ، وهي كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسيًا ، والآلة - مثل المنشار والقدوم وما يجري مجراهما ، والغرض ، وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه .

وإذا كان الأمر على هذا ولا تمكن المنازعة فيه وكان تأليف الكلام المخصوص صناعة وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام فنقول :

إن الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدمته ، وقد ذكرت فيه ما يقنع طالب هذا العلم ، وشرحت من حال اللفظة بانفرادها وما يحسن فيها ويقبح ما اعتمدت في تلخيصه وإيضاحه ، على أنني لم أرجع فيه إلى كتاب مؤلف ، ولا قول يروى ، ولا وجدت ما ذكرته مجموعاً في مكان ، وإنما عرفته بالدربة وتأمل أشعار الناس ، وما نبه أهل العلم في إثباتها ولهذا لست أدعي السلامة من الخلل ، ولا العصمة من الزلل ، وأعترف بالتقصير ، وأسأل من ينظر في كتابي هذا بسط عذري ، والصفح عما لعله يثيره عليّ ، فإني سلكت فيه مسلكاً صعباً ، وألفت منه تأليفاً مقتضباً ، يجب على المنصف الإعراض عما يجديني أشير فيه إلى التجاوز عنه والتعمد له (١) .

فأما الصانع المؤلف فهو الذي ينظم الكلام بعضه مع بعض ، كالشاعر والكاتب وغيرهما ، وسأذكر بعون الله في موضع من هذا الكتاب ما يفتقر المؤلف إلى معرفته ويحتاج إلى علمه .

وأما الصورة فهي كالفصل للكاتب والبيت وللشاعر ، وما جرى مجراهما .

(١) التعمد له : التفاضي عنه .

وأما الآلة فأقرب ما قيل فيها لأنها طبع هذا الناظم ، والعلوم التي اكتسبها بعد ذلك ، ولهذا لا يمكن أحداً أن يعلم الشعر من لا طبع له وإن جهل في ذلك ، لأن الآلة التي يتواصل بها غير مقيدة لمخلوق ، ويمكن تعلم سائر الصناعات لوجودها كل ما يحتاج إليه من آلاتها .

وأما الغرض فيحسب الكلام المؤلف ، فإن كان مدحاً كان الغرض به قولاً يبنى عن عظم حال الممدوح ، وإن كان هجواً فيلغز ، وعلى هذا القياس كل ما يؤلف ، وإذا تأملت وجدته كذلك .

وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب (١) إلى أن المعاني في الصناعة تعلم بالكلام موضوع لها ، وذكر ذلك في كتابه الموسوم بنقد الشعر ، وقال في كتابه في الخراج وصناعة الكتابة عند كلامه على البلاغة : إن اللغة تجري مجرى الموضوع لصناعة البلاغة ، وهذا القولان على ما تراه مختلفان ، والصحيح منهما ما قدمناه وذكره في كتاب الخراج ، ويجب أن يقال له إذا ذهب إلى أن المعاني هي الموضوع : فخطبنا عن الألفاظ التي أخذها هذا الصانع المؤلف فألفها إذا لم تكن عندك موضوعاً لصناعة فما منزلتها من الأقسام التي اعتبرها الحكماء في عاقل صناعة ؟ والتأمل قاض بصحتها ، ونحن نرى الألفاظ تأثيرها في هذه الصناعة التي كلامنا عاينها تأثير بين في الحسن والقبح ، ولا يجوز أن تكون مع هذه العلة الوكيدة غريبة منها ، فإن قلت : إنها الآلة ، قلنا لك : وأي صناعة من الصناعات تصاحبها الآلة بعد فراغ الصانع منها حتى تصير أصلاً والمصنوع تابعاً لها ؟ فإننا نجد الألفاظ على هذه الصفة ، فبطل هذا الوجه أن تكون آلة ، وفساد أن تكون الألفاظ هي الصانع المؤلف أو

(١) هو قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد اليماني ، أبو الفرج : كتاب من البلاء النصحاء المتقدمين في علم المنطق والفلسفة ، يضرب به المثل في البلاغة ، توفي ببغداد سنة ٣٣٧ هجرية من كتبه : « الخراج » و « نقد الشعر » و « جواهر الألفاظ » وغيرها كثير .

الصورة المصنوعة أو الغرض المقصود ظاهر لا يخفى على أحد ، فمتى أخرجت الألفاظ من أن تكون موضوعاً لصناعة التأليف أخرجتها من جملة الأقسام المعتبرة في كل صناعة ، ونحن نجد تعلقها ظاهراً ، فإن قال لنا : ما تقولون أنتم في المعاني مع أن علقمتها أيضاً وكيدة ؟ قلنا : المعاني وتأليف الألفاظ هي صناعة هذا الصانع التي أظهرها في الموضوع ، وهي التي تكمل الأقسام المذكورة ، فأما الألفاظ فليست من عمله ، وإنما له منها تأليف بعضها من بعض حسب ، وقد وقفت في بعض المواضع على كلام في هذه الصناعة - لا أعلم الآن صاحبه قدامة أو غيره ، لأني قد أنسيت الكتاب الذي وجدته فيه - يدل على أن الألفاظ موضوع كما قلنا ، إلا أنه يدعي أن الناظم متى ألف لفظة رديئة فليس ذلك بعيب عليه ، كما أن النجار إذا صنع كرسيًا من خشب رديء فليس بعيب في صناعته - وقد أحكمتها - كونه الموضوع الذي هو الخشب رديئاً ، وهذا الذي ذكره هذا القائل فاسد ، وذلك أن النجار يعاب إذا كان قليل البصيرة بموضوع صناعته ، ولو تمكن من عمل ذلك الكرسي الذي مثل به من خشب مرضي فعدل عنه إلى خشب رديء جهلاً منه بالمختار من هذا الجنس كان معيباً عند أهل صناعته ، وإنما يتوجه له العذر إذا سلم إليه خشب رديء لتظهر صناعته فيه ، فإنه عند ذلك لا يعاب لأجل الخشب ، فأما ناظم الكلام فقادر على اختيار موضوعه ، غير محذور عليه تأليف ما يؤثره منه ، فمتى عدل عن ذلك جهلاً أو تسميحاً توجه الإنكار واللوم عليه ، وكان أهلاً له وجديراً به ، على أن كلامنا في الصورة نفسها ، ولا شبهة في قبح صورة الكرسي المصنوع من رديء الخشب ، وإن كان النجار قد أحكم عمله .

ومع هذا البيان كله فالفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار ، فإذا كنت قد ذكرت الموضوع والوجه في اختياره وعلى أي

صفة يكون المرضي منه والمكروه بما فيه مقنع أو كفاية ، ثم شرعت الآل
في الكلام على التأليف بحسب ذلك ، وبينت منه الوجوه التي بها يحصل
أو يقبح . - كاذب الكلام في معرفة الفصاحة وحقيقتها واضحا جلياً ،
وأمكن من لم تكن له بها درية ولا معرفة الفرق بين فصيح الكلام وغيره
باعتبار الصفات التي ذكرتها ، وكانت منزلة هذا الكتاب لمن لا يعرف
البلاغة وطبلاوة الكلام منزلة العروض لمن لا ذوق له يميزه بين صحيح
المنظم وفساده ، والنحو لمن لا يعرف طبعاً وعادة ، وإنما يتكلف ويتصنع ،
وليس يمكن إيضاح الفصاحة لمن يجهلها إلا بهذا السبب ، وعلى هذا النحو
لأن من له بها معرفة وسابق علم إنما حصل له ذلك بالمخالطة والمناشدة
وتأمل الأشعار الكثيرة والكلام المؤلف على طول الوقت وتراخي الأزمئة ،
وليس يمكنه أن يحضر لمن أراد تعليمه كل بيت سمعه ، وفصل تأمله ،
ولفظه كرهها ، ومعنى حكم يفساده أو بصحته ، لأن هذا يحتاج إلى
الزمان الطويل والأيام الكثيرة ، بل ولا يمكن حصوله بالتمه ، فلا طريق
إلى العلم بما شرحته إلا من هذا النحو الذي قصدته ، والطريق الذي سلكت
فيه .

فأما من يفوق بين الكلام المختار وغيره فإنه وإن كان غير مفتقر
إلى كتابي هذا كافتقار العاري من هذه الصناعة الراغب في اقتباسها ،
فهو محتاج إليه من وجه آخر منزلة أيضاً منزلة العروض والنحو لصاحبي
النوق والطبع ، لأن العالم بالفصاحة إذا قطع على فصاحة بيت من قصيدة
أو فصل من رسالة أو كلمة أو ما أشبه ذلك وفضله على غيره لم يمكنه
أن يبين من أين حكم ، ولا لأي وجه فصل ، بل إنما يفزع إلى مجرد
دعواه ومحض قوله ، فإذا عرف ما بينته وفصلته في هذا الكتاب علل
واستدل ، وذكر الوجوه والأسباب ، كما أن العارف بصحيح المنظم
بنووقه والمهرب بطبعه وعادته إذا وقف على علم العروض والنحو غفل

في البيت الموزون والكلمة المعرّبة ، وقال : هذا إنما كان صحيح الوزن لأنه من الدائرة الفلانية ، والبحر الفلاني ، وضربه كذا وعروضه كذا وعدد أجزائه كذا ، وذكر ما يحسن فيه من الزحاف ويقبح ، وفصل ما يفصله العروضيون ، وقال في الكلمة المعرّبة : إنما كانت مثلاً مرفوعة لأنها فاعلة والفاعل في كلام العرب مرفوع ، وما يجري هذا المجرى ، وعلى مثل هذا النحو يقول في الفاسد الذي ينفر منه ذوقه أو يكرهه طبعه ، ويعلمه على حد هذا التعليل الذي ذكرته .

ونبتدىء الآن بالقول في تأليف الكلام على ما قدمناه من أن القسم الثاني من الفصاحة صفات توجد في التأليف ، ونعتبر ما يتفق فيه من الأقسام الثمانية المذكورة في اللفظة المفردة ، فنقول :

إن الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج وهذا بعينه في التأليف ، وبيانه أن يجتنب الناظم تكرار الحروف المتقاربة في تأليف الكلام ، كما أمرناه بتجنب ذلك في اللفظة الواحدة ، بل هذا في التأليف أقبح ، وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثل ما يستمر في الكلام المؤلف إذا طال واتسع .

وما زال أصحابنا يعجبون من البيت :

لو كنتُ كنتُ كتمتُ الحب كنتُ كما

كنا نكون ولكن ذاك لم يكن

وليس يحتاج إلى دليل على قبحه للتكرار أكثر من سماعه .

وقد روي أن أبا تمام لما أنشد أحمد بن أبي دؤاد قوله :

فالمجد لا يرضى بأن ترضى بأن يرضى المؤمل منك إلا بالرضى
قال له إسحاق بن إبراهيم الموصلي : لقد شققت على نفسك يا أبا
تمام والشعر أسهل من هذا .

وكنت حاضراً عند شيخنا أبي العلاء - وقد قرئت عليه قصيدة لأبي
الطيب - فلما وصل القارئ إلى هذا البيت :

ولا الضَّعْفُ حتى يبلغ الضَّعْفُ ضَعْفَهُ
ولا ضعف ضعف الضعف بل مثله ألفُ

قال : هذا والله شعر مدبر^(١) وكان من العصبية لأبي الطيب على الصفة
التي اشتهرت عنه .
فأما قول الآخر :

وقبر حرب بمكان قَفْسَرُ وليس قَرْبَ قبر حرب قبر^(٢)
فمبنى من حروف متقاربة وكررة ، ولهذا يثقل النطق به ، حتى
يزعم بعض الناس أنه من شعر الجن ، ويختبر المتكلم بإنشاده ثلاث مرات
من غير غلط ولا توقف .

وكذلك قول الآخر :

لم يضرها والحمد لله شيء وانثنت نحو عزف نفس ذَهُولِ

فإن المصراع الثاني من هذا البيت يثقل التلفظ به وسماعه ، لما فيه
من تكرر حروف الحلق .

(١) ربما الأصح كما في نسخ أخرى « مدين »

(٢) زعم ان هذا البيت لبعض الجن ، وكان قد صاح على حرب بن أمية في فلاة فمات

وقد ذهب أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني (١) إلى أن التأليف على ثلاثة أضرب : متنافر ، ومتلائم في الطبقة الوسطى ، ومتلائم في الطبقة العليا ، قال : والمتلائم في الطبقة الوسطى كقول الشاعر :

رمتني وسير الله بيني وبينها عشية آرام الكناس (٢) رميم
ألا ربّ يوم لو رمتني رمتها ولكن عهدي بالنضال قديم

قال : والمتلائم في الطبقة العليا القرآن كله ، وذلك بين لمن تأمله ، والفرق بينه وبين غيره من الكلام في تلاؤم الحروف على نحو الفرق بين المتنافر والمتلائم في الطبقة الوسطى ، وهذا الذي ذكره غير صحيح ، والقسمة فاسدة ، وذلك أن التأليف على ضربين : متنافر ، ومتلائم ، وقد يقع في المتلائم ما بعضه أشد تلاؤماً من بعض على حسب ما يقع التأليف عايه ، ولا يحتاج أن يجعل ذلك قسماً ثالثاً ، كما يكون من المتنافر ما بعضه أشد في التنافر وأكثر من بعض ، ولم يجعل الرّماني ذلك قسماً رابعاً ، فأما البيتان فليسا في هذا الموضع بأحق من غيرهما ، وأما قوله - إن القرآن من المتلائم في الطبقة العليا وغيره في الطبقة الوسطى - وهو يعني بذلك جميع كلام العرب ، فليس الأمر على ذلك ، ولا فرق بين القرآن وبين فصيح الكلام المختار في هذه القضية ، ومتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب ما يضاهي القرآن في تأليفه ، ولعل أبا الحسن يتخيل أن الإعجاز في القرآن لا يتم إلا بمثل هذه الدعوى الفاسدة ، والأمر بحمد الله أظهر

(١) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، أبو الحسن الرّماني . باحث معتزلي مفسر . من كبار النحاة ، أصله من سامراء ، ولد ببغداد سنة ٢٩٦ هجرية وتوفي فيها سنة ٣٨٤ هجرية . وله نحو مئة مصنف منها : « الاكوان » و « المعلوم والمجهول » و « الاسماء والصفات » و « التفسير » وغيرها كثير .

(٢) هما لابي حية النميري والكناس موضع في بلاد عبد الله بن كلاب ، ويقال له أيضا رمل الكناس .

من أن يعضده بمثل هذا القول الذي ينفر عنه كل من شدا من الأدب شيئاً ، أو عرف من نقد الكلام طرفاً .

وإذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته ، بأن سلبوا العلوم التي بها كانوا يتمكنون من المعارضة في وقت مرامهم ذلك ، وإذا كان الأمر على هذا فنحن بمعزل عن ادعاء ما ذهب إليه من أن بين تأليف حروف القرآن وبين غيره من كلام العرب كما بين المتنافر والمتلائم ، ثم لو ذهبنا إلى أن وجه إعجاز القرآن الفصاحة ، وادعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة ما بين المعجز والممكن ، لم يفتقر في ذلك إلى ادعاء ما قاله من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة في الفصح من كلام العرب ، وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحاً ، وإنما الفصاحة لأمر عدة تقع في الكلام ، من جملتها التلاؤم في الحروف وغيره ، وقد بينا بعضها ، وسندكر الباقي ، فلم يُنكر على هذا أن يكون تأليف الحروف في القرآن وفصح كلام العرب واحداً ؟ ويكون القرآن في الطبقة العليا لِمَا ضامَّ تأليف حروفه من شروط الفصاحة التي التأليف جزء يسير منها ، فقد بان أن على كلا القولين لا حاجة بنا إلى ادعاء ما ادعاه ، مع وضوح بطلانه وعدم الشبهة فيه ، ثم يقال له : أليس التلاؤم معتبراً في تأليف حروف الكلمة المفردة على ما ذكرناه فيما تقدم ؟ فلا بد من نعم ، فيقال له : فما عندك في تأليف كل لفظ من ألفاظ القرآن بانفراده ؟ أهو متلائم في الطبقة العليا أم في الطبقة الوسطى ؟ فإن قال : في الطبقة العليا ، قيل له : أوليس هذه اللفظة قد تكلمت بها العرب قبل القرآن وبعده ؟ ولو لا ذلك لم يكن القرآن عربياً ، ولا كانت العرب فهمته ، فقد أقررت الآن أن في كلام العرب ما هو متلائم في الطبقة العليا ، وهو الألفاظ المفردة ، ولم يتوجه عليك في ذلك ما يفسد وجه إعجاز القرآن ،

فهلا قلت في كلامهم المؤلف من الألفاظ ما هو أيضاً كذلك ، فإن علم الناظر بأحدهما كالعلم بالآخر ، وإن قال : إن كل لفظة من ألفاظ القرآن متلائمة في الطبقة الوسطى ، قيل له أولاً : إن مشاركة القرآن لطبقة ألفاظهم على هذا الوجه أيضاً باقية ، ثم ما الفرق بينك وبين من ادعى أن التلاؤم بين ألفاظ القرآن في الطبقة الوسطى ، فإن أحد الموضعين كالآخر ، على أن اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهوراً بيناً بقلة عدد حروفها واعتبار المخارج إذا كانت متباعدة كان تأليفها متلائماً ، وإن تقاربت كان متنافراً ، ويلتمس ذلك بما يذهب إليه من اعتبار التوسط دون البعد الشديد والقرب المفرط ، فعلى القولين معاً اعتبار التلاؤم مفهوم وليس ينازعنا في كلمة من كلم القرآن إذا أوضحنا له تأليفها ويقول ليس هذا في الطبقة العليا إلا وتقول مثله في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، لأن الدليل على الموضعين واحد ، فقد بان أن الذي يجب اعتماده أن التأليف على ضربين : متلائم ومتنافر وتأليف القرآن وفصيح كلام العرب من المتلائم ، ولا يقدح هذا في وجهه من وجوه إعجاز القرآن ، والحمد لله .

وقد ذهب علي بن عيسى أيضاً إلى أن التنافر أن تتقارب الحروف في المخارج أو تتباعد بعداً شديداً ، وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد ، ويقال : إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الظففر ، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيد ، لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه وكلاهما صعب على اللسان ، والسهولة من ذلك في الاعتدال ، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال ، والذي أذهب أنا إليه في هذا ما قدمت ذكره ، ولا أرى التنافر في بعد ما بين مخارج الحروف ، وإنما هو في القرب ، ويدل على صحة ذلك الاعتبار ، فإن هذه الكلمة - ألم - غير متنافرة ، وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج ، لأن الهمزة

من أقصى الحلق ، والميم من الشفتين ، واللام متوسطة بينهما ، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافراً لأنه على غاية ما يمكن من البعد ، وكذلك - أم وأو - لأن الواو من أبعد الحروف من الهمزة ، وليس هذان المثالان مثل - عح ولا سز - لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين في كل كلمة ، ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم تر للبعد الشديد وجهاً في التنافر على ما ذكره ، فأما الإدغام والإبدال فشاهدان على أن التنافر في قرب الحروف دون بعدها ، لأنهما لا يكادان يردان في الكلام إلا فراراً من تقارب الحروف ، وهذا الذي يجب عندي اعتماده ، لأن التتبع والتأمل قاضيان بصحته ، وإذا ثبت ما ذكرناه فقد بان أن تكرر الحروف والكلام يذهب بشرط من الفصاحة ، وقد كان بعض العلماء بالشعر يعيب في قول أبي تمام :

كريم متى أمدحهُ أمدحه والورى معي ومتى ما لُمتهُ لمتهُ وحدي
تكررُ حروف الحاق ، على سلامة المعنى واختيار الألفاظ .

فأما قول أبي الطيب :

العارضُ الهتَنِ ابنُ العارضِ الهتنِ ابْنِ العارضِ الهتنِ ابنِ العارضِ الهتنِ (١)
فمن أقبِح ما يكون من التكرار وأشنعهُ ، وإذا كان يقبح تكرار
الحروف المتقاربة المخارج فتكرار الكلمة بعينها أقبِح وأشنع .
وأما قوله أيضاً :

وأنت أبو الهيجانِ حمدانُ يا ابنتهُ تشابههُ مولودُ كَرِيمٍ ووالدُ
وحمدانُ حمدونُ وحمدونُ حارثُ وحارثُ لقمانُ ولقمانُ راشدُ (٢)

(١) هذا البيت من قصيدة له في مدح محمد بن عبد الله الخميني ، والعارض : السحاب ، والهتن : الكثير الصب ، يعني انه جواد ابن أجواد .
(٢) هذا البيت موجه لسيف الدولة ، وقوله حمدان وحمدون ، إشارة الى آباء سيف الدولة .

فليس هذا التكرار عندي قبيحاً، لأن المعنى المقصود لا يتم إلا به، وقد اتفق له أن ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا تكلف ، لأن أبا الهيجاء هو عبدالله بن حمدان بن حمدون بن الحارث ابن لقمان بن راشد ، ولو ورد هذا الكلام نثراً لم يرد إلا على هذه الصفة ، فلما عرض في هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه ، وكان البيت مرضياً غير مكروه ، وعلى ذلك يجب أن يحمل كل تكرار يجري هذا المنجى .

وقيل : أذن أبو مهدية الأعرابي يوماً فقال - أشهد أن لا إله إلا الله - مرة ، فقبل له : خالفت السنة ، إنما هو - أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله - فقال : أوليس المعنى واحداً، ونربح التكرار (١) الذي هو عي .

وأجاز لنا في بعض الأيام شيخنا أبو العلاء بن سليمان قول الشاعر :

ألا طرقتنا بعد ما هجعوا هندُ وقد سرن خمساً واتلأبَّ بنا نجدُ
ألا حينها هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها التأبي والبعد (٢)

وقال : من حبه لهذه المرأة لم ير تكرير اسمها عيباً ، ولأنه يجد للتلفظ باسمها حلاوة ، فلم ير من الاعتذار للتكرير إلا هذا العذر .
فأما قول أبي الطيب :

لك الخير غيري رام من غيرك الغنى وغيري بغير اللاذقية لاحق (٣)

(١) الظاهر - ونزيل التكرار - وقد أخطأ أبو مهدية في دعواه ان هذا من التكرار الميب .
(٢) البيتان للحطيئة ، ويقال اتلاب الامر استقام وانتصب ، والطريق استقام وامتد ، والحصار اقام صدره ورأسه .
(٣) هو من قصيدة له في مدح الحسين بن اسحاق التتويحي .

فلا خفاء بقبحه التكرار ، وكذلك قوله :

ومن جاهل بي وهو يجهل جهله ويجهل علمي أنه بي جاهل^١
لأنه ذكر الجهل خمس مرات ، وكرر - بي - فلم يبق من ألفاظ
البيت ما لم يُعده إلا اليسير ، وأما قوله أيضاً :

فقلقتُ بالهمّ الذي قلقل الحشا قلاقلَ عيسٍ كلهن قلاقل^(١)
غثاثةُ عيشي أن تغثَّ كرامتي وليس بغثَّ أن تغثَّ الماكـل

فقد اتفق له أن كرر في البيت الأول لفظة مكررة الحروف ، فجمع
القبح بأسره في صيغة اللفظة نفسها ، ثم في إعادتها وتكرارها ، وأتبع
ذلك بغثاثة في البيت الثاني ، وتكرار - تغث - فليست تجد ما تزيد على
هذين البيتين في القبح .

ولم يزل الناس على وجه الدهر منكرين قول امرئ القيس بن حجر :

ألا إنني بالٍ على جمـلٍ بالٍ يقودُ بنا بالٍ ويتبعنا بالٍ

وهو لعمرى قبيح ، وإن كان بيت هذا الفن الذي لا غمابة وراءه

في القبح قول مسلم بن الوليد الأنصاري :

سئلتُ وسلتُ ثم سئلَ سليلُها فأتى سليلُ سليلها مسلولاً^(٢)

ولولا أن هذا البيت مروى لمسلم وموجود في ديوانه لكنت أقطع
على أن قائله أبعد الناس ذهنًا ، وأقلهم فهمًا ، ومن لا يعد في عقلاء العامة
فضلاً عن عقلاء الخاصة ، لكني إخال خطرة من الوسواس أو شعبة من
البرسام عرضت له وقت نظم هذا البيت ، فليته لما عاد إلى صحة مزاجه

(١) قلقت : حركت ، وقلاقل العيس : النوق الخفيفة ، وقلاقل الثانية : جمع

ثقلته بمعنى الحركة .

(٢) يشير الشاعر في بيته هذا إلى الخمر .

وسلامة طباعه جحدته فلم يعترف به ، ونفاه فلم ينسب إليه ، وما أضيفُ
هذا وأمثاله إلا إلى عوز الكمال في الحلقة ، وعموم النقص لهذه الفطرة .

وأما قول أبي الطيب :

قبيلٌ أنت أنت وأنت منهممٌ وجدُّك بشرٌ الملك الهمامُ
فقبیحٌ للتكرار وقد زاده قبجاً وقوعه بغير فصل .

والحروف التي تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى في غيرها
— كما يقول النحويون — يقبح تكررها في الكلام وإن اختلفت ألفاظها ،
وذلك لأنها جنس واحد ومشاركة في المعنى ، وإن تميزت فائدة بعضها
من بعض ، ومما يسهل الأمر فيها قليلاً وقوع الفصل بينهما بكلمة من
غيرها ، فإما أن ترد على نحو ما قال أبو الطيب :

وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد^(١)
فذلك العيب الذي لا يتوجه عنده فيه .

وقد أنكر أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب ما ذكرناه من قبج
تكرر حروف الرباطات ، وقال في كتابه — في الخراج وصناعة الكتابة :
فأما — له منه ، أو منه عليه ، أو به له ، أو ما جرى هذا المجرى —
ففيه قبج ، وسبيل ذلك إذا وقع أن يحتال في فصل ما بين الحرفين بكلمة ،
مثل أن يأتي ما يحتاج إلى أن يقال فيه : أقمت شهيداً به عليه ، فيقال —
أقمت عليه شهيداً به — ثم قال بعد أوراق يسيرة : وبلغني أن المأمون
أمر عمرو بن مسعدة يوماً أن يكتب لرجل له به عناية ، فأنسى أبو الفرج
ما قدمه ، وسها عما أنكره ، وقد كان يمكنه أن يعبر عما قاله أولاً ،
فيقول — لرجل له عناية به — ويجب أن يجعل هذا الزلل عنرنا فيما

(١) الغمرة : الشدة ، والسبوح : الفرس السريمة .

لعلنا نأتي به في هذا الكتاب من لفظة قد أنكرناها وأمرنا بتجنبها ، فإن
الإنسان عمٍ عن عيبه ، ولنا بمن ذكرناه أسوةٌ .

وهذا الذي أنكرناه من تكرار الألفاظ فن قد أولع به الشعراء والكتاب
من أهل زماننا هذا ، حتى لا يكاد الواحد منهم يغفل عن كلمة واحدة
فلا يعيدها في نظمه أو نثره ، ومتى اعتبرت كلامهم وجدته على هذه
الصفة ، وما أعرف شيئاً يقدح في الفصاحة ويغض من طُلاوتها أظنر
من التكرار لمن يؤثر تجنبه ، وصيانة نسجه عنه ، إذ كان لا يحتاج إلى
كبير تأمل ، ولا دقيق نظر ، وقلما يخلو واحد من الشعراء المجيدين أو
الكتاب من استعمال ألفاظ يديرها في شعره ، حتى لا يخل في بعض
قصائده بها ، فربما كانت تلك الألفاظ مختارة ، يسهل الأمر في إعادتها
وتكريرها ، إذا لم تقع إلا موقعها ، وربما كانت على خلاف ذلك .

وقد كان أبو الحسن مهيار بن مرزويه^(١) ممن غرّي بلفظة طين
وطينة ، فما وجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلا اليسير ، حتى وضع
هذه اللفظة تارة في غير موضعها ، ومستعارة لما لا يليق بها ، وأقرها
مقرها في بعض الأماكن ، ووافق بينها وبين ما ألفت معها ، وذلك
موجود في شعره لمن يتبعه ، فهذا وإن لم يكن محموداً عندي ، فهو
أصلح من التكرار في القصيدة الواحدة أو البيت الواحد .

فأما قول بعضهم :

ولولا دموعي كتمتُ الهوى ولولا الهوى لم تكن لي دموعُ

(١) هو مهيار بن مرزويه ، أبو الحسن (أو أبو الحسين) الديلمي . شاعر كبير ، في
أسلوبه قوة ، وفي معانيه ابتكار . جمع بين فصاحة العرب ومعاني المعجم .
ولد في الديلم جنوب جيلان على بحر قزوين ، كان مجوسياً واسلم ، واستخدم في
بغداد للترجمة عن الفارسية ، اسلم سنة ٣٩٤ هجرية على يد الشريف الرضي ، وعليه
تخرج في الشعر والادب ، له ديوان شعر - أربعة أجزاء - توفي سنة ٤٢٨ هجرية .

فليس من التكرار المكروه ، لما قدمته في بيت أبي الطيب (١) وذلك أن المعنى مبني عليه ، ومقصوداً على إعادة اللفظ بعينه ، وهذا حد يجب أن تراعيه في التكرار ، فمتى وجدت المعنى عليه ولا يتم إلا به لم تحكم بقبحه ، وما خالف ذلك قضيت عليه بالإطراح ، ونسبته إلى سوء الصناعة .

وقال أبو الفتح بن جنّي : قلت لأبي الطيب المتنبّي : إنك تكرر في شعرك - ذا ، وذو - كثيراً ، ففكر ساعة ثم قال : إن هذا الشعر لم يعمل كله في وقت واحد ، فقلت : صدقت ، إلا أن المادة واحدة ، فأمسك .

وأما القسم الثاني من الثمانية المذكورة أولاً ، وهو أن تجد للفظ في السمع حسناً ومزية على غيرها ، لا من أجل تباعد الحروف فقط ، بل لأمر يقع في التأليف ، ويعرض في المزاج ، كما يتفق في بعض النقوش على ما بيّناه فيما تقدم ، فإن هذا إنما يكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة ، فيوجد الحسن فيه أكثر ، وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات إلا القليل ، وهذا لعمرى إنما يرجع إلى اللفظة بانفرادها ، وليس للتأليف فيه إلا ما أثاره التواتر والترادف .

وكذلك الثالث والرابع من الأقسام ، وهما أن تكون الكلمة غير وحشيّة ولا عاميّة ، لأن هذين القسمين أيضاً لا عُلقة للتأليف بهما ، وإنما يقبح إذا كثر فيه الكلام الوحشي أو العامي ، على حد ما يحسن إذا كثر فيه الكلام المختار ، فهو يرجع إلى اللفظة المفردة كما قلناه ، وعُلقة التأليف ما قدمناه من حكم الإسهاب في إيراد المحمود والمذموم ، إلا

(١) يعني قوله :

وحمدان حمدون وحمدون حارث وحاتر لقمان ولقمان راشد

أن يتفق لفظة لم تبتذلها العامة بانفرادها ، وإنما تستعملها مضافة إلى غيرها ، فيكون التأليف على هذا الغرض عاماً ، بحكم ما أفادته الإضافة لتلك اللفظة ، وإذا اتفق هذا وجب تجنبها مضافة ، والإحراز من الصيغة التي تعرض فيها بعض الوجوه المذمومة .

وأما الخامس - وهو أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح فالتأليف بهذا القسم عُلقة وكيدة ، لأنَّ إعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام ، وعلى حكم الموضع الذي وردت فيه ، ولهذا الحملة تفصيل طويل إذا ذكرناه عدلنا عن الغرض المقصود بهذا الكتاب ، وشرعنا في صريح النحو ، ومحض علم الإعراب ، ولذلك كتب موضوعه له ومقصورة عليه ، تغني الناظر فيها عما تذكره في كتابنا هذا ، ويجد ما يبتغيه هناك مستوفىً مستقصىً ، فإن قال لنا قائل : إنني إذا أمعنت النظر ، وأحسنست الفكر ، واعتبرت قول حسّان :

يُغشونَ حتّى ما تُهَرُّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

وغيرت الإعراب عن وجهه ، فرفعت المخفوض ، وخفضت المرفوع وأتيت بما لا يُسيغه تأويل ، ولا يتوجه في مثله عنر ، وجدت فصاحة هذا البيت على ما كانت عليه وهو جار على القانون العربي ، ومتى اعتبرت باقي الأقسام وجدت الأمر فيه على ما ذكرتموه ، ومخالفة لحكم هذا النوع ، لتأثيرها في الفصاحة ورونق الكلام ، وهذا يوجب عليكم الإمتناع من إيراد هذا القسم في الحملة ، والإقتصار على ما تشهد النفوس بصحته ، ويقضي التأمل بتقبله ، قيل له : إننا لا ننكر أن يكون بعض ما ذكرناه من الأقسام أظهر من بعض ، وتأثيرها في الفصاحة أوضح وأجلى من غيره ، لكننا على كل حال لا نرضى بالقطع على اختيار الكلام العربي المؤلف والشهادة بحسنه وهو مخالف لما تلفظت به العرب وتواضعت عليه

إن كان مواضعة وفيه وجه آخر من وجوه القبح عندهم ، ولا يكون حسناً حتى تنتفي عنه وجوه القبح في مثله ، على أننا نجد في تغير الكنايات وعدول الضمائر عن النسق في إيرادها ما يزيل شطراً من الفصاحة ، وطرفاً من الرونق ، ومن تأمل قول عبيد الله بن قيس الرقيبات :

فتاتان أما منهما فشبیهة الـ هلال وأخرى منهما تشبه الشمسا
فتاتان بالنجم السعيد ولدتما ولم تلقيا يوماً هواناً ولا نحسا

علم أن بين قوله - ولدتما ، وولدتما - فرقاً واضحاً ، ومزية بينة^(١) ووجد الكلام الثاني كالمنقطع من الأول .

وكذلك قول المتنبي :

قومٌ تفرستِ المنايا فيكم فرأت لكم في الحرب صبر كرام

لأن وجه الكلام - قوم تفرست المنايا فيهم فرأت لهم .

فهذا وما يجري مجراه في جانب التأليف المذكور ، وفي شعبه معدود ، واتّباع العرف في إيراد الظاهر المعروف دون الشاذ النادر واجب لمن أثر مشاركتهم في فصاحة النظم ، وسلامة النسخ ، فإنما بهم يقتدى ، وعلى منارهم يهتدى ، ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون إعراب الكلام شرطاً في فصاحته : هل يجوز عندك أن يكون عربياً وإن استعمل كل إسم منه لغير ما وضعته له العرب ؟ فإن قال : نعم ، لزمه أن يكون متكلاً بالغة العربية إذا سمي الفرس إنساناً والسواد بياضاً والموجود معدوماً وغير ذلك من الكلام ، وهذا حد لا يذهب إليه محصل ، وإن قال : لا يكون عربياً حتى يضع كل إسم في موضعه ، ويلفظ به على حد ما يلفظ به أهله ، قلنا : فقد دخل في هذا إعراب الكلام ، لأن

(١) لان في قوله - ولدتما - انتقالاً من الغيبة إلى الخطاب .

معانيه تتعلق به ، وهو الدليل على المقصود منها ، وبه يزول اللبس والحوار فيها ، وإذا ثبت أنه لا يكون عربياً حتى يجري على ما نطق العرب به وجب أن يشترط في فصاحته تبعهم فيما تكلموا به ، ولا نجيز العدول عنه ، لأن كلامنا إنما هو في فصاحة اللغة العربية ، ومتى خرج الكلام عن كونه عربياً لم يتعلق قولنا به ، كما لا يتعلق بغيره من اللغات ، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه في الفصاحة صحيح لازم ، وتفصيل هذه الجملة يوجد في كتب النحو ، ولا يليق بكتابتنا هذا ذكره ، لأنه علم مفرد ، وصناعة متميزة .

وأما السادس مما ذكرناه - وهو أن تكون الكلمة قد عبّر بها عن أمر آخر يكره ذكره - فالتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها ، فإن القبح يختلف بحسب ذلك ، كما قلنا في قول الشريف الرضي :

أعزز عليّ بأن أراك وقد خلعت من جانبيك مقاعد العواد

لأن - مقاعد - لما أضيف إلى - العواد - زاد قبح الكلام ، ولو قال قائل - مقاعد الجبال - على وجه الاستعارة أو غير ذلك لكان الأمر أسهل وأيسر ، فبهذا ونحوه يتعلق التأليف بهذا القسم .

وأما السابع - وهو اجتناب الكلمة الكثيرة الحروف - فلا علة للتأليف بهذا ، إلا أن ظهور قبحه أجلى إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال على حد ما قلناه في الكلمة الوحشية .

وأما الثامن - وهو التصغير - فلا علة للتأليف به ، إذ كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها ، لكنني أقول : إن تكرار التصغير والنداء والترخيم والنعث والعطف والتوكيد وغير ذلك من الأقسام والإسهاب في إيرادها معدود في جملة التكرار ، ويجب التوسط فيه ، فإن لكل شيء حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ، ولا يحمد تعديده .

فإن قيل : كيف تحمدون التصغير في الكلمة على ما قدمتموه ،
فإذا انضاف إليه تصغير آخر قبج ، وكل واحد منهما حسن في نفسه ؟
قلنا : إن التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متباين ، فنحن
نكره تكراره كما نذم تكرار الكلمة الواحدة بعينها ، وإن كانت مرضية
غير ذميمة ، والعلة في الجميع واحدة .

فهذا ما يتعلق بالأقسام المذكورة في الكلمة بانفرادها قد أوضحناه
وبيناه ، ونعود إلى ما يختص بالتأليف وينفرد له ، ونقول :

إن أحد الأصول في حسنه وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً
لا ينكره الإستعمال ولا يبعد فهمه وهذه الجملة تحتاج إلى تفصيل نحن
نذكره ونشرحه ونبين أمثله ، ليقع فهمه والعلم به .

فمن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير ،
حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعرابه في بعض المواضع ، أو سلوك
الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله في لغة العرب كالصلة
والموصول وما أشبههما ، ولهذا أمثلة :

منها قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد
الملك :

وما مثلهُ في الناس إلا مملوكاً أبو أمه حسيُّ أبوه يقاربُهُ

ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه
لأن مقصوده - وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملوكاً أبو أمه وأبوه ،
يعني هشاماً لأن أبا أمه أبو الممدوح .

ومن هذا أيضاً قول عروة بن الورد العبسي :

قلتُ لقوم في الكنيف تروحووا عشيّةً بتنا عند ماوان رزح

تناالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم إلى مستراح من حِمام مبرح^(١) .

لأن تقديره : قلت لقوم رزح في الكنيف عشية بتنا عند ما وأن
تروحوأ تناالوا الغنى - ففصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه .
فأما قول أبي الطيب :

المجد أخسر والمكارم صفقة من أن يعيش لها الهمام الأروع^(٢)

فجار هذا المعرى ، وفيه تقديم وتأخير وفصل بين الصلة والموصول
وتقديره : المجد والمكارم أخسر صفقة .
وأما قول الفرزدق :

فليست خراسان التي كان خالدٌ بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرها

فإن جماعة النحويين قالوا : إنه يمدح خالداً ويذم أسداً ، وكانا
واليين بخراسان وخالد قبل أسد. وتقدير البيت - فليست خراسان بالبلدة
التي كان خالد فيها سيفاً إذ كان أسد أميرها ، ويكون رفع أسد بكان
الثانية وأميرها نعت له و - كان - في معنى وقع أو يكون في - كان -
ضمير الشأن ويكون أسد وأميرها مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير ،
وقال أبو سعيد السيرافي : إن تقدير البيت عنده أن يجعل أسداً بدلاً من
خالد ، ويجعله هو خالداً على سبيل التشبيه له بالأسد ، فكأنه قال :
فليست خراسان التي كان بها أسد إذا كان سيفاً أميرها ، ويجعل سيفاً
خبراً لكان الثانية ويجعل أميرها الإسم ، وعلى التأويلين معاً فلا خفاء بقميح
البيت والتعسف فيه ووضع الألفاظ في غير موضعها ، والفرزدق أكثر

(١) قوله : أو تبلغوا بنفوسكم إلى مستراح بمعنى أو قتلوا .

(٢) هذا البيت من قصيدة له في رثاء أبي شجاع فاتك .

الشعراء استعمالاً لهذا الفن ، حتى كأنه يعتمد عليه ويقصده ويحتقد حسنه ،
ومن ذلك قوله أيضاً :

وترى عطيةً ضارباً بفنائهِ ربقين بين حظائر الأغنام
متقلداً لأبيه كانت عنده أرباق صاحب ثلثة وبهام^(١)

يريد : متقلداً أرباق ثلثة وبهام كانت لأبيه عنده .

ومن التقديم والتأخير أيضاً قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدودَ وقلما وصال على طول الصدود يدوم^(٢)

يريد : وقلما يدوم وصال على طول الصدود .

وكذا قول الآخر :

لما رأته « سائدا ما » استعبرتُ لله درُّ اليومَ من لامها^(٣)

أي لله در من لامها اليوم .

وعلى هذا قول المتنبي :

جفختُ وهم لا يجفخون بها بهم شيمٌ على الحسب الأغر دليل^(٤)

يريد : جفخت بهم وهم لا يجفخون بها .

وكذلك قوله :

وفاؤ كما كالربع أشجاه طاسمُهُ بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمُهُ

(١) يهجو الشاعر في هذين البيتين عطية والد جربن ، الربق : جبل قبه عدة عرى ،
والبهام : اولاد البقر والمز الضان .

(٢) هو للمرار بن سميد الاسدي .

(٣) هو لمرو بن نمينة .

(٤) جفخت : فخرت وتكبرت .

لأن تقديره بـ «وفاؤ كما» بأن تسعدا كالربع أشجاء طامعه ، ففصل
وقدم وأخر .

وكذلك قول أبي عدي القرشي :
خيرُ راعي رعيةٍ سره اللئيمُ هُشامٌ وخيرُ مأوىٍ طريدُ

أي خير راعي رعية هشام سره الله .
وقول الآخر :

لعمري أبيتها لا تقول خليلتي ألا فرّ عني مالكُ بن أبي كعبٍ
يريد : لعمري أبي خليلتي .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون الكلام مقلوباً ، فيفسد المعنى
ويصرفه عن وجهه ، ولذلك أمثلة مذكورة .

منها قول عمرو بن الورد الجعبي :
فلو أني شهدتُ أبا سعادٍ غداةَ غدا لمهجته يفوقُ
فديتُ بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطبقُ

يريد أن يقول : فديتُ نفسه بنفسه .
ومنه قول خدّاش بن زهير :

وتركب خيل لا هوادةَ بينها وتشفى الرماح بالضياطرة الحمرة
والضياطرة هي التي تشفى بالرماح .

وكذلك قول الفرزدق :
وأطاسَ عسالٌ وما كان صاحباً رفعتُ لناري موهناً فأتاني

ولأنما النار هي المرفوعة للذئب .
ومن المقلوب أيضاً قول الآخر : (١)

(١) النابتة الجعدي .

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم (١)

ولانما الرجم فريضة الزناء .

وعلى هذا حمل أبو القاسم الآمدي قول الطائي الكبير :

طلل الجميع لقد عفوت حميداً وكفى على رزئي بذلك شهيداً (٢)

قال : لأنه يقول : مضى حميداً شاهداً على أبي رزئت ، ووجه الكلام أن يقول : وكفى برزئي شاهداً على أنه مضى حميداً من الطلل قد مضى وليس بمشاهد معلوم ، ورزؤه بما أظهره من تفجعه مشاهد معلوم ، فلأن يكون الحاضر شاهداً على الغائب أولى من أن يكون الغائب شاهداً على الحاضر ، وهذا الذي ذكره الشيخ أبو القاسم رحمه الله قول مثله ممن يتقدم الناس في هذا العلم ودقيق النظر فيه وكشف سرائره .

وقد حمل بعضهم قول أبي الطيب :

وعذلت أهل العشق حتى ذقتُهُ فعجبت كيف يموت من لا يعشق

على المقلوب ، وتقديره عنده : كيف لا يموت من يعشق ؟ وقال غيره : إن الكلام جار على طريقته ، والمراد به : كيف تكون المشية غير العشق؟ أي أن الأمر الذي يقدر في النفوس أنه في أعلى مراتب الشدة هو الموت ، ولما ذقت العشق فعرفت شدته عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز ألاّ نعم علته حتى تكون منايا الناس كلهم به ، وكان هذا أشبه بمراد أبي الطيب من حمل الكلام على القلب :

(١) الزناء بالذ أصله الزنا بالقصر ، ففيه شاهد لد القصور ايضاً .
(٢) هو لابي تمام . وانما وصفه بالطائي الكبير لانه كان اقدم من البحري وهو من طيحه ايضاً .

فأما قول الله تعالى : (ما إن مفاتيحه لتتنوع بالعصبة أولي القوة)^(١)
فليس من هذا شيء ، وإنما المراد والله أعلم أن المفاتيح تنوع بالعصبة أي
تميلها من ثقلها ، وقد ذكر هذا الفراء وغيره ، وكذلك قوله عز اسمه :
(وإنه لحب الخير الشديد) ليس ما على ما يزعم بعضهم المراد به
وإن حبه للخير لشديد ، بل المقصود به أنه لحب المال لبخيل ، والشدة
البخل ، أي من حبه للمال يبخل .

فأما قول الحطيئة :

فلما خشيت الهون والعير ممسك على رغبه ما أمسك الحبل خافره^(٢)
فقد قيل فيه : إن الحبل إذا أمسك الحافر الخافر أيضاً قد شغل
الحبل ، فعلى هذا ليس بمقلوب .

وكذلك قول أبي النجم :

قبل دنو الأفق من جوازته

لأن الجوزاء إذا دنت من الأفق فقد دنا منها .

وقد حمل أبو الفتح عثمان بن جني قول أبي الطيب :

نحن ركب ملحين في زي فاس فوق طير لها شخوص الجمال

على المقلوب ، وقال تقديره : نحن ركب من الإنس في زي الجن
فوق جمال لها شخوص طير ، وهذا عندي تصف من أبي الفتح لا تقود
إليه ضرورة ، ومراد أبي الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء

(١) سورة القصص الآية ٧٦ .

(٢) يقول : ما دام الحمار مقيدا فهو دليل معترف بالهوان .

فيقول : نحن قوم من الجن لحوبنا الفلاة والمهامه والقفار التي لا تسلك ،
وقلة قريننا فيها ، إلا أننا في زي الإنس ، وهم على الحقيقة كذلك ،
ونحن فوق طير من سرعة إبلنا ، إلا أن شخوصها شخوص الجمال ،
ولا شك أيضاً في ذلك .

فأما قول قطري بن الفُجاءة المازني :

ثم انصرفتُ وقد أصبتُ ولم أصبُ جَدَعَ البصيرة قارح الإقدام

فقد حملوه على المقلوب ، وقالوا : يريد قارح البصيرة جدع الإقدام
كما يقال : إقدام غيرٌ ورأي مجربٌ ، وقد كان أبو العلاء صاعد بن
عيسى الكاتب أجازني في بعض الأيام هذا البيت ، وقال : ما المانع من
أن يكون مقصوده لم أصب أي لم أَلَفَ على هذه الحال ، بل وُجِدَت
على خلافها جدع الإقدام قارح البصيرة ، ويكون الكلام على جهته
غير مقلوب ، وتمكن الدلالة على أن قوله - لم أصب - في البيت بمعنى
لم أَلَفَ دون ما يقولون من أن مراده به لم أجرح بقوله قبله :

لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام
فلقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارةً وأمامي
حتى خضبت بما نحدّر من دمي أكفاف سرجي أو عينان لحامي

فكيف يكون لم يصب وقد خضب هذا يدمه ؟ فأما قولهم : إنه
أراد من دمي أي من دم قومي وبني عمي فمبالغة منهم في التعسف والعدول
عن وجه الكلام ، ليستمر لهم أن يكون فاسداً غير صحيح ، وهذا الذي
ذكره أبو العلاء وسبق إليه له وجه يجب تقبله واتباعه فيه ، وفحوى كلام
قطري يدل على أنه أراد أنه جرح ولم يمت إعلاماً أن الإقدام غير علة في
الحمام ، وحثاً على الشجاعة ونهياً عن الفرار .

ومن طريف التفسير للشعر أن يُتأوَّل ليقع الفساد فيه ، ولو حمل على
ظاهرة كان ضوابطاً صحيحاً ، وما أعرف أعجب من حمل كافة المفسرين
قول - الفرزدق -

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائه أعز وأطول

على وجهين : أحدهما أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيزة طويلة ،
والثاني أعز وأطول من بيتك يا جرير ، فيتسفون في التأويل ، ومراد
الشاعر أوضح من أن يخفى ، وأشهر من أن يجهل ، وهو أعز وأطول
من السماء التي ذكرها في أول البيت ، وإنما جاء بها لهذا الغرض ، وهذه
مبالغة في الشعر معروفة مستعملة ، وليست بالكروية ولا الغريبة .

ومن وضع الألفاظ في موضعها حسن الإيجاز ، وقد اجدها أبو
الحسن علي بن عيسى الرضائي فقال : نهي تعليق العبارة على غير ما وضعت
له في أصل اللغة على جهة النقل للإفادة ، وتفسير هذه الجملة أن قوله أعز
وجل : (واشتعل الرأس شيباً)^(١) . استعارة ، لأن الاشتغال للنار ،
ولم يوضع في أصل اللغة للشيب ، فلما نقل إليه بأن المعنى لما اكتسبه
من التشبيه ، لأن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ويسعى فيه شيئاً فشيئاً
حتى يحيله إلى غير لونه الأول ، كان بمنزلة النار التي تشتعل في الخشب
وتسري حتى يحيله إلى غير حاله المتقدمة ، فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة
في الوضع للبيان ، ولا يبد من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه
العارض فيها ، لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى ، لأنها الأصل
والاستعارة والقرح ، وليس يخفى على المتأمل أن قوله عز اسمه (واشتعل

(١) سورة مريم الآية ٤ .

الرأس شيباً^(١) . أبلغ من - كثر شيب الرأس - وهو حقيقة هذا المعنى .
وقول امرئ القيس - قيد الأوابد - أبلغ من - مانع الأوابد عن جريها -
والأصل في ذلك ما أفاده التشبيه في الإستعارة من البيان .

فإن قال قائل : فما الفرق بين الإستعارة والتشبيه إذا كان الأمر على
ما ذكرتم ؟ قيل : الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن ، وهو أن التشبيه
على أصله لم يغير عنه في الإستعمال ، وليس كذلك الإستعارة ، لأن
مخرج الإستعارة مخرج ما ليست العبارة له في أصل اللغة ، على أن الرماني
قال في كلامه : إن التشبيه في الكلام بأداة التشبيه ، وهو يعني - كأن
والكاف وما جرى مجراها - وليس يقع الفرق عندي بين التشبيه والإستعارة
بأداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعه له ويكون
حسناً مختاراً ، ولا يعده أحد في جملة الإستعارة لخلوه من آلة التشبيه ،
ومن هذا قول الشاعر :

سفرن بدوراً وانتقبن أهلة^(٢) وميسن غصوناً والتفنن جآ ذرا^(٣)

وقول الآخر :

وأسبلت لؤلؤاً من نرجس فسقت^(٤) ورداً وعضت على العناب بالبرد^(٥)

وكلاهما تشبيه محض وليس بإستعارة ، وإن لم يكن فيهما لفظ من
ألفاظ التشبيه ، وإنما الفرق بين الإستعارة والتشبيه ما حكيناه أولاً .

(١) سورة مريم الآية ٤ .

(٢) هو لابي القاسم الزاهي ، وإنما شبهن بالاهلة عند لبس النقاب لظهور حواجهن
مقوسات فوقه والجاذر : اولاد البقر الوحشي .

(٣) هو اللوواء دمشقي ، شبه الدمع باللؤلؤ ، والعين بالنرجس ، والخد بالورد ،
والانامل بالعناب ، والسن بالبرد . وما في البيت استعارة .

ولا بد للإستعارة من حقيقة هي أصلها : وهي مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له ، فالمستعار لفظ الإستعمال فيما مثلنا به ، والنار مستعمل منه ، والشيب مستعار له ، ولها تأثير في الفصاحة ظاهر وحليمة وكريمة ، والبعيد منها يقضي باطراح الكلام ، ويذهب طلاوته ورويقه ، ولأجل هذا أحتاج إلى إيضاحها ووصف ما يحسن منها ويقبح ، والإكثار من الأمثلة التي تدل على ما أريده .

وهي على ضربين : قريب مختار ، وبعيد مطروح ، ومما يقرب المختارة ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوي وشبه واضح ، وللبعيدة المطرحة إما أن يكون ليغته مما استعير له في الأصل ، أو لأجل أنه استعاره مبنية على استعارة فتضعف لذلك ، والقسمان معاً يشملهما وصفي بالبعيدة ، لكن لهذا التفصيل بوضع ، وإذا ذكرت الأمثلة بأن القريب في الإستعارة من البعيد ، وعرف المرضي منها والمكروه ، وتنزل الوسائط بينهما بالنسبة إلى الطرفين .

وهذا الفن قد أورده المحدثون كثيراً ، وإن كان المتقدمون بدؤوا به ، ومن أكثر استعماله أبو تمام حبيب بن أوس ، فأورد كنه في شعره الجيد المحمود ، والرديء الذي هو الغاية في القبح ، وسأذكر في شعره خاصة ما يستدل به على ذلك ، وقد خرج علي بن عيسى ما ورد في القرآن من الإستعارة ، فكان من ذلك قوله تعالى : (وقد بيننا لهم ما صنعوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً)^(١) ، لأن حقيقة عملنا - عملنا - لكن (قد مناه) أبلغ لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم يقدم من سفر ، لأنه من أجل إمهاله لهم عاملهم كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم فرأهم على خلاف ما أمرهم به ، وفي هذا تحذير من الإغترار بالإمهال ، وقوله تعالى : (إننا

(١) سورة الفرقان الآية ٢٢ قال تعالى : (قد بيننا لهم ما صنعوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً)

لَمَّا طغى الماءُ حملناكمُ في الجارية (١) . ، لأن حقيقة (طغى) علا ،
والإستعارة أبلغ ، لأن - طغى - علا قاهرأ ، وكذلك : (ريحٍ صرصرٍ
عاتية) (٢) . لأن حقيقة (عاتية) شديدة ، والعتو أبلغ لأنه شدة فيها تمرد .
وقوله عز إسمه : (وآيةٌ لهمُ الليلُ نسلخُ منه النهار) (٣) . لأن انسلاخ
الشيء عن الشيء هو أن يتبرأ منه ويزول عنه حالاً فحالاً ، وكذلك
انفصال النهار عن الليل ، والانسلاخ أبلغ من الانفصال لِمَا فيه من زيادة
البيان ، وقوله عز وجل : (والصُّبحُ إذا تنفَّس) (٤) . لأن تنفسه هنا
مستعار ، وحقيقته بدأ انتشاره ، و (تنفس) أبلغ لِمَا فيه من التروح
عن النفس ، وقوله تعالى : (ولا تجعلُ يدكُ مغلولةً إلى عنقك ولا
تسطنها كلَّ البسطِ) (٥) . وحقيقته لا تمنع نائلك كل المنع ، والإستعارة
أبلغ ، لأنه جعل منع النائل بمنزلة غلِّ اليد إلى العنق ، وحال المغلول
أظهر ، وأمثال هذا في كتاب الله كثيرة ، وهو جار على عادة العرب
المعروفة في الإستعارة .

ومنه قول طُفَيْلِ العَنَوِيِّ :

وجعلتُ كُورِي فوق نَاجِيَةٍ يفتاتُ شحمِ سنامها الرَّحْلِ (٦)
فإن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر ، لأن
الشحم لَمَّا كان من الأشياء التي تُفْتَاتُ ، وكان الرحل يتخونه ويذيبه ،
كان ذلك بمنزلة من يفتاته ، وحسنت استعارته القوت للقرب والمناسبة
والشبه الواضح .

(١) سورة الحاقة الآية ١١ .

(٢) سورة الحاقة الآية ٦ .

(٣) سورة يس الآية ٣٧ .

(٤) سورة التكوير الآية ١٨ .

(٥) سورة الاسراء الآية ٢٩ .

(٦) الكور : رحل البعير ، والناجية الناقة السريمة .

وكذلك قول ذي الرمة في إحدى الروايات :
 أقامت به حتى ذوى العود والنرى * ولف للثريا في ملاءته الفجر
 لأن الفجر لما غطى الليل ببياضه وشمل الأرض عند طلوعه حسنت
 استعارة الملاءة له لتضمنها هذا المعنى ، وعبر بطلوع الثريا وقت طلوع
 الفجر بأنه لفها في ملاءته ، وتلك أحسن عبارة وأوضح استعارة .
 وقد اختار أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى الكاتب مهن جملتها
 الإستعارة قول امرئ القيس :

فقلت له لئسا تمطى بصليبه * وأردف أعجازاً وأنا بكلكل (١)
 وقال : إن هذه الإستعارة في غاية الحسن والجرودة والصحة ، لأنه
 إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل ، فذكر امتداد وسطه وثقل صلبه
 للذهاب والإنبعاث وترادف أعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً ، قال : وإنما
 عندي منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئته ، وذلك أشد ما يكون
 على من يراعيه ويرقب تصرمه ، فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجازاً رادفة
 للوسط استعار له إسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، لأن قولهم
 تمطى وتمدد بمنزلة واحدة ، وصلح أن يستعير للصدر إسم الكلكل من
 أجل نهوضه ، وهذه أقرب الإستعارات من الحقيقة ، للملاءمة معناها
 لمعنى ما استعيرت له .

وهذا الذي قاله أبو القاسم لا أرضى به غاية الرضى ، ولو كنت
 أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة أو أجمع إلى اتباع منبه
 من غير نظر وتأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم ، لصحة فكره ،
 وسلامة نظره ، وصفاء ذهنه وسعة علمه ، لكنني أغلب الحق عليه ، ولا

(١) في نسخة أخرى : وأردف أعجازاً وأنا بكلكل

(١) هذا البيت من معلقته المشهورة

أتبع الهوى فيما يذهب إليه ، وبيت امرئ القيس عندي ليس من جيد الإستعارة ولا رديتها ، بل هو من الوسط بينهما ، وبيتا الغنوي وذو الرمة أحمد في الإستعارة ، وأشبه بالمذهب الصحيح منها ، وإنما قلت ذلك لأن أبا القاسم قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل الليل وسطاً وعجزاً استعار له إسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وذكر الكلكل من أجل نهوضه ، فكل هذا إنما يحسن بعضه لأجل بعض ، فذكر الصلب إنما حسن لأجل العجز ، والوسط والتمطّي لأجل الصلب ، والكلكل لمجموع ذلك ، وهذه الإستعارة المبنية على غيرها ، فلذلك لم أر أن أجعلها من أبلغ الإستعارات وأجدرها بالحمد والوصف ، وكانت استعارة طفيل وذو الرمة عندي أوفق وأصح ، لأنها غنية بنفسها ، غير مفتقرة إلى مقدمة جلبتها .

وقد اختار الآمدي أيضاً قول زهير :

صحبا القلب عن سلمى وأقصم باطله^٥ وعُرِّي أفراس الصبا ورواحله^٥

وقال : لما كان من شأن ذي الصبا أن يوصف أبداً بأن يقال - ركب هواه ، وجرى في ميدانه ، وجمع في عنانه ، ونحو هذا - حسن أن يستعار للصبا اسم الأفراس ، وأن يجعل النزوع عنه بأن تُعُرِّي أفراسه ورواحله ، وكانت هذه الاستعارة من أليق شيء بما استعيرت له ، وعندني أن الاستعارة في بيت طفيل أليق منها في هذا البيت ، والعلة ما ذكرته في بيت امرئ القيس ، وذلك أن الاستعارة في بيت زهير مبنية على قولهم - ركب هواه وجرى في ميدانه - على نحو ما قاله أبو القاسم ، وتلك استعارة بغير شك ، وقد بنى عليها ، وبيت طفيل أقرب وأحسن لغناه بنفسه .

وقد كنت مثّلت في بعض المواضع الاستعارة المحمودة والمذمومة

ببيتين :

أحدهما قول أبي نصر بن نباتة :
 حتى إذا بهر الأباطح والربا نظرت إليك بأعين النجوار
 فنظر أعين النوار من أشبه الاستعارات وأليقها ، لأن النوار يشبه
 العيون ، وإذا كان مقابلا لمن يجتاز فيه ويمر به كان كأنه ينظر إليه ، وهما
 الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيهية .
 والبيت الثاني قول أبي تمام :

قرت بغير أن عين الدين وانشرت بالأشترين عيون الشرك فاصطلما (١)

وقرة عين الدين وانشار عيون الشرك من أقيح الاستعارات ، لعدم
 الوجه الذي لأجله جعل للدين والشرك عيوناً ، ومع تأمل هذين البيتين يفهم
 معنى الاستعارة ، لأن النوار والشرك لا عيون لهما على الحقيقة ، وقد
 قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنت للآخر ، وبيان العلة فيه أن النوار
 يشبه العيون ، والدين والشرك ليس فيهما ما يشبهها ولا يقار بها ، وهذه
 طريقة متى سلكت ظهر المحمود في هذا الباب من المنموم .

وأما قول المشريف الرضي :

والحب داء يضمحل كأنما ترغو رواحله بغير لثام (٢)

فقريب من قول زهير - أفراس الصبا ورواحله - لكنه أبعد منه
 لأنه بنى عليه أمراً آخر غير قريب ، وهو قوله - إن رواحل الصبا ترغو
 ولا لثام لها - وهذا المذهب الرادي في الاستعارة على ما قلناه .

(١) قران علم ، والاشتران تشبة الاشر علم ايضاً ، وانشرت مطاوع شطر العين قلب
 جفنها وستر الشيء قطعه ، واصطلم استوصل ، والبيته مع فثالة لفظه وسوم التجليس فيه
 يؤخذ عليه ان انشار العين لا يوجب الاصطلام .

(٢) الرواحل : الابل السائرة ، اللثام : الزبد الذي يخرج من افواه الابل .

وقد أعاد أبو نصر بن نباتة قوله - نظرت إليك بأعين النوار - في موضع آخر فقال :

إذا نظرت أرض الخليج بأعين من النور قامت للصوارم سوق^١
وكلاهما واحد .

فأما قول الرضي :

رسا النسيم بواديبكم ولا يرحت^١ حوامل المزن في أجدانكم تضع
ولا يزال جنين النبات ترضعه^١ على قبوركم العراضة^١ الهمع^(١)

فمن أحسن الاستعارات وأليقها ، لأن المزن تحمل الماء ، وإذا هملت وضعت ، فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شيء وأشبهه ، وكذلك قوله - جنين النبات - لأن الجنين المستور مأخوذ من الجننة ، وإذا كان النبات مستورا والغيث يسقيه كان ذلك بمنزلة الرضاع ، وكانت هذه الاستعارات من أقرب ما يقال وأليقه .

وأما قول أبي ذؤيب الهذلي :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تميمة لا تنفع^١
فليس من أحسن الاستعارات ولا أقبحها ، ولا أراه نظير ما اخترته من قول طفيل وذوي الرمة وابن نباتة والشريف الرضي ، ولا الأمثلة البعيدة التي ذكرتها ، بل هو وسط وإن كان إلى الاختيار أقرب ، لما جرت به العادة من قولهم : علقت به المنية ونشبت وما أشبه ذلك ، ولأجل كثرة هذا حسن ، ولأنه مبني على غيره لم أجعله من أبلغ الاستعارات على ما قدمت ذكره .

(١) العراضة : السحاب العريض ، والهمع : المطر .

وأما قول أبي تمام :
أيامنا مصقولة أطرافها - بك والليالي كلها أسحارُ
فمن الاستعارة المختارة ، لأنه لما أراد الأيام المحمودة الصافية من
الكدر والقذى جعلها مصقولة على وجه الاستعارة ، وهذا تشبيه ظاهر .

وأما قوله :
بينا دهرُ قومٍ هنن أخذعيك فقتلنا
أضحجت هذا الأنام من خرقك (١)
وقوله :

فضربت الشتاء في أخدعيه ضربةً غادرته عوداً ركوباً (٢)
وقوله :

سأشكر فرجة اللبب الرخي ولين أخداع الدهر الأبى (٣)
فإن أخداع الدهر والشتاء من أقبح الاستعارات ، وأبعدها مما استعيرت
له ، وليس بقبح ذلك خفاء ، ولا يعرف أبو تمام الوجه الذي لأجله جعل
للشتاء والدهر أخداع إلا سوء التوفيق في بعض المواضع .
وأما قول أبي الطيب :

(١) الأخدعان : عرقان في صفحتي المتق قد خفيا وبطنا ، والخرق : الحق

(٢) العود : المسن من الأبل .

(٣) هو من قصيدة له في مدح الحسن بن وهب ، واللبب : المنحرف

مسره^(١) في قلوب الطيب مفرقتها وحسره^(٢) في قلوب البَيْض واليَلْب
فمن أبعد ما يكون في هذا الباب ، ولا عذر يتوجه له في الاستعارة
للطيب والبيض واليَلْب قلوباً تسر وتحسر .

وذكر القاضي أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز الجرجاني^(٣) صاحب
كتاب - الوساطة بين المتنبئ وخصمه - أن بعض أصحابه جراه أبياتاً أبعد
أبو الطيب فيها الاستعارة ، وخرج عن حد الاستعمال والعادة ، وكان منها
هذا البيت الذي ذكرناه ، وقوله أيضاً :

تجمعت في فواده هِمَمٌ ملءُ فؤاد الزمان إحداها
قال : فقلت له : هذا ابن أحمر يقول :

وليهت عليه كلّ معصِفةٍ هوجاء ليس للُبّها زَبْرٌ^(٤)
فما الفصل بين من جعل للريح لباً ومن جعل للبيض واليَلْب قلوباً ،
وهذا الكُمَيْت يقول :

ولما رأيت الدهر يقلبُ ظهره على بطنه فعل الممكّ بالرمل^(٥)
وهذا ابن رميلة^(٥) يقول :

هُم ساعدُ الدهر الذي يُتقى به وما خير كف لا تنوء بساعدٍ

(١) البيض : مفرد ما بيضة وهي الخوذة ، واليَلْب : الدروع ، يعني ان الطيب يسر
باستعمالها اياه ، والبيض واليَلْب يتحصران لانهما من ملابس الرجال .

(٢) هو علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني - ابو الحسن - قاضي من العلماء
بالادب . ولد بجرجان وولي قضاءها ، ثم قضاء الري ، فقضاء القضاة . وتوفي سنة ٣٩٢
هجريّة في نيسابور . من كتبه « الوساطة بين المتنبئ وخصومه » و « تفسير القرآن »
و « تهذيب التاريخ » .

(٣) الزبير : الرأي .

(٤) الممكّ : من التممك وهو التمرغ .

(٥) هو الاشهب بن رميلة منسوب الى امه .

وذكر أحياناً من هذا النحو ، ثم قال : فكيف أنكورت على أبي الطيب
 أن جعل له فواداً؟ قال : فلم يُحصر جواباً غير أن قال : إذا استبرت
 نفسي (١) وجدت بين استعارة ابن أحمر للريح لباً واستعارة أبي الطيب
 للطيب قلوباً بوناً بعيداً ، وربما قصر اللسان عن مجازاة الخاطر ، ولم يبلغ
 الكلام مبلغ الهاجس ، ثم قال القاضي أبو الحسن : وقد أجد لهذا الفصل الذي
 تحيل له بعض البيان ، وذلك أن الريح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة
 ووزالت عن الترتيب شُبِّهت بالأهوج الذي لا مُسَكَّة في عهله ، ولا زبر
 للبه ، ولما كان مدار الهوج على الاثنيات في العقل حسن من هذا الوجه أن
 يجعل للريح عقلاً ، فأما الدهر فإنما يراد بذكره أهله إن فلاناً جعل الممدوح
 للدهر ساعداً وعضداً ومنكباً فقد أقيم أهله مقام هذه الجوارح من الانسان
 وليس للطيب والبينض والسكب ما يشبه القلب ، ولا ما يجري مع هذه
 الاستعار في طريق ، ثم قال ابن عبد العزيز : وإنما جعل ما جاء من اللفاظ
 المحدثين وكلام المولدين زائلاً عن الستين على وجوه تقرهم من الإصابة ،
 وتقيم لهم بعض العذر ، وتلك الوجوه تختلف بحسب اختلاف مواضعهم ،
 وتباين على قدر تباين المعاني المتضمنة له ، فإذا قال أبو الطيب :

مسرة في قلوب الطيب مفرقة

فإنما يريد أن مباشرة مفرقة شرف ، ومجاورته له زين ومفخرة ، وبأن
 التحاسد يقع فيه ، والحسرة تعظم عليه ، فلو كان الطيب ذا قلب لسر كما
 لو كانت البينض ذوات قلوب لأسقت ، وإذا جعل الزمان فواداً ملائمة هذه
 المهمة فإنما أورده على مقابلة اللفظ باللفظ ، فلما افتتح البيت بقوله :

تجمعت في فواده همم

(١) إذا استبرت نفسي : بمعنى بصر الشيء واختبره.

(١) إذا استبرت نفسي : بمعنى بصر الشيء واختبره.

ثم أراد أن يقول لإحداها تشغل الزمان وأهله ، ترخص بأن جعل له
فؤاداً ، وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحمل إلا الفؤاد ، وسهله ما تقدم من
تسامح الشعراء في نعوت الدهر ، وتوسعهم في استعارة الأوصاف له ، وإذا
قال أبو تمام :

يا دهر قوم من أخدعك

فلنما يريد - أعدل ولا تجر ، وانصف ولا تحيف ، لكنه لما رآهم
قد استجازوا أن ينسبوا إليه الجور والميل ، وأن يقذفوه بالعسف والظلم ،
وبالحرق والعنف ، وقالوا : قد أعرض عنا ، وأقبل على فلان ، وقد
جفانا وواصل غيرنا ، وكان الميل والإعراض إنما يكون بانحراف الأخدع
وازوار المنكب ، استحسّن أن يجعل له أخدعاً ، وأن يأمره بتقويمه ، وهذه
أمور حتى حملت على التحقيق وطلب فيها محض التقويم أخرجت عن
طريقة الشعر ، ومتى اتبع فيها الرخص وأجريت على المسامحة أدت إلى فساد
اللغة واختلاط الكلام ، وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب
وعرف ، والافتصار على ما ظهر ووضح ، وهذه حكاية كلام القاضي
أبي الحسن .

ونحن نذكر ما عندنا في كل فصل منه ، والانتفاع به في فهم الاستعارة
ظاهر .

أما الذي أنكر على أبي الطيب استعارته فلم يضع يده إلا على ما تشهد
الأفهام له ، وتقطع العقول على صحته ، وأما اعتذار القاضي له بالأبيات
التي ذكرها ، فإن كان قصد بذلك التنبيه على أن أبا الطيب غير مبتدع لهذا
الزلزل ولا مخترع ، بل هو مشارك فيه مماثل له ، وقد تقدمه من سلك هذا
الطريق ، ونحا هذا النحو ، فإن وجب اطراح شعر أبي الطيب لهذا السبب
وجب إطراح الأشعار كلها ، لأن العلة واحدة ، فعلى هذا الوجه الكلام

في موضعه ، وإن كان القصد بذلك إقامة العذر للشعبي وتبرئة الإلكار عليه ،
 إذ كان النهج الذي سلك فيه مطروفاً ، فليس هذا الرأي من حقيقة بصواب ، لأنه
 لأن القول في استعارة أبي الطيب إذا تكافت بعيدة غير مرضية ، كقول في
 كل استعارة كذلك سواء كانت لتقدم أو لتأخر ، وليس يتميز قبجهالة
 بإضافتها إلى رجل من الرجال ، ولا زمان من الأزمنة ، وإنما هذا شيء يقع
 للعامه وأشباههم من أعمار الأدباء ، فيتخيلون أن للحسن والقبح حكماً
 يرجع إلى التاريخ ، ويتعلق بالإضافة ، ولا بد لنا من الكلام على هذا المنهج
 الفاسد فيما يأتي من هذا الكتاب في مواضع مفردة يليق به ، وإن كانت الشبهة
 لا تعرض فيه لمحصّل ، ومن لم يعلم الصواب فيه ابتداءً من نفسه فأجدر
 به ألا يعرفه في مواقع الأدلة عليه والحجج فيه ، لكننا نذكره هناك على كل
 حاله ، متوفياً مستقصى ، فعلى ما قلناه ليس قول ابن أحمر حجة لأبي الطيب ،
 لأننا نقول لهما جميعاً أخطأ على منهج الاستعارة ، وعدلتما عن الغرض
 المختار فيها ،
 وأما قول القاضي - إن الفصل الذي يتخيل بين استعارة أبي الطيب
 للطيب قلبياً ، واستعارة ابن أحمر للريح لباً ، إنما هو أن الريح لما خرجت
 بعصوفها عن الاستقامة شبت بالأهوج الذي لا مسكة في عقله ، ثم لما كان
 مدار الأهوج على الالتياب في العقل حسن من هنا الوجه أن يجعل للريح
 عقلاً - فلعمري إن الأمر على ما ذكره ، وقد سهل بيت ابن أحمر به
 التخريج الذي جرت به العادة ، وإن لم يكن حسناً ولا محموداً ، لكنه أصلح
 من قول الطيب ، لأن تلك الاستعارة لا وجه لها من عادة ولا غيرها ،
 وكذلك ما قاله في ساعد الدهر ، لأنه تأويل لا يستمر لأبي الطيب مثله ،
 فأما قوله - إنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولدين زائلاً
 عن السنن على وجوه تقرّبهم من الإصابة وتقيم لهم بعض العناوين - فكأن
 بهذا القول يخص المحدثين من المتقدمين ، وليس بينهم من هذا الوجه فرق ،

وكما يلتبس من المتأخر الحسن الصحيح كذلك يلتبس من المتقدم ، ومن عدل منهما كان التأويل له واحداً ، بحيث يمكن ولا يبعد ، ولم يقع بينهما تمييز فيما يوجه النظر ، ويقتضيه الفحص ، وما أحسب أن أحداً ممن ينسب إلى العلم ويتميز بصحة الفهم يحتاج في اختيار الاستعارة إلى معرفة صاحبها وزمانه ، حتى يكون حكمه على من تقدم مولده يخالف حكمه على من قرب عهده ، فلعل من يجدنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على لغتهم ، ولا نستدل بكلام المتأخرين بتخيل أن هذا شيء يرجع إلى الزمان ، وليس الأمر كذلك ، وإنما العرب الأول لما كثرت الاسلام واتصلت الدعوة وانتشرت ، حضر أكثرهم^(١) وسكنوا الأرياف وفارقوا البدو ، وخالطهم الباقي ، فامتزج كلامهم بمن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعاجم ، وعدم منهم الطبع السليم الذي كانوا عليه قبل هذه المخالطة ، فهم الآن لا يحتج بكلامهم لهذه العلة ، لا لأن القدم والحدوث سببان في الصواب والخطأ ، ولهذا كان الأصمعي ينكر أن يقال في لغة العرب - ما لح - فلما أنشد في ذلك شعر ذي الرمة قال : إن ذا الرمة قد بات في حوانيت البقالين بالبصرة زماناً ، فأراد بذلك أن بمخالطتهم سمعهم يقولون - ما لح - فقاله ، فلم يجز أن يحتج بكلامه لهذا السبب . ولو فرضنا اليوم أن في بعض الصحاري النائية عن العماراة قوماً على عادة المتقدمين في البدو وترك الإمام بأهل المدر ، متمسكين بطبعهم وجارين على سجيبتهم ، كان على هذا الفرض قولهم حجة واتباعهم واجباً ، ولهذا العلة تختلف العرب في كلامهم بحسب تباينهم في المخالطة ، فتجد اليوم من بعد منهم عن الحضرة أكثر من غيره إلى الصواب أميل ، ومن جانبه أقرب .

وأما قوله - إن أبا الطيب يريد أن مباشرة مفرقها شرف ، ومجاورته زين ومفخرة ، وأن التحاسد يقع فيه والحسرة تعظم عليه ، فلو كان الطيب

(١) حضر : بمعنى سكن الحضرة اي المدن .

ذا قلب لسر ، كما لو كانت البيض خوات قلوب لأسفت - فلم يزد على
أن فسر مراد أبي الطيب بقوله إن الطيب يسر بمفروق هذه المرأة والبيض
تنحسر ، والمعنى ظاهر فيه لا خفاء به ، وقوله - إن مراده لو كان الطيب
ذا قلب لسر - ليس بعذر في قوله - قلوب الطيب - لأن بين قوله - لو
كان للطيب قلب - وبين قوله - للطيب قلب - فرقاً ظاهراً لا يخفى على
أحد ، لأن أحدهما قد جعله واجباً والآخر مجتئماً ليس فيه أكثر من الفروض
الذي يعلم من فحوى اللفظ أنه لم يقع ، وليس يخفى على متأمل أن بين
قول المحترق :

فلو أن مشتاقاً تكلف غير ما في طبعه لمشي إليه المنبر^(١)
وبينه لو كان قاله - إن المنبر مشي إليك - ميزة بيّنة ظاهرة ، وهذا
أمر لا يستمر في مثله شبهة ، فيحتاج إلى الإسهاب في إيضاحه .
وأما قوله - إنه جعل للزمان فواحداً ملأته هذه الهمّة على مقابلة اللفظ
باللفظ لما افتتح البيت بقوله :

تجمعت في فواده همم

فليس يعتمد ، لأن مقابلة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز ، والمجاز
لا يقاس عليه ، وليس يحسن بنا أن نقابل اللفظ باللفظ في كل موضع من
الكلام قياساً على مقابلة اللفظ باللفظ في قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة
مثلها)^(٢) كما لا يجوز منا أن نحذف المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبداً
اتباعاً لقوله عز اسمه : (واسأل القرية التي كنا فيها)^(٣) والمراد أهل
القرية ، حتى نقول - ضربت زيدا - ونريد غلام زيد ، والعلّة في الجميع

(١) هذا البيت من قصيدة له في مدح المتوكل .
(٢) سورة الشورى الآية ٤٠ .
(٣) سورة يوسف الآية ٨٢

واحدة ، وهو أن المجاز لا يقاس عليه وإنما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه في موضع دون موضع ، بحسب ما يتفق من فهم المقصود وزوال اللبس والإشكال ، وكذلك نقابل بعض الكلام ببعض بحيث لا يعرض فيه فساد في المعنى ولا خلل في العبارة ، فإذا اعترضنا في المقابلة مثل هذه الاستعارة لم نجزها ، كما إذا تطرق الينا في حذف المضاف وجود اللبس لم نركن إليه ولا نخرج عليه .

وأما قوله — إنه أراد أن يقول لإحداها تشغل الزمان وأهله ، فترخص بأن جعل له فوآداً ، وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحلّ إلا الفوآد ، وسهله ما تقدم من تسامح الشعراء في نعوت الدهر وتوسعهم في استعارة الأوصاف له — فليس هذا القول بحجة ، لأن الشعراء إذا تسامحوا وأبعدوا في الاستعارة نسبوإلى ما نسب إليه أبو الطيب من الخطأ والعدول عن الوجه في الكلام ، وليس يُعذر لهم كما لا يحتج لهم به ، وكلهم في هذا الباب شِرْعٌ واحد .

وقوله فيما بعد — إن أبا تمام قال :

يادهرُ قومٍ من أخذعيك فقد

لمّا رأهم قد استجازوا أن ينسبوا إليه الجور والميل ، وقالوا قد أعرض عنا ، وأقبل على فلان وجفانا ، والميل والإعراض إنما يكون بانحراف الأخذع وازورار المنكب — كلام لا ينبغي عن أبي تمام شيئاً — لأننا قد ذكرنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة قبحت وبعدت ، والواجب أن تكون لها حقيقة ترجع إليها بلا واسطة ، وإذا كان الأمر على هذا وكان قولهم عن الدهر — قد أعرض عنا وأقبل على فلان — استعارة ومجازاً بغير شك ، لم يحسن أن نجريه مجرى الحقيقة ونسب عليه أمراً بعيداً ، حتى نجعل للدهر أخذعاً لأجل قولهم — إنه قد أعرض عنا وانحرف .

ويقال للقاضي أبي الحسن : هل تجيز لبعض المحدّثين أن يني استعارة

أخرى على الأندلس في الدهر لأن أهل تمام قد استعملوا ذلك ، ويؤيد غيره
على قول هذا المجهول شبه استعارة أخرى بعيدة ، ويؤيد هذا إلى حد ما نهاية
له ، حتى يفسد الكلام ، وتختل الصورة ، ويذهب التمييز في الواجبه
المحمودة. والذميمة ؟ فإن أجاز ذلك ، بأن فساده قوله لكلفة المعقلا غدا ، وإن امتنع
منه وقال : لا بد للاستعارة من حقيقة ترجع إليها ، ويكونه بينهما شبه ظاهر
وتعلق وكيد ، قيل له : فهذا مخاطبك ، وله قطعنا على قبح الاستعارة أي تمام
للدهر أخذنا ، فأعرض الآن عن هذا التعليل منك بالباطل جانبا ، فإنه غير
لائق بك ويمن بجري محراك من أهل العلم بهذه الصناعة ، ثم ما الفرق بينك
فيما ذكرته وبين من عذر القائل :

باض الهوى في فوادي فرخ التذكار

وقال : لعله كانت العادة جارئة في الهوى أن يقال : سخط في الفؤاد
وأقام وليس جزائل ولا ذاهب ، وكان الطائر ذو البيض مأوى للفرخ مثل يد
المقام على وكره والإلف له والحنين إليه ، ترخص بأن استعار للهوى -
باض - ولتذكار - فرخ - كناية عن مقامهما وثباتهما في فؤاده ، وتشبيها
بما ذكرناه من حال الطائر ، فإن ادعى صحة هذا الترخيب وألحقه بما ذكره
في بيت أبي تمام وجب الإمساك عنه ، وإن أفصح بخلافه العلة التي بينهاها
فهي موجودة في الأبيات التي ذكرها ، على أنه قال في آخر كلامه : إن
هذه أهور لا تحمل على التحقيق ، ولا يتبع فيها الترخيص ، ثم حملها على
أشد الترخيص إحالة وفسادا .
ومن التوسط الذي حمده وأشار إليه ألا يتعدى في الاستعارة حدها ،
ولا يعدل بها عن منهجها ، ولا يبدل لسانها بلسان غيره ، ولا يبدل
قلما قول أبي الطيب :
وقد ذقت حلواء البنين على الصبا أظفلا تحسبني قلت ما قلت عن جهل⁽¹⁾

(1) هذا البيت من قصيدة له في رثاء تسيب الدولة ، والكلام : الحلاوة .

فقد كان الصاحب كافي الكفاة أبو القاسم إسماعيل بن عبيد أنكره على أبي الطيب ، وذكره في جملة المساوي من شعره ، والأمر فيه على ما قاله ، وهو من رديء الاستعارة ، وأرى أن الزائد في قبحه قوله — حلواء — لأن المستعمل في هذا الفن حلوة ، وتلك اللغة في العرف مفردة لأمر آخر حقيقي هي غير مستعارة فيه .

وأما قول أبي تمام :

وكم أحرزت منكم على قبح قدّها
صروفُ النوى من مُرّهفِ حسن القصد

فإن استعارة القد لصروف النوى من أبعد ما يقع في هذا الباب وأقبحه ، وإنما يقود أبا تمام إلى هذا وأمثاله رغبته في الصنعة ، حتى كأنه يعتقد أن الحسن في الشعر مقصور عليها ، فيورد منه لأجل التكلف ما لا غاية لقبحه ، ويسعده الخاطر في بعض المواضع فيأتي بالعجائب الغرائب .

ومن مختار الاستعارة قول الشريف الرضي :

وما نطفة^(١) مشمولة في مجمة
وعاها صفًا من آمن الطودِ فارغ
من البيض لولا بردها قلت دمة^(٢) مرتقة^(٣) ما أسلمتها المدامع^(٤)

لأنه استعار لأعلى الجبل الأيمن عبارة عن الارتفاع وتعذر الوصول إليه ، وهذا لائق محمود في الصناعة ، ومعلوم عند أهلها ، وما زلت أسمع أبا العلاء يقول : إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها ، وهذا البيت عندي من ذلك القبيل حسناً وصحة نسج وعضوية لفظ .

وللسري الموصلي أبيات مرضية في معناها ، وهي :

(١) النطفة : الماء الصافي ، والجمّة : مجتمع الماء ، والطود : الجبل العظيم .

أقول لحنان العشي المغرد
تبسم عن ربي البلاد حبيبه
يَهزُ صفيح البارق المتوقد
ولم يبتسم إلا لإنباز موعده
ثم بعدها أبيات :

وياديرها الشرقي لا زال رائح
عليلة أنفاس الرياح كأنما
يحل عقود المزن فيك ويغشيدي
يعل بماء الورد نرجسها الندي
يشق جيوب الورد في شجراته
نسيم متى ينظر إلى الماء يبرُد

وفي هذه الأبيات استعارات عدة كل منها مختار : أما - حنان العشي المغرد - فمعروف ، والعادة جارية باستعارة الحنين والتغريد للغيث ، لأن له صوتاً على كل حال ، وكذلك - صفيح البارق - وأشبه شيء بالبرق لمع السيوف ، والتبسم فيه أيضاً ظاهر لمضوء برفقه في خلاله ، وعقود المزن لانه ، لتشبيه القطرات من الماء والدمع بالتحقق إذا وهي من سلته ، وأنفاس الرياح تكاد تكون حقيقة لموضوحه ، واستعمال العلة فيها كناية عن الضعف والخفوت وقلة الحركة على وجه التشبيه بالمريض ، وجيوب الورد مختار ، لأن النسيم إذا أظهره من أكاماه ونشره عن طيه بعد ذلك كان بمنزلة الجيوب التي تشق ، وعبارته عن سرعة برد الماء بالنسيم أنه متى نظر إليه برد مرضه ، لأن النظر ليس هو الرؤية ، وإنما هو ضرب من المقابلة والمواجهة تقع الرؤية بعده ، ومثل هذا في النسيم موجود ولائق غير بعيد .

ولما اختار أيضاً قول الأمير أبي الحسن علي بن مقلد بن مقلد
لا يحفظون سوى أسماك زادهم
ولا يضيعون إلا حرمة الجار

لأن الأسماك الأخلاق^(١) وإذا استعيرت لبقية الزاد وفضلته كانت من

(١) الأخلاق جميعها خلق وهو الشيء النهائي .

أحسن شيء وألتيقه وأقربه إلى الحقيقة ، والجامع بينهما أن كلا منهما غُبر
وعقائيل قد أنهجت جدته وذهب أكثره ، وهو معرض للنبد ، وهو
منسوب إلى الاطراح والرفض ، وهذه وجوه ظاهرة تحمل الاستعارة عليها .

وأما قول أبي عبادة البحرى :

وكنْتُ إذا استبطأت ودك زرتُه بتفويف شعر كالرداء المحبر
عتاب بأطراف القوافي كأنه طعاناً بأطراف القنا المتكسر

فبحمري إن هذه المقابلة صحيحة ، لأن للقوافي طرفاً بلا شك وأولاً
ووسطاً وآخرأ ، فإن كان أبو عبادة لا يريد طرف القافية الحقيقي وإنما
مقصوده أتي ألوح بالعتاب في القصائد ولا أصرح به ، فهو يفهم من
معاريضها وملاحظتها وحياً وعلى وجه الإيماء والإشارة ، وهي غير مقصورة
عليه ولا مفردة لذكوره ، فهذا أيضاً جرت العادة في استعمال الطرف ،
وإذا قال القائل - تلوحت من أطراف كلام فلان كذا وكذا - فإنما هذا
المعنى يريد ، وله يعني ، والبحرئى على كل حال محسن ، وأما - تفويف
شعر - فإن النظم إذا كان نسجاً ووصف بالصقال والرقة وكثرة الماء والهليلة
والمثانة وغير ذلك مما يستعمل في الثياب المنسوجة من النعوت المحمودة
والمذمومة ، كان التفويف فيه جارياً هذا المجرى ومعدوداً من هذا القبيل .

وأما قول الرضى :

ملكٌ سما حتى تخلق في العُلا وأذل عرنيين الزمان السامي^(١)

فليس عرنيين الزمان من الاستعارة الجيدة ، وإنما بناه على ذكر الأنف
الحقيقي عند وصف صاحبه بالذل وقد وردت استعارة الأنف في مثل هذا
الموضع ، وكلاهما قبيح ، قال تأبط شرأ :

(١) العرنيين : الأنف كله أو ما عليه منه .

نخر رقابهم حتى صدعنا ، وأنف الموت منخريه رثيم

فجعل للموت أنفاً ومنخراً رثيماً ، من قوهم - رثمت أنف الرجل فهو رثيم - إذا ضربته فدمى ، وقال ذو الرمة :

يغزّ ضعاف القوم عزّة نفسه ويقطع أنف الكبرياء من الكبر

فاستعار للكبرياء أنفاً ، أو لعله أراد أنف صاحب الكبرياء وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال معقل بن خويلد الهذلي :

تخاصم قومياً ، لا تلقى جوارهم فسمي وقد أخذت عن أنفك لحيتك اليد

يريد - قبضت على طرف لحيتك كما يفعل المهوم ، فجعل للحية أنفاً ، وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

إذا ذكك أنف البرد مروح فليتنه عقيمة التناهي كان يحوقب بالجدج (1)

وقال أيضاً :

للطيب في منزلها سبورة مناخير البدر بهناء تغفيم (2)

فاستعار للبرد أنفاً وللبرد مناخير ، وقال سلم الخاسر :

لولا المقادير ما حطّ الزمان به لكن تولّى بأنف كلمه دام

فجعل للزمان أنفاً دامياً ، وقال الحسين بن مطير :

فلما مضى معن مضى الجود وانقضى

وأصبح عيون المكارم أجمع

(1) ذن الأنف : سالت منه الرطوبة ، وأنف البرد اوله .

(2) هذا البيت من قصيدة له يعني فيها برفاهة من خلا صلا : (1)

وكل هذا من الاستعارة البعيدة الظميمة ، وقد حمل بعض المفسرين قول ذي الرمة - أنف الكبرياء - على أنه أراد أوله والمقدم منه ، كما قال امرؤ القيس :

قد غدا يحملني في أنفه لاحق الإطلين محبوك مُمتر^(١)

أي في أول جريه أو في أول الغيث الذي ذكره قبل هذا البيت ، وهذا التأويل على بعده ليس يسوغ في جميع الأبيات المذكورة ، لأن المعنى فيها مبني على الأنف الذي هو العضو .

ومن الاستعارة المحمودة التي كأنها حقيقة قول شيخنا أبي العلاء :

وكان حبك قال حظك في السرى
فالتطم بأيدي العيس وجه السبب

وهذا من قربه لو قيل إنه حقيقي غير مستعار جاز ذلك ، وإن كان على محض الاستعارة أحسن وأحمد ، فأما قوله :

ولما ضربنا قونس الليل من عل
تفرى بنضخ الزعفران أو الردع^(٢)

فإن قونس الليل ليس بمرضي ، على أن ذا الرمة قد أتى بمثله في قوله :
تيممن يافوخ الدجى فصدعنه

وجوز الفلا صدع السيوف القواطع^(٣)

وإن كان يافوخ الدجى أقبح وأشنع ، لكن هذا عندنا ليس بعذر ، وما

(١) لاحق الإطلين : ضامر الخصرين ، ومتر : محكم الفتل .

(٢) القونس : أعلى الرأس ، وتفرى انشق ، والردع : اللطخ .

(٣) جوز الفلا : معظمها .

يتوجه على أحدهما إلا ما يتوجه على الآخر ، وما زال العلماء بالشعر ينكرون هذه الاستعارة على ذي الرمة ويعتدونها من إساءته ، وقد تجلوز الشريف الرضي في بعض المواضع ذكر الرأس لليل إلى أن جعل له مخماً وعظماً ، فقال :

ليالي أسري في أصحباب لذة
ومخ الدجى رار وقد دق عظمه^(١)

وهو من أردأ ما يكون في هذا الباب وأشنع

وما زال الناس ينكرون قول أبي تمام :

لا تسقي ماء الملام فإنني صب قد استعدت ماء بكائي

ويحكون الحكاية المعروفة عن سائل سأل أبا تمام أن ينفذ له في إناء شيئاً من ماء الملام ، وربما نسبها بعض الرواة إلى عبد الصمد بن المعدل ، وقد تصرف أصحاب أبي تمام في التأويل له ، فقال بعضهم : إن أبا تمام أبكاه الملام ، وهو يبكي على الحقيقة ، فتلك الدموع هي ماء الملام ، وهذا الاعتذار فاسد ، لأن أبا تمام قال - قد استعدت ماء بكائي - وإذا كان ماء الملام هو ماء بكائه فكيف يكون مستعياً منه مستعدباً له .

وقال أبو بكر محمد بن يحيى الضولي^(٢) : كيف يعاب أبو تمام إذا قال ماء الملام ؟ وهم يقولون - كلام كثير الماء - وقال يونس بن جبيب في تقديم الأخطل : لأنه أكثرهم ماء شعر ، ويقولون - ماء الصبابة ، وماء الهوى - يريدون الدمع ، وقال ذو الرمة :

أن توهمت من خرقاء منزلة
ماء الصبابة من عينيك مسجوم^(٣)

(١) الرار : اللائب من الخ .
(٢) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن أبي بكر الصولي ، ويرى في التنظير من كبار علماء العرب ، له تصانيف كثيرة منها : « ادب الكتاب » و « اشعار أولاد الطغاة » .
(٣) خرقاء : اسم امرأة .

وقال أيضاً :

أداراً بحُزوى هجت للعين عسرة فماء أهوى يرفص أو يترقرق

وقالوا - ماء الشباب - قال أبو العتاهية :

ظبي عليه من الملاحمة حلة ماء الشباب يجول في وجناته

وهو من قول عمر بن أبي ربيعة :

وهي مكنونة تحبب منها في أديم الخدين ماء الشباب

فما يكون إذا استعار أبو تمام من هذا كله حرفاً فجاء به في صدر بيته ،
لما قال في آخره - فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي - قال في أوله -
لا تسقي ماء الملام - وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوي معناه ،
قال الله عز وجل : (وجزاء سيئة سيئة مثلها)^(١) فالسيئة الثانية ليست بسيئة
لأنها مجازاة ، ولكنه لما قال : (وجزاء سيئة سيئة) ، فحمل اللفظ على
اللفظ . وكذلك : (ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين)^(٢) . إنما حمل
اللفظ على اللفظ ، فخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأن الله عز وجل لا يمكر ،
وكذلك : (فبشرهم بعذاب أليم)^(٣) لما قال : بشر هؤلاء بالجنة ، قال :
بشر هؤلاء بالعذاب ، والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر .

هذه جملة ما قاله أبو بكر ، وهي غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر ،
لأن قولهم - كلام كثير الماء ، وماء الشباب ، وقول يونس : إن الأخطل
أكثرهم ماء شعر - إنما المراد به الرونق ، كما يقال - ثوب له ماء -
ويقصد بذلك رونقه ، ولا يحسن أن يقال - ما شربت أعذب من ماء هذا

(١) سورة الشورى الآية ٤٠ .

(٢) سورة آل عمران الآية ٥٤ .

(٣) سورة آل عمران الآية ٢٣ .

الثوب - كما لا يجمل أن يقال - ما شربت أعذب من ماء هذه المقصودة -
لأن هذا القول مخصوص بحقيقة الماء لا بماء هو مستعار له ، وأبو تمام يقوله
- لا تسقي ماء الملام - ذاهب عن الوجه على كل حال ، ثم لا يجوز أن
يريد هنا بالماء الروث ، لأن الملام لا يوصف بذلك ، وإنما يذم ويستطبع ،
ولا يحمى ويستحسن ، وأبو تمام القائل :

عدلاً شبيهاً بالجنون كأنما قرأت به الورهاء شطير كتاب^(١)

فهذا وأمثاله ينعت الملام ، لا بالماء الذي هو الروث والطلاوة ، فقد
بان فساد هذا الاعتذار من هذا النحو .

وأما - ماء الصباية وماء الهوى - فقد بين أبو بكر أنهم يريدون به
الدمع ، فكيف يقول : إنه استعارة ؟ والدمع ماء حقيقي بلا خلاف ، وعلى
أي وجه يحمل ماء الملام في الاستعارة على ماء الدمع وهو حقيقة ؟
وأما مقابلة اللفظ باللفظ واستشهاده بالآيات المذكورة فقلنا ذكرنا الكلام
عليه فيما تقدم^(٢) ، وبيننا أن هذا مجاز لا يقاس عليه ، ولا يحسن منه المقابلة
في موضع يفتراضنا فيه فساد في المعنى أو تعطل في اللفظ كما كهذه الاستعارة
أو ما يجري مجراها ، كما لا يحسن منه غير ذلك في المجاز إذ أدى إلى التباس
والإشكال .

وقيل أيضاً القاصم الحسن بن بشر الأمدي^(٣) : ليس قول أبي تمام -
لا تسقي امام الملام - بعيب عندي ، لأنه لما أراد أن يقول سرحد استعدت
ماء يكاني - جعل للملام ماءً ليقابل ماءً بماء ، وإن لم يكن للملام ماء على
الوجه الذي هو عليه ، قال في شرحه : الماء في قوله ماءً ليقابل ماءً بماء ،
(١) الورهاء : الحمقاء .

(٢) هو الحسن بن بشر بن يحيى الأمدي - أبو القاسم - عالم بالادب ، ولطوية بحسن
الكتاب ، وله شعر .

ولد بالبصرة وتوفي سنة ٣٧٠ هجرية من كتبه « الملائكة والمخلوقات » و« اللؤلؤ والمرجان »
بين البحري وأبي تمام » و« معاني شعر البحري » . - ٢٧ تم ١٨١٤ تاريخه في قوله (٣)

الحقيقة ، فإن الله جل اسمه يقول : (وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلها)^(١) ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة وإنما هي جزاء على السيئة ، وكذلك : (إن تسخروا منا فإننا نسخرُ منكم)^(٢) والفعل الثاني ليس بسخرية ، ومثل هذا في الشعر والكلام كثير ومستعمل ، فلما كان في مجرى العادة أن يقول القائل : أغلظت لفلان القول ، وجرعته منه كأساً مرة ، أو سقيته منه أمر من العلقم ، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع ، جعل له ماء على الاستعارة ، وهذا كثير موجود .

وهذا الذي قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه ، فلا وجه لإعادة الكلام عليه ، وأما اعتذاره بأن العادة جارية أن يقال - جرعته من القول كأساً مرة - فلما استعمل في الملام التجرع على الاستعارة جعل له ماء على ، الاستعارة - فلعمري إن هذا أقرب ما يعتذر به لأبي تمام في هذا البيت ، وأولى من جميع ما قد ذكر ، لما قدمناه من فساد التعلق بذلك ، لكننا قدمنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة بعدت ، وإن اعتبر فيها القرب ، فماء الملام ليس يقرب ، وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر ، وبني على كل استعارة واستعارة ، وأدى ذلك إلى الاستحالة والفساد على ما قدمناه .

وليس هذا البيت عندي بمحمود ، ولا من أقبح ما يكون في هذا الباب بعد قول أبي تمام :

لها بين أبواب الملوك مزامرٌ من الذكّر تُنفخ ولا هي تزهرٌ
وقوله :

إلى ملكٍ في أبنكة المجد لم يزل على كبد المعروف من نَيْلِه برْدٌ
وقوله :

(١) سورة الشورى الآية ٤٠ .

(٢) سورة هود الآية ٢٨ .

وتقسم الناس السخاء مجزأً ، وذهبت أنت يرايه وساميه
 وتركت للناس الإهليلج وما بقي له من قرته وعروقه وعظاميه
 فانظر كيف جعل للذكر مزامر لم تنفخ ، وللمعروف كبدًا تبرد ، ولم
 يفتح بأن استعار للسخاء رأساً وسناماً وإهليلجاً وعظاماً وعروفاً حتى جعل له
 فرثاً ، وتعالى الله كيف يذهب هذا على من يقول :
 أخرجتموه بكره من سجيته والنار قد تستضي من ناصر السلم (1)

ويقول :
 وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حمود
 لولا اشتعال النار فيما جاوزت ما كان يعرف طيب عرف العود
 لكن أعوز الكمال واستولى الخلق على هذه للطباع ، فللمحمود من
 كانت سيئاته مغمورة بحسناته وخطوئه يسيراً في جانب صوابه
 وقد قدمنا عينا مضي من هذا الكتاب أننا نذكر هذه الآيات التيمية
 وغرضنا الطعن على تأليفها ، وإنما فادتنا الحاجة في التمثيل إلى ذكر الجيد
 والوديء ، وهو الفاسد والصحيح ، على ما ذكرناه سابقاً ، ومعاذ الله أن نخرجنا
 بغض التقليد وحب النظر من الطرف المذموم في الاتباع والانقياد ، إلى
 الجانب الآخر في التسرع إلى نقص الفضلاء ، والتفنيدهم لما لعنه أشبه على
 بعض العلماء ، والرغبة في الخلاف لهم ، وإيثار الطعن عليهم ، بل نتوسط
 إن شاء الله بين هاتين المترتبتين ، فننظر في أقوالهم ، ونأمل المأثور عنهم ،
 ونسقط عليه صفات الفهن ، ونرهب له ما خفي الفكر ، فما وجدناه موافقاً
 للبرهان وسليماً على السببر اعترفنا بفضيلة سبق فيه ، وأقرربنا لهم بحسن
 النهج لسبيله ، وما خالف ذلك وبابنه اجتهدنا في تأويله وإقامة المعاذير فيه ،

(1) السلم : شجر يدبغ به مفرداه سلمة .

وحملناه على أحسن وجوهه وأجمل سبله ، إيجاباً لحقهم الذي لا ينكر ، وإذعاناً لفضلهم الذي لا يجحد ، وعلماً أنهم لم يوتوا من ضلالة ، ولا كلال ذهن وفطنة ، ولكن لاستمرار هذه القضية في المحدثين ، وعمومها أكثر المخلوقين ، ومن الله نستمد التوفيق والمعونة برحمته .

فهذه الجملة تكشف لك عن نهج الاستعارة ، وتوضح كيف تقع الألفاظ موقعها في المجاز ، فأما الحقيقة فلا نحتاج فيها إلى مثال ، لأن أكثر الكلام على ذلك ، ولكن هاهنا ألفاظ قد وضعت في غير موضعها ليس على وجه الاستعارة ولا الحقيقة ، فأنا أذكر لك منها ما تجعله دليلاً على الباقي ، وتعتبر في الكلام الذي تؤثر معرفة حظه من الفصاحة أن يكون خالياً من مثل تلك الألفاظ ، بل كل كلمة منه موضوعة في موضعها اللائق بها إما حقيقة أو على وجه المجاز السائغ المختار الذي نبهتكم على علمه ، فمن تلك الألفاظ قول أبي تمام :

سعى فاستنزل الشرف اقتساراً ولولا السعي لم تكن المساعي

فإن استنزال الشرف ليس بحقيقة فيه ولا على وجه الاستعارة الصحيحة ، لأن الشرف إذا حُط وأنزل فقد وصف بما لا يليق به من الإنزال والحفض ، والمحمود في هذا أن يقال - رفعت منار الشرف وشيدته ، فهو سام على الكواكب ، وعال عن درجة الأفلاك ، فأما - استنزله - فلا يحسن في هذا الموضع البتة ، وقد كان يمكنه أن يعبر عن نيله الشرف ووصوله إليه بغير استنزاله ، فإن الرجل الشريف الآباء لو ذُم لكان أبلغ ما يُذم به أن يقال : حطت شرفك ووضعت منه وما يجري هذا المجرى . فهذا هو وضع الألفاظ في غير الموضع الذي يليق بها .

ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :

جذبت نداء غدوة السبت جذبةً فخر صريعاً بين أيدي القصائد

لأن هذا الموضوع لا يليق به - جذبت - والممدوح يوصف بأنه أعطي طوعاً وإختياراً وحباً للكرم وصباية إلى الإحسان ، وإذا جذب الندى حتى يخرج صريحا فليس من الطوع بشيء ، إنما ذلك لفظ القسر والغلبة والجبر ، وهذا لا يكون مدحا ، إنما هو صريح الهجو ومحضه .

ومن هذا الفن أيضاً قوله :

ضعفت جوانح من أذاقته النوى طعم الفراق فدم طعم العلقم

لأن دعائه على من ذم طعم العلقم بالإضافة إلى طعم الفراق بضعف الجوانح كلام موضوع في غير موضعه ، وذكر الحواس التي يضاف إليها النوى في هذا الموضوع أليق ، فأما الجوانح فلا معنى لها ، وقوله - ضعفت - كلام ضعيف ها هنا .

فعلى هذا النحو يكون وضع الألفاظ في غير موضعها على الوجه الذي لا يوافق الاستعارة وحقيقتها ، فتأمله وقس غيره عليه ، فإنك تجده في الكلام كثيراً .

ومن وضع الألفاظ موضعها إلا تقع الكلمة حشواً ، وأصل الحشو أن يكون المقصد بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي إن كان الكلام منظوماً ، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منشوراً ، من غير معنى تفيده أكثر من ذلك ، وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان ، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين : إما أن تكون أثرت في الكلام تأثيراً لولاها لم يكن يؤثر ، أو لم تؤثر بل دخولها فيه كخروجها منه ، وإذا كانت مؤثرة فهي على ضربين : أحدهما أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً وطلاوة ، والآخر أن تؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً ، والقسمان مذمومان ، والآخر هو المحمود ، وهو

أن تفيد فائدة مختارة ، ولكل من ذلك مثال ، فمثال الكلمة التي تقع حشواً
وتفيد معنى حسناً قول أبي الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقار مجربٍ يرى كل ما فيها وحاشاك فانياً

لأن - حاشاك - هاهنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن ، لأنك إذا
قلت - احتقار مجرب يرى كل ما فيها فانياً - كان كلاماً صحيحاً مستقيماً ،
فقد أفادت مع إصلاح الوزن دعاءً حسناً للممدوح في موضعه ، ومثله
قول ابن محلم^(١) :

إن الثمانين وبلغتْها _____ قد أحوجتُ سمعي إلى ترجمان

لأن - وبلغتْها - تجري مجرى - وحاشاك - في الفائدة ، ولو ألغيت
من البيت لصح المعنى دونها على حد ما قلناه في البيت الأول ، وليس يخفى
على المتأمل حسن المقصود بحاشاك وبلغتْها في هذين الموضعين .

وكذلك أيضاً قول أبي الطيب :

نهبت من الأعمار ما لو حويته _____ لهنت الدنيا بأناك خالد

لأن قوله - لهنت الدنيا - بمنزلة الحشو إذ كان المعنى يتم من دونه ،
ولو استوى أن يقول - نهبت من الأعمار ما لو حويته لخلدت في الدنيا -
لكان المعنى مستقيماً ، لكنه لما احتاج إلى ألفاظ يصح بها الوزن جاء بقوله -
لهنت الدنيا - فأتى بزيادة من المدح ، وفضلة من التقريظ والوصف ،
لاخفاء بحسن موقعها ، فهذا وما أشبهه هو الحشو المحمود المختار .

وقد زلّ في هذا الموضع أبو هاشم عبد السلام بن محمد ، فألحق الحشو
الجيد بالرديء ، وقال في المسائل البغداديات في مسألة ذكرها في إيجاز

(١) هو العوف بن محلم الشيباني .

القرآن : إن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن ذكر ما لا يحتاج إليه في الكلام المنثور ، ألا ترى إلى قول امرئ القيس :
ورضتُ فذلتُ صعبةً أي إذلالاً (١)

ولو كان في الكلام لكان يقول : ورضت فذلت أي إذلالاً - لو شاء ، ولو شاء لقال : ورضت فذلت صعبة . فقد بان أنهم ربما ذكروا المصادر والظروف ليتم الوزن في هذا الشعر الرصين ، وهذا كما قال الأعشى :
فأصبتُ حبة قلبها وطحالمها

ولولا الوزن لا كنتي بقوله - فأصبت حبة قلبها - وهذا كلام بعيد من الصواب ، لأن - صعبة - من بيت امرئ القيس ، وقوله - أي إذلالاً - حشو مختار حسن يقصد في المنثور مثلثة الحذاق بآليفيه ، لأنه لو قال - ورضت فذلت - لم يكن في الكلام دليل على أن هناك صعوبة ولا تسمي تمنعاً ، وبقوله : صعبة - قد حصل هذا الغرض ، وهو مقصود لا يخيّل على حاقل في هذا الموصوف ، وفي تأليف الكلام لا يخفى على من له أدنى علم بهذه الصناعة ، ثم في قوله بعد - أي إذلالاً - وصف حسن لأنها ليس بمستفاد من الأول - لموقع التعجب فيه والوصف ، وليس هذا الموضع مما يقتصر في فهمه أحد من المتوسطين في هذا العلم ، وأبو هاشم وإن كان العلم المتقدم في صناعة الكلام ، فليس معرفته بالجواهر والأعراض وكلامه في العدل والإلطاف مما يفيد العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف ، وفهم النظم والنثر ، كما أن من المتقدمين في هذا العلم من يجهل أول ما يجب على العاقل فضلاً عما تجاوزه ، ونعوذ بالله من تعاطي ما لا نحسنه ، ونسأله التوفيق والعصمة فيما نقوله ونفعله ، فأما بيت الأعشى فالأمر فيه على ما وقع لأبي هاشم ،

(١) هذا عجز البيت وتماه :

ورضت فذلت صعبة أي إذلالاً

ورنا إلى الحسن ورق كلامها

وهو من أقبح الحشو ، ولا مناسبة بينه وبين بيت امرئ القيس في حال من الأحوال ، ومما ترداد به عجباً أن علي بن عيسى الرماني نقض على أبي هاشم مسائله هذه بكتاب معروف قصره على نقضها ، واعتمد فيه المناقشة وترك المسامحة في كل لفظة من ألفاظ أبي هاشم ، فلما وصل إلى هذه المسألة ونقضها لم يعرض لهذا الموضوع الذي ذكرناه ، بل ظهر من كلامه أنه موافق فيه مسلم له ، ولا نعلم السبب الموجب لخفاء مثله على أبي الحسن ، مع مكانه المشهور من الأدب .

وأما مثال الكلمة التي تقع حشواً وتؤثر في المعنى نقصاً وفي الغرض فساداً ، فكقول أبي الطيب يمدح كافوراً :

ترعرع الملكُ الأستاذُ مكتهلاً قبل اكتهالِ أديباً قبل تأديب

لأن قوله - الأستاذ - بعد - الملك - نقص له كبير ، وبين تسميته له بالملك والأستاذ فرق واضح ، فالأستاذ قد وقع هاهنا حشواً ، ونقص به المعنى إذ كان الغرض في المدح تفخيم أحوال المدحوع وتعظيم شأنه ، لا تحقيره وتصغير أمره ، وقد رأيت في أخبار كافور الأخشيدي ما يقيم عذر أبي الطيب في هذا ، ويزيل عنه بعض اللوم ، وذلك أنه روي أن كافوراً لما غلب على ولد الأخشيد فاستبد بالأمور دونهم ، لم يخرج بذلك عن حد المدبر إلى المالك ، ولم يقم له على منبر دعوة ، ولا نقش باسمه سكة ، ولا اختار أن يخاطب إلا بالأستاذ ، فلم يسم في مدة أيامه بالأمير ولا بغيره مما يخاطب به من جرى مجراه ، فإذا كان الأمر على هذا - ولا شك في صحته - فإن الأستاذ صار له بمنزلة اللقب الذي لا يجوز تغييره ، فإذا علم منه الشعراء حب المخاطبة بهذه التسمية نظموا ذلك في مديحهم ، فكأن أبا الطيب ذكر الأستاذ بعد الملك علماً منه بغرض كافور ، فأما تمثيلنا نحن بهذا البيت فصحيح ، وفي حكم النظم والنثر ألا تذكر هذه الكلمة بعد كلمة هي

أشرف منها بدرجة عالية ، فإن زعم زاعم أن أبا الطيب قصد بقوله —
الاستاذ — تفرغ كافور بذلك ونقصه كما كان يقصد ذلك بالذكر سواده ،
فإن أبا الطيب قال : كان كافور الأنحشدي يشق عليه أن يعرض له بالسواد ،
فكنت أعتمد معه في كل قصيدة ذكر سواده ، حتى قلت فيه : بشمس
منيرة سواداً^(١) . وقلت :

سوابق خيل يهتدين بأدهم^(٢)

وغير ذلك مما هو موجود في المديح لكافور ، فلعمري إن هذا القول
مروي عن أبي الطيب ، لكننا إذا تكلمنا على المديح وما يجب أن يكون مبنياً
عليه من التعظيم للممدوح ، لم نخرج على ما يقصده المادح من منافاة هذا
الغرض ، إذ كان هذا بخلاف ما هو بقصده وقاصده ، وليس يكون فيه
أكثر من عذر المادح ، وأنه لم يخف ما يجب عليه ، وإنما قصده وتعمده ،
فأما أن يكون ذلك سبباً لصحة الكلام في نفسه فلا ، ونحن إنما نتكلم
على ذلك .

فأما قول أبي الطيب أيضاً :

فلا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتي لولا لقاء شعوب

فإن الندى هاهنا حشو يفسد المعنى ، وذلك أن مقصوده أن الدنيا
لا فضل فيها للشجاعة والصبر لولا الموت ، لأن الشجاع إذا علم أنه يُجَدُّ
فأي فضل لشجاعته ؟ وكذلك الصابر ، فأما الندى فمخالف لذلك ، لأن
الإنسان إذا علم أنه يموت هان عليه بذل ماله ، وكذلك يقول إذا عوتب

(١) وتام البيت :

يفضح الشمس كلما ذرت الشمس بس بسمس منيرة سواداً

(٢) وتام البيت :

فدى لابي المسك الكرام فانها سوابق خيل يهتدين بأدهم

في بذله : كيف لا أبذل ما لا أبقى له ؟ ومن أين أتيت بالتمتع بهذا المال ؟
والأمر في هذا ظاهر ، قال طرفة :

فإن كنت لا تستطيع دفع منيتي فذرني أبادرها بما ملكت يدي

وقال مهيار بن مرزويه :

وكل إن أكلت وأطعم أخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل

وأما إذا كان الإنسان خالداً في الدنيا ثم جاد بماله فلعمري إن كرمه
يكون أفضل ، وبذله لماله أشد ، والأمر في ذلك مخالف لحكم الشجاعة بغير
شك ، لأن تلك لولا الموت لم تحمد ، والتندي بالضد ، وإذا كان الأمر على
هذا كان قوله - والتندي - حشواً يفسد المعنى ، وقد قال الشريف المرتضى
علم الهدى رضي الله عنه : إن المراد بالتندي في البيت بذل النفس لا بذل
المال ، كما قال مسلم بن الوليد .

يجود بالنفس إذ صنّ البخيل بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود

قال : وإذا جاز أن يسمى بذل النفس جوداً جاز أن يسميه ندى أيضاً
وكرماً وسخاء ، وهذا الذي ذكره رحمه الله أقصى ما يجوز أن يتأول به ،
ولا يحمل قول الشاعر على الفساد ، وأما إذا عدنا إلى التحقيق علمنا أن
لفظ التندي المطلق لا يفيد إلا بذل المال والكرم ، ولا يكاد يستعمل في بذل
النفس ، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة ، فأما مع الإطلاق فلا يفيد ذلك ،
ثم إذا سوغنا ما ذهب إليه على بعده كان لفظ - التندي - حشواً ، لأن
الشجاعة قد أغنت عنه ، فيمكن حمل هذا البيت على الحشو الذي يختل
به المعنى على ما ذكرناه من تأويله الظاهر ، وعلى الحشو الذي يكون غير
موثر في الكلام على ما خرجه الشريف رحمه الله وتأوله .

وأما الكلمة التي تقع حشواً غير موثرة فأمثلتها كثيرة موجودة في النظم
والنثر ، ومنها قول أبي تمام :

جذبت نداء غدوة السبت جذبة فخر صريعاً بين أيدي القضاة

لأن قوله - غدوة السبت - حشو لا يحتاج إليه ، ولا تقع فائدة
بتذكره ، ومن ذا الذي يؤثر أن يعلم اليوم الذي أعطى الممدوخ فيه أبا تمام ؟
وأى فرق بين أن يقع عطاء في يوم السبت أو الأحد أو غيرهما من الأيام ؟
وما بقي عليه شيء إلا أن يخبر بتاريخ ذلك الوقت ، وموضع ذلك اليوم
من الشهر .

فمثل هذا وأشباهه الحشو الذي يقع ولا تعرض في ذكره فائدة إلا
ليصح الوزن ، وهو عيب فاحش في هذه الصناعة ، وما أكثر ما تستعمل
- أمسى وأصبح وأخواتها - في هذا الموضع من الحشو ، ويجب أن تعتبر
ذلك بأن تنظر الفائدة فيه ، فإن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن
أسمى فيه فالفائدة حاصلة ، وإن كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج
إليه ، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذي يرجع إليه ، ويعول على النظر
من جهته ، ومثال ذلك أن يقال - أصبحنا مغيرين على بني فلان - فإن
موقع - أصبحنا - في هذا الموضع موقع صحيح ، لأنهم لم يكونوا أغاروا
عليهم في وقت المساء ، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (فأصبحوا في
ديارهم جائمين)^(١) لأن الأمر لم يطرقهم إلا ليلاً ، فأما لو قال قائل -
أصبح الغسل حلواً - لكان قوله - أصبح - حشواً ، لأنه قد أسمى كذلك ،
ويدل على صحة هذا واعتبار العلماء له ما ذكره أبو الحسن علي ابن عيسى
الرماني في كتابه المعروف بالجامع في علم القرآن ، فإنه قال في قوله تعالى :
(حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين)^(٢) . وإنما ذكر الصباح من غير
أن يراد به معنى الصباح لأنهم بمنزلة من أصبح على أسوأ حال ، وذلك لأن
أكثر ما يكون من هيجان الإغلال بالليل ، فيؤمل لصاحبها حسن الحال

(١) سورة الاعراف الآية ٧٨

(٢) سورة المائدة الآية ٥٢ .

عند الصباح ، فإذا كان الضد من ذلك حصل على الهلاك ، فلم يرض أبو الحسن أن تقع - أصبح - في كلام الله تعالى خشواً ، بل تأوّل ذلك كما يتأوّل مثله ، وفي ضمن قوله الشهادة بما ذكرناه والإذعان له ، فإن قال قائل : كيف يمكنكم أن تقولوا هذا ؟ وعلى الصحيح من مذاهبتكم أن دليل الخطاب عندكم ليس بحجة : وأن تعليق الحكم باسم أو صفة أو شرط أو غاية لا يبدل على انتفائه بانتفاء ذلك . وإذا كان هذا قولكم فليس في قول القائل - أصبح السكر حلواً - دليل على أنه لم يمس كذلك ، كما زعمتم أن ليس في قول النبي ﷺ : « في سائمة الغنم الزكاة » (١) دليل على أن المعلوفة لا زكاة فيها ، ولا يمتنع عندكم أن يقال - في سائمة الغنم الزكاة - وإن كانت واجبة في معلوفتها ، فكذلك لا يقبح أن يقال - أصبح العسل حلواً - وإن كان قد أمسى أيضاً بهذه الصفة ، قيل : الجواب عن هذا السؤال أن الفرق بين ما نجيزه من تعليق الحكم بصفة وثبوته لما انتفت عنه تلك الصفة في مثل قوله عليه السلام : « في سائمة الغنم الزكاة » وبين ما نكرهه من قول القائل - أصبح السكر حلواً - لأن النبي ﷺ إذا قال : « في سائمة الغنم الزكاة » فليس مراده أن يبين لنا حال المعلوفة هل تجب فيها الزكاة أم لا ؟ بل هي مسكوت عنها ، فتجوز فيها ما كنا نجوزه في السائمة قبل هذا القول ، وليس كذلك قول القائل - أصبح العسل حلواً - لأنه يريد حلواً في كل حال من صباح أو مساء ، فلذلك كان ذكر الصباح خشواً ، ومثله في مسألتنا أن يكون ﷺ يقصد أن يبين لنا حال الزكاة في الغنم جميعها السائمة والمعلوفة ، ثم يقول : « في سائمة الغنم الزكاة » فإننا نقول إن هذا اللفظ غير موافق للمقصود ، إذ كان لا يعطينا تصريحه ولا فحواه في المعلوفة حكماً ، كما قلنا إن من أراد أن يصف لنا العسل بالحلاوة

(١) اخرج النسائي في باب الزكاة :

« ... وهي صدقة الغنم سائمتها » .

في جميع الأوقات ثم قال - أصبح العسل حلواً - فإنه قد أتى بأصيح حشواً
لغير قائدة ، فإن الفرق بين الأمرين .

ومن الحشو أيضاً قول أبي تمام :
كالظبية الأدماء صافت فارتعت زهر العرّار الغض والحشجانا

فإن الحشجانا إنما جاء به حشواً لأجل القافية ، وإلا فليس للظبية فضيلة
إذا رعت الحشجانا ، ولأنه فيها ميزة على غيره من النبات ، وقد سبقه إلى
مثل هذا الحشو في القافية عدي بن الرقاع العملي فقال ز

وكأنها بين النساء أعارها عينية أحرور من جادر جاسم

لأن جاسم إنما وردت هنا لأجل القافية لا لمعنى فيها ، وهي قرية بالشام
من أعمال دمشق ، وفيها ولد أبو تمام الطائي ، وليس لها فيها ميزة على
غيرها ، وقد سألت عن ذلك جماعة ممن يجبر تلك الناحية فما وجدت عندهم
فيها إلا ما عندهم في غيرها من البلاد .

ومن ذلك أيضاً قول علي بن محمد البصري :

وسابغة الأذيال زغف مفاضة تكنفها مني بجادر مخطط^(١)

فليس لكون البجاد مخططاً تأثير في صفة الدرغ ، وإنما الغرض بذكره
القافية .

وأضداد هذا في وقوع الفائدة بالكلمة التي تكون فيها القافية كثير ،
ومنه قول امرئ القيس :

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجرع الذي لم ينقش

(١) الزغف من الدروع : الحكمة اللينة ، ومفاضة : الواضحة ، والجادر : الثوب .

فإنه لما أتى على التشبيه قبل القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة في قوله - لم يثقب - لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون .

وكذلك قول زهير بن أبي سلمى :

كأن فُتات العهن في كل منزل نزلن به حبّ الفنا لم يحطّم

فقوله - لم يحطّم - في هذا البيت مثل - لم يثقب - في البيت الذي قبله .

وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر عن محمد بن يزيد المبرد عن التوزي ، قال : قلت للأصمعي : من أشعر الناس ؟ فقال : من يأتي إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً ، أو الكبير فيجعله بلفظه خسيساً ، أو ينقضي كلامه قبل القافية فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى ، قال : نحو من ؟ قال : نحو ذي الرمة حيث يقول :

قف العيس في أطلال مية فاسأل رسوماً كأخلاق السرداء ...

فتم الكلام . ثم قال - المسلسل - فزاد شيئاً ، ثم قال :

أظن الذي يجدي عليك سوائها دموعاً كتبيد الجمان ...

فتم كلامه . ثم قال - المفصل - فزاد شيئاً ، قال : قلت : ونحو من ؟ قال : الأعشى حيث يقول :

كناطح صخرة يوماً ليفلقها فلم يقرها وأوهى قرنه الوعل

فزاد معنى ، قال : قلت : وكيف صار الوعل مفضلاً على كل ما ينطح ؟ قال : لأنه ينحط من أعلى الجبل على قرنيه فلا يضيره .

وقد سمي أصحاب صناعة الشعر هذا المعنى الإيقال وأرادوا بذلك أن الشاعر يوغل بالقافية في الوصف إن كان واصفاً ، وفي التشبيه إن كان مشبهاً .

ويجب أن تعلم أن هذا الموضع من حشو البيت شديد المراعاة لأجل أنه القافية ، فإذا وقعت فيه الإصابة أو الخطأ كان أظهر لهما إذلة وقفا في كلمة من متن البيت ، لما يختص به هذا الموضع من فضل العناية ، إذ كان متميزاً بالقصد مما هو طرف وقافية .

وعلى هذا يقع الأمر أيضاً في السجع من الكلام المنشور ، وكثيراً ما يتعذر على مؤلفه القرينة فيتحمل الكلام تحملاً شديداً ، ويأتي بمعان خارجة عن غرضه ، حتى يظفر بالسجعة بعد تعب ، ويكون معها بمنزلة من يطلب شيئاً يصيده ، فهو يجد في الطلب ، والمقصود يجتهد في الهرب ، ويجيء من هذا اختلاف الفصول في الطول والقصر ، لأنه يحتاج في طلب القرينة إلى إطالة الفصل حتى يزيد على ما قبله زيادة فاحشة ، وهذا عيب ظاهر في أكثر من ينتحل صناعة الكتابة في زماننا هذا ، وقد سن الكتاب المتقدمون من تجنب السجع في أكثر كلامهم سنة لو اعتمدت لوجدت فيها الراحة من هذا العارض ، لأنهم إذا كانوا لا يحفلون بالسجع فالواجب اطراحه في الموضع الذي يكون متكلفاً نافرأ ، فأما الشعر فلا مندوحة عن القافية ، فإن تعذرت في البيت فليس غير ترك ذلك البيت رأساً ، وسأني الكلام في هذا الباب إذا صرنا إلى ذكر التناسب في الألفاظ بمشيئة الله وعونه .

فأما زيادة - ما - في قول الله تعالى : (فيما رحمة من الله لنتهم) (١) وقوله تعالى : (فيما نقضهم ميثاقهم) (٢) . فإن لها هنا تأثيراً في حسن النظم ، وتمكيناً للكلام في النفس ، وبعداً به عن الألفاظ المتدلة ، فعلى هذا لا يكون حشواً لا يفيد ، وأهل التحز يقولون : إن - ما - في هذا الموضع صلة مؤكدة للكلام ، وقد يكون التوكيد عندهم بالتكرار كما

(١) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

(٢) سورة النساء الآية ١٥٥ .

سورة المائدة الآية ٦٣ .

يكون بالعلامة الموضوعة له ، وإذا أفاد الكلام شيئاً فليس من الحشو المذموم ، لأن حتمية الحشو هو الذي يكون دخوله في الكلام وخروجه على سواء ، وإنما الغرض به إقامة الوزن في الشعر ، أو ما يجري مجرى ذلك في النثر ، وقد جاءت - ما - في الشعر أيضاً على معنى ما وردت في الآية ، قال الشاعر (١) :

فاذهبي ما إليك أدركني الحلدُ مٌ عداني عن هيجكم أشغالي
ومن هذا القبيل أيضاً دخولها في - ابنما - قال المتلمس :

وهل لي أمٌ غيرها إن تركتها أباي الله إلا أن أكون لها ابنما
وقال الآخر (٢) :

لُتَمِيمُ بن لُتَيْمَانَ من أخته فكان ابن أختٍ له وابنما
وورودها في هذا الموضوع خاصة كثير ، فهذا مبلغ ما نقوله في الحشو ، ليكون دليلاً على غيره ، ومنهياً على مثله .

ومن وضع الألفاظ موضعها اللائق بها ألا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه بعضاً ، وهذا هو المعاظلة التي وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه زهير بن أبي سلمى بتجنبها فقال : كان لا يعاقل بين الكلام ، لأن المعاظلة الداخلة ، ومن ذلك يقال - تعاضلت الكلاب - وغيرها مما يتعلق ببعضه ببعض عند السفاد ، وقد غلط في تمثيل هذا أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب ، وبيّن خطأه فيه أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى رحمه الله ، لأن أبا الفرج قال : إن المداخلة التي تكره ووصف عمر رضي الله عنه زهيراً بتجنبها أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، قال : وما

(١) أعشى قيس .

(٢) النمر بن تولب .

أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ، مثل قول أوس بن حجر :

وَذَلَّتْ هَدْمٌ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تَصْمُتُ بِالْمَاءِ تَوَلِبًا جَدْعًا (١)

فسمى الصبي تولباً والتولب وللخمار ، ومثل قول الآخر :

وما رقد الولدانُ حتى رأيتُه على البكر يَمْرِيهِ بِسَاقٍ وَحَافِرٍ

فسمى رجل الإنسان حافراً ، وهذا ليس من المعاظلة التي هي ركوب

بعض الكلام بعضاً ومداخلة بعضه في بعض والصحيح من تمثيل ذلك ما ذكره أبو القاسم الأمدى وهو قول أبي تمام :

خان الصفاء أخُ خان الزمان أحاً عنه فلم يتخون جسمه الكمد (٢)

لأن ألفاظ هذا البيت يتشبه بعضها ببعض ، وتدخل الكلمة من أجل

كلمة أخرى تجانسها وتشبهها ، مثل خان وخان ويتخون وأخ وأخاً ، فهذا هو حقيقة المعاظلة .

وكذلك قول أبي تمام أيضاً :

يا يومَ شَرْدٍ يومَ هُوي هُوهُ بصباقي وأذل عزَّ تجلدي

فقوله يا يوم شرد يوم هوي هوه - شديد التعاضل حتى كأنه سلسلة .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

يومَ أفاضَ جوىَ أغاضَ تعزياً

خاض الهوى بحري حجاه الزبيد

(١) هذا البيت من قصيدة له في رثاء فضالة بن كعدة .
والهدم : الثوب البالي ، والنواشر عروق باطن اللراع ، وجدعاً : سته القداء .
(٢) لم يتخون : لم ينقص .

وقال أبو القاسم : فإن قال قائل : إن هذا الذي أنكرته من تشبث الكلام ببعضه ببعض ، وتعلق كل لفظة بما يليها ، وإدخال كلمة من أجل أخرى تشبهها وتجانسها ، هو المحمود من الكلام ، وليس من المعاطلة في شيء ، ألا ترى أن البلغاء والفصحاء لما وصفوا ما يستجاد ويستحب من النثر والنظم قالوا : هذا كلام يدل ببعضه على بعض ، ويأخذ بقراب بعض ، قيل : هذا صحيح من قولهم ، ولم يريدوا به هذا الجنس من النظم والنثر ، ولا قصدوا هذا النوع من التأليف ، وإنما أرادوا المعاني إذا وقعت ألفاظها في مواقعها ، وجاءت الكلمة مع أختها المشاكلة لها التي تقتضي أن تجاورها بمعناها ، إما على الاتفاق أو التضاد حسبما توحيه قسمة الكلام ، وأكثر الشعر هذا سبيله ، وذلك نحو قول زهير :

سُمْتُ تكاليف الحياة ومن يعش[°] ثمانين حولاً - لا أبالك - يسأم

لأنه لما قال في أول البيت - سُمْتُ - وقال - ومن يعش ثمانين حولاً - اقتضى أن يكون في آخره - يسأم .

وكذلك قوله :

والبِستِرُ دون الفاحشات وما يلقاك دون الخير من سِترٍ
فالستر الأول اقتضى الستر الثاني .

وكذلك قول امرئ القيس :

فإن تكتموا الداء لا نُخْفِه وإن تقصدوا الدم لا نقصد

فإن كل لفظة تقتضي ما بعدها .

فهذا هو الكلام الذي يدل ببعضه على بعض ويأخذ بقراب بعض ، وإذا أشدت صدر البيت علمت ما يأتي من عجزه ، فالشعر الجيد أو أكثره على هذا مبني ، وهذا الذي ذكره أبو القاسم رحمه الله صحيح ، ويجب أن

يقتدى به في هذا الباب ، وقد بين المعاطلة و الفرق بينها وبين غيرها من العيوب بالتمثيل للذي ذكره .

فأما الذي قاله من دلالة بعض الكلام على بعض حتى يمكن استخراج قوافيه إن كان شعراً ، ويكون بعض البيت شاهداً لبعض ، فهو من النعوت المحمودة ، وسيأتي الكلام في ذلك مستوفى عند ذكر القوافي والأشجاع بعون الله ومشيتته ، وبعض الناس يسمي هذا الفن من الشعر التوشيح وبعضهم يسميه التسهم (١) ومثاله قول الشاعر :

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر (٢)
وقول عمرو :

وكنت سناماً في فزارة تامكيا وفي كل حي ذرورة وسنام (٣)
وقوله أيضاً :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع (٤)
وقول أبي عباداة :

مشيب كبت السر عي بحمته محدته أو ضاق صدر مديحه
تلاحق حتى كاد يأتي بطيه بحث الليالي قبل أي سريره (٥)
وقوله :

أبكيكما دمعاً ولو أنسي علي قدر الجوى أبكي بكيتكما دماً (٦)

(١) نوع من البدع يسمى الارصاد ايضاً .

(٢) هو لابي صخر الهذلي .

(٣) هو لغسرو بن معد يكرب الزبيدي .

(٤) الارصاد في قوله إذا لم تستطع .

(٥) الارصاد في قوله - حتى كاد يأتي بطيه .

(٦) الارصاد في قوله - أبكيكما دماً .

لأن هذه الأبيات كلها إذا سمع الإنسان صدورها ، وكان قد عرف
الروي المقصود فيها ، عرف الكلمة التي تكون قافية قبل الوصول إليها ،
وأمثال هذا كثيرة ، وسيأتي ذكرها في باب القوافي والأسجاع وترك
التكلف والتعقيد في الكلام ، بمشيئة الله وعونه .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألاّ يعبرَ عن المدح بالألفاظ المستعملة في
الذم ، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح ، بل يستعمل في جميع الأغراض
الألفاظ الثلاثة بذلك الغرض ، في موضع الجِدِّ ألفاظه ، وفي موضع المزَل
ألفاظه ، ومثال ما استعمل من هذه الألفاظ في غير موضعه قول أبي تمام :
ما زال يهذي بالمكارم دائباً حتى ظننا أنه محموم
وقوله :

وتُشفى الحربُ منه حين تغلي مَرَجِدُهَا بِشَيْطَانٍ رَجِيمٍ
وقوله :

ولتى ولم يظلم وهل ظلم امرؤ حتّ النَّجَاءِ وَخَلْفَهُ التَّنِينُ
وقول الحسين بن الضحاك :
كذا من يشرب الراح مع التنين في الصيف
وقول أبي نؤاس :

جاد بالأموال حتى حسبوه الناس حمقاً
وقول العنبري :

ما كان يعطي مثلها في مثله إلا كريم الخيم أو مجنون
وقول أبي تمام :

يا أبا جعفر جعلت فداك فاق حسن الوجوه حسن قضاك
لأن - يهذي ، والمحموم ، والشيطان الرجيم ، والتنين ، والحمق ،

والحنون ، وذكر القفا - من الألفاظ التي تستعمل في الدم ، وليست من ألفاظ المدح .

وقد كان بعض الأديباء يعيب قول ابن الرومي :

من شعرها من فضة وثغرها من ذهب

ويقول : إن التشبيه بالفضة والذهب إنما يقع في المدح ، وكان يجب أن يهجو هذه المرأة بما يستعمل من ألفاظ الدم وطرقه .

فإن قال قائل : إذا كان التنين هو الحية ، وكانوا كثيراً ما يشبهون الممدوح بالحية ، ويقولون - هو صيل صفاة ، وحية واد ، وأرقم وأسود وغير ذلك - كما قال أبو الطيب :

يمد يديه في المفاضة ضيغم^(١) وعيناه من تحت التريكة أرقم^(٢)

وقال آخر :

لاني على رأس العدو وتحتي كلفام قسطلة وحيسة واد^(٣)

وقال الرضي :

نهت مني يا أبنا الغيداق
ذا ريقة تمزأ بالدرياق
أصم لا يسمع صوت الزاقي
كأنما أم من الإطراق^(٣)

وقال حرث بن عتاب :

أترجو الحياة يا ابن بشر بن مسهر
من الصم تكفي مرة من لعبه
وقد علقت رجلاك في فاب أسودا
وما عاد إلا مكان في العود أحدا

(١) المفاضة : الدرع الواسعة ، والتريكة : البيضة تشبها لها بيضة النعامة إذا خرج منها الفرخ .

(٢) الكلفام : زيد أفواه الأبل ، والقسطلة : هدير الأبل .

(٣) أم : شج في رأسه .

وأمثال هذا كثيرة ، فكيف يكون ذكر التنين عيباً ولا يكون ذكر الأرقم والصل والأسود عيباً ، ومعنى الجميع واحد ، قيل له : إننا لم ننكر التنين لأجل معناه فيقال لنا - إن معنى التنين والحية واحد؟ وإنما عيناه من أجل مدحه ، لأن هذه اللفظة لم تستعمل في المدح ، وتلك الألفاظ قد استعملت فيه ، وليس يمتنع أن يكون للشيء الواحد إسمان يستعمل أحدهما في موضع ويستعمل الآخر في موضع آخر ، وهذا شيء إنما أصله العرف والعادة ، دون أصل وضع الأسماء في اللغة ، ألا ترى أن الإنسان إذا مدح ذكر الرأس والكاهل والهامة ، وإذا هجا ذكر القفا والأخادع والقذال ، وإن كانت معاني الجميع متقاربة ، وليس يحسن أن يخاطب الملوك فيقال لبعضهم - وحق يافوخك أو قمحودتك أو أخادعك أو قذالك أو قفاك - قياساً على أن يقال له - وحق رأسك - لأن الاستعمال يختلف في الألفاظ ، وإن كان المعنى فيها غير مختلف على ما قدمناه .

ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكتفى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، وذلك أصل من أصول الفصاحة ، وشرط من شروط البلاغة ، وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك ، ولا تكون الكناية فيها مرضية ، فإن لكل مقام مقالا ، ولكل غرض فناً وأسلوباً ، ومما يستحسن من الكنايات قول امرئ القيس :

فصرنا إلى الحسنى ودقّ كلامنا ورضت فُذلتُ صعبة أي إذلال

لأنه كنى عن المباذعة بأحسن ما يكون من العبارة .

وروي عن أبي الحسين جعفر بن محمد بن ثوابة : أنه لما أجاب أبا الجيش خُماريه بن أحمد بن طولون عن المعتضد بالله من كتابه بإنفاذ ابنته التي زوجها منه ، قال في الفصل الذي احتاج فيه إلى ذكرها : وأما الوديدة

فهي بمنزلة ما انتقل من شمالك إلى يمينك ، عنابة بها ، وحياطة لها ، ورعاية لمواتك فيها . وقال للوزير أبي القاسم عميد الله بن سليمان بن وهب : والله إن تسميتي إياها بالوديعة نصف البلاغة ، واستحسنت هذه الكناية حتى صار الكتاب يعتمدونها .

وكتب أبو إسحاق الصابي عن عزر الدولة بختيار بن معز الدولة إلى أبي تغلب بن ناصر الدولة في إنقاذ ابنته المروجة منه : وقد توجه أبو النجم الحرمي أيدته الله نحوك بالوديعة ، وهو الأمين على ما يحوظه ويحفظه ، والوفى بما يجرسه ويلحظه ، وإنما نقلت من متغرس إلى معرس^(١) ومن وطن إلى سكن ، ومن مأوى ببر وانعطاف ، إلى مثوى كرامة وإلطف .

فأجاب أبو تغلب عن هذا بكتاب من إنشاء أبي الفرج البتغا ، قال في جوابه عن هذا الفصل : ووصل أبو النجم بدر الحرمي بالأمانة العظيم قدرها ، والصفوة البينة نسبها وذكرها ، فقال : عوض الوديعة الأمانة ليغابر بين اللفظين .

وكذلك سبق بعضهم إلى الكناية عن الهزيمة بالتحيز اتباعاً لقول الله تعالى : (وَمَنْ يُؤَلِّمِهِمْ يُؤَلِّمُهُمْ يُؤَلِّمُهُمْ يُؤَلِّمُهُمْ) إلا متحرراً لقتال أو متحيراً إلى فئة .^(٢) ثم صارت هذه العبارة للكتاب سنة ، وتخبرني من أتق به عن رجل من أهل بغداد يصنع الغزل من الذهب ، قال : أحضرني الوزير أبو الحسن علي ابن عبد العزيز المعروف بابن حاجب النعمان وزير القادر بالله ، وأخرج إليّ علماً مذهباً عليه اسم المقتدر بالله ، قد بسأى وخلق وبقي عليه الذهب ، فقال لي : كيف السبيل إلى أخذ ما على هذا من الذهب ؟ فقلت : يحرق ، فصاح صيحة عظيمة ، وقال : ويلك ، ما هذا التهجم ؟ أتحرق أعلام أمير المؤمنين ؟ وأمر بإخراجه ، فدفعت وقد قاربت التلف من هيئته والخوف منه ، وتعقبني أهل المجلس بالسؤال في بسط عذري بعدم الفهم

(١) المرسي : المكان الذي يعرض فيه القوم ، أي ينزلون من السفر للراحة ثم يسافرون من جديد .

(٢) سورة الانفال الآية ١٦ .

لما أنكره عليّ ، فأمر بإعادتي إليه وقال : هيه ما الذي تقول ؟ فقلت :
ما يرسمه سيدنا الوزير ، فقال : قل : يستخلص ، فقلت : يستخلص ،
فقال : خذه وانصرف ، فأخذت العلم ومضيت فأحرقته ، وأحضرت له
ما خرج فيه من الذهب فأخذه .

ومن هذا الفن أيضاً من حسن الكناية قول أبي الطيب :

تدعي ما ادعيتُ من ألم الشوقِ ق إليها والشوقُ حيث النحولُ
لأنه كنى عن كذبها فيما ادعته من شوقها بأحسن كناية ، وكذلك
قوله :

لو أن « قننا خُسْرًا » صبَّحكم وبرزتِ وحدكِ عاقه الغزل (١)
لأنه أراد - انهزم - فكنى عن هزيمته بعاقه الغزل ، وتلك أحسن
كناية في هذا الموضع .

وأضداد هذا من قبح العبارات قول أبي الطيب :

إنتي على شغفي بما في خُمُرِها لأعف عما في سراويلاتها
وقول الآخر :

تُعطين من رجلك ما تُعطيني الأكف من الرّغاب (٢)
وقول الرضي يرثي والدته :

(١) قنخر اسم عضد الدولة .

(٢) الرغاب : الارض اللينة الواسعة .

كأن ارتكاضي في حشاكِ مسبباً . ركض الغليل عليكِ في أحشائي

لأنك إذا تأملت هذين البيتين وجدتهما يجريان من بيت امرئ القيس مجرى الصد ، وذلك أن امرأ القيس عبر عما يجب أن يكفى عنه من المباحة فكفى بأحسن كناية ، وهذان عبرا عما لا يجب أن يكفى عنه ، فأتيا بالفاظ يجب أن يكفى عنها .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله تعالى : (كانا بأكلان الطعام)^(١) كناية عن الحدث ، وليس الأمر على ما قال ، بل معنى الكلام على ظاهره ، لأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً ، وهذا شيء ذكره أبو عثمان الجاحظ ، وهو صحيح .

ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يستعمل في الشعر المنظوم والكلام المنشور من الرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم والألفاظ التي تختص بها أهل المهن والعلوم ، لأن الإنسان إذا خاض في علم وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وكلام أصحاب تلك الصناعة ، وبهذا شرف كلام أبي عثمان الجاحظ ، وذلك أنه إذا كاتب لم يعدل عن ألفاظ الكتاب ، وإذا صنف في الكلام لم يخرج عن عبارات المتكلمين ، فكأنه في كل علم يخوض فيه لا يعرف سواه ولا يحسن غيره ، ومما يذكر من هذا النوع في استعمال ألفاظ المتكلمين قول أبي تمام :

مودةٌ ذهبٌ أثمارها شبهةٌ وهمةٌ جوهرٌ معروفها عرضٌ

لأن الجوهر والعرض من ألفاظ أهل الكلام الخاصة بهم .

(١) سورة المائدة الآية ٧٥ .

ومن ألفاظ النحويين قوله أيضاً :

خرقاءٌ يلعب بالعقول حبايبها كتلعب الأفعال بالأسماء^(١)
وقول أبي الطيب :

إذا كان ما تنويه فعلاً مضارعاً مضى قبل أن تلتقى عليه الجوازمُ
وقوله :

وكان ابنا عدو كائنا له ياء ي حروف أنيسيان^(٢)

وقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

تلاقٍ تفرى عن فراق تدمه مآقٍ وتكسير الصفائح في الجمع^(٣)

وقوله أيضاً في بعض رسائله : فحرس الله عز سيدنا حتى تدغم الطاء في الهاء ، فتلك حراسة بغير انتهاء ، وكثيراً ما يسلك هذه الطريقة في كلامه ، وهي لا ثقة به ، لأنه لم تكن له يد في صناعة الكتابة ، ولا طريقة محمودة ، وإنما رسائله معدودة في كتب اللغة ودراساتير الأدب ، فاستعمال هذا وما يجري مجراه فيها لا تق .

ومن هذا النوع ما يحكى من أشعار أصحاب المهن واستعمالهم لألفاظ صناعاتهم ومعانيها فيما ينظمونه أو ينثرونه . وربما كان ذلك أو بعضه شيئاً يصنع وينسب إليهم ، وحكى أن بعض المهندسين حضرته الوفاة فقال : يا عالماً بجذر الأصم ومحيط الدائرة ، لا تقبض روعي إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة .

وقيل : إن بعض الملوك أنفذ صاحباً له في جيش وكان طبيباً ، فلما عاد

(١) خرقاء : حمقاء صفة للخمر في الابيات قبله ، والحباب : الفقاعيع التي تملو
الحوائل .

(٢) ياءى أنيسيان : تصغير انسان .

(٣) تفرى : تشقق ، يبنى انه تلاق أدى الى فراق .

إليه سأله عن الواقعة فقال له : التقت القهتان في موضع كرجبة البهارستان ،
فلو ألقى موضع بل و وقع إلا على قيفال⁽¹⁾ فما كانت إلا ساعة حتى أبحر
أعداؤنا بحراناً مهلكاً ، وعدنا في صحة مطلقة بإقبالك يا معتدل المزاج .

وخبرت أن عز الدولة بختيار بن معز الدولة قال يوماً وفي مجامع جماعه
من ندمائه وكتابه : لينشدني كل واحد منكم أغزل ما يعرفه من الشعر ،
فأنشده كل واحد منهم ما حضره ، فلما انتهى القول إلى أبي الخطاب مفضل
ابن ثابت الصافي وكان أبوه طيباً أنشده قول أبي العتاهية :

قال لي أحمد ولم يدر ما بي أحب الغداة عتة حقا
فتفتست ثم قلت نعم حب أ جرى في العروق عرقاً ففرقا

فقال له بختيار : لا تخرج بنا يا أبا الخطاب عن صناعة الطب التي ما
تربها عن كلاله

وكان أصحابنا إذا سمعوا قول المهدي :

يا من له رتبٌ ممكٌ نمة القواعد من فوادي

قالوا : هذا يصلح أن يكون شعر بتاء .

وقال الظاهر الجزري :

مجانسه هوى كل حسمٍ ومغناطيس أفئدة الرجال

وهذا كأنه شعر فيلسوف .

وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قال : أنشدت أبا شعيب

الغلال أبيات أبي نواس :

دار ندامي عطلوها وأدجوا بها أثر منهم جديد ودار من

(1) القيفال : مرق في اليد .

فقال : هذا شعر لو نقرته طن . فوصفه من طريق صناعته .

وقال أبو القاسم الآمدي في قول أبي تمام :

العارُ والنارُ والمكروهُ والعطبُ والقتلُ والصَّلبُ والمرانُ والحشِبُ^(١)
هذا كأنه من كلام خالد الحداد .

وكان بعمرة النعمان شاعر يعرف بالوامق ، موصوف بالخلاعة
والمجون ، فكان ينظم أشعاراً في خائلك وإسكاف وصائغ ومن يجري
مجراهم ، ويستعمل ألفاظ تلك الصناعة ومعانيها في ذلك الشعر ، فمما
يروى له في غلام إسكاف قوله :

إن سنن بالهجران شفرتهُ ليقدّ قلبي قد مجتهد
فلأصبرن كصبر تجججة متمسكاً بمحلل العُقَد

وهذا إنما يسوغ على هذا السبيل من الهزل والخلاعة ، فأما في باب
الجدّ فليس يحسن أن يستعمل في كل موضع منه إلا الألفاظ اللاتقة به ،
وشعر أبي عبد الله بن الحجاج وإن تضمن كثيراً من الألفاظ التي لا تحسن
في مواضع الجد ، فإنه قد جاء بها في الموضع اللاتق بها ، ولأجل هذا
حسنت ولم تقبح ، ألا ترى أن قول ابن نباتة :

وقال لنا الزمان ظلمتموهم فقلنا للزمان دَعِ الفُضُولَا

ليس بمختار على طريقته في الجد وفنه ، ولو ورد في شعر أبي عبد الله
ابن الحجاج كان مرضياً مختاراً .

ومن شروط الفصاحة المناسبة بين اللفظين ، وهي على ضربين :

مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة ، ومناسبة بينهما من طريق المعنى ،

(١) المران : شجر صلب تتخذ منه الرماح .

فأما المناسبة من طريق المعنى فسنذكرها في المعاني إذا وصلنا إليها من هذا الكتاب بعون الله ومشيتته ، وأما المناسبة بينهما من طريق الصيغة فلها تأثير في الفصاحة . ومثال ذلك ما رواه أبو الفتح عثمان بن جني ، قال : قرأت على أبي الطيب قوله :

وقد صارت الأجفانُ قرْحاً من البكا
وصار بهاراً في الخلود الشقائق^(١)

فقلت : قرْحى ، فقال : إنما قلت - قرْحاً - لأن قلت - بهاراً .
فهذه المناسبة التي تؤثر في الفصاحة ، والشعراء الحذاق والكتاب يعتمدونها ، وكتب بعضهم إذا كنت لا تؤتى من نقص كرم ، وكنت لا أوتى من ضعف سبب ، فكيف أخاف منك مخيبة أمل ، أو عدولاً عن اغتفار زلل ، أو فقوراً عن لم شعث وإصلاح خلل ، فناسب بين نقص وضعف ، وكرم وسبب ، وعدول وفتور - بالصنيع ، وإلا فقد كان يمكنه أن يقول : مكان نقص قلة ، فلا يكون مناسباً للضعف ، ومكان كرم جوداً فلا يكون مناسباً لسبب ، ومكان سبب شكراً فلا يكون مناسباً لكوم ، ومكان فتور تقصيراً فلا يكون مناسباً لعدول .

ومن هذا النحو أيضاً قول أبي تمام :

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس^٢ قننا الخط إلا أن تلك ذوابل^٣

فناسب بين مها وقنا ، والوحش والخط .

وكذلك قول أبي عبادة :

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا^٤ وأقدم لما لم يجد عنك مهربا^(٢)

(١) البهار : زهر اصفر ، ومفردها بهارة .

(٢) هو من قصيدة له في مدح الفتح بن خاقان في وصف مبارزته للاسد .

فناسب بين - أحجم وأقدم ، ومطمعاً ومهرباً ، وعنك وفيك -
وأمثلة هذا أكثر من أن تحصى .

ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ السجع والإزدواج ، ويُعدُّ السجع بأنه تماثل الحروف في مقاطع الفصول وبعض الناس يذهب إلى كراهة السجع والإزدواج في الكلام ، وبعضهم يستحسنه ويقصده كثيراً ، وحجة من يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمّل واستكراه ، فأذهب طلاوة الكلام وأزال مائه ، وحجة من يختاره أنه مناسبة بين الألفاظ يحسنها ، ويظهر آثار الصنعة فيها ، ولولا ذلك لم يرد في كلام الله تعالى ، وكلام النبي ﷺ ، والفصيح من كلام العرب ، وكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف في فصوله ، والمذهب الصحيح أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة ، وبحيث يظهر أنه لم يُقصد في نفسه ، ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه ، ولا يكون الكلام الذي قبله إنما يتخيل لأجله ، وورد ليصير وصلة إليه ، فإنما متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بموجبه ، لأنه إنما دل على قبح ما يقع من السجع بتعمّل وتكلف ، ونحن لم نستحسن ذلك النوع . ووافقنا أيضاً دليل من اختاره لأنه إنما دل به على حسن ما ورد منه في كتاب الله تعالى ، وكلام النبي ﷺ ، والفصحى من العرب . وكان يحسن الكلام ويبين آثار الصنعة ، ويجري مجرى القوافي المحمودة . والذي يكون بهذه الصفات هو الذي حمدناه واخترناه ، وذكرنا أنه يكون سهلاً غير مستكره ولا متكلف .

وقد حكى الجاحظ عن بشر بن المعتمر ^(١) أنه قال في وصيته في البلاغة :

(١) هو بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي - أبو سهل - فقيه معتزلي ، من أهل الكوفة ، تنسب إليه الطائفة « البشرية » . له مصنفات في الاعتزال منها قصيدة في أربعين الف بيت رد فيها على جميع المخالفين . مات ببغداد سنة ٢١٠ هجرية .

إذا لم تجد اللفظة واقعة موقعها ، ولا صائرة إلى مستقرها ، ولا حالة في مركزها ، بل وجدتها قلقة في مكانها ، نافرة في موضعها ، فلا تسكرهنا على القرار في غير موطنها ، فإنك إذا لم تتعاط قريض الشعر الموزون ، ولم تتكلف اختيار الكلام المنثور ، لم يعبك بترك ذلك أحد ، وإذا أنت تكافتهما ولم تكن حاذقاً فيهما ، عابك من أنت أقل غيباً منه ، وأزرى عليك من أنت فوقه ، وهذا كلام صحيح يجب أن يقتدى به في هذه الصناعة .

وأما الفواصل التي في القرآن فإنهم سموها فواصل ولم يسموها أسجاعاً ورفقوا فقالوا : إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحمل المعنى عليه ، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في أنفسها ، وقال علي بن عيسى الرماني : إن الفواصل بلاغة ، والسجع عيب ، وعلل ذلك بما ذكرناه من أن السجع تتبعه المعاني ، والفواصل تتبع المعاني ، وهذا غير صحيح ، والذي يجب أن يجرى في ذلك أن يقال : إن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول على ما ذكرناه ، والفواصل على ضربين : ضرب يكون سجعاً ، وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع ، وضرب لا يكون سجعاً ، وهو ما تقاربت حروفه في المقاطع ولم تماثل ، ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين - أعني التماثل والتقارب - من أن يكون يأتي طوعاً سهلاً وتابعاً للمعاني ، والمضد من ذلك ، حتى يكون متكلفاً يتبعه المعنى ، فإن كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان ، وإن كان من الثاني فهو مذموم مرفوض .

فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم المحمود ، لعلوه في الفصاحة ، وقد وردت فواصله متماثلة ومتقاربة ، فمثال التماثلة قوله تعالى : (والطور وكتاب مسطور ، في رقٍ منشور ، والبيت المعمور)^(١) . وقوله عز اسمه :

(١) سورة الطور الآيات ١ - ٢ - ٣ .

(طه ، ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، إلا تذكرة لمن يخشى ، تنزيلاً ممن خلق الأرض والسماوات العلى ، الرحمن على العرش استوى)^(١) .
 وقوله تبارك وتعالى : (والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدحاً ، فالمغيرات صبحاً ، فأثرن به نفعاً ، فوسطن به جمعاً)^(٢) . وقوله تبارك وتعالى :
 (والقمر ، وليال عشر ، والشفع والوتر ، والليل إذا يسر ، هل في ذلك قسم لذي حجر)^(٣) . وقوله تبارك وتعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بعاد ، إرم ذات العماد ، التي لم يخلق مثلها في البلاد ، وثمود الذين جابوا الصخر بالواد ، وفرعون ذي الأوتاد ، الذين طغوا في البلاد ، فأكثروا فيها الفساد)^(٤) . وحذفوا الياء من (يسرى والوادي) طلباً للموافقة في الفواصل ، وقوله تعالى : (إقربت الساعة وانشق القمر ، وإن يروا آية يعضوا ويقولوا سحر مستمر)^(٥) . وجميع هذه السورة على هذا الإزدواج ، وهذا جائز أن يسمى سجعاً لأن فيه معنى السجع ، ولا مانع في الشرع يمنع من ذلك ، ومثال المتقارب في الحروف قوله تبارك وتعالى : (الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين)^(٦) . وقوله تبارك وتعالى : (ق ، والقرآن المجيد ، بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب)^(٧) . وهذا لا يسمى سجعاً ، لأننا قد بينا أن السجع ما كانت حروفه متماثلة .

فأما قول الرماني - إن السجع عيب والفواصل بلاغة - على الإطلاق فغلط ، لأنه إن أراد بالسجع ما يكون تابعاً للمعنى وكأنه غير مقصود ،

-
- (١) سورة طه الآيات ١ - ٥ .
 - (٢) سورة العاديات الآيات ١ - ٥ .
 - (٣) سورة الفجر الآيات ١ - ٤ .
 - (٤) سورة الفجر الآيات ٥ - ١١ .
 - (٥) سورة القمر الآيات ١ - ٣ .
 - (٦) سورة الفاتحة ٣ - ٤ .
 - (٧) سورة ق ١ - ٢ .

فذلك بلاغة والفواصل مثله ، وإن كان يريد بالسجع ما تقع المعاني تابعة له وهو مقصود متكلف ، فذلك عيب والفواصل مثله ، وكما يعرض التكلف في السجع عند طلب تماثل الحروف ، كذلك يعرض في الفواصل عند طلب تقارب الحروف ، وأظن أن الذي دعا أصحابنا إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل ، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعاً ، رغبة في تنزيه القرآن عن الوصف اللائح بغيره من الكلام والمروي عن الكهنة وغيرهم ، وهذا غرض في التسمية قريب ، فأما الحقيقة فما ذكرناه ، لأنه لا فرق بين مشاركة بعض القرآن لغيره من الكلام في كونه مسجوعاً ، وبين مشاركة جميعه في كونه عرضاً وصوتاً وحروفاً وكلاماً وعربياً ، ومؤلفاً ، وهذا مما لا يخفى فيحتاج إلى زيادة في البيان ، ولا فرق بين الفواصل التي تماثل حروفها في المقاطع وبين السجع ، فإن قال قائل : إذا كان عندكم أن السجع محمود فهلا ورد القرآن كله مسجوعاً ، وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع ؟ قيل : إن القرآن أنزل بِلغة العرب وعلى عرفهم وعاداتهم وكان الفصيح من كلامهم لا يكون كله مسجوعاً ، سيما في ذلك من أمارات التكلف والإستكراه والتصنع ، لا سيما فيما يطول من الكلام ، فلم يرد مسجوعاً جريماً به على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم ، ولم يخل من السجع لأنه يحسن في بعض الكلام على الصفة التي قدمناها ، وعليها ورد في فصيح كلامهم ، فلم يجز أن يكون عالياً في الفصاحة وقد أخل فيه بشرط من شروطها ، فهذا هو السبب في ورود القرآن مسجوعاً وغير مسجوع ، والله أعلم .

ومن الكتاب المحمدين من كان يستعمل السجع كثيراً ، ولا يكاد يخل به ، وهو أبو أسحاق إبراهيم بن هلال الصائبي⁽¹⁾ ، وأبو الفرج

(1) هو إبراهيم بن هلال بن إبراهيم بن زهرون الحارثي ، أبو إسحاق الصائبي ، نابغة ،



المعروف بالببغاء^(١) ، ومنهم من كان يكرهه ويتجنبه وهو أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد^(٢) ، وطريقته غير هؤلاء استعماله مرة ورفضه أخرى ، بحسب ما يوجد من السهولة والتيسير أو الإكراه والتكلف ، فأما عبد الحميد بن يحيى ، وعبدالله بن المفقع ، وأبو الربيع محمد بن الليث وجعفر بن يحيى بن خالد ، وإبراهيم بن العباس ، وسعيد بن حميد ، وأبو عثمان الجاحظ ، وأبو علي البصير ، وأحمد بن يوسف ، وإسماعيل ابن صبيح ، ومحمد بن غالب ، ومحمد بن عبدالله الأصفهاني ، وابن ثوبة ، وأبو الحسين أحمد بن سعد ، وأبو مسلم محمد بن بحر ، وأشباههم ، فإن السجع فيما وقفت عليه من كلامهم قليل ، لكنهم لا يكادون يخلون بالمناسبة بين الالفاظ في الفصول والمقاطع ، إلا في اليسير من المواضع .

وأما قول أبي الحسين بن سعد في بعض رسائله : وقد عرفت القدر فيما تراخى من كتبك ، وأبطأ عني من برّك ، ورجعت فيما اتفق من حال الجفاء في هذه الوهلة ، إلى ما عرفت صحته من العهد ، وخلصه من الود ، فلم



كان اسلافه يمزقون بصناعة الطب ، ومال هو الى الادب ، فتقلد دواوين الرسائل والمظالم تقليدا سلطانيا في ايام المطيع لله العباسي ، ثم قلده معز الدولة الديلمي ديوان رسائله ، فخدمه وخدم بعده ابنه عز الدولة (بختيار) كان يحفظ القرآن ، وقد نشر له الامير شكيب ارسلان « رسائل الصابري » وطلق عليه حواشي نافعة وله كتاب « التاجي » و « كتاب الهفوات النادرة » الذي نشره المجمع العلمي العربي بدمشق توفي سنة ٢٨٤ هجرية .

(١) هو عبد الواحد بن نصر بن محسن الخزومي - ابو الفرج - المعروف بالببغاء ، شاعر مشهور ، من اهل نصيبين اتصل بسيف الدولة ، ودخل الموصل وبغداد ، وتقدم الملوك والرؤساء . له ديوان شعر توفي سنة ٢٩٨ هجرية .

(٢) هو محمد بن الحسين العميد بن محمد ، ابو الفضل : وزير ، من ائمة الكتاب ، كان ضليعا في علوم الفلسفة والنجوم ، ولقب بالجاحظ الثاني قال عنه ابن الاثير : « كان ابو الفضل من محاسن الدنيا ، اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره من حسن التدبير وسياسة الملك والكتابة التي اتي فيها بكل بديع ، مع حسن خلق ولين عشرة ، وشجاعة تامة ، ومعرفة بامور الحرب والمحاضرات ، وبه تخرج عضد الدولة البويهبي ومنه تعلم سياسة الملك ، ومحبة العلم والعلماء » . مات بهمدان سنة ٢٦٠ هجرية .

أجد لسوء الظن مساعداً ، ولا لظاهر الإغراض قبولاً ، لأنك الأخ الملقب
 أحياناً ، المتكافئة في الجميل أفعاله ، غير أن النفس تستوحش للمتكر من
 حيث عرفته ، وتلم من حيث جمدت ، ويتضاعف عليها الأسف للجفاء
 إذا وقع من معدن البر ، والإرتياب إذا كان رديفاً للثقة ، وتزوجوا لأن يكون
 من تلون الزمان فيك على أمن ، ومن وفائه بعد مودتك على أقوى أمل
 فإن في هذا الكلام تزكياً للمناسبة بين الألفاظ ، لأن - قبولاً - ليس
 على وزن - مساع - وتستوحش ليس بازائها كلمة ، لأنه كان ينبغي أن
 يقال - تستوحش لما تستنكر من حيث عرفت ، وتفر مما تقدم من حيث
 حمدت - أو غير - تستنكر - من الألفاظ التي تكون مناسبة لتستوحش ،
 وكذلك - البر - لا يناسب - الثقة - في الصيغة ، وأمن ليس على وزن
 أمل ، وهذا ليس بعيب فاحش ، وإنما هو ترك للأفضل والأولى من اعتماد
 المناسبة

وحدثني أبو القاسم زيد بن علي الفارسي ، قال : حدثنا أبو عبيد

نعيم بن مسعود الهروي ، قال : حدثنا أبو القاسم يحيى بن القاسم القصباني ،

قال : حدثنا دعلج بن أحمد بن دعلج ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز

البعوثي ، قال : حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن ثبير بن خالد عن رجل من رجاله

عن أبي نعام عمرو بن عيسى العبدوي عن مسلم بن بديل عن أبياس بن

زهير عن سويد بن هشيرة عن النبي ^(ص) قال : « خير الملك مناسكتهما »

ومؤمورة ^(١) ومهورة ^(٢) ، ثم قال : سمعنا مؤمورة ^(١) لأجل المناسكة ،

والمستعمل - مؤمورة - أي كثيرة النتاج ، كما قرئ : (وإذا أردنا أن

نهلك قرية أمرنا متر فيها) ^(٣) أي كثيرنا

(١) سورة الاسراء الآية ١٦ . قوله : مؤمورة مؤمورة ، أي كثيرة النتاج ، كما قرئ : (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا متر فيها)

وحدثني زيد بن عليّ بهذا الإسناد عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن يزيد بن سفيان عن منصور عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، أنه كان يعوذ الحسن والحسين عليهما السلام فيقول : « أعيدكما بكلمات الله التامة ، من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة »^(١) ولم يقل - مُلّمة - لأجل المناسبة. وكذلك قوله ﷺ في بعض الحديث : « ترجعن مأزورات غير مأجورات » لأن مأزورات من الوزر والمستعمل موزورات ، فجاء به هكذا لأجل المناسبة .

والسجع الواقع موقعه كثير لمن طلبه ، ومنه قول أبي الفرج عبد الواحد ابن نصر البيهقي في أول رسالة له : إذا كانت حقيقة الشكر - أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة - في متعالم العرف والعادة ، إنما هي علة موضوعة لاستجلاب الزيادة ، فقد لزم بدليل العقل ، وحجة الفضل ، أن يسمى الشاكر مستزيداً لا مكافياً ، ومستديماً لا مجازياً ، وتبقى النعمة مطالبة بواجبها ، والمِنَّة مقتضية عن صاحبها .

وقوله في فصل آخر : وعلمي بأن أقرب مؤمليه إليه ، وأوجبهم حرمة عليه ، أشدهم استزادة لنعمة ، وأكثرهم إلحاحاً على كرمه ، بعضني على التقرب إلى قلبه بالسؤال ، ومناجاة كرمه بلسان الآمال ، فسألت متقرباً ، وطلبت متسحّباً .

وبلغ عليّ بن الحسن عليهما السلام قولُ نافع بن جبير في معاوية : كان يسكته الحلم ، وينطقه العلم ، فقال : بل كان يسكته الحصر ، وينطقه البطر .

ووقف الأحنف على قبر الحارث بن معاوية المازنيّ فقال : رحمك الله أبا المورق ، كنت لا تحقر ضعيفاً ، ولا تحسد شريفاً .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الانبياء ومسلم في كتاب الذكر .

وقال بعضهم : سئل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك
وجنى ثمارك ؟ فإن لم تجيبك حواراً ، أجابتك اعتباراً .

وقال أبو إسحاق الصبائي في بعض كتبه : ويسر له الفتوح شرقاً وغرباً
ويمكنه من نواصي أعدائه سلماً وحرباً ، ويجعله في أحواله كلها سعيداً
مُحظوظاً ، وبعين رعايته ملحوظاً محظوظاً ، ولا يخليه من مزيد تنوافر مادته
إليه ، وإحسان الله يتظاهر لديه ، ويصل ما منحه بنظائر تملوه وتبعه ، وأمثال
تقفوه وتشفعه .

ومن كتاب له آخر : وصل كتاب مولانا الأمير الجليل عضد الدولة
جواباً ، وفهمته وما اقترن به ثواباً ، وقبضته ووقع في موقع الماء من ذي
العلة ، والشفاء من ذي العلة ، وأعظمت قدر ما اختصني به من عنايته ،
وأبانه في من رعايته ، وجعلت ذلك جنة بيني وبين الزمان ، وأثرة لي
على الأضراب والأقران ، وشكرت إنعامه مجتهداً محتملاً ، وأدركته مفتخراً
متجماً .

وهذا كله سجع يتبع المعاني غير متكلف ولا مستكره ، وأمثاله أكثر
من أن تحصى .

وقد سمي قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول - التجميع -
ومثل ذلك بقول سعيد بن حميد في أول كتاب له : وصل كتابك
فوصل به ما يستعبد الحر وإن كان قديم العبودية ، ويسترق الشكر وإن
كان سالف فصلك لم يبق شيئاً منه ، لأن المقطع على - العبودية - منافق
للمقطع على - منه .

فهذا هو مثال ما ترك به المناسبة قد قدمناه ، ومثال الأسجاع التي
تكون غير متكلفة قد ذكرناه ، فأما إذا تكلفت واعتمدت وكانت المعاني
تابعة لها فليس ذلك بمرضي .

ومما يجب اعتماده في هذا ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد ، لأن ذلك يقع تعرضاً للتكرار ، وميلاً إلى التكلف ، وقد استعمل ذلك في الخطب وغيرها من المنشور ، وهو يقع في المكاتبات خاصة .

فأما القوافي في الشعر فإنها تجري مجرى السجع ، وإن المختار منها ما كان متمكناً يدلُّ الكلام عليه ، وإذا أنشد صدى البيت عرفت قافيته ، كما قال ابن نباتة في وصف قصيدته :

خذها إذا أنشدت للقوم من طربِ صدورُها علّمتُ منها قوافيها
وقد قدّمنا لذلك أمثلة ، وبيننا ما يكون من القوافي حشواً في باب الحشو.

وقد صنّف العلماء في باب القوافي كتباً بيّنوا فيها ما تجب إعادته من الحروف والحركات وما لا تجب إعادته ، ووضعوا لتلك الحروف والحركات أسماء لا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك ، لأنه هناك مستوفى مستقصى وليس مما نحن بسبيله .

وقد التّم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا يلزمه طلباً للزيادة في التناسب ، والإعراق في التماثل ، كقول الحطيمية :

ألا من لقب عارم النظرات يُقطّع طولَ الليل بالزفّرات
إذا ما الثريا آخر الليل أعتقت كواكبها كالجزع منحدرات^(١)

فالتزم الرّاء في جميعها قبل حرف الروي وهي غير لازمة .

وكقول حسان :

(١) عارم النظرات : مشتدها ، واعتقت : مالت للغروب . والجزع : خرز فيه سواد وبياض .

بكل كميّة جَوَزهُ نصف خَلقته وَقُبِ طَوالِ مشرفاتِ الحواريك^(١)
فالتزم الرءاء التي تسميها أصحاب القوافي الدخيل بين ألف التأسيس
وحرف الروي .

وكان شيخنا يذهب إلى أن قصيدة كُتِبَ الي أوّلها :
خَلِيْ هَذَا رِبْعُ عَزَّةٍ فاعقلا قَلَوَصَيْكَمَا ثَمَّ ابْكِيَا حَيْثُ حَلَّتْ
فَدَلَزِمَ اللّامَ فِي جَمِيعِهَا ، فَلَمَّا سَأَلْنَاهُ عَنِ الْبَيْتِ الَّذِي يَرُوي فِيهَا وَهُوَ :
أصاب الردي من كان يهوى لك الردي
وَجُنَّ اللّوَاتِي قَلْنَ عَزَّةٌ جُنَّتْ

قال : هذا البيت ليس من القصيدة .
وأما أبو عبادة البحري فإنه التزم الدال في قصيدته التائية الي مدح فيها
المهتدي بالله ، وفيها يقول :

أَسَفْتُ لِأَقْوَامٍ مَلَكَتْ بُعَيْدَهُمْ وَكَانَتْ دَجَّتْ أَيْامَهُمْ وَأَسْوَدَّتْ
مَضَوْا لَمْ يَرَوْا مِنْ حَسَنِ عَدْلِكَ مِنْظَرًا وَلَمْ يَلْبَسُوا نِعْمَاكَ حِينَ اسْتَجَدَّتْ
وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْمَكَارِمَ أَبْدِيَتٌ جِدَاعاً وَلَا أَنَّ الْمَظَالِمَ رَدَّتْ

وكان علي بن العباس الرومي يلتزم هذا كثيراً ، وهو موجود في شعره .
ونظم أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان شعره المعروف بلزوم ما لا
يلزم على هذه الطريقة ، وكذلك أكثر كلامه المنشور سلك فيه هذا المنهج .
وليس يغتفر للشاعر إذا نظم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه ما لا
يلزمه شيء من عيوب القوافي ، لأنه إنما فعل ذلك طوعاً واختياراً من غير

(١) كميّة : بصير لونه بين السواد والحمرة ، وجوزه : وسطه أي بطنه ، والقب :
الخيل الضوامر ، والحواريك : جمع حارك وهو أعلى الكاهل .

إلحاء ولا إكراه ، ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق وأقرب السبل
وليس بنا حاجة إلى المتكلف المطرّح ، وإن ادعى علينا قائله أن مشقة نالته
وتعباً مرّ به في نظمه .

وورود القوافي متمكنة في الأشعار المختارة موجود ، ومنه قول أبي
عبّادة :

أخيال علوة كيف زرت وعندنا أرقُّ بشرِد بالخِيال الزائر
طيب ألم لها ونحن بمهمه قفر يشق على الملمِّم الخاطر
أفضى إلى شعث تطير كراهمُ روحتُ قود كالقسي ضوامر^(١)
حتى إذا نزعوا الدجى وتسربلوا من فضل هليلة الصباح النائر^(٢)
ورنّوا إلى شُعب الرحال بأعين يكسرن من نظر النعاس الفاتر
أهوى فأسعف بالتحية خلسةً والشمس تلمع في جناحي طائر
سرنا وأنت مقيمة ولربّما كان المقيم علاقةً للسائر

وقول أبي الطيب المتنبّي :

يا من يعزُّ علينا أن نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدمُ
إن كان سرّكم ما قال حاسدنا فما لجرح إذا أرضاكم ألسم
وبيننا لورعيتم ذلك معرفةً إن المعارف في أهل النهى ذمم

وقول أبي العلاء بن سليمان فيما قرأته عليه :

رُدِّي كلامك ما أملت مستمعاً ومن يملُّ من الأنفاس ترديدا
باتت عُرَى النوم عن جفني محللة وبات كورِي على الوجناء مشدودا

(١) قود : جمع اقود وهو الدلول المتقاد من الابل والخيل ونحوهما .

(٢) النائر : اسم فاعل من نار الصبح ظهر نوره ، وهلهته : ضمته ورقته .

وقوله أيضاً :
لأفالك في العام الذي والى فلم يسألك إلا قبسلة في القابل
إن البخيل إذا يمد له المدى في الجود هان عليه وعد السائل
وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

ومما يجب أن يعتمد في القافية ألا تكون الكلمة إذا سكت عليها كانت
محملة لمعنى يقتضي خلاف ما وضع الشعر له ، مثل أن يكون مدحاً فيقتضي
بالسكوت عليها وقطع الكلام بها وجهاً من الذم أو معنى يتطير منه المدح
أو ما يجري هذا المجرى ، كما حكى أن صاحب إسماعيل بن عباد أنشد
عضد الدولة قصيدة مدحه بها ، فقال فيها :

ضممت على أبناء تغلب تامها فتغلب ما كرت الحديدان تغلب^(١)

فتطير عضد الدولة من مواجهته إياه بتغلب ، وقال : يكفي الله ذلك .
ولو قال في وسط البيت - تغلب - لم يكن في ذلك من القبح ما يكون في
القافية ، لأنها موضع قطع وسكوت ووقوف على ما مضى واستئناف لما
يأتي .

وروي أن أبا الطيب لما أنشد قصيدته التي ودع بها عضد الدولة فقال
فيها :

وأيا شئت يا طرفي فكوني أذاة أو نجاة أو هلاكاً

قال عضد الدولة : يوشك أن يصاب في طريقه ، وكان من منته فيه ،
وقال أبو الفتح عثمان جني : جعل القافية هلاكاً فهلك .

(١) تغلب : من أول البيت ، قبيلة عربية ، وتغلب من آخرها مثل مضارع مبنى النجوم .

ومن هذا الجنس أيضاً الابتداء في القصائد ، فإنه يحتاج إلى تحرز فيه حتى لا يستفتح بلفظ محتمل أو كلامٌ يُسَطِّيرُ منه ، وقد روي أن ذا الرمة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية ، فلما ابتداء وقال :

أبال عينك منها الماء ينسكبُ كأنه من كليّ مفريّة سَرِبُ

قال هشام : بل عينك^(١) .

وقد كان أبو الطيب إفتح قصيدته التي مدح فيها عضد الدولة بقوله :

أوهٍ بديل من قولتي وأها لمن نأت والحديث ذكراها

فقال له : أوهٍ وكيه ، ويقال : إن بعض الشعراء^(٢) دخل على الداعي العلوي^(٣) في يوم مهرجان فأنشده :

لا تقل بشري ولكن بشريانِ غرّة الداعي ويوم المهرجانِ

فبطحه وضربه خمسين عصاً ، وقال : إصلاح أدبه أبلغ في ثوابه .

وكان شيخنا يعيب قول أبي الطيب :

إذا ما لبست الدهر مستمتعاً به تخرقت والملبوس لم يتخرقِ

ويقول : إذا طولب الشاعر بحسن الأدب وجب ألاّ يقابل الممدوح بمثل هذا الكلام .

(١) كانت عين هشام تدمع دائماً ، فظن انه يعرض به .

(٢) هو نصر بن نصر الحلواني المشهور بابن مقاتل .

(٣) هو محمد بن زيد صاحب طبرستان .

وقد أنكر عبد الملك بن مروان على جرير ما هو دون هذا من القول
وذلك أنه لما أنشده :

أتصحر أم فؤادك غير صاح^(١)

فقال له عبد الملك : بل فؤادك .

ويروى أن أبا نؤاس لما أنشد الفضل بن يحيى قصيدته :
أوسع البلى إن الخشوع لبسادي طيبك وإني لم أخنسك بودادي

تطير الفضل من هذا الإبتداء ، فلما انتهى إلى قوله في القصيدة :
سلام على الدنيا إذا ما فقدتم^١ بني برمك من راحلين وغاد
استحکم تطيره ، فلم يمض إلا أسبوع حتى نكب بنو برمك ، وقتل
جعفر بن يحيى .

وبعض الناس يروي أن أبا عبادة أنشد يوسف بن محمد بن يوسف
الثغري قوله :

لك الويل من ليل تطاول آخره^٢ ووشك نوى حتى تزم أباعره^٣

فقال له يوسف : الويل لك والحرب ، والرواية المشهورة - له الويل -
وهي أقرب وأصلح .

ومن القوافي التي جاءت حشواً لأجل حروف الروي من غير معنى
يختص به قول أبي عدي القرشي :

(١) هذا صدر البيت وتامه :
شبه هم صحك بهترواح

ووقيتَ الختوفَ من وارثٍ وا لٍ وأبناك صالحاً ربُّ هودٍ

فليس في تسمية الباري تبارك وتعالى - رب هود - معنى ، ولا وجه لذلك إلا أن القصيدة دالية ، وإلا فهو تعالى رب نوح وهود وكل أحد ، وهذا كثير في الأشعار الضعيفة .

ومن تناسب القوافي تجنب الإقواء فيها ، وهو اختلاف إعرابها ، فيكون بعضها مثلاً مرفوعاً وبعضها مجروراً ، وهذا يوجد في أشعار العرب ، وقد روي أن النابغة كان يُقوي حتى دخل المدينة وسمع أهلها يغنون بقوله في قصيدته التي أولها :

أمين آل مية رائح أو مغتدي عجلانَ ذا زاد وغير مزودٍ
زعم البوارحُ أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود^(١)

ففظن للإقواء فتركه .

والإيطاء في القوافي عيب ، وهو أن تتفق القافيتان في قصيدة واحدة ، وأمثال ذلك كثيرة ، فأما أن يكون معنى القافيتين مختلفاً ولفظها واحداً فذلك ليس بعيب ، مثل أن تأتي العين ويراد بها الجارحة ، والعين ويراد بها الذهب ، وإذا بعد ما بين القافيتين المتكررتين في القصيدة كان أصلح ، وإن كان الإيطاء عيباً على كل حال .

والسناد أيضاً عيب ، وهو اختلاف في الحركات قبل حرف الروي ، كما قال عدي بن زيد :

ففاجأها وقد جمعت جموعاً على أبواب حصن مُصلتيننا

(١) البوارح : الطيور التي تجيء عن اليمين فتؤليك مياستها ، وكانوا يشاهمون منها .

فقدت الأديم لراهشيه وألنى قولها كنيهاً ومينها (١)

فالميم من - مينا - مفتوحة ، والتاء من - مصليتنا - مكسورة .

والاستناد من قولهم : خرج من فلان برأسين متساندين أي ككل واحد منهما على حiale ، وكذلك قالوا : كانت قرشش يوم التهجول متساندين أي لا يقودهم رجل واحد .

ومن عيوب القوافي أن يتم البيت ولا تتم الكلمة التي منها القافية حتى يكون تمامها في البيت الثاني ، مثل أبيات كتبها إلي الشيخ أبو العلاء بن سليمان في بعض كتبه ، وحكي أن أبا العباس المبرد ذكرها في كتابه الموضوع في القوافي ، وسمى هذا الجنس من عيوب القافية - المجاز - والأبيات بها هي :

شبيهة باهبن يعقوب
سُفَّ يشرب الخمر
سِع الأمواه بالقهو
نَ في صبح وإمساء
شك الرحمان أن يصلبه
هنا أهل فلا يكش
إن الأخضر الإيطي
قد النار لأضياف
دنانير وأموال
اسع الرزق على هذا
أو والفعل ستوق

أولكن لم يكن
ولا يزني ولا يؤ
ة مزجاً لم يكن دو
وهذا منكرو يؤ
في ناز خزي هيو
ف عنه ريش السو
ذ الفحشاء لا يؤ
ولو قيل له ف
فيا رحمان لا تؤ
الذي منظره لو
فوزن الريش لا يؤ (٢)

(١) الصلتون : المجدون سيوفهم ، الأديم : الجلد ، الراهشان : عرقان في باطن اللدرايين .

(٢) بيتوق أي تيقظ بخرج عيسى والقضية من يوم هجرة رسول الله صلى الله عليه وآله .

وقطع الكلام على يو .

ومما يجري هذا المجرى التضمين ، وهو ألا تستقل الكلمة التي هي القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما في أول البيت الثاني وذلك مثل قول النابغة الذبياني :

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إني
شهدت لهم مواطن صادقات أتيتهم بنصح الود مني

ومن عيوب القوافي في ترك التناسب أن يكون الروي على حرفين متقاربين ، كما قال بعض العرب :

بُنِيَّ إِنَّ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيْبَنُ المنطق اللينُ والطُعَيْمُ
وهذا من الشاذ النادر الذي لا يلتفت إليه .

ومن عيوب القوافي أن تكون قافية المصراع الأول من البيت الأول على روي ينبيء أن تكون قافية آخر البيت بحسبه فيأتي بخلافه ، كقول عمرو ابن شاس :

تذكرت ليلي لات حين ادكارها
وقد حني الأضلاع ضل بتضلال^(١)

فلما قال - ادكارها - أوهم أن الروي حرف الراء بوصل وخروج وردف قبله ، ثم جاء بالقافية على اللام ، كذلك قول الشماخ :

لمن منزل عاف ورسم منازل عفت بعد عهد العاهدين رياضها

(١) ادكارها : ذكرها اي ليس الحين حين ذكرها ، وضل بتضلال خبر مستدا مخلوف اي امرى ، ويقال للباطل - ضل بتضلال او ضلا بتضلال .

وقد سمي هذا الفن - التجميع - وهو على كل حال من أسهل عيوب
القوافي وأقربها إلى الجواز والصحة .

وأما التصريح فيجزى مجرى القافية ، وليس الفرق بينهما إلا أنه في
آخر النصف الأول من البيت ، والقافية في آخر النصف الثاني منه ، وإنما
شبهه مع القافية بمصراعي الباب ، وقد استعمله المتقدمون والمحدثون في أول
القصيدة ، وربما استعملوه في أثنائها ، وتضمن كان يلهج به من المتقدمين امرؤ
القيس ، فإنه صرع في أول قصيدته :

قفنا نيك من ذكري حبيب ومنزل
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

ثم قال من بعد :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل

وقال فيها :

أفأظم مهلاً بعض هذا العادل وإن كنت قد أزمعت هجري فأجمل

وقال في التي أولها :

ألا عيم صباحاً أيها الطلل البالي

وهل يعمن من كان في العصر الخالي
ديار ليلمي عافيات بذي الخال

ألمح عليها كل أسحم هطسك (١)
ألا أني بال علي جمل بال
يقود بنا بال ويتبعنا بال

(١) ذي الخال : موضع أو جبل ، الأسحم : السحاب الأسود .

وكذلك اعتمد جماعة من الشعراء في بعض قصائدهم ، والذي أراه أن التصريح يحسن في أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره ، ويفهم قبل تمام البيت روي القصيدة وقافيتها ، ولذلك قال أبو تمام :

وإنما * يروك بيت الشعر حين يصرع

فأما إذا تكرر التصريح في القصيدة فلست أراه مختاراً ، وهو عندي يجري مجرى تكرر الرصيع والتجنيس والطباق وغير ذلك مما سيأتي ذكره . وإن هذه الأشياء إنما يحسن منها ما قل وجرى منها مجرى اللمعة واللمحة ، فأما إذا تواتر وتكرر فليس عندي ذلك مرضياً .

فإن قال لنا قائل : كيف يكون التصريح وغيره من الأصناف التي أشرت إليها حسناً إذا قل وإن كثر لم يكن حسناً ؟ قيل له : هذا غير مستنكر ولا مستطرف ، وله أشباه كثيرة ، فإن الخال يحسن في بعض الوجوه ، ولو كان في ذلك الوجه عدة خيلان لكان قبيحاً ، ويكون في بعض النقوش يسير من سواد أو حمرة أو غيرهما من الألوان ، فيحسن ذلك المزاج والنقش بذلك القدر من اللون ، فإن زاد لم يكن حسناً ، وتستحسن غرة الفرس وهي قدر مخصوص ، فإن كان وجهه كله أبيض أو زاد ذلك القدر من البياض لم يحسن ، وأشباه هذا أكثر من أن تحصى ، والعلة فيه أنه إنما كان حسناً بالإضافة إلى غيره .

وقد ترك التصريح جماعة من الشعراء المتقدمين والمحدثين في أول القصيدة ، كما ابتداء ابن أحمر قصيدته فقال :

قد بكرت عاذلتي بكثرةً تزعم أنني بالصبا مشتهر

فلم يصرع ، ثم قال من بعده :

بل ودعيني طفلاً إنني بكبير فقد دنبا الصبح فما أنتظر
وربما أحل الشاء بالتصريح في جميع القصيدة

ومن المناسب أيضاً التصريح ، وهو أن يعتمد تبصير مقاطع الأجزاء
في البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة ، وكأن ذلك شبه
بترصيع الجوهر في الحلي ، وهنا مما قلنا إنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى ،
لأنه يدل على التكلف وشدة التصنع ، وإنما يحسن إذا وقع قليلاً غير نافر ،
ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي علي البصير في بعض كلامه : حتى علم
تريضك نصيحاً ، وتريضك تصيحاً ، وقالت الخنساء :

حامي الحقيقة محمود الخليفة مهدي الطريقة نفاع الضمير
جواب قاصية جسرار ناصية عقاد ألوية الخبيل جملوه
وقال امرؤ القيس :

فتور القيام قطيع الكلام من افتقر عن ذي غروب الغصير
وقال بشامة بن عمرو بن الغدير :
هوان الحياة وخزي المات وكلاً أراه طعاماً وبيلاً
وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله :

(1) فتور القيام : متراخيته لكبر عجزتها ، وقطيع الكلام : قليته لحياها ، والغروب :
بياض الأسنان ، والخصر : البارد العلب .

ألفت الملا حتى تعلمت بالفلأ
رُنُو الطلي أو صنعة الآل في الخدع^(١)

فهذا وأمثاله إذا كان قدراً يسيراً حسن على ما ذكرناه ، فأما إذا توالى
وكثر فإنه يقبح للدلالته على التكلّف ، وإن كان كل منه بانفراده جيداً ،
وذلك مثل قول أبي صخر الهذلي :

عذب مقبّلها جدل مخلخلها كالدعص أسفلها محصورة القدم^(٢)
سود ذوائبها بيض ترائبها محض ضرائبها صيغت على الكرم^(٣)
عبل مقبّلها حال مقلّدها بفض مجردها لفاء في العم^(٤)
سمح خلائقها ذرم مرافقها يُرَوّى معابقتها من بارد شبّيم

فهذا لما توالى لم يحسن ، والعلة في ذلك ما ذكرناه .

ومن التناسب أيضاً حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع
إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً ، ومثال ذلك قول الشريف الرضي :

قلبي وطرفي منك هذا في حمى قبيظٍ وهذا في رياض ربيع

(١) الملا : المتسع من الأرض ، والرنو : ادامة النظر ، والطلا : ولد الطيبة ، والآل :
السراب ، ويضرب به المثل لأنه يخدع النظر .

(٢) الدعص : كتيب الرمل المجتمع شبه به عجيزتها .

(٣) الترائب : جمع تريبة وهي أعلى الصدر ، وضرائبها : سجاياها .

(٤) عبّل ضخم : يعني أنها ممثلة الساقين ، وحال مقلدها : به حله ، وبفض مجردها :
رقبة الجلد ناعته ، ولفاء : غير مسترخية ، والعم : التام العام من كل شيء .

فإنه لما قدم - قلبي - وجب أن يقدم وصفه بأنه في حمى قيظ ، فلو
كان قال - طرفي وقلبي منك - لم يحسن في الترتيب أن يؤخر قوله - في
رياض ربيع - والطرف مقدم .

وكذلك أيضاً قول الآخر :

فاللامعاتُ أسته وأسرةٌ والمائسات ذوابلٌ وقُدود^(١)

لأن القُدود لما كانت مؤخرة وجب أن تكون الأسرة كذلك ، وأن
يقدم الأسته كما قدمت الذوابل ، وأمثال هذا كثيرة .

ومن المناسبة أيضاً التناسب في المقدار ، وهذا في الشعر محفوظ بالوزن ،
فلا يمكن اختلاف الأبيات في الطول والقصر ، فإن زاحف بعض الأبيات
أو جعل الشعر كله مزاحفاً حتى مال إلى الإنكسار وخرج من باب الشعر
في الذوق كان قبيحاً ناقص الطلاوة ، كقصيدة عبید بن الأبرص :

أقفر من أهله ملحوبُ

وكتقول ابن يعفر :

إنا فمنا على ما خيلت سعد بن زيد وعمرأ من نميم
وضبة المشتري العار بنا وذاك عم بنا غير رحيم
ونحن قوم لنا رماح وثروة من موال وصميم^(٢)

فإن هذا غير مستحسن لأنه خارج عن أسلوب المنظوم والمشور ، وإن

(١) الذوابل : الزمخ .

(٢) الصميم من كل شيء : خالصه ومطهره .

كان في العَرُوض مستقيماً ، وكان الخليل بن أحمد يستحسن بعض الزخارف في الشعر إذا قلّ ، وإذا كثر قبح عنده ، وقال بعض الأدباء : هو مثل اللثغ في الجارية ، يشتهي القليل منه ، وإن كثر هجن وسمج ، فأما الكلام المنشور فالأحسن منه تساوي الفصول في مقاديرها أو يكون الفصل الثاني أطول من الأول ، وعلى هذا أجمع الكتّاب ، وقالوا : لا يجوز أن يكون الفصل الثاني أقصر من الأول ، والنوق يشهد بما قالوه ويتقضي بصحته ، ولهذا السبب استقبحوا إطالة الفصول لثلاثاً يؤولن بالجزء الأول طويلاً فيحتاج إلى إطالة التالي له ليساويه أو يزيد عليه فيظهر في الكلام التكلّف ، ويقع ما لا حاجة للمعنى والغرض إليه .

ومن التناسب بين الألفاظ المجانس^(١) وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقاً من بعض إن كان معناهما واحداً أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما مختلفاً ، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى ، وهذا إنما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلاً غير متكلّف ولا مقصود في نفسه ، وقد استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم ، ثم جاء المحسنون فلهج به منهم مسلم بن الوليد الأنصاري ، وأكثر منه ومن استعمال المطابق والمخالف وهذه الفنون المذكورة في صناعة الشعر ، حتى قيل عنه : إنه أول من أفسد الشعر ، وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعده فزاد على مسلم في استعماله والإكثار منه ، حتى وقع له الجيد والرديء الذي لا غاية وراءه في القبح ، فمما للعرب قول امرئ القيس :

(١) لعله - التجانس - كما سماه الرماني .

لقد طمّح الطماح من بعد أرضه ليُلبسني من دأته منّا تلبسا (١)

وقول القطامي :

كنية الحي من ذي اليقظة احتملوا مستحقين فؤاداً ما له قاد

وقول جرير بن عطية :

وما زال معقولاً عقالٌ عن الندى وما زال محبوباً عن الخير حابس (٢)

وقول حيّان بن ربعة الطائي :

لقد علم القبائل أن قومي لهم حدٌ إذا لبس الحديد (٣)

وقول النعمان بن بشير :

ألم تبتاركم يوم بدر سيوفنا وليك عما ناب قومك نائسُم

وقول رجل من بني عيس :

وذلكم أن ذلّ الجار حالفكم وأن أنفكم لا يعرف الأنفاس

(١) الطماح : رجل من بني اسد، وهو الذي وثى به عند قيصر حتى غضب عليه وسمه.

(٢) عقال وحابس : من أجداد الفرزدق .

(٣) حد : قوة ومنعة .

وقول مسكين الدارمي :

وأقطع الخرق بالخرقاء لاهية
إذا الكواكب كانت في الدجى سُرجاً^(١)

وقول زياد الاعجم :

ونُبتُّهم يستنصرون بكاهلٍ وللؤمِ فيهم كاهلٌ وسنامٌ^(٢)

وبعض البغداديين يسمي تساوي اللفظتين في الصفة مع اختلاف المعنى
- المماثل - ككاهل وكاهل في البيت ، وهو جل وهو جل في قول
الأفوه الأودي :

وأقطع الهوجل مستأنساً بهوجلٍ عيرانة عنتريس^(٣)

لأن لفظ الهوجل واحدة والمراد بالأولى الأرض البعيدة والثانية
الناقة العظيمة الخلق ، ويسمى - المجانس - ما توافقت فيه اللفظتان بعض
الإتفاق ، وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمي هذا الفن الجنس
ويسمى المطابق - المتكافئ . وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن
بشر الأمدي ، وقال : إن هذا اللقب وإن صح بموافقته معنى الألقاب
وأنها غير محظورة فإن الناس قد تقدموا أبا الفرج في تلقيب هذه الأنواع
مثل أبي العباس عبدالله بن المعتز بالله وغيره ، وكفوه المؤونة في اختراع
اللقاب تخالفهم ، والصواب ما قاله أبو القاسم .

ومن مجانس أبي تمام المختار قوله :

(١) الخرق : الفلاة الواسعة ، والخرقاء : الناقة .

(٢) كاهل الاول : اسم رجل ، وكاهل الثاني : ما بين الكتفين .

(٣) العيرانة : السريعة ، والعنتريس : الفليضة الوثيقة .

يمدون من أيد عواص عواصم تطول بأسياف قواضب قواضب^(١)

وقوله :

أرامة كنت مألّف كل زيم لو استمتعت الأنس المقيم

وقوله :

فيا دمع أنجدني على ساكني نجد

ومن قبيح تجنيسه قوله :

قرت بقران عين الدين وانشرت بالأشترين عيون الشرك فاقضلما

وقوله :

خشنت عليه أخت بني خُشين

وقوله :

فاسلم سلمت من الآفات ما سلمت سلام سلمى ومهما أوزق السلم^(٢)

وقوله :

سلم على الربيع من سلمى بندي سلم

وقوله :

تجرع أسي قد أفقر الأجرع الفرد

وله من هذا الجنس أبيات كثيرة ، والسبب في ذلك أنه أحب الإكثار

ولم يقنع باليسير الذي يسمح به خاطره ، ويقع بغير تكليف ولا تعمل .

(١) عواص : جمع عاصية ، وقواضب : قنابل ، وقواضب : قواضب .
(٢) السلام : شجر مر الطعم واحده سلامة ، والسلام : شجر يذبح به واحده سلمة .

ومما ورد في القرآن العظيم من هذا الفن قوله تبارك وتعالى : (ثم انصرفوا صرّفاً صرف الله قلوبهم)^(١) . وقوله تبارك وتعالى : (يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار)^(٢) . وقوله عز وجل : (يمحّض الله الرّبا ويُرّبي الصدقات)^(٣) . ومن كلام النبي ﷺ : « عَصِيَّة عَصَت الله ، وغفارٌ غفر الله لها ، وأسلم سالمها الله » . وقال خالد بن صفوان لرجل من عبد الدار : هشمتك هاشم ، وأمتك أمية ، وخزمتك مخزوم ، فأنت ابن عبد دارها ، ومنتهى عارها ، وكتب بعض الكتاب العذر مع التعذر واجب ، فأريك فيه . وقال آخر : لا ترى الجاهل إلا مُفَرِّطاً أو مُفَرِّطاً .

وقال أبو العلاء بن سليمان :

والحسن يظهر في شيتين رونقه
بيت من الشعر أو بيت من الشعر

وقال مهيار بن مرزويه :

وإذا عددت سنيّ لم أك صاعداً
عدد الأنابيب التي في صعدي
وألأمُ فيكِ وفيكِ شبتُ على الصبّا
يا جوراً لا أتمّي عليك ولمي^(٤)

وقال أبو العلاء بن سليمان :

إنّ جهلاً سلّمى لآل سلّمي
وثنائي على عذابِ الشنايا

وقال أبو عبادة :

(١) سورة التوبة الآية ١٢٧ .

(٢) سورة النور الآية ٣٧ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٧٦ .

(٤) الضمّة : القاة المستوية المستقيمة ، واللّمة : الشعر المجاوز شحمة الأذن .

ورأيتي فرأيت أحسن منظرٍ رَبِّ القوائد في القنا المتقصد^(١)
وقال أيضاً :

ومذهب حب لم أجد عنه مذهباً وشاغل حب لم أجد عنه شاغلاً
وقال :

هل لِمافات من تلاقٍ تلافٍ أو لشاكٍ من الصبابة شافٍ

وقد سمي قدامة بن جعفر^(٢) هذا الغن من المجانس في - تلاقٍ
وتلافٍ - المضارعة ، إذ كانت إحدى اللفظتين تماثل الأخرى بأكثر
الحروف ولا تشابهها في الجميع ، ومثل ذلك بقول نوفل بن مساحق
للوليد وقد اعتدَّ عليه بالأذن له على نفسه وهو يلعب بالحمام ، وقال :
خصصتك بهذه المنزلة ، فقال له نوفل : ما خصصتني ولكن خصصتني
لأنك كشفت لي عورة من عوراتك ، وأمثال هذا كثير ، والمحمود
منه ما قل ووقع تابعاً للمعنى غير مقصود في نفسه .

ومن المجانس فن ورد في شعر أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان
وسماه لنا - مجانس التركيب - لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به
الصيغتان ، كقوله :

مطايا مطايا وجدكن منازل^١ متى زل عنها ليس عني بمقلع

وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله ، وهو عندي غير حسن
ولا مختار ولا داخل في وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة .

(١) القنا : الرماح ، المقصد : المتكسر .

(٢) هو قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي أبو فرج «وردت ترجمته سابقاً»

فأما مجانس التصحيف فقد ورد في شعر أبي عبادة ، كقوله :
ولم يكن المغترُّ بالله إذ شرى ليعجزَ والمعتزُّ بالله طالبُه^(١)
وكقوله :

وكان الشَّيْلِبَ والنثرةَ الحَصداً ء منه على سليل غريف^(٢)

وهذا أقل طبقات المجانس ، لأنه مبني على تجانس أشكال الحروف في الخط ، وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة إذ لا علقمة بين صيغة اللفظ في الحروف وشكله في الخط .

فأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب على وجهين :
أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً ، والثاني أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد ، فأما إذا خرجت الألفاظ عن هذين القسمين فليست بمتناسبة ، وقد سمي أصحاب صناعة الشعر المتضاد من معاني الألفاظ - المطابق - وسماه أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب - المتكافئ - وأنكر ذلك عليه القاسم الحسن بن بشر على ما حكيناه في المجانس ، وحكى أبو علي محمد بن المظفر الحاتمي عن أبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، قال : قلت لابي الحسن علي بن سليمان الأخفش : أجد قوماً يخالفون في الطباق ، فطائفة تزعم - وهي الأكثر - أنه ذكر الشيء ومقابله وطائفة تخالف في ذلك وتقول : هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد ، فقال : من هو الذي يقول هذا ؟ فقلت : قدامة ، فقال :

(١) هذا البيت من قصيدة له في مدح المعتز بالله وهجاء المستعين ، وشرى : غضب وليج ، والمغتر بالله : اشارة الى المستعين .

(٢) الشليل : الغلالة تلبس تحت الدرع ، والنثرة : الدرع السلسلة الملبس أو الواسعة ، والحصدا : الضيقة الحلق المحكمة ، والغريف : الاجبة ، وليلها : الاسد .

هذا يا بني هو التجنيس ، ومن زعم أنه طباق فقد ادعى خلافاً على الخليل والأصمعي ، فاتفق الأخفش والآمدري على مخالفة أبي الفرج في التسمية وسمى أصحاب صناعة الشعر ما كان قريباً من التضاد - المخالف - وقسم بعضهم التضاد ، فسمى ما كان فيهما لفظتان معناهما ضدان كالسواد والبياض - المطابق - وسمى تقابل المعاني والتوفيق بين بعضها وبعض حتى تأتي في الموافق بما يوافق في المخالف بما يخالف على الصحة - المقابلة - وسمى ما كان فيه سلب وإيجاب - السلب والإيجاب - ولم يجعله من المطابق ، ولكل من ذلك أمثلة سندكرها ونوضحها ، فأما التسمية فلا حاجة بنا إلى المتأزعه فيها ، لأن الغرض فهم هذه المناسبة دون الكلام في أحق الأسماء بها ، على أن الذي اختاره تسمية الجميع بلطابق ، لأن الطابق للشيء إنما قيل له طبقاً لمساواته إياه في المقدار إذا جعل عليه أو غطي به ، وإن اختلف الجنس ، وفي المثل : وافق شئ طبقة أو ومنه طباق الخيل ، يقال : تطابق الفرس إذا وقعت رجلاه في موضع يديه في المشي والعدو وكذلك الكلاب ، قال النابغة الجعدي :

وخيل يطابقسن بالدارعين طباق الكلاب يطأن الهراستا (١)

وقد فسّر قول الله تعالى : (التركين طبقاً عن طبق) (٢) أي حالاً بعد حال ، ولم يرد تساويهما في نفس المعنى ، وإنما أراد تساويهما في المرور عليكم والتغيير لكم ، فإذا كان هذا حقيقة الطباق - وهو مقابلة الشيء بمثله الذي هو على قدره - سموا المتضادين إذا تقابلا متطابقين .

وهذا الباب يجري مجرى المجانس ، ولا يستحسن منه إلا ما قلّ ووقع غير مقصود ولا متكلف ، فأما إذا كان معنيين الكلمتين غير

(١) الهراستا : شوكة مؤذنة .

(٢) سورة الانشقاق الآية ٢٩ .

متناسبين لا على التقارب ولا على التّضاد فإن ذلك يقبح ، ومنه ما أنكره
نُصِبَ على الكُمَيْت في قوله :

أم هل ظعائن بالعلياء رافعة وإن تكامل فيها الدّل والشنب

فإنه قال له : أين الدل من الشنب ؟ إنما يكون الدل مع الغنج ونحوه
والشنب مع اللّمس أو ما جرى مجراه من أوصاف الثغر والقم ، فكان
الدل والشنب في قول الكميت عيباً ، لأنهما لفظتان لا يتناسبان بتقارب
معنيهما ولا بتضادهما .

ومما يستحسن من المطابق قول أبي عبادة البحرى :

فأراك جهل الشوق بين معالمٍ منها وجيدّ الدمع بين ملاعب

وهذه هي ديباجة أبي عبادة المعروفة ، وكلامه السهل الممتنع ، وشعره
الخصل لكثرة مائه ، وقول أبي الطيب :

أزورهم وسواد الليل يشفع لي وأنثى وبياض الصبح يغري بي

فهذا البيت مع بعده من التكلف كل لفظه من ألفاظه مقابلة بلفظة
هي لها من طريق المعنى بمنزلة الضد : فأزورهم وأنثى ، وسواد وبياض
والليل والصبح ، ويشفع ، ويغري ، ولي بي ، وأصحاب صناعة الشعر
لا يجعلون الليل والصبح ضدّين ، بل يجعلون ضدّ الليل النهار ، لأنهم
يراعون في المضادة استعمال الألفاظ ، وأكثر ما يقال الليل والنهار ، ولا
يقال الليل والصبح ، وبعضهم يقول في مثل هذا - مطابق محض ومطابق
غير محض - فالليل والصبح عنده من بيت المتنبي طباق غير محض .

ومن المطابق المحض قول دَعْنِيل بن عَلِيٍّ :
لا تعجبي يا سَكَم من رجلٍ ضحك المشيبُ برأسه فبكسي

ولو قال - تبسم وبكى - لم يكن عندهم من المطابق المحض .

ومن المطابق قول بعضهم : كدر الجماعة خير من صفو الفرقة ،
فكدر و صفو الجماعة والفرقة من الطابق المحض ، وقال محمد بن عمران
التيمي : ما أجد في الحق ، ولا أذوب في الباطل ، وقال عمر بن
الخطاب : ما عاقبت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه .

وقال زُهَيْر :

ليثٌ بعثرَ بصطاد الرجال إذا ما الليث كذَّب عن أقرانه صدقاً (١)
وقال طفيل الغنوي :

يساهم الوجه لم تُقَطعُ أباجلُهُ ، ويصانُ وهو ليوم الروح مَبْنُول (٢)
وقال حبيب بن أوس :

ما إن ترى الأحساب بيضاً وضحاً إلا بحيث ترى المنايا سوداً
وقال جرير بن عطية :

وباسط خبير فيكم يمينه وقابض شر عنكم شماليها
وقال عبدالله بن الزبير الأسيدي :

فردَّ شعورهنَّ السودَ بيضاً وردَّ وجوههنَّ البيضَ سوداً

(١) من : موضع توجد فيه الأسد .

(٢) أباجل : مروق اليد أو الرجل .

وقال الفرزدق :

لَعَنَ الإلهَ نبيَ كليبٍ لِنهمِ لا يغدرون ولا يفون بحارِ
يستيقظون إلى نِهاقِ حميرهم وتنام أعينهم عن الأوتارِ

وقال أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان فيما قرأنا عليه :

ومن دونها يومٌ من الشمسِ عاقلٌ وليلٌ بأطرافِ الأسنّةِ حالٌ (١)

وقال بشار بن برد :

إذا أبقتك حروبُ العداءِ فنبّه لها عمراً ثم نم

وهذا كله من المطابق المختار ، فأما المتكلف القبيح فكقول حبيب
ابن أوس :

لعمري لقد حررتَ يومَ لقيتهُ لو أن القضاء وحده لم يبرّدِ

وقوله :

وإن خفرت أموالَ قومٍ أكفهم من النيل والجدوى فكفالكِ مقطعٌ (٢)

فهذان البيتان من الطباق القبيح الذي لم يردّ لحسن معناه وسلامة
لفظه ، بل لتكون في الشعر مطابقةً فقط .

ومما يجري مجرى المطابق أن يقدم في الكلام جزءاً ألفاظه منظومة
إنظاماً ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني وما
كان مؤخراً مقدماً ، وقد سمي قُدّامة بن جعفر الكاتب هذا الفن —

(١) حال : من حلى .

(٢) خفرت : حفظت ولم تصرف .

التبديل - ومثله يقول بعضهم : أشكر لمن أنعم عليك ، وأنعم علي من
شكرك ، ويقول الحسن البصري : إن من خوّفك حتى تلقى الأمن خير
لك ممن أمّنك حتى تلقى الخوف ، وقول عمرو بن عبّيد في بعض دعائه :
اللهم اغني بالفقر إليك ، ولا تفقرني بالإستغناء عنك . وقول رجل
لآخر وكان يتعمده بالبر : أسأل اللّدي رحمني بك ، أن يرحمك بي .
فأما - المخالف - وهو الذي يقرب من الضاد ، فكقول أبي تمام :

تردّي ثياب الموت حمراً فما أتى لها الليل إلا وهي من سندس خضر

فإن الحمر والخضر من المخالف ، وبعض الناس يجعل ههنا من المطابق .
وكذلك قول عمرو بن كلثوم :

بأنا نورد الرايات بيضاً ونصدرهنّ حمراً قد روينا

وقول الوليد بن عبّيد البُحْري :

وإلا لقيت الموت أحمرّ دونه كما كان يلقي الدهر أغبر دوني

والصحيح أنهم يعتبرون في التضاد استعمال الألفاظ ، سواء أحمزر
والأبيض ليسا بضدين على عرفهم ، وإنما ضادّ الأبيض السواد على ما
ذكرناه آنفاً .

ومن قببح المخالف قول أبي تمام :

مكرهم عنده فصيح وإن هم لم يخاطبوا مكرهه زاوه جليبتنا

لأنه لما أراد أن يخالف بين فصيح وجليب - وهو الذي قد جلب
في السبي فلم يفصح بالكلام - جعل المكر جليبا ، وذلك من الإستعارات
المستحيلة والأغراض الفاسدة .

وأما الإيجاب والسلب فكقول أبي عبادة :

يُقَيِّضُ لي من حيثُ لأعلم النوى ويسري إليَّ الشوق من حيث أعلم

وكقول السموأل :

وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقولُ

وكقول الشماخ :

هضمُ الحشا لا يملأ الكفَّ حصرها
ويملأ منها كل حجلٍ ودُمْلجٍ

فقول - لا أعلم وأعلم ، وننكر ولا ينكرون ، ولا يملأ ويملأ -
من السلب والإيجاب .

فأما الذي ذكرنا أنه يسمى - المقابلة - في مراعاة المعاني حتى يأتي
في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة ، فسنورد أمثله
عند شروغنا في الكلام على المعاني بعد الفراغ من الألفاظ وما يتعلق بها
بمشيئة الله وبعوونه .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول
الكلام ، حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة ، وهذا الباب من
أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس ، حتى إنهم إنما
يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة ، ومن الناس من
يقول : إن من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والإيجاز ، كأكثر المكاتبات
والمخاطبات والأشعار ، ومنه ما يحسن فيه الإسهاب والإطالة ، كالخطب
والكتب التي يحتاج أن يفهمها عوامُ الناس وأصحاب الأذهان البعيدة ،
فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت في إيضاح المعنى أثر ذلك عندهم

فيه، ولو اقتصر بهم على وحي الألفاظ وموجز الكلام لم يقع لأكثرهم ، حتى يقال في ذكر السيف : الحسام القاطع ، الجراز الباتر . وفي وصف الشجاع : البطل الفاتك ، النجد الباسل - وما يجري هذا المجرى ، قالوا : وربما كان ذلك الكتاب بالفتح أو الخطبة تقرأ في موقف حافل يكثر فيه لفظ الناس وصخبهم ، فيحتاج إلى تكرار الألفاظ ليكون ما يفوت سماعه قد استدرك ما هو في معناه .

والذي عندي في هذا الباب أنهم إن كانوا يريدون بالإطالة تكرار المعاني والألفاظ الدالة عليها وخروجها في معاريف مختلفة ووجوه متباينة - وإن كان الغرض في الأهل واجداً - فليس هذا مما نحن بسبيله ، لأنه بمنزلة إعادة كلام واحد مراراً عدة ، فإن تلك الإعادة لا تؤثر فيه حسناً ولا قبحاً ، وإن كانوا يريدون أن المعنى الذي يمكن أن يعبر عنه بألفاظ يسيرة موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بألفاظ طويلة ، ليكون ذلك داعياً إلى فهم العامي والبليد له ، وتكون الإطالة في هذا الموضوع خاصة أصح وأحمد ، كما أن الوحي والإشارة في موضعهما أوفق وأحسن ، فإننا لا نسلّم ذلك ، لأننا نذهب إلى أن المحمود من الكلام ما دلّ لفظه على معناه دلالة ظاهرة ولم يكن خافياً مستغلقاً ، كالمعاني التي وردت في شعر أبي الطيب ، وسندكر ذلك مستوفى مستقصى فيما يأتي من هذا الكتاب ، فإن كان الكلام الموجز لا يدل على معناه دلالة ظاهرة فهو عندنا قبيح مذموم ، لا من حيث كان مختصراً ، بل من حيث كان المعنى فيه خافياً ، وإن كان يدل على معناه دلالة ظاهرة إلا أنها تخفي على البليد والبعيد الذهن ومن لا يسبق خاطره إلى تصور المعنى ، ولو كان الكلام طويلاً لحاز أن يقع لهم الفهم ، فليس هذا عندنا بموجب أن يكون الإسهاب في موضع من المواضع أفضل من الإيجاز ، كما أن النقوش الغليظة في كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيقة ،

لأن تلك يدركها الضعيف البصر ويتعذر عليه إدراك هذه ، ولو اعتبرنا هذا في الكلام وفهم البليد له لاعتبرنا ذلك في النقوش وإدراك الضعيف البصر لها ، وهذا فاسد ، ويازم من ذهب إلى اختيار العبارة عن المعنى بالألفاظ الكثيرة من حيث كان ذلك سبباً لفهم عوام الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصوّر المعنى أن يختار الألفاظ العامية المبتدلة على الألفاظ الفصيحة التي لم تكثر استعمالها العامة ولا ابتدلوها ، لأن علمته في اختيار الطويل لأجل فهمهم له قائمة في الألفاظ المبتدلة ، ولا خلاف أنهم إلى فهمها أقرب من فهم ما يقلّ ابتدأهم له ، وهذا مما لا يذهب إليه أحد ، ولا التزمه ملتزم .

وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام : أحدها المساواة وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ ، والثاني التذييل وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه ، والثالث الإشارة ، هو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ ، أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة .

وقالوا : إن التذييل يصلح للمواقف الجامعة ، وبحيث يكون الكلام مخاطباً به عامة الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعاني ، والإشارة تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضي حسن الأدب عنده التخفيف في خطابه وتجنب الإطالة فيما يتكلف سماعه ، والمساواة التي هي الوسط بين هذين الطرفين — من الإشارة والتذييل — تصلح للوسط بين الطرفين اللذين هما الملوك وعوام الناس ، والذي عندي في هذا ما ذكرته ، وهو أن المختار في الفصاحة والذال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه ، وأعني بقولي — زائداً عليه — أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة ، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته ، حتى يحتاج في استنباطه إلى

طرف من التأمل ودقيق الفكر ، فإن هذا عندي عيب في الكلام ونقص على ما أئبته فيما بعد ، وقد دلت على اختيار الإيجاز والاختصار بما تقدم ، ويدل عليه أيضاً أن من اختار الإطالة وسماها التذييل - إنما حجته في ذلك أنه اعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب به ، وليس للمخاطب تأثير في حسن تلييف الكلام وقبحه ، ولو جاز أن يعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب لجاز أن يعتبر بالإضافة إلى المخاطب به ، حتى يكون ذلك مؤثراً في صحته أو فساده وحسنه أو قبحه ، وكنا نستحسن كلام العالم العاقل وإن كان رديء التلييف ، ونستقبح كلام الجاهل وإن كان في أعلى طبقات الفصاحة ، حتى يكون شعر أبي عثمان الجاحظ وأبي إسحاق النسطام أعظم عندنا من شعر أبي حية النميري ومن جرى مجراه ، وهذا مما لا يدخل في مثله شبهة ، وستكلم على من يعتبر الكلام بالإضافة إلى زمان قائله - حتى يقدم كثيراً من المتقدمين على المحدثين بمجرد تقدمهم - بما نستوفي الحجّة فيه ، ونزيل موقع الشبهة ، وإن كانت ضعيفة لا تخفى على من طباعه سليمة ، وبنيت صحيفة .

وذكروا أن جعفر بن يحيى بن خالد ^(١) كان يقول لكتّابه : إن استطعت أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا ، فهذا أمر لهم بالإيجاز وتجنب الإطالة ، وقد كان جعفر كبيراً في هذه الصناعة ، فأما قول قيس ابن خازجة الفزاري لما قيل له : ما عندك في حمالات داحس ؟ قال : عندي قيرى كل نازل ، ورضى كل ساخط ، وخطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغرب ، أمر فيها بالتواصل ، وأنبى عن التقاطع ، فليس

(١) هو جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي - أبو الفضل - وزير الرشيد العبّاسي . ولد في بغداد سنة (١٥٠ هجرية) وعندما نغم الرشيد على البرامكة قتل سنة ١٨٧ هجرية . هو أحد الوصوفين بفصاحة اللسان وبلاغة القول قالوا في وصف حديثه : « جمع الهدوء والتنهد والجزالة والحلاوة ، واقتماماً بنفسه عن الإعادة » .

ذلك من الإطالة في العبارة عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، لأنه يجوز أن يكون أراد خطبة تكثر فيها المعاني والألفاظ على ما قدمناه .

ومن أمثلة الإيجاز والاختصار قول الله تبارك وتعالى : (ولكم في القصاص حياة)^(١) . لأن هذه الألفاظ على إيجازها قد عبّر بها عن معنى كثير ، وذلك أن المراد بها أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قُتِلَ كان ذلك داعياً له قوياً إلى ألاّ يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان ارتفاع القتل حياة لهم ، وهذا معنى إذا عبر عنه بهذه الألفاظ اليسيرة في قوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة) كان ذلك من أعلى طبقات الإيجاز ، وقد استحسن أيضاً في هذا المعنى قولهم : القتل أنفى للقتل ، وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة ، وذلك من وجوه : أحدها أنه ليس كل قتل ينفي القتل ، وإنما القتل الذي ينفيه ما كان على وجه القصاص والعدل ، ففي ذكر القصاص بيان للمعنى وكشف للغرض ، وثانيها أن في قوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة) من إبانة الغرض المرغوب فيه بذكر الحياة ما ليس في قولهم - القتل أنفى للقتل - وهذه زيادة في الإيضاح ، وثالثها أن نظير قولهم القتل أنفى للقتل (القصاص حياة) والقصاص حياة أوجز ، لأنه عشرة أحرف ، والقتل أنفى للقتل أربعة عشر حرفاً ، ورابعها أن في - القتل أنفى للقتل - تكريراً ، وليس في (القصاص حياة) تكرير ، وقد قدّمنا أن تكرير الحروف عيب في الكلام ، على ما ذكرناه فيما مضى من هذا الكتاب .

ومن الإيجاز أيضاً قوله تبارك وتعالى : (ولو تَرَى إِذْ فَزَعُوا فِلا

(١) سورة البقرة الآية ١٧٩ .

فَوْتٍ وَأَخْلَوْا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ (١) . وقوله تبارك وتعالى : (يَجْسُونَكَ كُلَّ صَبِيحَةٍ عَلَيْهِمْ) (٢) . وقوله تعالى : (إِنَّمَا بَغَيْنَكُمْ عَلَىٰ أُنفُسِكُمْ) (٣) . وأمثال هذا في القرآن كثير .

والقصد الإيجاز فيما وقع فيه حذف كثير ، حتى جُذِفَت الأجرية للدلالة الكلام عليها ، كقوله تعالى : (ولو أن قرآنًا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلتم به الموتى) (٤) . كأنه يريد - لكان هذا القرآن ، ولم يقل ذلك ، وقوله تعالى : (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنها سلام عليكم طيبتم فادخلوها خالدين) (٥) ، كأنه يريد - لما كان هذا كله حصلوا على النعيم الذي لا يشوبه كدر ، أو غير ذلك من الألفاظ ، ولم يقله ، وفي هذا الحذف في الكلام مع الدلالة على المراد فائدة ، لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ورد ظاهراً في الكلام لاقتصر به على البيان الذي تضمنه ، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلة ، كما تقول - لو رأيت علياً بين الصفيين - وتحذف الجواب ، فيذهب السامع كل مذهب ، ولو قلت : لو رأيت علياً عليه السلام بين الصفيين لرأيت شجاءً ، أو لرأيت رجلاً يقتل الأبطال ، أو ما يجري هذا المجرى ، لم يكن في العظم عند السامع بمنزلة حذف الجواب ، لأنه يذهب مع الحذف كل مذهب ، ولا يعول على نفس ما كان يرد في اللفظ فقط .

ومما قصد به الإيجاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بحيث يقع العلم ويزول اللبس ، كقوله تبارك وتعالى : (وأسأل القرية التي كنّا فيها والغير التي أقبلنا فيها) (٦) . والمعنى أهل القرية وأصحاب الغير .

(٤) سورة الرعد الآية ٢١ .

(٥) سورة الزمر الآية ٧١ .

(٦) سورة يونس الآية ٨٢ .

(١) سورة سبأ الآية ٥١ .

(٢) سورة المنافقون الآية ٤ .

(٣) سورة يونس الآية ٢٢ .

وكان أبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني يسمي هذا الجنس - وهو إسقاط كلمة للدلالة فحوى الكلام عليها - الحذف - ويسمى بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف - القصّر - ويجعل الإيجاز على ضربين : القصّر والحذف ، وكان يسمي العبارة عن المعنى بالكلام الكثير مع أن القليل يكفي فيه - التطويل - ويسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير الذي يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله - الإطناب - ويجعل التطويل عيباً وعيّاً ، والإطناب حسناً ومحموداً ، وهذا المذهب من أبي الحسن موافق لما اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الإطناب الذي هو عنده طول الكلام في فائدة وبيان ، وإخراج للمعنى في معاريف مختلفة وتفصيل له ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه ، وهذا هو الذي اخترناه وقلنا إنه على التحقيق ألفاظ كثيرة ومعان كثيرة، وكذلك قد وافقناه في استقباح التطويل وحمد الإيجاز على ما فسره من معنييهما عنده.

ويجب أن نحدّ الإيجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وهذا الحد أصح من حد أبي الحسن الرمّاني بأنه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وإنما كان حدنا أولى لأننا قد احترزنا بقولنا - إيضاح - من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضحة له ، حتى يختلف الناس في فهمه ، فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقساطهم من الذهن وصحة التصور ، فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والإختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة .

وقد قدّمنا ما ورد في القرآن من أمثلة ذلك وإن كانت كثيرة يطول استقصاؤها ، ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام . قيمة كل امرئ ما يحسن ، فإن هذه الألفاظ على غاية الإيجاز وإيضاح المعنى ، وظهور حسنيتها يعني عن وصفه .

وروي عن أبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب عن أحمد بن يوسف
الكاتب أنه قال : دخلت يوماً على المأمون وفي يده كتاب وهو يعاود
قراءته تارة بعد أخرى ، ويصعد ويضوب فيه طرفه ، قال : فلما مرت
على تلك مدة من زمانه التفت إليّ فقال : يا أحمد ، أراك مفكراً فيما
تراه مني ! قلت : نعم ، وقى الله أمير المؤمنين المكاره ، وأعادته من
المخاوف ، قال : فإنه لا مكروه في الكتاب ، ولكني قرأت فيه كلاماً
وجدته نظير ما سمعت الرشيد يقوله في البلاغة ، فإني سمعته يقول :
البلاغة التباعد عن الإطالة ، والتقرب من معنى البغية ، والدلالة بالقليل
من اللفظ على المعنى ، وما كنت أتوهم أن أحداً يقدر على المبالغة في
هذا المعنى ، حتى قرأت هذا الكتاب ، ورمى به إليّ ، وقال : هذا
كتاب عمرو بن مسعدة إلينا ، قال : فقرأته فإذا فيه ، كتابي إلى أمير
المؤمنين ومن قبلي من قواده وسائر أجناده في الإنقياد والطاعة على أحسن
ما يكون طاعة جند تأخرت أرزاقهم ، واتقياد كفاة تراخت أعطياتهم
فاختلت لذلك أحوالهم ، والثابت معه أمورهم ، فلما قرأته قال لي :
إن استحسنتي إياه بعثني على أن أعزك للجند قبله بعطياتهم لسبعة أشهر ،
وأنا على مجازاة الكتاب بما يستحقه من حل محله في صناعته .

وروي عن المأمون أيضاً أنه أمر عمرو بن مسعدة أن يكتب لرجل
يعنى به إلى بعض العمال ، وأن يختصر كتابه ما أمكنه ، حتى يكون ما
يكتب به في سطر واحد ، فكتب إليه عمرو بن مسعدة : كتابي إليك
كتابٌ واثق بمن كتبتُ إليه ، معني بمن كتبتُ له ولن يصيب بين الثقة
والعناية حامله .

ومن أمثلة الإيجاز في النظم قول زهير :
فإني لو لقيتُك واتَّجَّهنا لكان لكيلٌ منكراً كفسله

لأن مقصوده إنني لو واجهتك لكان عندي مكافأة لك على كل أمر يبدو منك أنكروه ، فقد أورد المعنى فسي لفظ قليل ، وبهذا كان يوصف شعر زهير ، لأنه كثير الإيجاز مع الإيضاح لهانيه .

ومن ذلك أيضاً قول امرئ القيس :

على هَيْبِكَلٍ يعطيك قبل سؤاله أفانين جري غير كزّ ولا وان^(١)

لأنه جمع بقوله - أفانين جري - ما لو عُدّ كان كثيراً ، وأضاف إلى ذلك أوصاف الجودة في الفرس بقوله : إنه يعطي قبل سؤاله أفانين جريه ولا يحتاج إلى حث ، ونفى عنه بقوله - غير كز ولا وان - أن تكون معه انكزازة من قبل الجراح والمنازعة ، والونى من قبل الإسترخاء والفترة ، فكان في هذا البيت جملة من وصف الفرس قد عبر بها عن معان كثيرة .

ومما يذكر من الإيجاز أيضاً قول امرأة من عكّل :

يا بن الدعى إنه عكّلُ فقِفْ لتعلمنّ اليومَ إن لم تنصرف
أن الكريم واللّيم مختلف

وهذا إجمال في المعنى ، وإيجاز في العبارة عنه .

ومن ذلك أيضاً قول الشريف الرضى :

مالوا على شعب الرّحال وأسندوا أيدي الطعان إلى قلوب تخفق^(٢)

لأنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في متابعتهم الغرام والصبابة عبر عن ذلك بقوله - أيدي الطعان - فأتى بأخصر ألفاظ وأوجزها .

(١) الهيكل : الفرس الضخم .

(٢) همب الرحال : خشبها .

ومن الإيجاز أيضاً قول عمرو بن معد يكرب :
فلو أن قومي أنطقتني رماحهم
نطقت ولكن الرماح أجرت
أي شقت لساني كما يُجرُّ لسان الفصيل ، يريد أنها أسكتني .

ومن هذا الفن أيضاً قول حميد بن ثور الهلالي :
أرى بصري قد خانني بعد صحة وحسبك داءً أن تصح وتسلما
فإن قوله : وحسبك داءً أن تصح وتسلما - من الإيجاز الحسن ،
وكذلك قول نصيب :

فاجروا فأثنوا بالذي أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الحقايب
فإن قوله - لو سكتوا أثنت عليك الحقايب - من الكلام الحسن الموجز .

والأصل في مدح الإيجاز والاختصار في الكلام أن الألفاظ غير مقصودة في أنفسها ، وإنما المقصود هو المعاني والأغراض التي احتيج إلى العبارة عنها بالكلام ، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعاني التي هي مقصودة ، وإذا كان طريقان يوصل كل واحد منهما إلى المقصود على سواء في السهولة إلا أن أحدهما أخصر وأقرب من الآخر ، فلا بد أن يكون المحمود منهما هو أخصرهما وأقربهما سلوكاً إلى المقصود ، فإن تقارب اللفظان في الإيجاز وكان أحدهما أشد إيضاحاً للمعنى كان بمنزلة تساوي الطريقين في القرب وزيادة أحدهما بالسهولة ، ومثل هذا قول أبي عباد :

ولم أنس ليلتنا في العناق لف الصبا بقضيب قضيبا
وقول غيره :

وضم لا يُسْمِئُهُ اعتناق كما التفت القضيب على القضيب

فإنَّ هذين البيتين وإن تساويا في كمية الألفاظ فإن بيت أبي عبادة أوضح ، لأنه بيّن بذكر الصبا ما يلف القضيبي على القضيبي .

ومن ذلك أيضاً قول أبي القاسم المطرزي البغدادي :

وردتُ وقد حلَّ لي ماؤه فلما بكيتُ عليه حَرُمُ

وقول مهيار بن مرزويه :

بكيت على الوادي فحرمت ماؤه وكيف يحلّ الماء أكثره دم

فبيت مهيار وإن قاربت ألفاظه عدد ألفاظ بيت المطرزي فقد تضمن من إيضاح المعنى ما لم يتضمنه بيت المطرزي ، لأنّ قائلاً لو قال : لم حرم الماء لما بكى عليه ؟ لوجب في حق تفسير المعنى وإيضاحه أن يقال : لأن دمومه كانت دماً غلب على هذا الماء والدم حرام ، فقد أتى مهيار بهذا التفسير في متن البيت .

وعلى هذا القياس يعتبر الإيضاح في الإيجاز ، لثلا يقع فيه إخلال بالمعنى وإشكال فيه ، ولذلك أمثلة : منها قول عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود :

أعاذلُ عاجلُ ما أشتهي أحب من الأكثر الرائيث

لأنه أراد عاجل ما اشتهى مع القلة أحب إليّ من الأكثر البطيء ، فترك - مع القلة - وبه تمام المعنى .

ومنها قول عروة بن الورد :

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا

كأنه أراد أن يقول : عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم في السلم ،

وقتلهم في الحرب أعذر ، فترك في السلم - وبه يتم المعنى ،

ومنها قول الحارث بن حنيفة :

والعيش خيرٌ في ظلالِ النوكِ من عيشِ كسدٍ (١)

فأراد أن يقول : والعيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ، فأخِلَ بأكثر المعنى .

ومن أمثلة ذلك في النثر ما حكاه أبو الفرج قدامة بن جعفر أن بعضهم كتب في كتاب له : فإن المعروف إذا وحي (٢) كان أفضل منه إذا توفر وأبطأ ، فأراد أن يقول : إن المعروف إذا قل ووحى كان أفضل منه إذا كثُر وأبطأ ، فترك ما بي المعنى عليه ، وهو ذكر القلة . وكذلك كتب بعضهم : فما زال حتى أتلفَ ماله ، وأهلك رجاله ، وقد كان ذلك في الجهاد والإبلاء أحقُّ بأهل الخزم وأولى ، فأخِلَ بما فيه تمام المعنى ، وذلك أن الذي أراد أنه أنفق ماله وأهلك رجاله في السلم والمواذعة وقد كان ذلك في الجهاد أفضل ، فأخِلَ بذكر السلم أو ما يقوم مقامه ، فصار المعنى ناقصاً .

ولحمد الإيجاز فضّل أحد الشعارين على صاحبه إذا كانا قد اشتركا في معنى وأوجزا أحدهما في ألفاظه أكثر من الآخر ، ولهذا قدموا قول السماخ بن ضرار :

إذا ما رايةٌ رفعت لمجدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابِسُهُ بِالْمِيمِ (٣)

على قول بشر بن أبي خازم :

(١) النوك : الجهل .

(٢) وحي : أسرع .

(٣) يريد عرابية الأوسى .

إذا ما المكرماتُ رُفَعْنَ يوماً وقصَّرَ مُبْتَغُوها عن مَسَدِها
وضاقتُ أذرعُ المثرين عنها سَمَا أوسٌ إليها فاحتواها^(١)

وإذا كان ابن أبي خازم سبق الشماخ إلى المعنى ، إلا أنه جاء به في بيتين واختصره الشماخ فأتى به في بيت واحد .

ومن هذا القبيل أيضاً قول امرئ القيس :

إذا ما استحمت كان فيض حميمها على متنتيها كالجمان لدى الجالي^(٢)

فإن امرأ القيس أتى بهذا التشبيه في بيت واحد ، وأخذ الوليد بن يزيد فأساء ، لأنه أتى به في بيتين فقال :

كأنَّ الحميمَ على متنتها إذا غرَفته بأطاسها
جمانٌ يجول على فضةٍ جلته حدائدُ دَواسها

على أن الوليد قد زاد في التشبيه بقوله : على فضة ، لكن بين ألفاظه وألفاظ امرئ القيس تفاوت لا يخفى .

فأما المساواة بين اللفظ والمعنى فكما وصف بعض الأدباء رجلاً فقال : كانت ألفاظه قوالب المعانيه ، أي هي مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر ، وحد المساواة المحمودة هو إيضاح المعنى باللفظ الذي لا يزيد عنه ولا ينقص . وقد احترزت بقولي - إيضاح - مما احترزت منه في حد الإيجاز ، لما أذهب إليه من قبح العبارة عن المعنى باللفظ الذي لا يوضحه ، وفرقت بين المساواة والتذليل بقولي - لا يزيد عنه - لأن التذليل لفظ يزيد على المعنى ، وفرقت بين المساواة والإيجاز والإخلال بقولي - ولا ينقص - لأن الإيجاز على ما ذكرناه إيضاح المعنى بأقل ما

(١) يريد أوس بن حارثة بن لام الطائي .

(٢) الحميم : الماء الحار أو البارد .

يمكن من اللفظ ، والإخلال من نقص المعنى باختصار اللفظ ، فقد فهم
بهذا القول - الإيجاز والإخلال والمساواة والتذليل - ولكل من ذلك
أمثلة .

فأمّا أمثلة الإيجاز والإخلال فقد ذكرناها ، وأمّا أمثلة المساواة
فكثيرة ، ومنها قول زهير :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة ولو خالها تخفي على الناس تعلم
وقوله أيضاً :

إذا أنت لم تقصر عن الجهل والخبث أصبت حليماً أو أصابك جاهل
وقول طرفة بن العبد :

استيدي لك الأيام ما كنت جاهلاً وبأتيتك بالأخبار من لم تزود
وقول أبي نصر بن نباتة :

عسى ممسك الريح القبول يهددها لو ينقص من أنفاسه ويزيدها (١)
وقوله أيضاً :

إذا كان القضان الفتي في تمامه فكل صحيح في الأنام غليل
وقول أبي الطيب :

أتى الزمان بنوه في شيبته فسرهم وأتيناه عليّ الحرام
وقول أبي جادة :

ما زال يهيق حتى قال حاسده له طريق إلى العلياء مختصر

(١) ربح القبول : ربح الصبا ، وهي ربح تعب من جهة المشرق . (٢) غليل :

وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

وأما التذييل فهو العبارة عن المعنى بألفاظ تزيد عليه ، وإنما لم نقل في التذييل - إيضاح المعنى - كما قلنا في حد المساواة والإيجاز لما نذهب إليه من حمد الإيجاز والمساواة إذا كان المعنى فيهما واضحاً ، فاحترزنا بالإيضاح من أن ندخل في الحد ما لا نحمده من المساواة والإيجاز اللذين يكون المعنى فيهما غامضاً خفياً ، فأما التذييل فإننا على ما قدمناه لا نحمده في موضع من المواضع ، فلا معنى لاحترازنا بذكر الإيضاح في حده ، فأما مثاله فكما وقفت لبعض الكتاب المتأثرين على فصل من كتاب له شفاعة ، وهو : وفلان بن فلان الرجل المشهور بالفروسية والراجلة والشجاعة والنجدة ، وله السنُّ والحُنْكة والتجارب والدربة ، فهذا كله تطويل يبراد ألفاظ كثيرة تدلّ على معنى واحد ، وكذلك قول الشاعر :

فقددت الأديم لراهيشيه وألفى قولها كذباً وميننا

فالكذب والمين واحد .

والفرق بين التطويل والحشو أن الحشو لفظ يتميز عن الكلام بأنه إذا حذف منه بقي المعنى على حاله ، والتطويل هو أن يعبر عن المعاني بألفاظ كثيرة كل واحد منها يقوم مقام الآخر ، فأى لفظ شئت من تلك الألفاظ حذفته وكان المعنى على حاله ، وليس هو لفظاً متميزاً مخصوصاً كما كان الحشو لفظاً متميزاً مخصوصاً ، يبين ذلك أن الحشو على ما قدمناه من وصفه نحو قول أبي عدي :

نحن الرؤوسُ وما الرؤوس إذا سمّت

في المجد للأقوام كالأذنان

فلأقوام هو الحشو ، لأن هذه اللفظة دون ألفاظ البيت هي التي إذا حذف منه بقي المعنى بحاله ، والتطويل مثل ما حكيناه في قوله : الرجل

المشهور بالفروسية والرجلة والشجاعة والنجدة ، لأن هذه الألفاظ كلها بمعنى واحد ، فأنت إن شئت حذفت الرجلة ، وإن شئت حذفت الشجاعة وإن شئت حذفت النجدة ، وإن حذفتهما معاً بقي الكلام بحاله ، فهذا هو الفرق بين الحشو والتطويل ، وعلى أن الحشو في الأكثر إنما يقع في النظم لأجل الوزن ، وفي النثر لأجل تساوي الفصول أو الأسجاع ، ويجب أن يعتبر الكلام في التطويل والحشو والمساواة والإيجاز والإخلال بهذا الاعتبار وهو أن يتأمل الكلام المؤلف ، فإن كان المعنى فيه ناقصاً غير مستوفىً فذلك الإخلال ، وإن كان المعنى تاماً فلا يخلو أن يكون في الألفاظ ما إذا حذفته بقي المعنى بحاله ، أو ليس في الألفاظ ما إذا حذف بقي المعنى بحاله . فإن كان فيها ما إذا حذف بقي المعنى ، فلا يخلو من أن يتميز ذلك اللفظ الزائد من غيره أو لا يتميز ، فإن لم يتميز فتلك الإطالة ، وإن تميز فذلك الحشو ، وإن لم يكن في الكلام ما إذا حذف بقي المعنى بحاله ، فلا يخلو من أن يكون تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من تلك الألفاظ أو لا تمكن ، فإن كان تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فتلك المساواة وإن كان لا تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فذلك هو الإيجاز ، فهذا يوضح لك اعتبار الأقسام المذكورة ، ولا يخفى شيء منها على المتأمل .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمل لفهمه ، وسواء كان ذلك الكلام الذي لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً .

وإنما احتجنا إلى هذا التفصيل لأن أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصلبي غلط في هذا الموضع ، فزعم أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومماثلة ، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه ، ففرق بين النظم والنثر في هذا الحكم ، ولا فرق بينهما ولا شبهة تعترض المتأمل في ذلك .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنا قد بينا أن الكلام غير مقصود في نفسه ، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ، ويفهموا المعاني التي في نفوسهم ، فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها فقد رفض الغرض في أصل الكلام ، وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حده كليلاً ، ويعمل وعاءً لماء يريد أن يجرزه فيقصد إلى أن يجعل فيه خروفاً تذهب ما يوعى فيه ، فان هذا مما لا يعتمد عليه عاقل ، ثم لا يخلو أن يكون المعبر عن غرضه بالكلام يريد لفهام ذلك المعنى أو لا يريد لفهامه ، فإن كان يريد لفهامه فيجب أن يتحدث في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ما أمكنه ، وإن كان لا يريد لفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه .

وإذا كان هذا مفهوماً فالأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على المسامح ستة : إثنان منها في اللفظ بانفراده ، وإثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض ، وإثنان في المعنى .

فأما اللذان في اللفظ بانفراده فأحدهما أن تكون الكلمة غريبة كما ذكرنا فيما تقدم من وحشي اللغة العربية ، والآخر أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في تلك اللغة ، كالصدي الذي هو العطش والطائر والصوت الحادث في بعض الأجسام .

وأما اللذان في تأليف الألفاظ فأحدهما فرط الإيجاز ، كبعض الكلام الذي يروى عن بقراط في علم الطب ، والآخر إغلاق النظم ، كأبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي وغيره ، وكما يروى من كلام أرسطو طائيس في المنطق .

وأما اللذان في المعنى ، فأحدهما أن يكون في نفسه دقيقاً ، ككثير من مسائل الكلام في اللطيف ، والآخر أن يحتاج في فهمه إلى مقدمات إذا

تصورت بُني ذلك المعنى عليها ، فلا تكون المقدمات حصيات للمخاطب
فلا يقع له فهم المعنى . كالذي يريد فهم فروع الكلام والنحو وغيرهما
من العلوم قبل الوقوف على الأصول التي بُنيت تلك الفروع عليها .

وإذا كان هذا واضحاً فإن استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية نقص
في الفصاحة التي هي الظهور والبيان على ما قدمنا من ذلك فيما مضى من
كتابنا هذا . فأما استعمال الألفاظ المشتركة كالصدي فإنه يحسن في فصيح
الكلام إذا كان في اللفظ دليل على المقصود ، مثل قول أبي الطيب :

ودع كل صوت دون صوتي فإنني
أنا الطائر المحكي والآجر الصلبي

فإن الصدى هنا لا يشكل بالصدى الذي هو العطن ، ولا يسبق
ذلك إلى فهم أحد من السامعين ، فأما إن كان ذلك في موضع يشكل
فليس ذلك بموافق للفصاحة .

وأما السببان اللذان في التأليف — وهما إفراط الإيجاز وإغلاق اللفظ —
فمن شروط الفصاحة والبلاغة أن يسلم الكلام منهما ، لما قدمناه من
الدلالة على ذلك .

وأما السببان اللذان في المعاني — وهما دقة المعنى في نفسه وحاجته
إلى الإحاطة بأصل قد بُني عليه — فليس في أن يجعل المعنى الدقيق ظاهراً
جلياً جملته للمعبر عنه ، لكن يحتاج أن يحسن العبارة عنه وينال في إيضاح
الدلالة ، ليكون ما في المعنى من الدقة واللطافة بإزاء ما في العبارة عنه من
الظهور والفصاحة ، وكذلك يحتاج السامع إلى إحكام الأصل قبل أن
يقصد إلى فهم الفرع ، ويحتاج المخاطب إلى ذكر المقدمات إذا كان
غرضه أن يفهم المخاطب كلامه .

فإن قيل : فما تقولون في تأخير البيان عن وقت الخطاب ، أيجوز عندكم أم لا يجوز ؟ فإن منعم من جوازه كان قولاكم مطرداً ، وإن أجزتموه فما وجه إنكاركم إغلاق اللفظ ومطالبتكم بإيضاح المعنى وبيان المراد مع قولكم بتأخير البيان عن وقت الخطاب ؟ قيل : الجواب أنا لا نذهب إلى أن كل أمر يؤثر في الفصاحة وتعتبر سلامة أعلى طبقاتها منه غير جائز في الإستعمال ولا سائغ في الكلام ، وكيف نقول ذلك وقد قدمنا أن من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة مبنية من حروف متباعدة المخارج وغير كثيرة الحروف ، ومع ذلك فألفاظ العرب المبنية من الحروف المتقاربة المخارج والكثيرة الحروف أكثر من أن تحصى ، وقد استعملوا تلك الألفاظ في الفصيح من كلامهم - وكذلك إذا قلنا - من شروط الفصاحة الإيجاز - لم يكن ذلك منعاً لجواز الإسهاب ولا رفضاً لاستعماله ، وإنما مقصودنا أن هذا النحو أحسن من هذا النحو ، وبهذا الوجه يستدل على الفصاحة أكثر من هذا الوجه ، فإذا كان هذا بيناً . فلو قلنا بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لم يكن ذلك مناقضاً لقولنا إن مقارنة البيان لوقت الخطاب أحسن ، وإلى حيز الفصاحة والبلاغة أقرب ، لأننا لا نتكلم في هذا الموضوع على الجائز والممتنع ، وإنما كلامنا على الأفصح والأحسن ، على أن من منع من جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إنما علل ذلك لأنه خطاب لا يفهم منه المراد ، فعجى في القبح مجرى خطاب العربي بالزنجية ، ومن أجازة فرق بين الخطاب بالزنجية وبين تأخير البيان بأن في الخطاب مع تأخير البيان بعض الفائدة والفهم للمراد ، كتوطين النفس على الفعل والعزم عليه إن كان الخطاب أمراً ، وليس في الخطاب للعربي بالزنجية ذلك ، فقد وقع بالإجماع على أنه متى لم يفهم من الخطاب شيء كان قبيحاً .

فإن قيل : كلامكم الماضي يدل على أن في القرآن ما بعضه أفصح

من بعض ، وفي الناس من يخالفكم ويأبى ذلك ، فما عندكم فيه ؟ قلنا : أما زيادة بعض القرآن على بعض في الفصاحة فالأمر فيه ظاهر لا يخفى على من عتق بطرف من هذه الصناعة ، وشدا شيئاً يسيراً^(١) وما زال الناس يفردون مواضع من القرآن يعجبون منها في البلاغة وحسن التأليف كقوله تعالى : (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين)^(٢) . وقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن)^(٣) . وقوله تعالى : (ادفع بالي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم)^(٤) . وقوله عز وجل : (ولو ترى إذ فرعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب)^(٥) . وقوله تعالى : (ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب)^(٦) . وأمثال هذا ونظائره كثير .

فلو كانوا يذهبون إلى تساويه في الفصاحة لم يمكن لإفرادهم هذه المواضع المهيمنة المخصوصة دون غيرها معنى ، وإنما تدخل الشبهة في هنا ومثله على الأعاجم من الفقهاء والمتكلمين لجهلهم بهذه الصناعة ، وعدم فهمهم لقوانينها ، فإن من عجب أمرهم أن أحدتهم إذا حلولة ابتاع ثوب أو دابة وعلم أن غيره أخبر بذلك الحسن منه لم يرض بمقدار علمه حتى يرجع إلى من يظن معرفته بالثياب أو الدواب فيستفتيه ويقلده ويقبل رأيه ، كل ذلك خوفاً من أن يستمر عليه الغين في شيء من ماله ، وإذا وصل إلى الكلام في كتاب الله تعالى وجبته

(١) يقال به شدا شعرا أو جناء إذا غنى به وترنم .

(٢) سورة هود الآية ٤٤ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٨٧ .

(٤) سورة فصلت الآية ٢٤ .

(٥) سورة ممتا الآية ٥١ .

(٦) سورة البقرة الآية ١٧٦ .

إعجازه - ما هو؟ وهل هو صرف العرب عن معارضته أو علوه عن كلامهم بفصاحته؟ - وكان ذلك يحتاج إلى صناعة لا يفهمها وعلوم لا يعرف شيئاً منها، لم ير أن يرجع إلى أقوال العلماء بتلك الصناعة والمهتمين بفهم أسرار تلك العلوم، بل قال بغير حجة، وأففى من غير معرفة، ورضي أن يُغبن عقله ودينه من الموضوع الذي تحرّز فيه، وأشفق أن يُغبن شيئاً من ماله، وليت شعري أيُّ فرق بين أن يخلق الله وجهين أحدهما أحسن وأصبح من الآخر، وبين أن يحدث كلامين أحدهما أبلغ وأفصح من الآخر؟ وهل من يفرق بينهما إلا مقترح؟

ثم ليس أحد ممن ينكر أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض يمتنع من القطع على أن القرآن في لغته أفصح من التوراة في لغتها والإنجيل في لغته والزبور في لغته، لأن تلك الكتب عنده لم تكن معجزة لخرقها العادة بالفصاحة، وإن كان الجميع كلام الله تعالى، فما المانع من أن يكون بعض كلامه الذي هو القرآن أفصح من بعض؟ حتى تكون آية منه أفصح من آية، والجميع كلام الله، كما جاز عنده أن يكون القرآن أفصح من الإنجيل، وإن كان الجميع كلام الله، وهذا لا يخفى على محصل.

فإن قيل: الذي يمنع أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض، القول بأن قدر كل سورة من قصار سور المفصل منه قد خرق العادة في الفصاحة بفصاحته، وكان معجزاً لعلوه في الفصاحة، وما كان خارقاً للعادة في الفصاحة لا يكون غيره أفصح منه، قيل: الجواب عن هذا أولاً أن الصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته، وأن فصاحته قد كانت في مقدورهم لولا الصرف، وهذا هو المذهب الذي يعول عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم، وقد سطر عليه من الأدلة ما ليس هذا موضع ذكره، فالسؤال على هذا

المذهب ساقط ، ثم لو سلم أن وجه الإعجاز هو الفصاحة لم يمنع أن يكون كلام معجزاً يخرق العادة بفصاحته أفصح من كلام معجز يخرق العادة بفصاحته ، فإن نبياً لو أظهر الله على يده معجزاً وهو حمله ألف رطل - لم يمنع أن يظهر على يده أو على يد نبي غيره معجزاً آخر وهو حمل ألفي رطل - فيكون المعجزان أحدهما أعظم من الآخر مع كون كل واحد منهما معجزاً .

فإن قيل : فما تقولون في الكلام الذي وُضع لغزاً وقصد ذلك فيه ؟ قيل : إن الموضوع على وجه الإلغاز قد قصد قائله إغماض المعنى وإخفاءه وجعل ذلك غناً من الفنون التي يستخرج بها أفهام الناس ، وتمتحن أذهانهم ، فلما كان وضعه على خلاف وضع الكلام في الأصل كتمان القول فيه مخالفاً لقولنا في فصيح الكلام ، حتى صار يحسن فيه ما كان ظاهره يدل على التناقض ، أو ما جرى مجرى ذلك ، كما قال بعضهم في الشمع :

تجيا إذا ما رؤوسها قطعت^١ وهن في الليل أجم^٢ زهر^٣
وقد كان شيخنا أبو العلاء يستحسن هذا الفن ويستعمله في شعره كثيراً ، ومنه قوله :

وجبت سرايباً كأن إكامه جوار ولكن ما لهن نهود^٤
تمجس حرباء الهجير وحوله رواهب خيط والنهار نهود^(١)

فألغز بقوله - جوار - عن الجوارى من الناس ، وهو يريد كآهن^٥ يجرين في السراب ، وبقوله - نهود - عن نهود الجوارى ، وهو يريد بنهود نهوض أي كآهن^٦ يجرين في السراب وما لهن على الحقيقة نهوض

(١) الخيط : الجماعة من النعام .

وأراد بقوله - تمجس حرباء - أي صار لاستقباله الشمس كالمجوس
التي تعبدها وتسجد لها ، وجعل الرواهب النعام لسوادها ، ويهود يرجع
وهو يلغز بذلك عن اليهود لما ذكر المجوس والرواهب .

وكذلك قواه :

إذا صدق الحدُّ افترى العمَّ للفتى

مكارمَ لا تُكرَى وإن كذبَ الخال^(١)

لأنه يريد الجدل الحظَّ ، وبالعم الجماعة من الناس ، وبالخال المخيلة ،
وقد ألغز بذلك عن العم والجد والخال من النسب ، فهذا وأمثاله ليس من
الفصاحة بشيء ، وإنما هو مذهب مفرد وطريقة أخرى .

فإن قيل : فما عندكم في الحكاية التي تحكى عن أبي تمام أنه لما قصد
عبدالله بن طاهر بقصيدته التي أولها :

أهنَّ عوادي يوسفٍ وصواحيبهُ
فعرزماً فقيدماً أدرك السؤل طالبهُ

وعرض هذه القصيدة على أبي العميثل صاحب عبدالله بن طاهر^(٢)
وشاعره ، فقال له أبو العميثل - عند إنشاده أول القصيدة - لم لا
تقول يا أبا تمام من الشعر ما يفهم ؟ فقال : وأنت يا أبا العميثل لم لا
تفهم من الشعر ما يقال ؟ فانقطع أبو العميثل ، قيل : إن الذي قاله أبو
تمام وأبو العميثل صحيح ، لأن أبا العميثل طلب من أبي تمام - إذ كان
حاذقاً في صناعة الشعر ، وقد قصد مثل عبدالله بن طاهر بالمديح - أن

(١) لا تكرى : لا تنقص .

(٢) هو عبد الله بن طاهر بن الحسين الخراسي . أمير خراسان ومن أشهر الولاة في
العصر العباسي ، ولي امرأة الشام . ثم ولاة المأمون خراسان ، كان من أكثر الناس بلايا
للمال وقال عنه ابن خلكان : كان عبد الله سيداً نبيلاً عالي الهمة شهياً ، وكان المأمون
كثير الاعتماد عليه . توفي في نيسابور سنة ٢٣٠ هجرية .

يكون شعره مفهوماً واضحاً يسبق معناه لفظه ، فكان هذا من أبي العميتل
 كلاماً صحيحاً في موضعه ، وطلب أبو تمام من أبي العميتل - إذ كان
 يدعي علم الشعر ويتحقق بالأدب ، ويحترم عبداً لله بن طاهر في اعتراض
 قصائد الشعراء وترتيبهم على مقدار ما يستحقه كل منهم يحظه من
 الصناعة - أن يكون يفهم معاني الشعر ، ويطالع على الغامض والظاهر
 منها ، وكان هذا من أبي تمام أيضاً كلاماً صحيحاً ، وكانا فيه بمنزلة من
 يقول لصاحبه : لم فعلت ذلك الفعل وهو قبيح ؟ فيقول : كما فعلت
 أنت ذلك الفعل الآخر وهو قبيح ، فيكون كل واحد منهما قد أجاب
 من طريق الجدول ، وإن كان لم يدل على أنه أصاب وأخطأ صاحبه .

وإذا كان هذا مفهوماً فأمثلة الكلام الذي يظهر معناه ولا يحتاج إلى
 الفكر في استخراجه كثيرة ، وعامة شعر أبي عبادة البحراني عليه فأما
 الذي يسأل عن معناه ويفكر في فهمه فكالأبيات التي من شعر أبي الطيب
 المثنوي ، وقد نعاها عليه صاحب أبو القاسم بن عبادة رحمه الله ، وكانها
 يسميها رُقي العقارب ، والناس إلى اليوم مختلفون في معاني بعضها ، وكل
 يذهب إلى فن . ويسبق خاطره إلى عرض ، كقوله :

ذم الزمانُ إليه من أحبته - ما ذم من بدره في حمد أحمدوه

وقوله :

عيونُ رواحلي إن حرتُ عيني وكلُّ بؤغامٍ وازحةٍ بغامي^(١)

فأما غير ذلك مما قد فهم معناه ولم يختلف فيه إلا أنه مع ذلك لا
 يخرج إلا بطرف من الفكر فكقوله :

(١) الراحة : الناقة تسقط من التعب والإعياء .

ودون الذي يرغبون ما لو تخلصوا
إلى الموت منه عشت والطفل أشيب

وقوله أيضاً :

سِرْبٌ محاسنه حُرمت ذواتها

داني الصفات بعيد موصوفاتها^(١)

وقوله :

رجلاه في الركض رجلٌ واليدان يدٌ

وفعله ما تريد الكفُّ والقدم

وأمثال هذا له ولغيره كثير .

وقد قال بشر بن المعتمر في وصيته : إياك والتّوَعُرُ في الكلام ، فإنه
يسلمك إلى التعقيد ، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ، ويمنعك من
مراميك .

وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عن بعض من وصف البلاغة
فقال : ينبغي أن يكون الإسم للمعنى طبيقاً ، وتلك الحال له وفقاً ، ولا
يكون الإسم لا فاضلاً ولا مقصراً ولا مشتركاً ولا مضمناً .

فهذا كله يدل على صحة ما قلناه ، وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه
للتأمل .

ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تتراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل
اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى

(١) ذواتها : صواحبها .

ضرورة ، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع ، وهذا يسمى الإرداف والتبعية لأنه يؤتى فيه بلفظ هو رادفُ اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه ، والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى ، ومثال قول عمر بن أبي ربيعة :

بعيدة مهوى القرط إما لنوفل^(١) أبوها وإما عبدِ شمس وهاشم^(٢)

فإنه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال - طويلة العنق - فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه وليس هو الموضوع له ، فقال - بعيدة مهوى القرط - فدل بعد مهوى قرطها على طول الجيد ، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله - طويلة العنق - لأن بعد مهوى القرط يدل على طول أكثر من الطول الذي يدل عليه - طويلة العنق - لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة العنق ، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط ، إذا كان الطول في عنقها يسيراً وهذا موضع يجب فهمه .

ومنه قول امرئ القيس :

وتضحى فتيتُ المسك فوق فراشها

نؤوم الضحى لم تنتطق عن فضل^(٢)

فإنه لما أراد أن يصف ترفه هذه المرأة ونعمتها قال : نؤوم الضحى يبقى فتيت المسك فوق فراشها لم تنتطق لتخدم نفسها ، فعبر بذلك عن غناها وترفهها وخفض عيشها ، وأتى بالفاظ تدل على ذلك أبلغ مما يدل عليه قوله - إنها غنية مرفهة -

(١) نوفل وعبد شمس وهاشم من اشراف قريش ، وهاشم جد النبي ﷺ .

(٢) لم تنتطق : لم تشد نطاقاً للممل ، وعن فضل : عن ثوب نوم أي بعده .

وكذلك قوله :

وقد أعتدي والطيرو في وكنائها بمنجرد قيد الأوابد هيكل^(١)

لأنه أراد أن يصف الفرس بالسرعة ، فلم يقل إنه سريع ، وقال — قيد الأوابد — وهي الوحوش ، أي أنه إذا طلبها على هذا الفرس لحقها لسرعته ، فكأنه قيدها له ، وفي هذا من المبالغة ما ليس في وصف الفرس بأنه سريع ، لأن الفرس قد يكون سريعاً ولا يالحق الوحش حتى تصير بمنزلة المقيدة له ، وقد استحسّن الناس هذا اللفظ من امرئ القيس ، حتى قالوا : هو أول من قيّد الأوابد .

وأصحاب صناعة البلاغة يذكرون الإرداف ولا يشرحون العلة في سببه وحسنه من المبالغة التي نبهنا عليها ، ومنه في النثر قول أعرابية وصفت رجلاً فقالت : لقد كان فيهم عماراً ، وما عمار ؟ طلاب بأوتار ، لم تحمد له قط نار ، فأرادت بقولها — لم تحمد له قط نار — كثرة إطعامه الطعام ، فلم تأت بذلك اللفظ بعينه بل بلفظ هو أبلغ في المقصود ، لأن كثيراً ممن يطعم الطعام تحمد ناره في وقت ، وكذلك قول الأخرى : له إبل قليلات المسارح ، كثيرات المبارك ، إذا سمعن صوت المزهراً يقنّ أنهن هوالك ، فأرادت أن هذا الرجل ينحر إبله فقلّما تسرح وتبعد في المرعى ، لأنه يبركها بفنائها ليقرب عليه نحرها للضبوف ، والمزهرة العود الذي يغني به ، فإذا سمعت الإبل صوته أيقنت أنها هوالك ، لما قد اعتادته من نحره لها إذا سمع الغناء وانتشى ، وذلك لا تعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الإستمرار والدوام ، وهذا كله أبلغ من قولها — إنه ينحر الإبل — على ما قدمناه وبيناه .

ومن هذا الفن من الإرداف قول أبي عبادة :

(١) وكنائها : اعشاشها ، المنجرد : القصير الشعر ، هيكل : ضخم .

فأوجرتهُ أُخرى فأضلت نصله

بحيث يكون اللبُّ والرعب والحقد^(١)

لأنه أراد - القلب - فلم يعبر عنه بإسمه الموضوع له ، وحدل إلى
الكتابة عنه بما يكون اللب والرعب والحقد فيه ، وكان ذلك أحسن لأنه
إذا ذكره بهذه الكتابات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد
بكون هذه الاشياء فيه ، وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع منه .
ولو قال - أصبته في قلبه - لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف
أعضاء الجسد ، فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف .

ومما يجري مجرى قول أبي عبادة قول غيره :^(٢)

الضارين بكلِّ أبيضٍ مخدّمٍ والطاعنين مجامعِ الأضغانِ

، وفيما ذكرناه كفاية في للدلالة على كل ما هو من هذا الجنس .

ومن نعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدل على
معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود وسبب حسن هذا مع ما
يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه إلى الحسن والمشاهدة
وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم ، لأن المثال لا بد من أن يكون أظهر
من الممثل ، فالغرض بإيراده إيضاح المعنى وبيانه ، ومن هذا الفن قول
الرمّاح بن مبيّدة :

ألم تنكُ في يمني يدريكَ جعلتني فلا تجعني بعدها في شمالكيا

فأراد - إني كنت عندك مقدماً فلا تؤخرني ، ومقرباً فلا تبعثني ،

(١) هذا البيت من قصيدة له يذكر فيها قتله للذئب .

(٢) عمر بن معد يكرب .

فعدل في العبارة عن ذلك إلى أني كنت في يمينك ، فلا تجعلني في شمالك
لأن هذا المثال أظهر إلى الحس .

وكذلك قول الآخر :

تركت يديّ وشاحاً له وبعض الفوارس لا يعنتق

فعبّر عن قوله - عانقته - بأنني تركت يدي وشاحاً له ، فأوضح
المعنى حين جعل له مثلاً معروفاً مشاهداً .

ومنه أيضاً قول زهير :

ومن بعض أطراف الرجاج فإنه

يطيع العوالي ركبته كل هتدم^(١)

لأنه عدل عن قوله - ومن لم يطع باللين أطاع بالعنف - إلى أن
قال - ومن لم يطع زجاج الرماح أطاع الأسته - وكان في هذا التمثيل
بيان المعنى وكشفه .

ومن أمثلة ذلك في النثر ما كتب به الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان
ابن محمد وقد بلغه توقفه عن البيعة له : أما بعد ، فإني أراك تقدم رجلاً
وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت ، والسلام .
فعبّر عن مراده بمثال أوضحه وأوجزه ، ومنه أيضاً ما كتب به الحجاج
إلى المهلب حين حصّه على قتال الأزارقة وتوعّده له حيث قال : فإن
أنت فعلت ذلك ، وإلا شرعت إليك صدر الرمح ، فأجابه المهلب وقال :
فإن يشرع الأمير إلى صدر الرمح ، قلبت له ظهر المجنّ ، وهذا كله

(١) الرجاج : جمع رج وهو الحديدية في أسفل الرمح ، والعوالي : التي يكون فيها
السنان ، وللهم : السنان القاطع .

إنما حسن إنما فيه من الإيضاح والإيجاز ، وقد منا تأثيرهما في الفصاحة
والبلاغة .

فهذا منتهى ما نقوله في الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعاني ،
ومن وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة ومائتها ، وعلم أسرارها وعلاها ،
فأما الكلام على المعاني بانفرادها ، فقد قدمنا القول بأن البلاغة عبارة عن
حسن الألفاظ والمعاني ، وأن كل كلام بليغ لا بد من أن يكون فصيحاً
وليس كل فصيح بليغاً ، إذ كانت البلاغة تشمل على الفصاحة وزيادة
لتعلق البلاغة مع الألفاظ بالمعاني .

فإذا كان قد مضى الكلام في الألفاظ على الإفراد والإشترك ،
فلنذكر الآن الكلام على المعاني مفردة من الألفاظ ، ليكون هذا الكتاب
كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة ، فإنهما وإن تميزا من الوجه الذي
ذكرته فهما عند أكثر الناس شيء واحد ، ولا يكاد يفرق بينهما إلا
القليل ، والله يمين بالمعونة والتسديد برحمته .

الكلام في المعاني مفردة

أما حصر المعاني بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ما
ذكرناه في الألفاظ فمسير متعب لا يليق بهذا الكتاب تكلفه ، لأنه ثمرة
علم المنطق ، ونتيجة صناعة الكلام ، ولسنا بذاهيين في هذا الكتاب إلى
تلك الأغراض والمطالب ، لكن نحتاج إلى أن نوميء إلى المعاني التي تستعمل في
صناعة تأليف الكلام المنظوم والمنثور ، ونبين كيف يقع الصحيح فيها
والفاسد ، والتمام والناقص ، على أن من كان سليم الفكر صحيح التصور
لم يحف عنه شيء مما تسر النفوس ، وإن كان قد يحفى عنه كثير مما
ذكرناه من الكلام والألفاظ ، لأن في الألفاظ مواضع اصطلاحاً تختلف

بالناس في المعرفة بها بحسب اختلافهم في معرفة اللغة ، وفهم الاصطلاح

والمواضعة ، والمعاني ليس فيها شيء من ذلك ، وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن ، ولها في الوجود أربعة مواضع : الأول وجودها في أنفسها ، والثاني وجودها في أفهام المتصورين لها ، والثالث وجودها في الألفاظ التي تدل عليها ، والرابع وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبر بها عنه ، وإذا كان هذا مفهوماً فإننا في هذا الموضع إنما نتكلم على المعاني من حيث كانت موجودة في الألفاظ التي تدل عليها دون الأقسام الثلاثة المذكورة ، ثم ليس نتكلم عليها من حيث وجدت في جميع الألفاظ ، بل من حيث توجد في الألفاظ المؤلفة المنطومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجري مجراها فقط ، إذ كان ذلك هو مقصودنا في هذا الكتاب . وإذ بان هذا فإن الأوصاف التي تطلب من هذه المعاني هي الصحة والكمال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والاستدلال بالتمثيل والتعليل وغيرهما ، وسندكر من أمثلة ذلك ما يعرب عن قصدنا ، ويوضح مرادنا .

أما الصحة في التقسيم فإن تكون الأقسام المذكورة لم يخل بشيء منها ولا تكررت ولا دخل بعضها تحت بعض ، ومثال هذا في النظم قول نُصَيَّب :

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم وفريق قال ويحك ما نسدري

فليس في أقسام الإجابة عن مطلوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام ،

ومنه قول الشماخ يصف صلابة سنايك الحمار وشدة وطئه الأرض :

متى ما تقع أرساغه مطمئنة على حجر يرفض أو يتدحرج

فليس في أمر الوطاء الشديد إلا أن يكون الذي يوطأ رخواً فيرض

أو صلباً فيدفع .

ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

يطعنهم ما أرتموا حتى إذا اطعنوا ضارب حتى إذا ما ضاربوا اعتنمها

وهلنا تقسيم صحيح

ومنه قول الخارثي :

فكذبت طرفي عنك والطريف صادق

وأسمعت أذني فيك هما ليس تسمع

وما أسكن الأرض التي تسكنينها لئلا يقولوا صابروا ليمن يحسنوع

فلا كلني بخفي ولا لك فتمتة ، ولا عنك إقصار ولا فيك مطع

لحقيت أمورا فيك لم ألق مثلها وأعظم منها منك ما أتوقع

وهذه كلها أقسام صحيحة .

ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم في كتاب له : فإنك لم تخل

فيما بدأتي به من مجد أثلته ، أو شكر تعجلته ، أو أجر إخترته ، أو

متجر اتجرته ، أو من أن تكون جمعت ذلك كله ، فلم يبق في هلمنا

المعنى قسم لم يأت به ، ولا من الأقسام شيء تكرر .

فأما الأقسام الفاسدة فكقول جرير :

صارت حنيفة أثلاثا ففئتهم من العبيد وثلت من موال إليها

فهذه قسمة فاسدة من طريق الإخلال ، لأنه قد أحل بقسم من

الثلاثة . وقيل : إنه بعض بني حنيفة سئل من أي الأثلاث هو من بيت

جرير ؟ فقال : هو من الثلث المنفي .

ومنها قول أبي تمام :

قسم الزمانُ ربوعها بين الصبا وقبورها ودبورها أثلثاً
فهذا فاسدٌ من طريق التكرار ، لأن القبول هي الصبا على ما ذكره
جماعة من أهل اللغة .

ومن ذلك أيضاً قول هذيل الأشجعي :

فما برحتُ تومسي إليّ بطرفها وتومض أحياناً إذا خصمها غفل

لأن - تومي بطرفها وتومض - في معنى واحد .

ومنه قول الآخر :

أبادرُ إهلاكَ مُستهلكٍ لما لي أو عبتَ العابثِ

فهذا فاسدٌ لدخول أحد القسمين في الآخر ، لأن عبت العابث داخل
في استهلاك المستهلك .

ومن هذا الجنس أن بعض المتخلفين سأل مرة فقال : علقمة بن
عبدة جاهلي أو من بني تميم ؟ فضحك منه ؟ لأن الجاهلي قد يكون من
بني تميم ومن بني عامر ، والتميمي قد يكون جاهلياً وإسلامياً . وكتب
بعضهم إلى عامل من قبيلة : ففكرتُ مرةً في عزلك ، وأخرى في
صرفك وتقليد غيرك . وكتب أيضاً في هذا الكتاب : فتسارة تسرقُ
الأموال وتختزها ، وتارة تقتطعها وتحتجنها ، وهذا مثل الأول في
التكرير . وكتب آخر في فتح فقال : فمن بين جريح مُضرح بدماثة ،
وهارب لا يلتفت إلى ورائه ، وهذان القسمان يدخل كل واحد منهما
في الآخر ، لأن الجريح قد يكون هارباً ، والهارب قد يكون جريحاً .
وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر أن ابن منارة وقع على ظهر رُقعة عامل
من عماله هرب من صارفه - وكتب إليه رُقعة يعلم بها ما عنده - :

إنك لا تخلو في هربك من صارفك من أن تكون قلبت إليه إساءة خفت منه معها ، أو خُنت في عمك خيانة رهبت تكشفه إياك عنها ، فإن كنت أسأت :

فأول راضٍ سئنة من يسيرها

وإن كنت خنت خيانة فلا بد من مطالبتك بها ، فكتب العامل تحت هذا التوقيع : قد بقي من الأقسام ما لم تذكره - وهو أي خفت ظلمه إيساي بالبعد عنك ، وتكثيره عليّ بالباطل عندك ، ووجدت الحرب إلى حيث يمكنني فيه دفع ما يتخرصه أنفي للظنة عني ، والبعُد عنم لا يؤمن ظلمه أولى بالإحتياط لنفسه . فوقع ابن منارة تحت ذلك : قد أصببت فصير إلينا آمناً من ظلمه عاجلاً ، على أن ما يصح عليك مغلا بد من مطالبتك به .

وقد ذهب أبو القاسم الأمدي إلى فساد القسمة من قوله أبي عبادة البحرني :

ولا بد من ترك إحدى لثنتين إما الشباب وإما العُمُر

قال : لأن ههنا قسماً آخر ، وهو أن يترك ما معاً فيموت الإنسان شاباً . وأجاب الشريف المرتضى رضي الله عنه عن ذلك بأن المراد بترك الشباب تركه بالشيب ، وترك العمر تركه بالموت ، وهذا هو المستعمل المألوف في هذه الألفاظ ، فمن مات شاباً فلا يقال عنه إنه ترك الشباب لأنه لم يشب ، وإنما يقال عنه إنه ترك العمر ، فدخل في أحد القسمين ولي في هذا الموضوع نظر وتأمل .

ومن الصحة تجنب الإستحالة والتناقض ، وذلك أن يجمع بين المتقابلين من جهة واحدة ، والتقابل يكون على أربع جهات : إما على

طريق المضاف ، وهو الشيء الذي يقال بالقياس إلى غيره ، مثل الضعف بالقياس إلى نصفه ، والأب إلى ابنه ، والمولى إلى عبده ، وإما على طريق التضاد ، مثل الأبيض والأسود والشريز والخير ، وإما على طريق العدم والقسئية ، كالأعمى والبصير والأمرد وذو اللحية ، وإما على طريق النفي والإثبات ، مثل أن يقال زيد جالسٌ زيدٌ ليس بجالس ، فإذا ورد في الكلام جمع بين متقابلين من هذه المتقابلات من جهة واحدة فهو عيب في المعنى ، والمراد بقولنا - من جهة واحدة - ألا يكون المتقابلان من جهتين ، فإنهما إذا كانا من جهتين لم يكن الكلام مستحيلاً ، مثال ذلك أن يقال : العشرة ضعفٌ ونصفٌ ، لكنّها ضعف الخمسة ونصف العشرين ، فيكون هذا صحيحاً ، لأنه تقابلٌ من جهتين ، فأما لو كان من جهة واحدة حتى يقال - إن العشرة ضعف الخمسة ونصفها - لكان ذلك محالاً ، وكذلك يقال في المتقابلين بالعدم والقسئية - زيد أعمى العين بصير القلب ، - فيكون ذلك صحيحاً ، فأما لو قيل - زيد أعمى العين بصير العين - كان ذلك محالاً ، وكذلك في التضاد أن يقال - الفاتر حارٌ عند الهارد وبارد عند الحار - ولا يكون حاراً بارداً عند أحدهما ، و - زيد كريمٌ بالطعام بخيل بالثياب - ولا يصح أن يقال كريم بالثياب بخيل بها .

وإذا كان هذا مفهوماً فالذي يقع في النظم والنثر من هذا التناقض على هذا النحو عيبٌ في المعاني بغير شك ، وإن كانوا قد تسمّحوا في الشعر أن يكون في البيت شيء وفي بيت آخر ما ينقضه ، حتى يذم في بيت شيء من وجه ويمدح في بيت آخر من ذلك الوجه بعينه ، وإنما أجازوا هذا لأنهم اعتقدوا أن كل بيت قائم بنفسه ، فعجى البيتان مجرى قصيدتين ، فكما جاز للشاعر أن يناقض في قصيدتين كذلك جاز له أن

يناقض في بيتين ، ولم يختلفوا في أن البيت إذا ولي البيت وكان معنى كل واحد منهما متعلقاً بالآخر فلن يجوز أن يكون في أحدهما ما يناقض الآخر ، وإنما أجازوا ذلك مع عدم الإتصال والتعلق ، على أن تجنب هذا في القصيدة - وإن كانوا قد أجازوه - أحسن وأولى ، وقد قال أبو عثمان الجاحظ : إن العرب تمدح الشيء وتذمه ، لكنهم لا يمدحون الشيء من الوجه الذي يذمونه به ، وما أحسن ما قال أبو عثمان لعمري إنهم على ذلك يتصرف قولهم ، وإن أبا تمام لما وصف يوم الفراق بالطوك فقال :

يوم الفراق لقد خلت طويلاً لم تُبق لي جلدًا ولا معقولا
قالوا الرحيلُ فما شككتُ بأها نفسي من الدنيا تريد رحيلًا
علل طوله بما لقي فيه من الوجد لرحيل أحبائه عنه ، وأبو عباد لما وصفه بالقصر فقال :

ولقد تأملتُ الفراقَ فلم أجسد يوم الفراق على امرئ بطويل
قصرت مسافته على مشزودٍ منه لدهر صباية وغليل

علل قصره بأنه اجتمع فيه بمن يحبه للوداع ، وتزود منه لأيام البعد عنه ، فهما وإن كان كل واحد منهما قد خالف صاحبه في مدح الفراق وذمه ، فقد ذكر لما ذهب إليه وجهاً بصره ، وعلى هذا الطريق يحسن وقوع الخلاف في أغراض الشعراء ، إلا أن يكون أحدهما القولين صحيحاً والآخر فاسداً .

فأما المتناقض في الشعر فكقول عبد الرحمن بن عبد الله القاسم :

أرى هجرها والقتلَ مثلين فاقصروا ملائكم فالقتل أعفى وأيسر

فقال هذا الشاعر - إن الهجر والقتل مثلان - ثم سبهما ذلك .

فقال - إن القتل أعفى وأيسر - فكأنه قال إن القتل مثل الهجر وليس هو مثله ، وذلك متناقض ، ولو كان استوى له أن يقول - بل القتل أعفى وأيسر - لكان الشعر مستقيماً ، لأن لفظة - بل - تنفي الماضي وتثبت المستأنف ، كما قال زهير :

حيّ الديار التي لم يعفها القديمُ
بلى وغيرها الأرواح والديمُ

على أنهم قد عابوا هذا البيت على زهير ، لكنه بمجيء - بلى - فيه لم يكن عندي فاسداً ، وقد يمكن فيه من التأويل وجه آخر ، وهو أن زهيراً قال - لم يعفها القدم وغيرها - الرياح والأمطار - وليس ذلك بمتناقض ، لأن التغير دون أن تعفوا ، والقدم غير الريح والمطر ، ومن قال - لم يقتل زيد عمراً بل ضربه بكر - لم يكن متناقضاً ، وإنما المناقضة أن يقول - لم يقتل زيد عمراً وقتله زيداً - ويكون الأول هو الثاني ، وهذا واضح .

ومن الاستدلال قول الآخر : (١)

أليس قليلاً نظرةً إن نظرتُها
إليكِ وكلاًّ ليس منك قليلُ
وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر إلى أن قول ابن هرمة في
صفة الكلب :

تراه إذا ما أبصر الضيفَ مقبلاً
يكلمه من حبه وهو أعجمُ
من المتناقض ، لأنه أفنى الكلب الكلام في قوله - يكلمه - ثم
أعدمه إياه عند قوله - إنه أعجم - وهذا غلط من أبي الفرج طريف ،

(١) هو ليزيد بن الصمة المعروف بابن الطرية .

لأن الأعجم ليس هو الذي قد عدم الكلام جملة كالأنغرس، وإنما هو الذي يتكلم بعجمة ولا يفصح، قال الله تبارك وتعالى: (لسان الذي يُلمحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين) (١). وإذا قيل — فلا يُفصح — يتكلم وهو أعجم — لم يكن ذلك منناقضاً، على أن الرواية الصحيحة في بيت ابن هرمة:

يكاد إذا ما أبصر الضيف مُقبلاً

وهذا البيت من إحسان بن هرمة المشهور.

وكذلك ذهب أبو القاسم الأمدى إلى تناقض بيت أبي تمام في صفة الفرس:

وبشغلة تبدؤ كأن فلوها في صهوتيه بدؤ شيب المفترق
مسود شطر مثل ما أسود الدجى مبيض شطر كما يبيض المهرق (٢)

قال: لأنه ذكر في البيت الأول أنه أشعل، ثم قال في الثاني: إن نصفه أسود ونصفه أبيض وذلك هو الأبلق، فكيف يكون فرس واحد أشعل أبلق؟ وهذا من أبي القاسم تحامل على أبي تمام. لأنه يصف فرساً أشعل ويريد بقوله — إنه مسود شطر ومبيض شطر — أن سواده وبياضه متكافئان، فلو جمع السواد لكان نصفه، وكذلك البياض، وهذا الوصف من تكافؤ السواد والبياض في الأشعل محمود، حتى إن النحاشين يقولون: أشعل شعرة شعرة، فعلى هذا لا يكون شعر أبي تمام من المتناقض.

ومما يعترض الشك فيه قول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان:

ولقد سلوت عن الشباب كما سلا غيري ولكن للجزين تذكرة

(١) سورة النحل الآية ١٠٣

(٢) المهرق: الصحيفة.

فيقال : كيف يجوز أن يسلمو وهو حزين يتذكر ؟ وقد قرأت هذا البيت عليه في جملة شعره ولم أسأله عنه ، والذي يحتمل عندي من التأويل أنه أراد بالسلاو ههنا اليأسَ ورفضَ الطمع ، فكأنه قال : قد يشتت من الطمع للشباب كما يشتت غيري ولكنني حزين عليه أتذكره ، وهذا وجه قريب :

وذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب إلى تناقض قول أبي نواس في صفة الخمر :

كأن بقايا ما عفا من حبّابها تفاريق شيب في سواد عذار
تردّت به ثم انفري عن أديمها تفرّي ليلٍ عن بياض نهار (١)

وقال : إنه وصف في البيت الأول الحباب بالبياض حين شبهه بالشيب ولن يشبه الشيب في شيء إلا في بياضه ، ووصف الخمر بالسواد حين شبهها بسواد العذار ، ثم وصف الحباب في البيت الثاني بالسواد حين شبهه بتفري الليل ، ووصف الخمر بالبياض حين قال - بياض نهار - وكون كل واحد من الحباب والحدرد أسود وأبيض مستحيل .

وقد سأل أبو الفرج نفسه فقال : إن قيل إنه لم يصف الحباب في البيت الثاني بالسواد ، وإنما شبهه بالليل في تفريه وانحساره عن النهار دون نفس اللون ، وأجاب عن هذا بأن أبا نواس قد صرح بأنه لم يرد غير اللون فقط لقوله - عن بياض نهار - وفي هذا الشعر نظر وتأمل ليس هذا موضع تفصيله ، وإنما الغرض هذا التمثيل .

وقد فُرق بين المستحيل والممتنع بأن المستحيل هو الذي لا يمكن وجوده ولا تصوره في الوهم ، مثل كون الشيء أسود أبيض وطالعا نازلا ، فإن هذا لا يمكن وجوده ولا تصوره في الوهم ، والممتنع هو

(١) تردت به : اتخذته رداء ، وتفري : تشقق وانشق .

الذي يمكن تصويره في الوهم وإن كان لا يمكن وجوده ، مثل أن يتصور تركيب بعض أعضاء الحيوان من نوع في نوع آخر منه ، كما يتصور يد أسد في جسم إنسان ، فإن هذا وإن كان لا يمكن وجوده فإن تصويره في الوهم ممكن ، وقد يصحح أن يقع الممنوع في النظم والنشر على وجه المبالغة ولا يجوز أن يقع المستحيل البتة ، فأما قول أبي عبادة :

لما مدحتك وافاني نباك على أضعاف ظني فلم أظفر ولم أحب

فليس هذا من المتناقض ، لأنه من جهتين على ما ذكرناه فيما تقدم ، ألا ترى أن معناه لم أظفر بنفس ما ظننته ، لأنك زدت عليه فكأن ظني لم يصدق ، لأنه لو صدق لكان وقع على ما ظننته بعينه من غير زيادة عليه ، ولم أحب لأنك قد أعطيتني ، ومن أعطي فما خاب ، وهذا صحيح واضح .

ومن المتناقض على طريق المضاف قول عبد الرحمن بن عبد الله القاسم :

وإني إذا ما الموت حل بنفسها يزال بنفسي قبل ذلك فأقبر

لأنه وضع هذا القول وضع الشرط ، وجعل جوابه - يزال بنفسي - ثم قال - قبل ذلك - فكأنه قال : إن نفسي تزول بعد نفسها وقبلها ، وهذا مثل قول القائل : إذا دخل زيد الدار دخل عمرو قبله ، وذلك متناقض .

وقد ذهب أبو القاسم الأمدي إلى مناقضة أبي تمام في قوله :

الرزق لا تكمد عليه فإنه يأتي ولم تبعث إليه رسولا

وقوله بعده في صفة الناقة :

لله درك أي معبر قفرة لا يوحش ابن البيضة الإفيللا

بنتُ القفار متى تخذُ بك لا تدعُ في الصدر منك على الفلاة غليلاً^(١)

قال : لأنه صرح في البيت الأول بذكر القعود عن طلب الرزق وأتبعه في البيت الثاني بلا فصل بذكر الناقة وصفتها والرحيل عليها ، فكان ذلك مناقضة ظاهرة .

ومن الصحة ألاّ يضعَ الجائز موضع الممتنع ، فإنه يجوز أن يضع الممتنع موضع الجائز إذا كان في ذلك ضرب من الغلوّ والمبالغة ، ولا يحسن أن يوضع الجائز موضع الممتنع لأنه لا علة لجواز ذلك ، وهو ضد ما يحمد من الغلوّ والمبالغة في الشعر ، ومن أمثلة هذا قول الشاعر :^(٢)

وإن صورة راقتك فاختبرُ فربما أمرٌ مذاقُ العودِ والعودِ أخضر
فبني الكلام على أن العود في الأكثر يكون حلوّاً ، بقوله — فربما —
وليس الأمر كذلك بل العود الأخضر في الأكثر مر ، وكان هذا الشاعر
وضع الأكثر موضع الأقل ، وذلك غلط في المعنى .

ومنه ما أنكره أبو القاسم الأمدى على أبي تمام في قوله يمدح الواثق بالله :

جعل الخلافة فيه ربّ قوله سبحانه للشيء كن فيكون

قال : لأن مثل هذا إنما يقال في الأمر العجيب الذي لم يكن يقدر ولا يتوقع ولا يظن أن مثله يكون ، فيقال إذا وقع ذلك — قدرة قادر واحد ، وفعل من لا يعجزه أمر ، ومن يقول للشيء كن فيكون — فأما الأمور التي لا يتعجب منها ولا تستغرب والعادات جارية بها وبما أشبهها فلا يقال فيها مثل هذا ، وإنما يسيح الله تبارك وتعالى وتذكر قدرته على تكوين الأشياء لو جاءوا بأبي العيسر أو بجحا فجعلوه خليفة ، فأما الواثق

(١) العبر : ما يعبر به ، وابن البيضة : النعام ، والجنيل : السريع المر الخفيف .

(٢) هو الخالد بن صفوان .

فما وجه تسميح أبي تمام في أن أفضت الخلافة إليه ، وأبوه المعتصم ،
وجده الرشيد ، وجدُّ أبيه المهدي ، وجدُّ جدِّه المنصور ، وأخو جدِّ
جدِّه السفاح ، وعمّاه خليفتان - الأمين والمأمون - وعم أبيه الهادي ،
فلذلك ثمانية خلفاء هو . تاسعهم ، وهذا الذي ذكره أبو القاسم صحيح
واضح .

ومن الصلحة صحة التشبيه ، وهو أن يقال أحد الشيثين مثل الآخر
في بعض المعاني والصفات ، ولن يجوز أن يكون أحد الشيثين مثل الآخر
من جميع الوجوه حتى لا يعقل بينهما تباين البتة ، لأن هذا لو جاز لكان
أحد الشيثين هو الآخر بعينه ، وذلك محال ، وإنما الأحسن في التشبيه أن
يكون أحد الشيثين يشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه ، وبالضدِّ ، حتى
يكون رديء التشبيه ما قلَّ شبهه بالمشبه به .

وقد يكون التشبيه بحروفه ، كالكاف وكأنَّ وما يجري مجراها ،
وقد يكون بغير حرف على ظاهر المعنى ، ويستحسن ذلك لما فيه من
الإيجاز .

والأصل في حسن التشبيه أن يمثّل الغائب الخفيُّ الذي لا يعتاد بالظاهر
المحسوس المعتاد ، فيكون حسنٌ هذا لأجل إيضاح المعنى وبيان المراد ،
أو يمثّل الشيء بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه ، فيكون حسن ذلك لأجل
العلوّ والمبالغة .

وممّا ورد في القرآن من ذلك قوله تعالى : (والذين كفروا أعمالهم
كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً) (١) .
وقوله تعالى : (مثل الذين كفروا بربّهم أعمالهم كرماد اشتدّت
به الريح في يومٍ عاصفٍ لا يقدرون ممّا كسبوا على شيءٍ) (٢) . وقوله

(١) سورة النور الآية ٣٩ .

(٢) سورة إبراهيم الآية ١٨ .

تعالى : (إلتما مثلُ الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمّ رنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس)^(١) . وقوله تعالى : (فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان)^(٢) . وقوله جل وعز : (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا)^(٣) . وقوله تبارك وتعالى : (مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون)^(٤) . وقوله جل وعز : (وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام)^(٥) .

وهذه التشبيهات كلها ما بيّناه من تشبيه الخفي بالظاهر المحسوس والذي لا يعتاد بالمعتاد ، لما في ذلك من البيان ، إلا قوله تبارك وتعالى : (وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام)^(٦) . فإنه شبه الشيء بما هو أعظم منه على وجه المبالغة .

ومن التشبيه في الشعر قول النابغة الذبياني :

فإنك كالليل الذي هو مدرّكي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

وهذا التشبيه يجمع المقصودين من الظهور والمبالغة ، أما الظهور فلأن علم الناس بأن الليل لا بدّ من إدراكه له أظهر من علمهم بأن النعمان لا بد من إدراكه له ، وأما المبالغة فإن تشبيهه بالليل الذي لا يصدّ دونه حائل أعظم وأفخم وأبلغ في المدح .

(١) سورة يونس الآية ٢٤ .

(٢) سورة الرحمن الآية ٣٧ .

(٣) سورة الجمعة الآية ٥ .

(٤) سورة العنكبوت الآية ٤١ .

(٥) و (٦) سورة الرحمن الآية ٢٤ .

ومن التشبيه أيضاً قول زيد بن عوف العلبي يذكر صوت جرع
رجل قرأه اللبن :

فَعَبَّ دِخَالاً جَرَعَهُ مَتَوَاتِرٌ كَوَقْعِ السَّحَابِ بِالطَّيْرَاتِ الْمَمْدَدِ

وهذا تشبيه جيد ، لأنه شبه صوت اللبن على عصب المريء من
خلق الإنسان بصوت المطر على الخياء المصنوع من الأدم ، وذلك من
أصح التشبيه ، لأن المريء من جنس الأدم ، واللبن من جنس الماء ، فصورتاهما
متشابهان ، لأن السبب في اختلاف الأصوات تخالف الأجسام التي تحدث
فيها ، والغرض في هذا التشبيه المبالغة .

ومن التشبيه المختار قول امرئ القيس :

كأن قلوبَ الطير رطباً ويابساً لئدي وكزها العناب والحشفُ البالي (١)

وهذا من التشبيه المقصود به إيضاح الشيء ، لأن مشاهدة العناب
والحشف البالي أكثر من مشاهدة قلوب الطير رطبة ويابسة ، وروى عن
بشار بن برد أنه قال : ما زلت منذ سمعت بيت امرئ القيس هذا
أطلب أن يقع لي تشبهان في بيت واحد حتى قلت :

كأن مُشار النقع فوق رؤوسنا وأسياقنا ليل تهاوى كواكبُه (٢)

فشبهت النقع بالليل ، والسيوف بالكواكب ، وهذا تشبيه للمبالغة والتفخيم .

ومن التشبيه المختار قول علي بن الرقاع العاملي :

وكانها بين النساء أعارها عينيهِ أحوراً من جأفر جلصم
وسنانُ أقصده النعاسُ فرنقتُ في عينه سنةً وليس بنام (٣)

(١) العناب : شجر حبه كحب الزيتون أحمر وطعمه لليلة ، الحشف : ارداء النمر .

(٢) النقع : الغيار ، متضمنة معنى مع ، وليست لحض العطف لأنه تشبيه مركب

لا متعدد .

(٣) أقصده النعاس : كسر من عينه ، ورنق النوم في عينه : فشبهما .

وقوله أيضاً :

تُزجى أغنّ كأن إبرة روقه . قلم أصاب من الدواة مِدادها (١)

وقول عنبرة :

وخلا الذبابُ بها فليس ببارحٍ . غرداً كفعل الشارب المترنّم
هزجاً يحكُّ ذراعَه بذراعَه . قدح المكب على الزنادِ الأجدم (٢)

وقول الحسين بن مطير الأسدي :

فتى عيش في معروفه بعد موته

كما كان بعد السيل مجراه مرتعا

وقول الطرمّاح :

يبدو وتضمّره البلادُ كأنه

سيفٌ على شرفٍ يسئلُ ويُعْتمدُ

وقول أبي الحسن التهامي :

والصُّبحُ قد غمّرتَ النجوم كأنه

سَيْلٌ طغى فطغى على النوارِ

وقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

والخلّ كالماء يُبْدي لي ضمائرَه

مع الصّفاءِ ويخفيها مع الكدرِ

(١) الاغنّ : الذي في صوته غنة ، ابرته : طرفه ، روقه : قرنه .
(٢) هزجا : مسرعا مداركا صوته ، والمكب : القيل على الشبه .

وقوله :

وسُهَيْلٌ كَوْجَةٌ الْحَبِّ فِي اللّوِّ

نِ وَقَلْبِ الْمَحَبِّ فِي الْخَفْتَيْنِ

يسرع اللّوح في الاحمرار كما تسرع

رع في اللحظ مقلقة للعضبان

وقوله :

تراقبُ أظلافَ الوحوشِ نواصيلاً

كلّصداً في بحرٍ حولِ أزرقٍ مترعٍ

وهذه تشبيهات ، صحاح ، وأمثالها كثيرة ،

وقد والى أبو القاسم محمد بن مهاني ، الأندلسي التشبيه بكأن في أبيات

كثيرة ، فقال :
كأن رقيبَ النجمِ أجدلُ مرّقبِ

بُقلِّبُ نَحْتِ اللّيلِ فِي ريشِهِ طَرْفَا (١)

كأن بني نعشٍ ونعشاً مطافيلُ

بوجرةٍ قد أضلّانِ فِي مَهْمِهِ خَشْفَا (٢)

كأن سُهَيْلاً فِي مطالِعِ أفقهِ

مفارقُ اللَّغفِ لَمْ يَجِدْ بَعْدَهُ لِقَا (٣)

(١) الاجدل : الصقر .

(٢) بنو نعش : سبعة كواكب ، اربعة منها تسمى نعش لكونها اربعة ، وثلاثة تسمى بناته ، مطائل : مفردتها مطائل ذات الظفر من الاثس والوحش ، الخشف : ولد الطيبة .

(٣) سهيل : كوكب يطلع في آخر الليل .

كأن سُهَماها عاشقٌ بين عُوْدٍ
فأَوْنَةٌ يَبْدُو وأَوْنَةٌ يَخْفَى (١)

كأن معلى قطبها فارسٌ له
لوآن مركوزان قد كره الزحفَا

كأن قدامى النَّسْرِ والنسرُ واقع
قُصِصْنَ فلم تَسْمُ الخواقي به ضعفا (٢)

كأن أخاه حين دَوَمَ طائرأ
أتى دون نصف البدر فاخطف النصفَا

كأن الهزيع الآبنوسي آونا
سرى بالنسيج الخسرواني ملتفا (٣)

كأن ظلام الليل إذ مال ميلاً
صريع مدام بات يشربها صرفا

كأن عمود الصبح خاقانٌ معشر
من الترك نادى بالنجاشي فاستخفى

كأن لواء الشمس غيرةٌ جعفر
رأى القرن فازدادت طلاوته ضعفا

فأما التشبيه بغير حرف التشبيه فكقول امرئ القيس :

سموتُ إليها بعد ما نام أهلها
سموَّ حجاب الماء خالاً على حال

(١) سماها : كوكب صغير لا يكاد يرى .
(٢) القدامى : الريشات الكبار فهي مقدم جناح الطائر ، والخواقي : المؤخرات منه .
(٣) الهزيع : قطعة من الليل ، النسيج الخسرواني : ثوب أبيض من الحرير الناعم .

وقول النابغة :

نظرت إليك بمحاجة لم تقضها
نظر المريض إلى وجوه العود^(١)

وقوله أيضاً :

فإنك شمس والملوك كواكب
إذا طلعت لم يبدُ منهن كواكب

الشمس وقول أبي عبيدة :

يسوى كما تهوى العقاب وقد رأيت
صهيداً وينتصب انتصاب الأجدل^(٢)

وقول أبي نصر بن نباتة ، وقوله يذكر في التمثيل :

خلتنا بأطراف القنا لظهوره^(٣)

عيوناً لها وقع البهوف حواجب

وقول أخت ذي الكلب :

تمشي السور إليه وهي لاهية
تمشي العذارى عليهن الجلابيب^(٤)

وقول ديك الجن :

ليفترن يبوراك والانتفنن أهليجة

ومسنر غصوناً والتفتن جاذرا

وقول الواواء دمشقي :

(١) لم تقضها : لم تقدر على الكلام عنها مخافة أهلها .

(٢) الأجدل : المبرقعة .

(٣) خلتنا بأطراف القنا : خلتنا بأطراف القنا .

(٤) الجلابيب : الحجاب .

فأسبلت لؤلؤاً من نرجس وسقت
ورداً وعصت على العناب بالبرد

وقول أبي إسحاق الصابي يصف الطير التي تصاد بالبندق : محمولة
على حكم الكفار ، إذ يقتلون ومصيرهم إلى النار .

ومما يحتاج إليه التشبيه أن يكون الأمر المشبه به واقعاً مشاهداً معروفاً
غير مستنكر ، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الإيضاح والبيان
ولهذا عاب نصيب على الكميت قوله :

كأنّ العظامِط من غلبها أراجيز أسلم تهجو غفاراً^(١)

وقال له : أخطأت ، ما هجت أسلم غفاراً قط ، وأراد نصيب من
الكميت أن يكون شبه بشيء واقع معروف ، وهذا كما يقال - كأن
مناقضة فلان وفلان مناقضة جرير والفرزدق - فيكون هذا الكلام صحيحاً -
ولو قيل - كأن مناقضتهما مناقضة الأحوص وعمر بن أبي ربيعة - لم
يكن ذلك التشبيه صحيحاً ، إذ كان المشبه به لم يقع ، وعلى هذا أكره
قول علقمة بن عبدة :

كأنّ إبريقهم ظبيّ على شرفٍ مفدّمٍ بسبا الكتان ملثوم^(٢)

على أن يكون مفدّم من صفة الظبي ، لأن الظبي لا يكون مفدماً بسبا
الكتان ملثوماً ، فكأن التشبيه وقع بما لا يشاهد ولا يعرف ، وإن كان
المفدّم راجعاً إلى الإبريق فذلك صحيح .

(١) العظامِط : صوت غليان القدر .

(٢) شرف : المكان المشرف . ومفدّم : من الغدام وهو عصفاة صغيرة او خرقة تحمل
على فم الإبريق ليصفي بها ما فيه ، وسبا الكتان : سبائه مفردها سببية وهي الشقة
البيضاء ، وملثوم : جعل له كاللثام ،

وكذلك قول الحكم لعله عبد الرحمان بن الحكم - وليحقق :

كانت بنو غالب لأمتها كالغيث في كل ساعة يكيفُ

فإن العادة لم تجر بأن الغيث يكيف في كل ساعة ، وإن كان هذا البيت يحتمل من التأويل أن يكون معناه كان هؤلاء القوم كالغيث إلا أنه غيث يكيف كل ساعة ، وإن لم يدل لفظه على هذا المعنى دلالة واضحة .

ومن هذا الفن قول أيمن : (١)

فإننا قد وجدنا أمَّ بشرٍ كأمَّ الأسدِ مذكاراً ولوداً

لأن أم الأسد ليست كذلك .

وأما رديء التشبيه فكقول المترار :

وخالٍ على خدّيك يبدو كأنه سنا البدر في دعجاء بأذٍ دجونها (٢)

لأن الحدود بيض والمتعارف أن يكون الخمال أسود ، فتشبيه الحدود باللبل والخمال بضوء البدر تشبيه ناقض للعادة .

فإن قيل : قد مضى في كلامكم أن المشبه به يجب أن يكون معروفاً واضحاً أبين من الشيء الذي يشبهه ، فما تقولون في قوله تعالى في شجرة الزقوم : (إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم ، طلعتها كأنه رؤوس الشياطين) (٣) . ورؤوس الشياطين غير مشاهدة ؟ قيل : إن الزقوم غير مشاهد ورؤوس الشياطين غير مشاهدة ، إلا أنه قد استقر في نفوس الناس من قبح الشياطين ما صار بمنزلة المشاهد ، كما استقر في

(١) هو أيمن بن خويم فهم مدح بشر بن مروان .

(٢) دعجاء : سوداء ، ودجونها : سوادها .

(٣) سورة الصافات الآية ٦٤ .

نفوسهم من حسن الحور العين ما صار بمنزلة المشاهد ، حتى إنهم إذا
شبهوا وجهاً بوجه الحور كان تشبيهاً صحيحاً ، وإن كانت الحور لم
تشاهد ، ولم يستقر في نفوسهم قبج طلع الزقوم كما استقر في نفوسهم
قبج رؤوس الشياطين ، فكأن المشبه به أوضح ، وفي رؤوس الشياطين
أيضاً من المبالغة في القبح ما ليس في طلع الزقوم ، وقد قيل في بعض
التفاسير : إن الشياطين هنا الحيات ، وعلى هذا القول يسقط السؤال ،
لأن الحيات مشاهدة .

ومن ظريف التشبيه قول ابن هرمة :

وإني وتركي ندى الأكرمين وقدحي بكفي زناداً شحاحاً^(١)
كثاركة بيضها بالعراء وملبسة بيض أخرى جناحاً

وقول الفرزدق :

وإنك إذ تهجو تميماً وترثي سرايل قيس أو سحق العمام^(٢)
كهريق ماء بالفلاة وغره سراب أذاعته رياح السمائم^(٣)

فإن بيت ابن هرمة الثاني يليق ببيت الفرزدق الأول ، وبيت الفرزدق
الثاني يليق ببيت ابن هرمة الأول ، حتى أن ابن هرمة لو قال :

وإني وتركي ندى الأكرم ين وقدحي بكفي زناداً شحاحاً
كهريق ماء بالفلاة وغره سراب أذاعته رياح السمائم

والفرزدق لو قال :

وإنك إذ تهجو تميماً وترثي سرايل قيس أو سحق العمام

(١) زناد شحاح : لا توري .

(٢) السحق : جمع سحق وهو الخلق البالي .

(٣) السمائم : جمع سموم وهي الريح الحارة .

كتاركة بيضها بالعرء ومليسة بيض أخرى جناحاً

لكان كمل واحد منهما قد شبه تشبيهاً واضحاً صحيحاً ، فأما والشعر على ما هو عليه فإن التشبيه بعيد .

ومن الصحة صحة الأوصاف في الأغراض ، وهو أن يمدح الإنسان بما يليق به ولا ينفر عنه ، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية أمره ، ومحبة الناس وطاعتهم ، والتقوى والورع ، والرحمة والرأفة ، وإقامة العدل وشرف الحسب ، وحسن السياسة والتدبير والإضطلاع بالأمور ، والحلم والعفة والعلم وحفظ الشرع ، والجمال والبهاء ، والهيبة والشجاعة ، وكرم الأخلاق ولينها ، وما يجري هذا المجرى ، ويمدح للمؤيد والكتاب بالعقل والحلم ، وسداد الرأي وحسن التدبير والبلاغة ، وتثمين الأموال والعدل والكرم ، وما يليق بهذا ، ويمدح الأمير وقائد الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرث ، وحسن النقيبة والظفر والصبر وسداد التدبير ، وما أشبه ذلك ، وعلى هذا السبيل يجري الأمر في النسب ، فيذكر فيه صديق الهوى والمحبة وشدة الوجد والصباية ، وكنمان الأسرار ومخالفة العدل وما يتفرع عن ذلك ويباحق به ، وكذلك في كل غرض من الأغراض الشعرية ، من هجاء وفخر وعتاب ووصف وغير ذلك ، حتى يكون كل شيء موضوعاً في المكان الذي يليق به .

فأما النثر فيجري على هذا المنهاج ، ويحتاج فيه إلى معرفة المواضع في الخطاب والإصطلاحات ، فإن للكتب السلطانية من الطريقة ما لا يستعمل في الإخوانيات ، وللوقيعات من الأساليب ما لا يحسن في الثقاليد . وهذا الباب - أعني المواضع والإصطلاح في الخطاب - يتغير بحسب تغير الأزمنة والدول ، فإن العادة القديمة قد هجرت ورفضت ، واستجدت الناس عادة بعد عادة ، حتى إن الذي يستعمل اليوم في الكتب غير ما

كان يستعمل في أيام أبي إسحاق الصابي ، مع قرب زمانه منا ، وإذا كان الأمر على هذا جارياً فليس يصح لنا أن نضع رسوماً نوجب اقتفاءها ، لأننا نحن في هذا الزمان قد غيرنا الرسم المتقدم لمن قبلنا ، وكذلك ربما جرى الأمر فيما بعدنا .

لكن أصول الأغراض في الأوصاف والمعاني مما لا يتبدل ولا تتغير . فليكن الائتمام بها واقعاً ، والإجتهد في جريها على قانون السداد والصواب حاصلًا ، فقد عيب أبو عبادة في مديحه الخليفة بقوله :

لا العذلُ يردعه ولا التـ حنيف عن كرمٍ يصدُّه

وقيل : من هو الذي يحسر على عذل الخليفة وتعنيفه ، وليس هذا المدح مما يصلح للملوك والأمراء فضلاً عن الأئمة والخلفاء .

وعيب أبو ذؤيب الهذليُّ في قوله يصف الفرس :

قَصَرَ الصبوحَ لها فشرَّحَ لحمُها

بالنيِّ فُهَيَّ تئوخَ فيها الإصبعُ^(١)

وقيل : وصف لحمها باللين وإنما يحمده صلابة لحم الفرس .

وعيب قول أبي عبادة :

ذَنبٌ كما سَحَبَ الرِّداءُ يُذِبُّ عن

عُرْفٍ وعُرفٌ كالقنَاقِ المسبَلِ

وقول امرئ القيس قبله :

لها ذَنبٌ مثل ذيل العرو سِ تسدُّ به فرجَها من دُبُر

(١) الصبوح : اللبن الذي يقدم لها في الصباح ، وشرح لحمها بالني : خالطه الني وهو الشحم ، وتئوخ : يغيب .

وقيل : المحمود من ذنب الفرس أن يكون طويلاً ولا ينال الأرض
كما قال امرؤ القيس :

كفيت إذا استدبرته سداً فرجه

بضاف فويق الأرض ليس بأعزل^(١)

وعيب جميل في قوله :

رمى الله في عيني بثينة بالقذى

وفي الغر من أنياها بالقوادح

وقيل : ليس هذا كلام صادق المحبة ، بل هذا دعاء مبغض قد تجاوز
قدر السلوة .

وعيب عبد الرحمن القس في قوله :

سلام ليت لساناً تنطقين به قبل الذي نالني من صوته قُطعا^(٢)

وقيل : هذا غاية الغلظ والحقاء والمخالفة لعادة أهل الهوى .

وسمع أبو السائب المخزومي قول إسحاق الأعرج :

فلما بدالي ما رابني نزعت نزوع الأبني الكريم

فقال : قبحه الله ، والله ما أحبها ساعة قط .

وعيب علي جرير قوله في بشر بن مروان :

(١) الكفيت : الفرس الاحمر او الاملس ، والضافي : اللدليل الطويل ، وفويق : .

تفسير فوق يعني انه قريب من الارض ، والاعزل : الذي يميل ذيله في جانبه .

(٢) سلام منادى مرخم ، وهي سلامة المشهورة بالفناء .

قد كان حقلك أن تقول لبارقٍ يا آل بارق فيم سبَّ جرير^(١)

وقال بشر : أما وجد ابن اللخناء رسولاً غيري .

وعيب على أبي نُوَاس قوله في الفضل بن يحيى :

سأشكو إلى الفضل بن يحيى بن خالد

هوأها لعل الفضل يجمع بيئتنا

وقال الفضل : ما زاد على أن جعلني قوآداً .

وعيب على الأخطل قوله يهجو سويد بن منجوف :

وما جذع سوء خرب السوس وسطه

لما حملته وائل بمطيق

وقال سويد له : أردت هجائي فمدحتني ، جعلت وائلاً كلها حملتني

أمرها ، وما طمعت في بني ثعلبة فضلاً عن بكر ، وزدتني بني تغلب .^(٢)

وعيب عليه أيضاً قوله يمدح سماكاً الأسدي وهو من قوم بلقيس

القيون .

قد كنت أحسبه قيناً وأنبوؤه فالיום طيّر عن أثوابه السرر^(٣)

وقال سماك : يا أخطل ، أردت مدحي فهجوتني ، كان الناس

يقولون قولاً فحققتة .

وعيب عليه أيضاً قوله :

(١) وهو من نصيدة له في هجاء سراقة بن مرداس ، وبارق ماء بالعراق .

(٢) ثعلبة وبكر وتغلب فروع من وائل .

(٣) القين : الحداد ، والسرر : السياب .

وقد جعل الله الخلافة فيكم
لأزهر لاعاري الحيوان ولا جذب

وقيل : ليس يليق هذا بمدح الخلفاء ، إنما يصلح للطبقة السفلى من
الناس .

وعيب على كثير قوله :
أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلى بكسل سبيل

وقيل : ليم أراد أن ينسى ذكرها حتى تتمثل له
وعيب عليه قوله أيضاً :

فما روضة بالخرن طيبة الثرى
يميج الندى جثجاؤها وعرارها
بأطيب من أردن عزة موهنا
وقد أوقدت بالمندل الرطب نارها (١)

وقيل : أن زنجية بخرت بمندل رطب لكانت أردانها طيبة .
وعيب على ذي الرمة قوله في الناقة :

تصني إذا شدّها بالكور جانحة
حتى إذا ما استوى في غمرزها تشب (٢)

وقيل : إذا كانت كما وصف رمت الراكب قبل أن يستوي على
ظهرها .

(١) الجثجات : ريحانة طيبة الريح بريّة ، والعرار : البهار البري وهو حسن الصفرة
طيب الريح ، وموهنا : بعد هدم من الليل ، والمندل : العود .
(٢) الغرز : ركاب من جلد .

وعيب على الأحوص قوله :

يَقْرُ بعيني ما يَقْرُ بعينها وأفضلُ شيء ما به العين قرَّت

وقيل له : إنه يقر بعينها أن تُنكح ، أفقر ذلك بعينك ؟

وعيب عليه أيضاً قوله :

فإنْ تصلى أصلك وإن تبيسني بهجر بعد وصالك لا أبالي

وقيل له : لو كنت فحلاً لباليت .

وعيب على الفرزدق قوله :

بأيّ رشاءٍ يا جريرٌ وماتحٍ تديت في حومات تلك القماقم⁽¹⁾

وقيل : جعل جريراً أعلى من الفرزدق وقومه حين قال : إنه تدي عليهم .

وعيب على جرير قوله :

وأوثقُ عند المُردفاتِ عشيةٌ لحاقاً إذا ما جرد السيفَ لامعُ

وقيل : جعلهن قد سببن بالغداة ولُحقن بالعشى .

وعيب عليه أيضاً قوله :

طرقتك صائدةُ القلوب وليس ذا وقت الزيارة فارجمي بسلامٍ

تُجري السواك على أغرٍّ كأنه بردٌ تحدر من متون غمامٍ

وقيل : أي وقت لا تصلح فيه زيارة الحبيب ؟ ولما طردها لم

وصفها ؟

(1) الرشاء : الحبل ، والماتح : اسم فاعل من - متح الماء - استخرجه من البئر ، والقماقم : جمع قمام وهو البحر أو معظمه .

وعيب على زهير قوله في الضفادع :

يخرجن من شربات ماؤها طحيل على الجذوع يخفن الغم والغرقا

وقيل : الضفادع لا تخرج من الماء خوف الغم والغرق .

وعيب على أبي العتاهية قوله :

إني أعودُ من السي شغفتُ مني الفؤادَ بآية الكرسِي

وقيل : إنما يستعاذ بآية الكرسِي من الشياطين .

وعيب على أبي الطيب المتنبي قوله :

لو استطعتُ ركبْتُ الناسَ كلهمُ إلى سعيد بن عبد الله بعُرانا

وقيل : من جملة الناس أمه ، فكان ينبغي أن يركبها .

وعيب عليه أيضاً قوله .

ليت أنا إذا ارتحلتُ لك الخيلُ وأنا إذا نزلتُ الخيامُ

وقيل : الخيامُ تغلو على الممدوح .

وعيب على امرئ القيس قوله :

وأركبُ في الروع خيفانةً كما وجهها سعفٌ منتشر

وقيل : كثرة شعر الناصية مذمومٌ في الفرس ، وهو الغم .

وعيب عليه أيضاً قوله :

أغررك مني أن حُبك قاتلي وأنتك مهما تأمري القلب يفعل

وقيل : إذا كان هذا لا يغرّ فماذا الذي يغرّ ؟

وعيب على أبي نواس قوله في الأسد :

كأنما عينه إذا نظرتُ بارزةَ الجفن عينٌ مخنوقِـ

وقيل : الأسد لا يوصف بجحوظ العين ، وإنما يوصف بغؤورها .

وعيب على عبدالله بن السمط قوله :

أضحى إمامُ الهدى المأمونُ مشتغلاً بالدين والناس بالدنيا مشاغيل

وقيل : ما زاد على أن جعله عجوزاً في محرابها ، و إذا كان مشتغلاً عن الدنيا فمن القائم بها وهو الخليفة ؟

وعيب على كعب بن زهير قوله :

ضخّمٌ مقلدها فعمٌ مقيدها

في خلقها عن بنات الفحل تفضيل^(١)

وقيل : إنما توصف النجائب بدقة المذبح .

وعيب على المسيّب قوله :

وقد أتتاسى لهم عند احتضاره بناجٍ عليه الصيصرية^(٢) مكدم^(٢)

وقالوا : الصيصرية سمة للذوق لا للفحول ، وسمعه طرفة بن العبد وهو صبي ، فقال : استنوق الحمل :

وعيب على المرقش الأصغر قوله :

صحبا قلبه عنها سوى أن ذكرة إذا خطرتُ دارتُ به الأرضُ قائماً

(١) مقلدها : متقها ، ومقيدها : موضع التقيد من رجلها ، وقدم : مبتلىء .

(٢) ناج : سريع ، والصيصرية : سمة في عنق الناقة .

وقيل : هذا من المتناقض ، لأن من يكون إذا ذكرت دارت به
الأرض قائماً ليس بصاح .

وعيب علي بن زيد قوله في صفة الخمر :
والمشرفُ الهندي يستقى به . أخضر مطموثاً بماء الجريص^(١)

وقيل : وصف الخمر بالخضرة وما ووصفها أحد بذلك .

وعيب علي الفرزدق قوله :
أبني غُدانةَ إني حررتكم فوهبتكم لعطية بن جماله
لولا عطية لاجتدعتُ أنوفكم من بين أُم الحية وسبيل

وقيل : كيف يهيم له وهو يهجوهم بهذا الهجاء ؟ وقال عطية حين
بلغه هذا الشعر : ما أسرع ما ارتجع أخي في هيبته .

وعيب علي أبي تمام قوله :
رقيقٌ حواشي العلم لو أن حلمهُ بكنيك ما ماريتَ في أنه بردُ

وقيل : ووصف الحلم بالرقّة وإنما يوصفُ بالعظم والثقل والرّانة .
وعيب عليه أيضاً قوله :

الودّ للقربى ولكنّ عُرْفهُ للأبعد الأوطان دون الأقرب

وقيل : لم منع ذوي القربى من عُرْفه وجعله في الأبعد دونهم ؟
وهللاً كان عطاؤه عاماً للقريب والبعيد .
وعيب عليه أيضاً قوله :

(١) والمشرف : آناه كانوا يشربون به أو المكان المرفح ، ومطموثاً : مملوئاً أو مزوجاً ،
وجريص : بارد .

لو كان في عاجلٍ من آجلٍ بدلٌ لكان في وعده من رِفده بدلٌ
وقيل : ولم لا يكون في العاجل من الآجل بدل ؟ والناس كلهم
على اختيار العاجل وإيثاره .

وعيب عليه أيضاً قوله :

يَقْطُ وهو أكثر الناس إغضاباً على نائلٍ له مسروقٍ

وقيل : هذا هجو ، لأنه جعل نائله يؤخذ منه على وجه السرقة .

وعيب على الفرزدق قوله :

ومن يأمنُ الحجاجَ والطيرَ تتقي عقوبته إلاَّ ضعيفُ العزائم

وقال له الحجاج : الطير تتقي الثوب ، وتتقي الصبي .

وأمثالُ هذا أكثر من أن تحصى مما وقع فيه فسادُ الأغراض والصفات .

وقد كان أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يذهب إلى أن المدح
بالحسن والجمال والذمُّ بالقبح والدمامة ليس بمدح على الحقيقة ، ولا ذم
على الصحة ، ويخطئُ كلُّ من يمدح بهذا ويذمُّ بذاك ، ويستدلُّ بإنكار
عبد الملك بن مروان على عبيد الله بن قيس الرقيّات قوله فيه :

يأتلقُ التاجَ فوقه مفرقه على جبينٍ كأنه الذهب

وقوله له : تقول في هذا وتقول لمصعب :

إنما مصعبٌ شهابٌ من الله تجلّت عن وجهه الظلمة

وقد أنكر هذا المذهب على أبي الفرج أبو القاسم الحسن بن بشر
الأمدي ، وقال : إنه خالف فيه مذاهب الأمم كلها عربياً وأعجمياً

لأن الوجه الجميل يزيد في الهيبة ويتمن به ، ويدلُّ على الخصال المحمودة ، وهذا الذي ذكره أبو القاسم صحيح ، ولو لم يكن في ذلك إلا ما قد جبت النفوس عليه من الميل إلى الوجهة الحسان لكفى وأغنى ، فإن كان قدامة يعتقد أن ذلك ليس بفضيلة لما كان الإنسان قد خلق عليه فهذا حكم جميع الفضائل النفسانية ، فإن الكريم قد خلق كريماً ، والشجاع شجاعاً والعاقل عاقلاً ، وكما لا يقدر القبيح الوجه على أن يستبدل صورة غير صورته ، كذلك لا يقدر الجاهل على أن يستفيد عقلاً فوق عقله ، ويلزم قدامة ألاَّ يحيز المدح بشرف النفس والنسب وكرم الأصل ، لأن ذلك أيضاً يجري مجرى الصور ، ولا صنيع للممدوح في شيء منهما ، والأمر في هذا ظاهر ، فأما إنكار عبد الملك على ابن قيس الرقيات مدحه له بالتاج فإنما أنكره لأن التيجان كانت من زي ملوك العجم ، ولم يكن خلفاء العرب يعرفونها ، فقال له : تمدحني كما تمدح ملوك الأعاجم ، وتمدح مصعباً كما تمدح الخلفاء ، والأمر على ما قال عبد الملك ، لأن مدح الخليفة بأنه شهاب من الله تعالى أبلغ من مدحه باعتدال التاج فوق مفرقه ، وهذا كما أنكر على كثير غيره فيهِ :

على ابن أبي العاص دِلاصُ حصينة
أجاء المسدي نسيجها فأذاهسا (١)

وقال : قولُ الأعشى :

كنت المقدم غير لابس جنة بالسيف تضرب معلماً أبطائها (٢)

أحسن من قولك ، فأراد عبد الملك في الموضعين المبالغة ، ومدحه بالأفضل والأحسن .

(١) دِلاص : درج ، فأذاهسا : جعل لها ذنبلاً .
(٢) معلماً : يمدح به ، قيس بن معد يكرب .

ومن الصحة صحة المقابلة في المعاني ، وهو أن يضع مؤلف الكلام معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض والمخالفة ، فيأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة ، والأصل في هذه المناسبة فإن لها تأثيراً قوياً في الحسن ، ومن أمثلة ذلك في النظم قول الطرماح :

أسرناهم وأنعمنا عليهم وأسقينا دماءهم التراباً
فما صبروا لبأس عند حرب ولا أدوا الحسن يد ثواباً

وهذه مقابلة صحيحة .

ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

جزى الله خيراً ذات بعل تصدقت

على عزبٍ حتى يكون له أهلٌ

فإننا سنجزئها بمثل فعآلها

إذا ما تزوجنا وليس لها بعل

وهذه أيضاً مقابلة صحيحة ، لأنه جعل في مقابلة أن تكون المرأة ذات بعل وهو لا زوج له أن يكون ذا زوج وهي لا بعل لها ، وقابل حاجته وهو عزب بحاجتها وهي عزبة .

ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي إسحاق الصابي : وأن يخلد في بطون الصحائف غلظنا وغلظك ، في إحساننا وإساءتك ، وحفظنا وإضاعتك ، وكتب بعضهم في كتاب له : ولو أن الأقدار إذ رمت بك من المراتب إلى أعلاها ، بلغت من أفعال السؤدد إلى ما وازاها ، فوازيت بمساعيك مرافيك ، وعادت النعمة بك بالنعمة فيك ، ولكنك قابلت سموّ الدرجة بدنوّ الهمة ، ورفع الرتبة بوضيع الشيمة ، فعاد علوك بالإنتفاق ، إلى حال دنوك بالإستحقاق ، وصار جناحك في الإنتهاض ، إلى مثل ما

عاهيه قدرك في الإنخفاض ، ولا لوم على القدر إذا أذنب فيك وأتاب ،
وغلطت فعاد إلى الصواب ، وهذا كلام معانيه متقابلة على الصحة ، ومن
ذلك قول هندی بنت النعمان : شكرتک بد نالتھا خصاصة بعد نعمة ، ولا
ملكنتک بيد نالت ثروة بعد فاقة .

خاماً فساد المقابلة فكقول أبي عدي القرشي :

يا ابن خير الأخيار من عبد شمس أنت زين الدنيا وغيث الجنود
فليس غيث الجنود مقابلاً لزين الدنيا ولا موافقاً .

ومن الصحة صحة النسق والنظم ، وهو أن يستمر في المعنى الواحد
وإذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسن التخلص إليه حتى يكون متعلقاً
بالأول وغير منقطع عنه ، ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسب إلى
المدح ، فإن المحدثين أجادوا التخلص حتى صار كلامهم في النسب
متعلقاً بكلامهم في المدح لا ينقطع ، فأما العرب المتقدمون فلم يكونوا
يسلكون هذه الطريقة ، وإنما كان أكثر خروجهم من النسب إما منقطعاً
وإما مبتدئاً على وصف الإبل التي ساروا إلى الممدوح عليها ، ومما يستحسن
من خروج المحدثين قول أبي عبادة البخري يصف الروض :

شقائق يحمان الندى فكأنه دموعُ التصابي في حدود الحرائد
كأن يد الفتح بن خاقان أرقلت عليها بتلك البارقات الرواعد (١)
وقوله : مستقيمتهن بكيف إبراهيم (٢)

ولو أني أعطيت فيهن المنى

(١) أرقلت : من الرقل وهو النختر .
(٢) هو من قصيدة لوه في مدح إبراهيم بن الحسن بن سفيان .

وقول محمد بن وهيب :

ما زال يُلثمني مرأشفه
حتى استردَّ الليل خلعتَه
وبدأ الصبح كأنَّ غُرته
وجهُ الحليفة حين يمتدح^(١)

وقال الفرزدق :

وركب كأنَّ الريح تطلب عندهم
سروا يخبطون الليل وهي تلفهم
إذا أنسوا ناراً يقولون ليتهما
لها ترةٌ من جذبها بالعصائب
إلى شُعَب الأكوار من كل جانب
وقد خَصرت أيديهم نارُ غالب^(٢)

ومن الخروج إلى الذم قول إسحاق بن إبراهيم :

فما ذرَّ قرنُ الشمس حتى رأيتنا
من العيِّ نخكي أحمد بن هشام

وقول أبي عبادة :

ما إن يعاف قذى ولو أوردته
يوماً خلائق حمدويه الأحول

فأما الخروج المنقطع فكقول أبي عبادة أيضاً :

تأبى رُباه أن تجيب ولم يكن
الله جارُ بني المدبر كلما
مستخبرٌ ليحجب حتى يفهما

ذكيرَ الأكارم ما أعفَّ وأكرما^(٣)

وقول أبي تمام :

(١) يلثني ، من اعله : سقاه سقيا بعد سقي .

(٢) ترة : نارا ، والعصائب : جمع عصابة وهي ما عصب به من مندبل وغيره ، والأكوار : جمع كور وهو الرجل وشعبها خشبها ، وخصرت أيديهم : آذاها البرد ، وغالب : هو ابو الفرزدق يصفه بالكرم .

(٣) البيتان من قصيدة له في مدح احمد و ابراهيم ابني المدبر .

لو رأى الله أن في الشيب فضلاً جاورته الأبرار في الخلد شيبا
كل يوم تبدي صروف الليالي خلقت من أبي سعيد غريباً

وأمثال هذا للمتقدمين كثير .

وأما إذا ابتدء بالمديح أو بغيره من الأغراض فالأحسن أن يكون
الابتداء دالاً على المعنى المقصود ، كما ابتدأ أبو الطيب المتنبي قصيدته
التي مدح بها سيف الدولة واعتذر له عن ظفر الروم بجيشه وقتلهم وأسره
جماعة منهم ، فقال :

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

فابتداء بغرضه من أول القصيدة .

ومن الصحة صحة التفسير ، وهو أن يذكر مؤلف الكلام معنى
يحتاج إلى تفسيره فيأتي به على الصحة من غير زيادة ولا نقص ، كقول
الفرزدق :

لقد جئت قوماً لو لجأت إليهم طريد دمٍ أو حلاماً ثقل مغرم
لألفيت فيهم معطياً ومطاعناً وراءك شزراً بالوشيج المقوم^(١)

وهذا تفسير للأول موافق .

فأما فساد التفسير فكقول بعضهم :

فيا أيها الحيران في ظلم الدجى ومن خاف أن يلقاه بغي من العدى
تعال إليه تلق من نور وجهه ضياء ومن كفيه بحراً من الندى

(١) الوشيج : شجر الرماح .

فإن هذا الشاعر لما قدم في البيت الأول الظلم وبغى العدى كان الوجه في التفسير أن يأتي في البيت الثاني بما يابق به ، فأتى بالنضياء بإزاء الظلم وذلك صواب ، وكان يجب أن يأتي بإزاء بغى العدى بالنصرة أو العصمة أو ما جرى مجرى ذلك ، فلما جعل مكانه ذكر الندى كان التفسير فاسداً .
وأما كمال المعنى فهو أن تستوفى الأحوال التي تم بها صحته وتكمل جودته ، وذلك مثل قول نافع بن خزيمة الغنوي :

رجال إذا لم يُقْبَلِ الحقُّ منهمُ ويعطوه عاذوا بالسيوف القواضب

فتمم المعنى بقوله - ويعطوه - لأنه لو اقتصر على قوله - إذا لم يقبل الحق منهم عاذوا بالسيوف - كان المعنى ناقصاً .

ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم : فخلقت به أسباب الجلالة غير مستشعر فيها النخوة ، وترامت به أحوال الصرامة غير مستعمل معها السطوة ، هذا مع دماثة في غير حصر ، ولين جانب من غير خور ، فكمال المعنى في هذا الكلام ، لأن من كمال الجلالة أن تزول عنها النخوة وكمال الصرامة أن تسلم من السطوة ، ونمام الدماثة أن تكون بغير حصر ولين الجانب أن يكون من غير خور ، ومن هذا الجنس قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الوالي : يجب أن يكون معه شدة في غير عنف ولين في غير ضعف .

وأما المبالغة في المعنى والغلو فإن الناس مختلفون في حمد الغلو وذمه ، فممنهم من يختاره ويقول أحسن الشعر أكذبه ، ويستدل بقول النابغة وقد سئل من أشعر الناس ؟ فقال : من استنجد كذبه ، وأضحك رديته ، وهذا هو مذهب اليونانيين في شعرهم ، ومنهم من يكره الغلو والمبالغة التي تخرج إلى الإحالة ، ويختار ما قارب الحقيقة ودانى الصحة ، ويعيب قول أبي نواس :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النظف التي لم تُخلق

لما في ذلك من الغلو والإفراط الخارج عن الحقيقة ، والذي أذهب إليه المذهب الأول في حمد المبالغة والغلو ، لأن الشعر مبني على الجواز والتسمح ، لكن أرى أن يستعمل في ذلك - كاد - وما جرى في معناها ليكون الكلام أقرب إلى حيز الصحة ، كما قال أبو عبيدة :

أذاك الربيع الطلق بخيال ضاحكاً من الحسن حتى كاد أن يتكلما
وقال أبو الطيب :

يطمّع الطير فيهم طول أكلهم حتى تكاد على أحيائهم تقع
فهذان البيتان قد تضمننا غلواً ، لكن لما جاءت فيهما - كاد - قربتهما إلى الصحة .

وأما المبالغة بغير - كاد - فكقول أبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان :

ونبالة من ببحر لو تعمدهوا بلبيل أناسي النواظر لم يخطوا^(١)
وقول النمر يصف السيف :

تظل تحفر عنه إن ضربت به بعد الذراعين والساقين والهادي^(٢)
وقول النابغة :

تقد السلوقي المضاعف نسجه ويوقدن بالصفاح نار الحباحب^(٣)

(١) قبالة : وهون بالنبال ، ولم يخطوا : لم يخطنوا .

(٢) الهادي : المنق .

(٣) السلوقي : دوع ينسب إلى سلوق من بلاد الروم أو اليمن ، والمضاعف : المنسوج

حلتين حلتين ، والصفاح : حجارة مراض ، والحباحب : ذباب له شعاع بالليل .

وقول ابن هانئ الأندلسي :

أمديرها من حيث دار أشد ما زاحمت تحت ركابه جبريلا
وأما استعمال الغلو الخارج إلى الإحالة في النثر فقليل ، وأكثر ما
يستعمل فيه المبالغة التي تقارب الحقيقة ، كقول بعضهم : لهم جود
كرام اتسعت أحواها ، وبأس ليوث تتبعها أشبالها ، وهمم ملوك انفسحت
آمالها ، وفخر صميم شرفت أعمامها وأخواها ، فبالغ لما جعل لهم جود
الكرام مع اتساع الحال ، وبأس الليوث مع اتباع الأشبال ، وكذلك ما
بعده من الكلام .

ومن المبالغة قول النابغة الذبياني :

ولا عيب فيهم غير أن سروفهمم بهن فلول من قيراع الكتاب
وإنما كان هذا الإستثناء من المبالغة في المدح ، لأنه قد دل به على
أنه لو كان فيهم عيب غيره لذكره ، وأنه لم يقصد إلا وصفهم بما فيهم
على الحقيقة .

ومنه أيضاً قول أبي هفان :

ولا عيب فينا غير أن سماحننا أضربنا والبأس من كل جانب
فأفنى الردى أعمارنا غير ظالم وأفنى الندى أموالنا غير عائب
أبونا أب لو كان للناس كالهمم أبأ واحداً أغناهم بالمناقب

ومنه قول النابغة الجعدي :

فتى كملت أخلاقه غير أنه جواد فما يبقى من المال باقيا

وأما التحرز مما يوجب الطعن فإن يأتي بكلام لو استمر عليه لكان
فيه طعن ، فيأتي مما يتحرز به من ذلك الطعن ، كقول طرفة :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمسى (١)
فلو لم يقل - غير مفسدها - لظن به أنه يريد توالي المطر عليها ،
وفي ذلك فساد للديار ومحو لرسومها ، كما عابوا قول ذي الرمة :

ألا يا اسلمى يا دار مبي على البلى
ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

وقالوا : إذا لم يزل القطر منهلاً عليها عفى آثارها ودرس معالمها ،
فاحترز طرفه بقوله - غير مفسدها - من هذا الطعن ، على أن ذا الرمة
قد احترز بقوله - ألا يا اسلمى يا دار مبي على البلى - ولأجل هذا الغرض
قال الرضى رحمه الله في وصف المطر المستسقى به القبر - وذكر السحابة .

تجري وذاك الرسم غير مروع
منها وذاك التراب غير مثار

واستقبح قول أبي الطيب المتنبي في مثله :

لساحيه على الأجداث حفش
كأيدي الخليل أبصرت المخالي (٢)

ومن الإحتراز أيضاً قول عبدالله بن المعتز بالله في صفة الخليل :

صبتنا عليها ظالمين سياطنا
فطارت بها أيدي سراع وأرجل

فإنه لو لم يقل - ظالمين - لكان للمعترض عليه أن يقول : إنما

(١) هذا البيت من قصيدة له في مدح قتادة بن مسلمة الحنفي ، وكان اصاب قومه
جذب قبلل لهم ، وصوب الربيع : مطره ، والديمة : المطر الدائم .
(٢) الساحي : الذي يقتر الأرض بشدة انصبابه ، والاجداث : القبور ، وحفش :
وقع شديد ، والمخالي : التي وضع فيها الشعير للخليل .

ضربت هذه الخيل لبطنها ، كما عابوا قول امرئ القيس :
فللزجر الهوب^(١) وللساق درة^(٢)
وللسوط منها وقع أخرج مَهْدَب^(٣)

وقالوا : إذا أحوج إلى هذا كله فليس بسريع ، فقال عبدالله
- ظالمين - تحرزاً من هذا الطعن .

ومن هذا أيضاً قول أبي عبادة :

أقمنا أكلنا أكل^(٤) استلاب^(٥) هناك وشربنا شرب^(٦) بدار^(٧)

وكأنه خاف أن يقال : هذا الذي فعلتم سخف ، فقال :

ولم يك ذلك سخفاً غير أبي رأيت الشرب سخفهم^(٨) وقار

وأما الاستدلال بالتمثيل فأن يزيد في الكلام معنى يدل على صحته
بذكر مثال له ، نحو قول أبي العلاء :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم

والعذب يهجر للإفراط في الخصر

فدلّ على أن الزيادة فيما يطلب ربما كانت سبباً للإمتناع منه ،
بتمثيل ذلك بالماء الذي لا يشرب لفرط برده ، وإن كان البرد فيه مطلوباً
محموداً .

ومنه أيضاً قول أبي تمام :

أخرجتموه بكره^(٩) من سجيته

والنار قد تستضي من فاضر السلم

(١) الهوب : زجر بالسوط .

وقوله : *فإن كان يمشي في النار*

وإذا أراد الله نشر فضيلة طوبت أتاح لها لسان حسود
لولا اشتغال النار فيما جاورت^(١) ما كان يُعرف طيبُ عَرَفِ العودِ

وقوله : *فإن كان يمشي في النار*

وكنّا نرجيه على السخط والرّضا
وأنفُ الفقى من وجهه لو هو أبجدع

وقول أبي عبادة :

ويحسن دهما والموتُ فيه^(٢) وقد يُستحسن السيفُ الضميرُ

وقوله : *فإن كان يمشي في النار*

مواهب^(٣) ما تكلفنا السؤال لها
إن الغمام قليب^(٤) ليس يُحتفر^(٥)

وأما قول أبي عبادة أيضاً :

ورجال جاروا خلائك الغر^(٦) وليست يلامق من دروع^(٧)

فليس بتمثيل جيد ، لأن السبق في الجري لا يليق تمثيلاً بتفضيل
الدروع على اليلامق ، وإنما كان يحسن ذلك لو قال : ورجال جاروك في
كونهم عصمة لي أو جنة دوني ، أو ما جرى هذا المجرى ، فيكون
تمثيل ذلك بالدروع واليلامق موافقاً ، فأما على الوجه الذي ذكره فإن
ذلك من ردى الاستدلال بالتمثيل .

(١) القليب : البئر قبل ان تبنى بالحجارة .

(٢) يلامق : جمع يلمق وهو القباء ، وهو لفظ فارسي معرب .

ومن الإستدلال بالتمثيل على الوجه الصحيح قول النابغة الذبياني
يخاطب النعمان :

ولكنتي كنتُ امرأً لي جانبٌ
من الأرض فيه مُستَرادٌ ومذهبٌ
مُلوِكٌ وإخوانٌ إذا ما لقيتهمُ
أحكّمُ في أموالهم وأقربُ
كفعلك في قوم أراك اصطنعتهم
فلم تردهمُ في شكر ذلك أذنبوا

فاستدلّ النابغة على أنه لا يستحق اللوم بمدحه آل جفنة وقد أحسنوا
إليه بما مثله من القوم الذين أنعم النعمان عليهم ، فلما مدحوه لم يكونوا
عنده ملومين .

وأما الإستدلال بالتعليل فكقول أبي الحسن التهامي :
لو لم تكن ريقته خمرةً لما تثنى عطفه وهو صاحٌ
وقوله :

لو لم يكن أقرحاً نغراً مبسمها ما كان يزداد طيباً ساعة السحر
وقول أبي عبادة :

ولو لم تكن ساخطاً لم أكنُ أدمُ الزمان وأشكو الخطوباً
وقول ابن هانيء الأندلسي :

ولولم تصافح رجلها صفحة البرى لما كنتُ أدري علة للتيمم
وقول الله تعالى : (لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ الله لفسدنا) (١) جار هذا
المجرى .

(١) سورة الانبياء آية ٢٢ .

فهذا مبلغ ما نقوله في المعاني مما يستدل به على غيره ، لأن حصرها
مما لا سبيل إليه على ما بيناه ، وقد قدّمنا ذكره .

فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام

ذهب قوم من الرواة وأهل اللغة إلى تفضيل أشعار العرب المتقدمين
على شعر كافة المحدثين ، ولم يجيزوا أن يلحقوا أحداً ممن تأخر زمانه
بتلك الطبقة وإن كان عندهم محسناً ، واختلفوا في علة ذلك : فرعمت
طائفة من جهالهم أن العلة فيه هي مجرد التقدم في الزمان ، واستمروا في
الترتيب فجعلوا الشعراء طبقات بحسب تواريخ أعصارهم ، وقال قوم
منهم : السبب في ذلك أن المتقدمين سبقوا إلى المعاني في أكثر الألفاظ
المؤلفة ، وفتحوا طريق الشعر ، وسلك الناس فيه بعدهم ، وجروا على
آثارهم ، فلهم فضيلة سبق التي لا توازيها فضيلة ، ولا توازيها مرتبة ،
وإذا كان غيرهم قد استفاد منهم وأخذ ألفاظهم وأكثر معانيهم فلن
يكون في الرتبة لأحقابهم ، وإذا كان مقصراً عنهم فشعره دون أشعارهم .
وقالت طائفة أخرى : إن العلة في تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار
المحدثين أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير
تكلف ولا تصنع ، والأشعار المحدثّة تقع بتكليف وتعمل ، وما وقع
بالطبع أفضل مما صدر عن التكلف ، قالوا : ولهذا العلة استدّل بأشعار
المتقدمين دون أشعار المحدثين ، واحتاج هؤلاء كلهم في نقد الشعر إلى
معرفة قائله قبل أن يظهر لهم مذهب فيه ، حتى روي عن ابن الأعرابي
أنه أنشد أرجوزة أبي تمام التي أولها :

وعاذل عدائته في عدله فظن أنني جاهل من جهله

على أنها لبعض العرب ، فاستحسنها وأمر بعض أصحابه أن يكسبها له

فلما فعل قال إنها لأبي تمام ، فقال : خرقُ خرقٌ . فخرقها .

وعن الأصمعي أن إسحاق بن إبراهيم الموصلي أنشده :

هل إلى نظرة إليك سبيل فيروى الصدى ويشفى الغليل
إن ما قلّ منك يكسر عندي وكثير ممن يحبّ القليل

فقال له الأصمعي : لمن تنشدي ؟ فقال : لبعض الأعراب ، فقال :
هذا والله هو الديباج الحسرواني ، قال : فإنهما ليلتهما ، قال : لا جرم
والله إن آثار الصنعة والتكلف بين عليهما .

وذهب غير هؤلاء من أهل العلم بالشعر ، فقال : إن الطرق في نقد
الشعر ما قدمناه من نعوت الألفاظ والمعاني ، فأما قائله وتقدم زمانه أو
تأخره فلا تأثير له في ذلك ، لأن القديم كان محدثاً والمحدث سيصير قديماً
والتأليف على ما هو عليه لا يتغير ، وفي المحدثين من هو أشعر من جماعة
من المتقدمين ، وفي المتقدمين من هو أشعر من جماعة من المحدثين ،
وإلى هذا كان يذهب أبو عثمان الجاحظ وأبو العباس المبرد وأبو عباد
البحري وأبو العلاء بن سليمان آنفاً ، وهو الصحيح الذي لا يعترض
العاقل فيه شك ولا شبهة ، وسنتكلم على ما تعلق به تلك الطائفة من
الشبه الفاسدة .

أما من ذهب إلى تفضيل المتقدم بمجرد تقدم زمانه فإنه لم يذهب
في ذلك إلى علة غير مجرد الدعوى ، فلو قال له قائل : شعر المحدثين
أفضل لتأخر زمانهم لم يكن بين القولين فرق ، ثم يقال له : ما عندك في
امرئ القيس ؟ أهو عندك في الطبقة الأولى من الشعراء أم ليس في
الطبقة الأولى ؟ فإن قال : هو في الطبقة الأولى ، قيل له : ولم ؟ وقد
كان قبله جماعة من الشعراء معروفين ، أحدهم ابن حذام الذي قيل إنه
أول من بكى على الديار ، وذكره امرؤ القيس في شعره فقال :

عوجا على الطلل المحيل لعننا نبيكي الدير كما بكى ابن خدام (١)

وإذا كان زمان امرىء القيس قد تأخر عن زمان جماعة من الشعراء فيجب تفضيلهم عليه ، لأنك قلت إنما يفضل بتقدم الزمان فقط ، فإن قال : ليس امرؤ القيس في الطبقة الأولى ، بل من كان قبله أشعر وأحق بالتقدم ، قيل أولاً : إن هذا خلاف لكافة من يفضل أشعار المتقدمين على المحدثين ، لأنهم ما اختلفوا في أن امرأ القيس في الطبقة الأولى .

ثم خبرنا عن الطبقة التي امرؤ القيس منها ، أعرفت أن مواليدهم في وقت واحد حتى قطعت على أنهم طبقة لتساويهم في زمان الوجود ؟ فإن قال : نعم ، كذب ، لأن في تلك الطبقة قوماً لم يأت حتى أحد منهم زمان الآخر ، وقد جعل الأعمى فيهم وهو بعد امرىء القيس بمدة طويلة وإن قال : لا يراعى في تفضيل المتقدمين على المحدثين قليل الزمان ، وإنما المؤثر في ذلك الزمان الكثير ، قيل له : فخبّرنا عن بينه وبين الأعمى من الزمان مثل ما بين الأعمى وامرىء القيس ، أيجوز أن يجعل شعره في طبقة شعر الأعمى ؟ فإن قال : لا . قيل له : ولم ؟ وأنت قد ألحقت الأعمى بامرئ القيس وبينهما مثل ذلك من الزمان ، واعتلت بأنه لا يؤثر ، فكيف صار بعد الأعمى مؤثراً في إلحاق من بعده به ؟ وإن قال : يجوز أن يجعل في طبقة الأعمى من كان بعده بمثل الزمان الذي بينه وبين امرئ القيس ، قيل : أيجوز أن يجعل في طبقة هذا الشاعر من كان بعده بمثل الزمان الذي بين الشاعر الأول والأعمى ؟ فإن قال : لا . يسأل عن السبب في ذلك . وقيل له : ما قيل في الشاعر الأول ، ولا منسب له إلى المشرق ، وإن قال : نعم . أأزم أن يكون شعر بعض شعرائنا اليوم في طبقة امرئ القيس بهذا الترتيب والنسق ، وأن يجعل الشعر في طبقة ما

(١) عوجا : ميلا ، والمحيل : التغير . وابن خدام بالخاء او الحاء .

هو قبله والأول في طبقة ما هو قبله حتى يكون بعض شعرائنا اليوم وامرؤ القيس في طبقة واحدة ، وهذا خلاف ما يذهبون إليه .

ويقال له : خبيرنا عنك لو أنك في زمان امرئ القيس ووقفت على شعره ، أكان رأيك فيه هو رأيك اليوم ؟ فإن قال : نعم ، قيل له : ولم ؟ وأنت إنما تختاره اليوم وتفضله بقدمه ، فإن كان في ذلك الوقت محدثاً عندك فحكيمه المحديث اليوم ، وإن قال : بل كنت أذهب فيه إلى غير ما أذهب اليوم ، قيل له : فهل تأليفه على ما كان عليه أم تغير عما كان عليه ؟ فإن قال : تغير ، قيل : فهو إذن غير ما ألفه امرؤ القيس ، وهذا ما لا يقوله أحد ، وإن قال : بل هو بحاله في الأكثر ، قيل له : فيجب أن يكون بحاله على صفة ثم يصير هو بحاله على صفة أخرى من غير أن يزيد شيئاً ، ولا يعقل فيه غير ما يوجب ذلك ، وهذا خارج عن المعقول ، ومعدود في كلام أهل الوسواس .

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين من حيث سبقوا إلى المعاني والألفاظ ، ونزل الناس بعد على سكناتهم^(١) فإنه يقال له : هذا لو ثبت لدل على فضل المتقدمين على المحديثين ، ولم يدل على فضل شعره هؤلاء على هؤلاء ، لأنه ليس كل من كان أفضل وجب أن يكون شعره أحسن ، وهذا الخليل هو الغاية في الذكاء والفطنة بعلوم العرب وشعره في أنزل طبقة ، وكذلك غيره من العلماء بهذه اللغة ، والأمر في هذا واضح لا يحتاج إلى دليل .

ثم يقال له : ما تريد بالمعاني التي سبقوا إليها ؟ أتريد جميع معاني أشعار المحديثين أو بعضها ؟ فإن قال : جميعها ، قيل : هذا جحد للعيان لأن الأمر في تفرّد المحديثين بمعان استنبطوها لم تخطر للعرب المتقدمين على

(١) جمع : سكتة وهي ما يسكن فيه ..

بال أظهر من كل ظاهر ، وإن قال : بعض المعاني قيل : **إن تلك المعاني التي سبق المتقدمون إليها وأخذها منهم المحدثون لا يخلو الأمر فيها من أن يكونوا نظموها بحالها أو زادوا عليها أو نقصوا منها ، فإن كانوا زادوا فلهم فضيلة الزيادة ، كما كان لأولئك فضيلة السبق ، وإن كانوا نقصوا فالتقدمون في تلك المعاني خاصة أفضل منهم ، وإن كانوا نقلوها بحالها فتلك هي معاني المتقدمين لا يستحق المحدثون عليها حمداً ولا ذمماً أكثر مما يجب في الأخذ والنقل ، وهذا كله يرجع إلى الشعراء دون نفس الشعر لأن المعنى في نفسه لا يؤثر فيه أن يكون غريباً مخترعاً ولا منقولاً متداولاً ، ولا يغيره حال ناظمه المبتدئ أو المبتدع أو المحتذي المتبع ، وإنما هذا شيء** يرجع إلى تفضيل السابق إلى المعنى على من أخذ منه .

فأما الألفاظ فإن كان يريد الألفاظ المفردة فتلك ليست لأحد ، والمحدث فيها والمتقدم واحد ، وإن كان يريد الألفاظ المؤلفة فسلان المحدثين إذا أخذوا ألفاظاً قد آلتها ناظم قبلهم لم يؤثر فيهم أخذهم لها حتى يقال : إنها في شعر الأول أحسن منها في شعر الآخر ، بل تكون بمنزلة قصيدة شاعر ينتحلها آخر ، فلا يقال أن الإنتحال أثر فيها .

فإن كان هذا واضحاً فمن أين يدل سبق المتقدمين إلى بعض المعاني على فضل أشعارهم على أشعار المحدثين الذين سبقوا إلى إضعاف تلك المعاني ، لولا عدم التوفيق وفرط الجهل .

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين من حيث كانوا لم يتكلفوا أشعارهم ، وإنما نظموها بالطبع ، والمحدثون بخلاف ذلك ، فإنه يقال له : ما الدليل على أن أشعار المتقدمين كانت تقع من غير تكلف ؟ فإن قال : بهذا نجاءت الروايات عنهم ، قيل : الأمر بخلاف ذلك ، والمروى عن زهير بن أبي سلمى أنه عمل سبع قصائد

في سبع سنين ، وكان يسميها الحوليّات ، ويقول : خير الشعر الحوليّ
المُحكك ، والرّواية كلهم مجمعون على هذا غير مختلفين فيه ، وإذا فضلوا
شعر زهير قالوا : كان يختار الألفاظ ويبتهد في إحكام الصنعة ، وإذا
وصفوا الحطّينة شبهوا طريقتة في الشعر بطريقة زهير ، ويروون أن
زهيراً كان يعمل نصف البيت ويتعذر عليه كماله فيتمه كعب لابنه .

وهذا كله بمعزل عن الطبع وسهولة النظم ، ولو لم يدل على ذلك
إلا قلة أشعارهم — فإن ديوان بعض هؤلاء المحدثين مثل أشعار جماعة
من المتقدمين في الكثرة — لكنني ذلك في تكلفهم الشعر ونصبهم فيه .

ثم يقال له : نخبرنا عن هذا التكلف الذي ذكرته ، أهو بيّن موجود
في الشعر أو غير بين موجود فيه ؟ فإن قال : ليس بموجود فيه ، قيل :
فلا تُفضل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين بشيء غير موجود فيها
وإن قال : بل هو موجود في أشعار المحدثين دون المتقدمين ، قيل :
أتذهب إلى أن التكلف موجود في جميع أشعارهم أو في بعضها ؟ فإن
قال : في جميعها . كابر ، لأن من يزعم أن جميع أشعار المحدثين مع
السهولة في أكثرها والتيسر متكلفة ، وجميع أشعار المتقدمين مع التوعر
في أكثرها غير متكلفة ، فهو جاحد للضرورة لا نحسن مناظرته ، وإن
قال : بعض أشعار المحدثين متكلفة وبعضها غير متكلف ، قيل : وكذلك
أشعار المتقدمين ، فقد تساووا عندك في هذه القضية ، وبطلَ تفرّد
المحدثين بالتكلف الذي ذكرته .

فأما الإستشهاد بأشعار هؤلاء المتقدمين فقد بينا فيما مضى من هذا
الكتاب سببه ، وقلنا : إن تقدّم الزمان غيره موجب لذلك ، وإنما موجه
أن العرب الذين يتكلمون باللغة العربية ولا يخالطون أحداً ممن يتكلم بغير
لغتهم هم الذين أقوالهم حجّة في اللغة ، والعرب الذين خالطوا غيرهم من

العجم وفسدت لغتهم بالمخالطة لا يستدل بكلامهم ، فلما كان العرب المتقدمون قبل الإسلام وفي الصدر الأول منه لا يخاطبون في الأكثر غيرهم كانت أقوالهم في اللغة حجة ، ولما صلبوا بالملك والدولة يخاطبون غيرهم ويحضرون ويسكنون المدن لم يستدل بلغتهم ، ولهذا السبب كان أبو عمرو بن العلاء يعيب جريراً والفرزدق بطول مقامهما في الجضر ، وأبطل الرواة الإحتجاج بشعر الكميت بن زيد الطرّمّاح لأنهما كانا حَضْرِيَيْن . وعلى هذا فلو قرضنا اليوم أن في بعض القفار النائية عن العمارة قوماً من العرب لا يخاطبون غيرهم وكانوا قد أخذوا اللغة عن مثابهم وكذلك إلى حين ابتداء الوضع لوجب أن يكون قولهم حجة كأقوال المتقدمين وإن كانوا محدثين ، وإذا كان هذا مفهوماً فليس يوجب صحة الكلام بالعربية حسنَ النظم ، لأن ذلك لو وجب لكان كل عربي شاعراً ، والأمر بخلاف ذلك ، والشعراء من العرب المتقدمين بالإضافة إلى من ليس بشاعر جزء من ألوف ألوف .

وقد ذكرت في نقد الكلام ألا يكون المعنى فاحشاً ، وعيب شعري أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحجاج بما تضمنته من فحش المعاني ، وليس الأمر بعيب على ذلك ، لأن صناعة التأليف في المعنى الفاحش مثل الصناعة في المعنى الجميل ، ويطلب في كل واحد منهما صحة الغرض وسلامة الألفاظ على حد واحد ، وليس لكون المعنى في نفسه فاحشاً أو جميلاً تأثير في الصناعة ، ولهذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب ، وليس للاختراع في المعنى نفسه تأثير إلا كما للمتداول وقد أولمنا إلى هذا فيما تقدم ، وبيننا أنه شيء لا يرجع إلى الشعراء دون المعاني ، والشبيهة في مثل هذا ضعيفة جداً .

وذهب قوم أيضاً إلى حسن التردد ، وهو أن يعلق الشاعر لفظة في البيت بمعنى ثم يرددها فيه بعينها ويعلقها بمعنى آخر ، كما قال الزهير

مَنْ يَلْتَقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا يَلْقَى السَّمَاخَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا
وَقَالَ أَبُو نُؤَاسٍ :

صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانُ سَاحَتَهَا أَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسْتَهْ سَرَاءُ
وهذا عندي لا تعاق له بالنقد ، لأن التأليف في هذا التريديد كسائر
التأليف في الألفاظ التي لا تستحق به حمداً ولا ذمّاً ، ولا يكسبها حسناً
ولا قبحاً .

وقد صنف قوم في نقد الشعر رسائل ذكروا فيها أبواباً من الصناعة
لا تخرج عما ذكرناه في كتابنا هذا ، إلا أنهم ربما جعلوا للمعنى الواحد
عدة أسماء ، كالترصيع الذي يسمونه ترصيعاً وموازنة وتسميماً وتسجيماً ،
وهو كله يرجع إلى شيء واحد ، وإذا وقف على ما صنّفوه في هذا الباب
وجد الأمر فيما قلنا ظاهراً ، والتكرير بيناً واضحاً .

وقد يذهب كثير ممن يختار الشعر إلى تفضيل ما يوافق طباعه وغرضه ،
ويذهب قوم إلى اختيار ما لم يتداول منه ، حتى يكون للوحشي الذي لم
يشتهر مزية عندهم على المعروف المحفوظ ، ويخالفهم آخرون فيختارون
سائر الشعر على خامله ، ومشهوره على مجهوله ، ويستحسن قوم الشعر
لأجل قائله ، فيختارون أشعار السادات والأشراف ورؤساء الحروب ومن
يوافقهم في النحلة والمذهب ، ويمتد اليهم بالمودة أو النسب ، وهذه
كلها أقوال صادرة عن الهوى ، ومقصورة على محض الدعوى ، من غير
دليل يعضدها ، ولا حجة تنصرها ، والطريق الذي يؤدي إلى المقصود
من معرفة المختار في الألفاظ والمعاني هو ما ذكرناه ونبهنا عليه ، ومن
تأمله علم الإصابة فيه بمشيئة الله وعونه .

فصل في ذكر الفرق بين المنظوم والمنثور

وما يقال في تفضيل أحدهما على الآخر

أما حدُّ الذرِّ فهو حدُّ الكلام الذي ذكرناه في هذا الكتاب ، وأما حد الشعر فهو كلام موزون مقفى يدل على معنى ، وقلنا - كلام - ليدل على جنسه ، وقلنا - موزون - لنتفرق بينه وبين الكلام المنثور الذي ليس بموزون ، وقلنا - مقفى - لنتفرق بينه وبين المؤلف الموزون الذي لا قوافي له ، وقلنا - يدل على معنى - لنحترز من المؤلف بالقوافي الموزون الذي لا يدل على معنى .

وسمي شعراً من قولهم - شعرت - بمعنى فطنت ، والشعر الفطنة ، كأن الشاعر عندهم قد فطن لتأليف الكلام ، وإذا كان هذا مفهوماً فأقل ما يقع عليه اسم الشعر بيتان ، لأن التقفية لا تمكن في أقل منهما ولا تصح في البيت الواحد ، لأنها مأخوذة من - قفوت الشيء - إذا تلوته ، وقد ذهب العروضيون إلى أن أقل ما يُطلق عليه اسم الشعر ثلاثة أبيات ، وليس الأمر على ما ذهبوا إليه ، لأن الحد الصحيح قد ذكرناه ، وهو يدل على أن البيتين شعر ، فأما اعتلال بعضهم بأن البيتين قد يتفقان في كلام لا يقصد قائله الشعر ولا يتفق ثلاثة أبيات فيما لا يقصد مؤلفه الشعر فاعتلال فاسد ، لأنه إن كان يريد بالبيتين مثل قول امرئ القيس :

قفانبك من ذكرى حبيب ومسنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لهم يعنف رسمها لما نسجته من جنوب وشمال^(١)

(١) سقط اللوى : منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه ، والدخول وحومل وتوضح والمقراة : مواضع ، ولم يعنف رسمها : لم يمدح أثرها ، والجنوب والشمال : ريجان .

فذلك لا يتفق إلا في كلام يقصد به الشعر ، وإن كان يريد بالبيتين مثل ما استشهد به من قوم العامة - زمارة مليحة ، بقطعة صحيحة - فقد يتفق من هذا الجنس ثلاثة أبيات في كلام لا يقصد به الشعر ، فالذي ذكره دعوى لا دليل عليها .

وإذا كان هذا بيتاً فالفرق بين الشعر والنثر بالوزن على كل حال ، وبالتقفية إن لم يكن المنشور مسجوعاً على طريق القوافي الشعرية ، والوزن هو التأليف الذي يشهد الذوق بصحته أو العروض ، أما الذوق فلأمر يرجع إلى الحس ، وأما العروض فلأنه قد حصر فيه جميع ما عملت العرب عليه من الأوزان ، فمتى عمل شاعر شيئاً لا يشهد بصحته الذوق وكانت العرب قد عملت مثله جاز له ذلك ، كما ساغ له أن يتكلم بلغتهم ، فأما إذا خرج عن الحس وأوزان العرب فليس بصحيح ولا جائز ، لأنه لا يرجع إلى أمر يسوغه ، والذوق مقدّم على العروض ، فكل ما صحّ فيه لم يلتفت إلى العروض في جوازه ، ولكن قد يفسد فيه بعض ما يصحّ بالعروض على المعنى الذي ذكرناه ، كالحافات المروية في أشعار العرب المذكورة في كتب العروض ، وهو الأصل الذي عملت العرب الأول عليه ، وإنما العروض استقراء للأوزان حدث بعد ذلك بزمان طويل .

وأما التفضيل بين النظم والنثر فالذي يصلح أن يقوله من يفضّل النظم أن الوزن يحسّن الشعر ، ويحصل للكلام به من الرونق ما لا يكون للكلام المنشور ، ويحدث عليه من الطرب في إمكان التلحين والغناء به ما لا يكون للكلام المنشور ، ولهذا العلة ساغ حفظه أكثر من حفظ المنشور ، حتى لو اعتبرت أكثر الناس لم تجد فيهم من يحفظ فصلاً من رسالة غير القليل ولا تجد فيهم من لا يحفظ البيت أو القطعة إلا اليسير ، ولولا ما انفرد به من الوزن الذي تميل إليه النفوس بالطبع لم يكن لذلك وجه ولا سبب .

ونقول : إن الشعر يدخل في جميع الأغراض ، كالنسيب والمديح
والذم والوصف والعتب ، والنثر لا يدخل في جميع ذلك ، فإن التشبيب
لا يحسن في غير الشعر ، وكذلك غيره من الأغراض ، وما صلح لجميع
ضروب الكلام وصنوفه أفضل مما اقتصر على بعضه .

وأما الذي نقوله من تفضيل النثر على النظم فهو أن النثر يعلم فيه
أمور لا تعلم في النظم ، كالمعرفة بالمخاطبات ، وبينة الكتب والعهود
والعقائد ، وأمور تقع بين الرؤساء والملوك يعرف بها الكاتب أمورهم ،
ويطلع على تخفي أسرارهم ، وأن الحاجة إلى صناعة الكتابة ماسة ،
والإنتفاع بها في الأغراض ظاهر ، والشعر فضل يستغنى عنه ولا تقود
ضرورة إلية ، وأن منزلة الشاعر إذا زادت وتسامت لم ينل منها قدرًا عاليًا ،
ولا ذكرًا جميلًا ، والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما دونها من رتب
الرياسة ، وصناعة تبلغ بها إلى الدرجة الرفيعة أشرف من صناعة لا توصل
صاحبها إلى ذلك ، وإن أكثر النظم إذا كشف وجد لا يعبر عن جد ،
ولا يترجم عن حق ، وإنما الخندق فيه الإفراط في الكذب ، والغلو في
المبالغة ، وأكثر النثر شرح أمور متيقنة وأحوال مشاهدة ، أو ما كثر فيه
الجد والتحقيق أفضل مما كثر فيه المحال والتقريب ، وقد يتسع الكلام
فيما لا يخرج عن هذا الفن ، وهذه الحملة كافية في مثل هذا الوضع .

فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته

الذي يحتاج مؤلف الكلام إليه من معرفة اللغة التي هي لغة العرب
قدر ما يعرف كل شيء باسمه الذي وضعته له ، ويجب أن يكون ذلك

الإسم أفصح أسمائه إن كانت له عدة أسماء ، وقد بينا الطريق إلى معرفة الفصيح فيما مضى من كتابنا هذا ، فإذا عرف ما ذكرته من اللغة إحتاج إلى معرفة ما يتصرف ذلك الإسم عليه من جمع وتثنية وتذكير وتأنيث وتصغير وترخيم ، ليورده على جميع ما يتصرف فيه صحيحاً غير فاسد ، ولهذا افتقر إلى علم النحو ، وسأذكر قدر ما يحتاج منه ، فإذا علم ما أشرت إليه إفتقر إلى معرفة عدة أسماء لما يقع استعماله في النظم والنثر كثيراً ، ليجد إذا ضاق به موضع أو حَظَر عليه وزن إيراد إسم العدول إلى غيره .

ويحتاج في علم النحو إلى معرفة إعراب ما يقع له في التأليف ، حتى لا يذكر لفظة إلا موضوعة حيث وضعتها العرب من إعراب أو بناء على حسب ما وردت عنهم ، وليس لأحد أن يظن أن هذا هو معرفة النحو كله والإشتمال على جميع علمه ، لأن الكثير من النحو علمٌ تقدير مسائل لا تقع اتفاقاً في النظم ولا في النثر ، وكذلك التصريف من علم النحو لا يكاد مؤلف الكلام يحتاج إلى الشيء اليسير منه ، فأما أن يكثر منه حتى يسوخ له أن يبني من الدال في - قد - مثل عصفور ، وغير ذلك من مسائل قد وضعت في هذا الجنس ، فمما لا أرى النحوي يفتقر إلى معرفته فضلاً عن غيره .

ويحتاج الشاعر خاصة إلى معرفة الخمسة عشر بحراً التي ذكرها الخليل ابن أحمد ، وما يجوز فيها من الزحاف ، ولست أوجب عليه المعرفة بها لينظم بعلمه ، فإن النظم مبني على الذوق ، ولو نظم بتقطيع الأفاعيل جاء شعره متكلفاً غير مرضي ، وإنما أريد له معرفة ما ذكرته من العروض لأن النوق ينبو عن بعض الزحافات ، وهو جائز في العروض ، وقد ورد للعرب مثله ، فلولا علم العروض لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وبين ما لا يجوز .

ويفتقر أيضاً من العلم بالقوافي إلى معرفة الحروف والحركات التي يلزم إعادتها ، وما يصلح أن يكون زوياً أو ردفاً مما لا يصلح .

ويحتاج أيضاً إلى معرفة المشهور من أخبار العرب وأحاديثها وأنسابها وأمثالها ومنازلها وسيرها ، وصفة الحروب التي كانت لها ، وما له قصة مشهورة وحديث ماثور ، فإنه قد يفتقر في النظم إلى ذكر شي منه ، ويكون للمعنى به تعلق شديد ، وإذا ورد استحسن .

ويحتاج الكاتب أيضاً إلى جميع هذا أيضاً ، ويختص بما يفتقر إليه من معرفة المخاطبات وفنون المكاتبات والتوقيعات ، ورسوم التقليدات ، مع الإطلاع على كتاب الله تعالى وشريعته وحديث رسول الله ﷺ وسنته ، فإنه مدفوع إلى تقليد الولاة وعهود القضاة والتوقيعات في المظالم والمكاتبة في ضروب الحوادث .

وبالحملة إن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطلع على كل صناعة لأثر في ذلك في تأليفه ومعانيه وألفاظه ، لأنه يدفع إلى أشياء يصفها . فإذا خبر كل شيء وتحققه كان وصفه له أسهل ونعمته أمكن ، إلا أن المقصود في هذا الموضوع بيان ما لا يسعه جهله دون ما إذا علمه أثر عنده . علمه ، فإن ذلك لا يقف على غاية .

والوصية لهما ترك التكلف ، والإسترسال مع الطبع ، وفرط التجرز وسوء الظن بالنفس ، ومشاورة أهل المعرفة ، وبغض الإكثار والإطالة ، وتجنب الإسهاب في فن واحد من فنون الصناعة ، فإن كلام الإنسان ترجمان عقله ، ومعمار فهمه ، وعنوان حسه ، والدليل على كل أمر لولاه لخصي منه ، وبحسب ذلك يحتاج إلى فضل التثقيف ، واجتماع اللب عند النظم والتأليف .

وإذ قد انتهى بنا القول إلى هذا الموضوع فالواجب أن نحم الكتاب ،

لأننا قد وفينا بجميع ما شرطناه في أوله ، وقد كنا عزمنا على أن نصله
بقطعة مختارة من النظم والنثر ، يُتدرَّب بالوقوف عليها في فهم ما
ذكرناه من أحكام البلاغة ، وكشفناه من أسرار الفصاحة ، لكننا فرقنا
من الإطالة والتثقيب على الناظر فيه بالملل والسآمة ، فعدلنا إلى وضع ذلك
في كتاب مفرد ، ونحن نستغفر الله من خطئ القول ، كما نستغفره من
خطأ العمل ، ونسأله أن يمن علينا بالهداية والعصمة في الدنيا والآخرة .
إنه سميع مجيب .

وكان الفراغ من تأليفه يوم الأحد الثاني من شعبان سنة أربع وخمسين
وأربعمائة - ٤٥٤ هـ .

تم الكتاب

... ..

... ..

الفهارس

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر .	٥
ابن سنان الخفاجي - حياته وعصره وكتابه .	٧
مختارات من شعر الخفاجي .	٩
خطبة الكتاب وبيان ترتيبه .	١٣
فصل في الأصوات .	١٥
١٥ - تعريف الصوت على طريقة علماء الأدب - ١٦ - بيان أنه معقول وأنه عرض ليس للجسم ولا للصفة بالجسم .	
فصل في الحروف .	٢٣
٢٣ - تعريف الحروف - ٢٦ - بيان اختلافها باختلاف مقاطع الصوت ، وعددها في اللغة العربية - ٢٩ - بيان مخارجها وصفاتها .	
فصل في الكلام .	٣٢
٣٢ - تعريف الكلام - ٤٠ - الرد على من ذهب إلى أن الكلام معنى في النفس من المجبرة - ٤٠ - بيان حقيقة المتكلم - ٤٥ - نبذ في الحكاية والمحكى .	
فصل في اللغة	٤٨
٤٨ - تعريف اللغة - ٤٨ - بيان أنها مواضعة لا توقيف - ٤٩ - بيان فضلها على سائر اللغات - ٥٢ - بيان فضل العرب على غيرهم - ٥٦ - بيان ما اختلفت به العربية من الحروف - ٥٨ - تقسيم تأليف الحروف وبيان المختار منها .	

٥٨ الكلام في الفصاحة .

٥٨ - تعريف الفصاحة - ٥٩ - الفرق بينها وبين البلاغة وتعريف البلاغة - ٦٠ - بيان أن كلامه على الفصاحة لا يتميز عن الكلام على البلاغة إلا في موضع الفرق بينهما - ٦٠ - بيان شرف الفصاحة والبلاغة - ٦٣ - شروط الفصاحة وتقسيمها إلى ما يوجد في اللفظة الواحدة ، وإلى ما يوجد في الألفاظ المنظوم بعضها مع بعض - ٦٤ - الأول مما يوجد في اللفظة الواحدة تأليفها من حروف متباعدة المخارج - ٦٤ - الثاني حسن تأليفها في السمع - ٦٦ - الثالث أن تكون غير متوعرة وحشية - ٧٣ - الرابع أن تكون غير ساقطة عامة - ٧٧ - الخامس أن تكون جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة - ٨٥ - السادس ألا تكون عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره - ٨٧ - السابع أن تكون معتدلة غير كثيرة الحروف - ٨٩ - الثامن أن تكون مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو قليل أو نحوهما .

٩٢ الكلام في الألفاظ المؤلفة .

٩٣ - بيان أن كمال الصناعات بخمسة أشياء ومنها صناعة الكلام - ٩٣ - الخلاف في أن صناعة الكلام موضوعها هو الكلام المؤلف أو المعاني واختياره أن الفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار - ٩٧ - بيان ما يوجد في التأليف من الأقسام الثمانية في اللفظة المفردة - الأول اجتناب تكرار الحروف المتقاربة في تأليف الكلام - ١٠٧ - الثاني حسن التأليف في السمع بترادف الكلمات المختارة وتواترها - بيان أنه لا علاقة للتأليف بالثالث والرابع إلا بنحو ما في الثاني - الخامس أن يكون التأليف جاريًا على العرف العربي

الصحيح . وبيان أن التطول في هذا يدخل في خبر ربح النخوة = ١١٠ -
 بيان أن التآليف علقه بالسلاسل من جهة إضافة للكلمة إلخ خبرها
 = ١١٠ - اجتناب توليف الكلمات الطوال وتواترها فذ بيان أنه
 لا علاقة للثمن بالتآليف - يبين ما يختص من ذلك بالتآليف الأولى :
 التواضع بالألفاظ هو أضعفها : حقيقة أو مجازاً لا ينكره الاستعمال ولا
 يبعد فهمه = ١١١ - من وخبغ الألفاظ هو وضعها ألا يكون في
 الكلام تقليد وتأنير بنفس المعنى وإعواضها = ١١٤ - ومثلها ألا يكون
 الكلام مقلوباً فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه = ١١٨ - ومنه حسن
 الاستعارة = ١٢٤ - ومنه ألا تقع الكلمة خشوياً = ١٥٧ - ومنه ألا
 يكون الكلام شديد المدخله وهو المعاطلة = ١٦٠ - الاستعارة إلى
 بيان التوضيح أو التسهيل = ١٦١ - ومنه ألا يعبر عن المبلغ بالألفاظ
 المستعملة في الذم وبالعكس = ١٦٣ - ومنه حسن الكناية عما يجب
 أن يكفى عنه في الموضوع الذي لا يحسن فيه التصريح = ١٦٦ - ومنه
 ألا يستعمل في الشعر والرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين والتخويين
 وأشباههم = ١٦٩ - ومنه المناسبة بين اللفظين من طريق التضيقة
 = ١٧٤ - بيان أن من المناسبة بين الألفاظ في الصيغة السجع
 أو الإيولوج = ١٧٩ - بيان أن القوافي تجري في الشعر مجرى السجع
 في النثر = ١٧٩ - التزام ما لا يلزم في القوافي = ١٨٣ - يبين أن
 الابتداء في القصائد يحتاج إلى تحوير = ١٨٥ - بيان أن من تناسب
 القوافي تجنب الإقواء فيها = ١٨٥ - عيب الإبطاء في القوافي وتغيره
 من تحويرها = ١٨٨ - بيان أن التطريح يجري مجرى القافية = ١٩٠ -
 بيان أن من للناسب التصريح = ١٩١ - بيان أن من التلميح حمل
 اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقبلاً وإلى

المؤخر مؤخراً - بيان أن من المناسبة التناسب في المقدار - ١٩٣ -
 بيان أن من التناسب بين الألفاظ المجانس - ١٩٩ - تناسب الألفاظ
 من طريق المعنى على وجهين : أن يكون معناهما متقارباً وأن يكون
 أحدهما مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد والمضاد هو المطابق
 - ٢٠٣ - مما يجري مجرى المطابق التبديل - الذي يقرب من المضاد
 هو المخالف وبعضهم يجعله من المطابق - ٢٠٥ - الإيجاب والسلب
 - ٢٠٥ - بيان أن من شروط الفصاحة الإيجاز - ٢٠٧ - تقسيم
 دلالة الألفاظ إلى المساواة والتبديل والإشارة وبيان مواضعها - ٢١٠ -
 إيجاز الحذف وإيجاز القصر - ٢١٥ - الإخلال - ٢١٧ - المساواة
 - ٢١٩ - التبديل - ٢١٩ - الفرق بين التطويل والحشو - ٢٢٠ -
 بيان أن من شروط الفصاحة أن يكون معنى الكلام واضحاً وبيان
 الأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على المسامع - ٢٢٦ - بيان حكم
 الكلام الذي وضع لغزاً - ٢٢٩ - بيان أن من نعوت الفصاحة
 الإرداف وهو الكناية - ٢٣٢ - بيان أن من نعوت الفصاحة التمثيل .

٢٣٤ الكلام في المعاني مفردة .

- ٢٣٤ - بيان أن الكلام على المعاني من حيث توجد في الألفاظ
 الموافقة على طريقة الشعر والرسائل ونحوهما وبيان الأوصاف التي
 تطلب من المعاني - ٢٣٥ - الصحة في التقسيم - ٢٣٨ - بيان أن
 من الصحة في التقسيم تجنب الإستحالة والتناقض - ٢٤٥ - بيان أن
 من الصحة ألا يوضع الجائز موضع الممتنع - ٢٤٦ - بيان أن من
 الصحة صحة التشبيه - ٢٥٦ - بيان أن من الصحة صحة الأوصاف
 في الأغراض من المدح وغيره - ٢٦٧ - بيان أن من الصحة صحة
 المقابلة في المعاني - ٢٦٨ - بيان أن من الصحة صحة النسق والنظم

بحسن التخلص من معنى إلى معنى - ٢٧٠ - بيان أن من الصحة
 صحة التفسير - ٢٧١ - بيان كمال المعنى - المبالغة والعلو والخلاف
 فيهما - ٢٧٣ - التحرز مما يوجب الطعن (الإحتراس) - ٢٧٥ -
 الاستدلال بالتمثيل - ٢٧٧ - الاستدلال بالتعليل (حسن التعليل) .
 ٢٧٨ - فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في التفضيل بين المتقدمين والمتحدثين .
 ٢٨٦ - فصل في ذكر الفرق بين المنظوم والمنثور وما يقال في تفضيل أحدهما
 على الآخر .

٢٨٨ - فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته .

٢٩٢ - فصل في بيان

٢٩٢ - فصل في بيان
 ٢٩٣ - فصل في بيان
 ٢٩٤ - فصل في بيان
 ٢٩٥ - فصل في بيان
 ٢٩٦ - فصل في بيان
 ٢٩٧ - فصل في بيان
 ٢٩٨ - فصل في بيان
 ٢٩٩ - فصل في بيان
 ٣٠٠ - فصل في بيان

فهرسُ الأعلام

- | | |
|---|--|
| - أبو الحسين أحمد بن سعد الكاتب
١٧٥ | - آدم أبو البشر ٤٩ |
| - أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن
سليمان المري ٧١ - ٩٠ - ٩٨ | - إبراهيم بن اسماعيل ١١١ |
| - ١٠٣ - ١٣٥ - ١٣٨ - ١٣٩ | - إبراهيم بن العباس ١٧٥ |
| - ١٦٧ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٦ | - إبراهيم بن محمد الامام ٦١ |
| - ١٩٠ - ١٩٧ - ١٩٨ - ٢٠٣ | - أبو اسحاق بن هلال الصابي ١٦٤ |
| - ٢٢٦ - ٢٤٢ - ٢٤٩ - ٢٧٢ | - ١٧٤ - ١٧٨ - ٢٢٠ - ٢٥٣ |
| - ٢٧٥ | - ٢٥٧ - ٢٦٧ |
| - أبو العباس أحمد بن يحيى ٢٤ | - أبو بصير ٨٢ |
| - أحمد بن يوسف الكاتب ١٧٥ | - أبو تغلب بن ناصر الدولة ١٦٤ |
| - ابن احمر ١٢٧ - ١٢٨ - ١٣٠ | - ابن جني - أبو الفتح عثمان بن
جني ٢٥ - ٢٧ - ٢٨ - ١٠٧ |
| - ١٨٩ | - ١١٦ - ١٧٠ - ١٨٢ |
| - الاحنف ١٧٧ | - ابن الحجاج - أبو عبد الله
الحسين بن أحمد بن الحجاج
١٦٩ - ٢٨٤ |
| - الاحوص ٢٥٣ - ٢٦١ | - أبو الحسن التهامي ٢٤٩ - ٢٧٧ |
| - أبو حية النميري ٢٠٨ | - أحمد بن أبي ذؤاد ٩٧ |
| - أخت ذي الكلب ٢٥٢ | - أبو طالب أحمد بن بكر العبدي
٣٤ - ٣٧ - ٦٢ |
| - ابن خدام ٢٧٩ - ٢٨٠ | |
| - الاخشيذ ١٤٩ | |
| - الاخطل ١٤٠ - ١٤١ - ٢٥٩ | |
| - الاخفش - أبو الحسن سعيد
ابن مسعدة ٢٥ | |

- الاخفش - ابو الحسن علي
- ابن سليمان ١٩٩
- ابو داود المطران ٥٠
- ابو ذؤاد الايادي ٥٢
- ابو ذؤيب الهذلي ١٢٥ - ٢٥٧
- ارسطو طاليس ٢٢١
- ابن الرومي ١٦٢
- ابن رميلة ١٢٧
- ابو زيد الانصاري ٣٢
- ابو السائب المخزومي ٢٥٨
- اسحاق بن ابراهيم الموصلي ٩٨
- اسحاق الاعرج ٢٥٨
- ابو اسحاق النظام ٢٠٨
- ابو سعيد السيرافي ٣٢ - ١١٢
- اسماعيل بن صبيح ١٧٥
- ابو القاسم اسماعيل بن عباد
- صاحب ١٢٥ - ١٨٢ - ٢٢٨
- ابو شعيب القلال ١٦٨
- ابو الشيص ٧٧
- ابو صخر للهذلي ٨٦ - ٨٧ - ١٩١
- ابن عباس ١٧٧
- ابو العبر ٢٤٥
- ابو العتاهية ٦٨ - ١٤١ - ١٦٨
- ٢٦٢
- ابو عدي القرشي ١١٤ - ١٨٤
- ٢١٩ - ٢٦٨
- ابن الاعرابي ٢٧٨
- الاعشى ١٤٨ - ١٥٥ - ٢٦٦
- ابو علي البصير ١٧٥
- ابو عمرو بن العلاء ١٦ - ٢٣
- ٢٨٤
- ابو العميشل ٢٢٧
- ابو الاعور السلمي ٦٢
- الافندي الاودي ١٩٥
- ابن محلم ١٤٧
- امرؤ القيس بن الجهم ٤٨ - ٧٠
- ٨٢ - ٩٢ - ١٠٤ - ١٢٢
- ١٢٣ - ١٢٩ - ٢٤٨ - ١٤٩
- ١٥٤ - ١٥٩ - ١٦٣ - ١٦٣
- ١٨٨ - ١٩٠ - ١٩٣ - ٢١٢
- ٢١٧ - ٢٢٠ - ٢٤٨ - ٢٥١
- ٢٥٧ - ٢٦٣ - ٢٧٥ - ٢٧٣
- ٢٨٥ - ٢٨٦
- ٢٤٦ - ٢٧١ - ٢٧١
- ٧٥٦ - ٧٥٦
- ابن منارة ٣٢٧
- ابو مهدية الاعرابي ٣٠٣
- ابو الفصح ١١٧
- ابن جاني الاندلسي - ابو القاسم
- محمد ٢٨٠ - ٢٧٧ - ٢٧٧
- ابو الهذيل - مخلد بن الهذيل
- ٤٥ - ٤٧
- ابن هروان ٢٤٢ - ٢٥٥
- ابو هفان ٢٧٣ - ٢٨٧ - ٢٢١
- اوس بن حجر ١٥٨
- اياس بن زهير ١٧٦
- ايمن ٢٥٤
- ابن يعفر ١٩٢ - ٢٢٢ - ٢٢٢

- جريز بن عطية ١٥ - ٦٨ - ٧٩
- ١٨٤ - ١٩٤ - ٢٠٢ - ٢٣٦
- ٢٥٣ - ٢٥٩ - ٢٦١ - ٢٨٤
- جساس ٥٣
- جعفر بن حرب ٤٦
- جعفر بن مبشر ٤٦
- ابن ثوابة ابو الحسين جعفر بن محمد ١٦٣ - ١٧٥
- جعفر بن يحيى ١٧٥ - ١٨٤
- ٢٠٨
- جميل ٢٥٨

الحاء

- الحارثي (بكر بن النطاح) ٢٣٦
- الحارث بن حلزة ٢١٦
- الحارث بن معاوية المازني ١٧٧
- ابو تمام حبيب بن اوس الطائي
- ٥١ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٩ - ٧٣
- ٧٤ - ٧٥ - ٧٧ - ٧٨ - ٨٥
- ٨٧ - ٨٨ - ٩٧ - ١٠٢ - ١١٥
- ١٢٠ - ١٢٤ - ١٢٦ - ١٢٩
- ١٣٣ - ١٣٥ - ١٤٠ - ١٤١
- ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٥ - ١٥١
- ١٥٢ - ١٥٤ - ١٥٨ - ١٦١
- ١٦٦ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٨٩
- ١٩٣ - ١٩٥ - ٢٩٦ - ٢٠٣
- ٢٠٤ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٣٦
- ٢٤٠ - ٢٤٢ - ٢٤٤ - ٢٤٥
- ٢٦٤ - ٢٦٩ - ٢٧٥ - ٢٧٨
- ٢٧٩
- الحجاج ٢٣٣ - ٢٦٥
- حذيفة بن بدر ٥٥
- حرب بن عناب ١٦٢

الباء

- البيضا - ابو الفرج عبد الواحد
- ابن نصر ١٦٤ - ١٧٥ - ١٧٧
- بشينة ٢٥٨
- البحري - ابو عبادة الوليد بن عبيد عز الدولة بختيار بن معز الدولة ١٦٤ - ١٦٨
- ابو النجم بدر الحرمي ١٦٤
- بشر بن برد ٢٠٣ - ٢٤٨
- بشامة بن عمرو بن القدير ١٩٠
- بشر بن ابي خازم ٢١٦
- بشر بن مروان ٢٥٨
- بشر بن مسهر ١٦٢
- بشر بن المعتز ١٧١

التاء

- تابط شرا ١٣٧
- التوزي ١٥٥

الجيم

- الجاحظ - ابو عثمان عمرو بن بحر ٥٥ - ٦٣ - ٦٦ - ٧٣
- ١٦٦ - ١٦٨ - ١٧٥ - ٢٠٨
- ٢٢٩ - ٢٤٠ - ٢٧٩
- الجبائي - ابو هشام عبد السلام
- ابن محمد ١٩ - ٢١ - ٣٣
- ٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩
- الجبائي - ابو علي محمد بن عبد الوهاب ٢١ - ٣٩ - ٤٦ - ٤٧
- جبريل ٨٣
- جحا ٢٤٥

الذال

- الداعي العلوي ١٨٣
- داؤد ٨٢
- ذعبل بن علي ٢٠٢
- دعلج بن احمد بن دعلج ١٧٣
- ديك الجن ٢٥٢

الذال

- ذو الرمة ٧١ - ١٢٢ - ١٢٥
- ١٢٨ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٥٥
- ١٨٣ - ٢٦٥ - ٢٨٤

الراء

- روبة بن العجاج ٧٧ - ٦٧ - ٧٩
- الرشيد ٢١٢
- الشريف الرضي ٨٥ - ٨٧ - ٨٩
- ٩٠ - ١٢٠ - ١٢٥
- ١٣٥ - ١٣٧ - ١٤٠ - ١٦٢
- ١٦٥ - ١٩١ - ٢١٢ - ٢٧٤
- الرماح بن ميادة ٢٩٢
- رويشد بن كثير ١٦

الزاي

- زهير بن ابي سلمى ٦٢ - ٧٥
- ١٢٣ - ١٢٤ - ٢٥٥ - ١٥٧
- ١٥٩ - ٢٠٢ - ٢١٢ - ٢١٨
- ٢٢٣ - ٢٢٦ - ٢٤٤ - ٢٩٢
- ٢٨٣ - ٢٨٤
- زياد الامجم ١٩٥ - ٢١١ - ٢١٢
- زيد بن سطين ٦٤
- ابو القاسم زيد بن علي القارسي ١٧٦
- زيد بن عوف العليمي ٢٤٨

- حسان بن ثابت ٥٨ - ٨٣
- ١٧٩ - ١٠٨

- ابو القاسم الحسين بن بشر
- الآمدي ٦٣ - ١١٥ - ١٢٢
- ١٤٢ - ١٥٧ - ١٥٩ - ١٦٩
- ١٩٥ - ٢٠٠ - ٢٤٣ - ٢٤٤
- ٢٤٥ - ٢٦٥

- حريش بن غناب ١٦٢
- الحسن البصري ٢٠٤
- ابو نواس الحسن بن هانيء ١٦٦
- ١٦٨ - ١٨٤ - ٢٤٣ - ٢٥٩
- ٢٦٣ - ٢٧١ - ٢٨٥

- الحسن ١٧٧
- الحسين ١٧٧

- الحسين بن الضحاك ١٦١
- ابو القاسم الحسين بن علي المغربي ٦٥

- الحسين بن مطير ١٢٨ - ٢٤٩
- الحطيئة ١١٦ - ١٧٩ - ٢٨٣
- الحكم ٢٥٤

- حميد بن فور الهلالي ٢١٤
- حيان بن ربيعة الطائي ١٩٤

الخنساء

- خالد الخداد ١٦٩
- خالد بن صفوان ١٩٧
- خالد القسري ٢١٢
- خدائش بن زهير ١١٤
- خفاف بن ثدبة ٧٩
- ابو الجيس خمارويه بن احمد بن طولون ١٦٣
- الخليل بن احمد ٥٧ - ٢٩
- ١٠١ - ١٩٣ - ٢٥٠ - ٢٨٩
- الخنساء ١٩٠

- الطرماح ٨٢ - ٢٤٩ - ٢٦٧ - ٢٨٤
- طفيل الفنوي ١٢١ - ١٢٣ - ٢٠٢ - ١٢٥
- الطماح ١٩٤

الظاء

- الظاهر الجزري ١٦٨

العين

- عامر بن جوين ٨٤
- العباس ٦١
- العباس بن مرداس ٨٣
- ابو نصر عبد العزيز بن نباتة ٧٣
- ٧٥ - ٨٨ - ٩١ - ٩٢ - ١٢٤
- ١٢٥ - ١٦٩ - ١٧٩ - ٢٥٢
- ابو الهيجاء عبد الله بن حمدان ١٠٣
- عبد الله بن الزبير ٢٠٢
- عبد الله بن السمط ٢٦٣
- عبد الله بن طاهر ٢٢٧
- عبد الله بن المعتز ١٩٥ - ٢٧٤ - ٢٧٥
- عبد الله بن المقفع ١٧٥
- القاضي ابو الحسين عبد الجبار ابن حمد الهمداني ٢٠
- عبد الحميد بن يحيى الكاتب ١٧٥
- عبد الرحمن بن عبد الله القس ٢٤٠ - ٢٤٤ - ٢٥٨
- عبد الصمد بن المعذل ١٤٠
- عبد الملك بن قريب الاصمعي ١٦
- ٧٠ - ٨٢ - ١٢١ - ١٥٥ - ٢٧٩ - ٢٠٠

السين

- السري الموصلي ١٣٥
- سعيد بن جبير ٢٧٧
- سعيد بن حميد الكاتب ١٧٥ - ١٧٨
- سعيد بن عبد الله ٢٦٢
- الاخفش سعيد بن مسعدة ٢٥ - ٢٠٠
- السفاح ٢٤٦
- سلم الخاسر ١٢٨
- سماك الاسدي ٢٥٩
- السموال ٥٣ - ٢٠٥
- سهل بن هارون الكاتب ٦١
- سويد بن منجوف ٢٥٩
- سويد بن هبيرة ١٧٦
- سيويه ١٦ - ٢٩ - ٢٤ - ٣٧
- سيف الدولة ١٧٧

الشين

- الشماخ بن ضرار ٧٨ - ١٨٧ - ٢٠٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢٣٥

الصاد

- ابو العلاء ضاعد بن عيسى الكاتب ٧١ - ٨٩ - ١١٧

الضاد

- ضمرة بن ضمرة ٦٢

الطاء

- طرفة بن العبد ١٥١ - ٢١٨ - ٢٦٢ - ٢٧٣

١٤٩ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٧٢ -
 ١٧٣ - ٢١١ -
 علي بن محمد البصري ١٥٤ -
 ابو الحسن علي بن مقلد بن مقلد ١٣١٩ -
 علي بن عباس الرومي ١٨٠ -
 عمر بن الخطاب ١٥٧ - ٢٠٢ -
 ٢٧١ -
 عمر بن ابي ربيعة ١٤١ - ٢٣٠ -
 ٢٥٣ -
 عمرو (بن معد كروب) ٨٦ -
 ١٦٠ - ٢٩٤ -
 عمرو بن شناس ١٨٧ -
 عمرو بن عبيد ٢٠٤ -
 ابو نعامه عمرو بن عيس العدوي ١٧٦ -
 عمرو بن كلثوم ٢٠٤ -
 عمرو بن مسعدة ٢١ - ٢١٢ -
 العنبري ١٦١ -
 عنزة ٦٩ - ٢٤٩ -
 ٧٨١ - ٨٧ -
 ٥٦٦ - ١١٢ الفاء -
 الفتح بن خاقان ٢٦٨ -
 الفراء ١١٦ -
 الفرزدق ٦٩ ٧٦ ١١١ - ١١٢ -
 ١١٤ - ١١٨ - ٢٠٣ - ٢٥٣ -
 ٢٥٥ - ٢٦١ - ٢٦٤ - ٢٦٥ -
 ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٨٤ -
 الفضل بن يحيى ١٨٤ - ٢٥٩ -
 القادر بالله ١٦٤ -
 ٢٧٧ - ٢٢٢ -

- عبد الملك بن مروان ١٨٤ - ٢٦٥ -
 ٢٦٦ -
 عبيد بن الابرص ١٩٢ -
 - ابو القاسم عبيد الله بن سليمان
 ابن وهب ١٦٤ -
 - عبيد الله بن قيس الرقيات ١٠٩ -
 ٢٦٥ - ٢٦٦ الفاء -
 - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود ٢١٥ -
 - العجاج ٦٧ - ٢٣٣ -
 - عدي بن الرقاع العاملي ١٥٤ -
 ٢٤٨ -
 - عدي بن زيد ١٨٥ - ٢٦٤ -
 - عروة بن الورد العنسي ٨٥ -
 ١١١ - ١١٤ - ٢١٥ -
 - عضد الدولة ١٧٨ - ١٨٣ -
 - عطية بن جمال ٢٦٤ -
 - علقمة بن عبدة ٢٣٧ - ٢٥٣ -
 - علم الهدى - السيد المرتضى او
 الشريف المرتضى ١٩ - ٢٤٩ -
 ١٤٨ - ٢٣٨ -
 - علي ٢١٢ -
 - علي بن الحسين ١٧٧ -
 - الاخفش علي بن سليمان ٢٠٠ -
 - ابو الفرج علي بن الحسين
 الاصفهاني ١٩٩ - ٢٠٠ -
 - علي بن عبد العزيز الخوي ١٧٦ -
 - ابو الحسن علي بن عبد العزيز
 الجرجاني ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ -
 ٢٤٠ -
 - ابو الحسن علي بن عبد العزيز
 وزير القادر ٢٦٤ -
 - ابو الحسن علي بن عيسى الزماني
 ٩٩ - ١٠١ - ١١٨ - ١٢٠ -

٨١ - ٨٨ - ٩١ - ٩٢ - ٩٧ -
 ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٥ - ١٠٧ -
 ١٠٩ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٥ -
 ١١٦ - ١٢٦ - ١٢٨ - ١٢٩ -
 ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٤ -
 ١٤٧ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٦٢ -
 ١٦٥ - ١٦٧ - ١٧٠ - ١٨١ -
 ١٨٢ - ١٨٣ - ٢٠١ - ٢٠٦ -
 ٢١٨ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٦٢ -
 ٢٧٢ - ٢٧٤ .

- محمد بن ادريس الشافعي ٧٨
 - ابو مسلم محمد بن بحر ١٧٥
 - ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد
 ٢٤
 - ابو الفضل محمد بن الحسين بن
 العميد ١٧٥
 - محمد بن عبد الله الاصفهاني ١٧٥
 - محمد بن عمران التيمي ٢٠٢
 - محمد بن غالب الكاتب ١٧٥
 - ابو الربيع محمد بن الليث الكاتب
 ١٧٥
 - ابو علي محمد بن المظفر الحاتمي
 ١٩٩
 - محمد بن مناذر ٦٨
 - محمد بن وهيب ٢٦٩
 - ابو بكر محمد بن يحيى الصولي
 ١٤٠
 - المخزومي ٩٠ - ١٧٥ .
 - المرار بن سعيد الاسدي ٢٥٤
 - المرقش الاصغر ٢٦٣
 - مروان بن محمد ٢٣٣
 - مسكين الدارمي ١٩٥
 - مسلم بن بديل ١٧٦

- ابو عبيد القاسم بن سلام ١٧٧
 - ابو الفرج - قدامة بن جعفر
 الكاتب ٩٤ - ٩٥ - ١٠٥ - ١٥٥
 - ١٥٧ - ١٧٨ - ١٩٨ - ١٩٩
 - ٢٠٠ - ٢٠٣ - ٢١٢ - ٢١٦
 - ٢٣٧ - ٢٤١ - ٢٤٣ - ٢٦٥
 - القطامي ٧٣ - ١٩٤
 - قطري بن الفجاءة ١١٧
 - قنعب بن ام صاحب ٨٢
 - قيس بن خارجه الفزاري ٢٠٨

الكاف

- كافور الاخشيدي ٦٦ - ١٤٩
 ١٥٠
 - كثير بن عبد الرحمن ٧١ - ١٨٠
 - ٢٦٠ - ٢٦٦
 - كعب بن زهير ٢٦٣ - ٢٨٣
 - كعب بن مامة الايادي ٥٣
 - كليب ٥٣
 - الكميث بن زيد ٧٠ - ١٢٧
 - ٢٠١ - ٢٥٣ - ٢٨٤

الميم

- المأمون ١٠٥ - ٢١٢ - ٢٤٦
 . ٢٦٣
 - مالك بن اسماء بن خارجه ٦٩
 - مالك بن خريم الهمداني ٨٠
 - مالك بن ابي كعب ١١٤
 - المبرد - ابو العباس محمد بن
 يزيد ٢٥ - ٢٦ - ٢٨ - ٩١ -
 ١٥٥ - ١٨٦ - ٢٧٩
 - المتلمس ١٥٧
 - ابو الطيب المتنبي ٥٠ - ٥٦
 - ٦٥ - ٦٦ - ٧٤ - ٧٦ - ٨٠

- مسلم بن الوليد ١.٤ - ١٥١ -
١٩٣
- المسيب ٢٦٣
- مسيلمة ١٤
- مصعب ٢٦٥
- مضر بن ربيعي ٧٩
- ابو القاسم المطرز البغدادي ٢١٥
- معاوية ١٧٧
- معبد ٨٣
- المتصم ٢٤٦
- المتضمد بالله ١٦٣
- المتز بالله ١٩٩
- معقل بن خويلد الهذلي ١٣٨
- ابو عبيدة معمر بن المثنى ٢٣
- معن ١٢٨
- ابو الخطاب مفضل بن ثابت ١٦٨
- المقدر بالله ١٦٤
- منصور ١٧٧
- المنصور ٢٤٦
- المنهال بن عمرو ١٧٧
- المهدي بالله ١٨٠
- المهدي ٢٤٦
- المهلب ٢٣٣
- المهلبى ١٦٨
- ابو الحسن مهيار بن مرزويه ١.٦
- ١٥١ - ١٩٧ - ٢١٥
- موسى ٣٢
- ميمون الزنجي ٧١
- النون**
- النابغة الجعدي ٢٠٠ - ٢٧٢
- النابغة الذبياني ٩١ - ١٨٥
- ١٨٧ - ٢٤٧ - ٢٥٢ - ٢٧٢
- ٢٧٣ - ٢٧٧
- نافع بن جبير ١٧٧
- نافع بن خليفة الضوي ٢٧١
- النجاشي ٨٠
- نصيب ٢٠١ - ٢١٤ - ٢٣٥
- ٢٥٣
- النعمان بن بشير ١٩٤
- النعمان بن النذر ٦٢ - ٢٤٧
- ٢٧٧
- ابو عبيد نعيم بن مسعود الهروي
- ١٧٦
- تقفور ٥٠
- النمر بن توبل ٢٧٢
- نوفل بن مساحق ١٩٨
- الهاء**
- الهادي ٢٤٦
- هارون ٥٨
- هذيل الاشجعي ٢٣٧
- هشام بن عبد الملك ١١١ - ١١٤
- ١٨٣
- هند بنت النعمان ٢٦٨
- الواو**
- الواواء اللمشقي ١١٩ - ٢٥٢
- الواثق بالله ٢٤٥
- الواثق ١٦٩
- الوليد بن عبد الملك ٦٨ - ١٩٨
- ابو عبادة البحرني الوليد ابن
- عبيد ٧٢ - ٧٧ - ٨١ - ٨٣

الياء	
-	١٦٠ - ١٣٧ - ١٣٢ - ٨٦
-	١٩٩ - ١٨٤ - ١٨٠ - ١٧٠
-	٢١٨ - ٢١٤ - ٢٠٤ - ٢٠١
-	٢٤٠ - ٢٣٨ - ٢٣١ - ٢٢٨
-	٢٦٨ - ٢٥٧ - ٢٥٢ - ٢٤٤
-	٢٧٦ - ٢٧٥ - ٢٧٢ - ٢٦٩
-	٢٧٧ - ٢٧٩
-	٢٣٣ - ٢١٧ - الوليد بن يزيد



فهرس الشعراء وقوافيهم

الإخطل :
 ٢٥٩ ، بمطيق ، السرر ٢٦٠ ، جذب
 ابو ذؤيب الهذلي
 ١٢٥ تنفع ٢٥٧ ، الاصبغ
 ابن الرومي :
 ١٦٢ ، ذهب
 ابن رميلة :
 ١٢٧ ، بساعد
 اسحاق بن ابراهيم الموصلي :
 ٢٦٨ ، هشام ٢٧٩ ، الفليل
 الصاحب ابو القاسم اسماعيل
 ابن عباد :
 ١٨٢ ، تغلب
 ابو الشيبص :
 ٧٧ ، المقراض
 ابو صخر الهذلي :
 ٨٦ ، بالصرم ١٦٠ ، الدهر ١٩١ ،
 القدم
 ابو العتاهية :
 ١٤١ ، وجناته ١٦٨ ، حقا ٢٦٢ ،
 الكرسي
 ابو عدي القرشي :
 ١١٤ ، طريد ١٨٥ ، هود ٢١٩ ،
 كالاذناب ٢٦٨ ، الجنود

الالف

ابو العلاء احمد بن عبد الله
 ابن سليمان المعري :
 ٩٠ ، الجران ١٣٨ ، الجدع ، تفقم
 ١٣٩ السبب ١٣٩ ، الردع ١٦٧ ،
 الجمع ١٨١ ، ترديدا ١٨٢ ، القابل
 ١٩١ ، الخدع ١٩٧ ، الشعر ، الشايبا
 ١٩٨ ، بمقلع ٢٠٣ ، حال ٢٢٦ ،
 نهود ٢٢٧ ، الخال ٢٤٢ ، تذكرة
 ٢٤٩ ، الكدر ٢٥٠ ، الخفقان ٢٥٤ ،
 مترع ٢٧٢ يخطوا ، ٢٧٥ ، الخصر
 ابو الحسن التهامي :
 ٢٤٩ ، النوار ٢٧٧ ، صاح
 ابن احمر :
 ١٢٧ ، زير ١٨٩ ، مشتهر
 الاحوص :
 ٢٦١ ، قرت ، ابالي
 ابو حية النميري :
 ٩٩ ، رميم
 اخت ذي الكلب :
 ٢٥٢ الجلابيب
 ابو خراش الهذلي :
 ٦٦ ، كهل

الباء

- بشار بن برد :
٢٠٣ ، ثم نم ٢٤٨ ، كواكبه
بشامة ابن عمرو بن الفدير :
١٩٠ ، ويلا
بشر بن ابي خازم :
٢١٧ ، مداها
بكر بن النطاح :
٢٣٦ ، تسمع

التاء

- تأبط شرا :
١٣٨ ، رثيم

الجيم

- جها الاسدي :
١٥٨ ، وحافر
جرير :
١٥ ، بالنواقيس ، ٦٧ ، هبلع ، ٦٨ ،
بوزع ، ٧٩ ، لوام ، ١٨٤ ، بالرواح ،
١٩٤ ، حابس ، ٢٠٢ ، بشماليا ،
٢٣٦ ، مواليها ، ٢٥٩ ، جرير ٢٦١
لامع ، ٢٦١ ، بسلام
جميل :
٢٥٨ ، بالقوادح

الحاء

- الحارث بن حلزة
٢١٦ ، كدا
ابو تمام حبيب بن اوس
الطائي :
٣٥ ، ٣٩ ، الفؤاد ٥١ ، بسحائب
٦٦ ، كهل ، ٦٧ ، قنطر ٦٩ ، تالد ٧٢ ،

الاعشى

- ٨٣ ، قذالها ١٤٨ ، طحالها ١٥٥ ،
الوغل ١٥٧ ، اشقالي ٢٦٦ ، ابطالها
ابو الاعور السلمي :
٦٢ ، التكلم
الافوه الاودي :
١٩٥ ، عنتريس
ابو القاسم الزاهي :
١١٩ ، جاذرا
امرؤ القيس :

- ٧ ، سنما ٨٣ ، واغل ٩٢ ، المعذب
١٠٤ ، بال ١٢٢ ، بكلكل ١٣٩ ، ممر
١٥٤ ، يشقب ١٥٩ ، تقصد ١٦٣ ،
اذلال ١٨٨ الخالي ١٩٠ ، خصر ،
١٩٤ ، تلبسا ، ٢١٣ ، وان ٢١٧ ،
الجالبي ٢٣٠ ، تفضل ٢٤٨ ، البالي
٢٥١ ، حال ٢٥٧ ، دبر ، ٢٥٨ ، باعزل
٢٦٢ ، منتشر ، ٢٦٢ ، بفعل ٢٧٥ ،
مهذب ٢٨٠ ، خدام ، ٢٨٦ ، فحومل

ابو النجم

- ١١٦ ، جوزائه
ابن هرمة :
٨٠ ، بمنزاح ٢٤٢ ، اعجم ،
٢٥٥ شحاحا
ابو هفان :
٢٧٣ ، جانب
اوس بن حجر :
١٥٨ ، جدعا
ايمن بن خزيم :
٢٥٤ ، ولودا
ابن يعفر :
١٩٢ ، تميم

ابو نواس الحسين بن هاني :
١٦١ ، حمقا ١٦٨ ، ذارس ١٨٤ ،
وتادي ٢٤٣ ، عذاري ٢٥٩ ، ينيما
٢٦٣ ، مخوق ٢٧٢ ، يخلق ٢٨٥ ،
سراء

الحسين بن الضحاك :
١٦١ ، الصيف

الحسين بن مطير :
١٣٩ ، اجدعا ٢٤٩ ، مرتما

الحطيئة :

١٠٣ ، نجد ١١٦ ، حافره ١٧٩ ،
بالزفرات

الحكم :

٢٥٤ ، يكف

حميد بن ثور الهلالي :

٢١٤ ، تسما

حيان بن ربيعة الطائي :

١٩٤ ، الحديد

الخاء

خالد بن صفوان :

٢٤٥ ، اخضر

خداس بن زهير :

١١٤ ، الحمر

خفاف بن نديبة :

٧٩ ، الاثمد

الخليل بن احمد :

٦٩ ، بوزع

الخنساء :

٣٦ ، لا فالها ، ١٩٠ ضرار

الذال

دعبل بن علي :

٢٠٢ ، فبكي

رثانا ٧٤ ، جديلا ٧٥ ، قايري ٧٦ ،

تفتم ٧٦ ، بحال ٧٧ ، الايم ٧٨ ،

تلهوق ٨٥ ، نديم ٨٧ ، الاقبال ،

مقمر ٨٨ نكال ، الطموحا ٨٩ ، تنحر

لواني ٩٨ ، بالررضى ١٠٢ ، وحدي

١١٥ ، شهيدا ١٢٤ ، ١٨٨ ،

فاصلما ١٢٦ ، اسحار ، خرقك ،

ركوبا ، الابي ١٣٥ ، القد ١٤٠ ،

بكاني ١٤٢ ، كتاب ١٤٣ ، تزهرا ،

برد ١٤٤ سنامه ، السلم حسود ،

١٤٥ المساعي ، القوائد ١٥٤ ،

الججاثا ١٥٨ ، الكمد ، تجلدي

الزويد ١٦١ ، محمود ، رجم ، التنين

قفاكا ١٦٦ ، ميرض ، ١٦٧ -

بالاسماء ١٦٩ ، الخشب ١٧٠ ،

ذوابل ١٨٩ ، يصرع ١٩٦ ، قواضب

المقيم ١٩٦ ، نجد فاصلما ، خشين

السلم ، الفرد ، ٢٠٢ ، سودا ،

٢٠٣ ، يبرد ٢٠٤ ، خضر ٢٠٤ ،

جليا ٢٢٧ ، طابه ٢٣٧ ، اثلاثا

٢٤٠ معقولا ٢٤٢ ، المفرق ٢٤٤ ،

رسولا ٢٤٥ ، فسيكون ٢٦٤ ، برد ،

الاقرب ٢٦٥ بدل ، مسروق ٢٧١

شيبا ٢٧٥ ، السلم ٢٧٦ حسود ،

اجدع ٢٧٨ جهله

حريث بن عناب :

١٦٢ ، اسودا

حسان بن ثابت :

٥٨ ، المرجان ٨٣ ، كفاء ١٠٨ ،

المقبل ١٨٠ ، الحوارك

اعتنقا ٢٤١ ، الديم ٢٦٢ ، الفرقا
٢٨٥ ، خلفا
زياد الاعجم :
١٩٥ ، سنام

السين

السري الموصلی :
١٣٦ ، المتوقد
سلم الخاسر :
١٣٨ ، دام
السموئل :
٢٠٥ ، نقول

الشين

الشمخ بن ضرار :
٧٨ ، تزوج ١٨٧ ، رياضها ٢٠٥ ،
دملج ٢١٦ ، باليمين ٢٣٥ ، يتدحرج

الصاد

ابو العلاء صاعد بن عيسى
الكاتب :
٨٩ ، الشوائم

الطاء

طرفة بن العبد :
١٥١ ، يدي ٢١٨ ، تزود ٢٧٣ ،
تهي

الطرماع :
٨٢ ، الحنات ٢٤٩ ، يفمد ٢٦٧ ،
التراب
طفيل الغنوي :
١٢١ ، الرجل ٢٠٢ ، مبدول

ديك الجن :
٢٥٢ ، جاذرا

الذال

ذو المخرق الطهوى :
٨٤ ، اليجدع
ذو الرمة :

٧١ ، اعتدالها ١٢٢ ، الفجر ١٣٨ ،
الكبر ١٣٩ ، القواطع ١٤٠ ، مسجوم
١٤١ يتفرق ١٥٥ ، المسلسل ١٨٣
سرب ٢٦٠ ، تثب ٢٧٤ القطر

الراء

رؤبة بن العجاج :

٥٧ كاللقق ٧٩ ، الحما ٨٤ الاضخما
الشريف الرضى :

٨٥ ، ١١٠ ، العواد ٨٧ ، مطعم ٨٩
السلم ٩٠ ، الحقوق ١٢٤ ، لقام
١٢٥ تضع ١٣٥ ، فارغ ١٣٧ ،
السامي ١٤٠ عظمه ١٦٢ ، الفيداق
١٦٥ ، احشائي ١٩١ ، ربيع ٢١٣ ،
تخفق ٢٧٤ ، مشار

الرماع بن ميادة :

٢٣٢ ، شمالكا

رويشد بن كثير الطائي :

١٦ الصوت

الزاي

زهير بن ابي سلمى :

٣٥ ، الدم ٦٦ ، بحقلد ٧٥ ، القمل
١٢٣ ، رواحله ١٥٥ ، يحطم ١٥٧ ،
يسام ٢٠٢ ، صدقا ٢١٢ ، كفاء ٢١٨
تعلم - جاهل ٢٣٣ ، لهلم ٢٣٦ ،

الغناء

الظاهر الجزائري :

١٦٨ ، الرجال

العين

عامر بن جويين الطائي :

٨٤ ابقالها

العباس بن مرداس :

٨٣ ، مجمع

ابو نصر عبد العزيز بن نباتة :

٧٣ فطير ٧٥ ، الاخادع ٨٨

الدوائب ٩١ ، الشواهب ٩٢ ،

مريب ١٢٤ ، النوار ١٢٥ سؤوق ١٢٩

الفضولا ، ١٧٩ قوافيها ، ٢١٨ ،

يزيدها ، عليل ٢٥٢ ، حواجب

عبد الله بن الزبير الاسدي :

٢٠٢ ، سودا

عبد الله بن المعتز :

٢٧٤ ، أرجل

عبد الرحمن بن عبد الله

القيسي :

٢٤٠ ، آيس ٢٤٤ ، فأقبر ٢٥٨ ،

قطعا

عبيد الله بن قيس الرقيات :

١٠٩ الشمس ٢٦٥ ، الذهب ٢٦٦ ،

الظلماء

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة

ابن مسعود :

٢١٥ الرأث

المبجج :

٧٠ مسرجا

عدي بن الرقاع العاملي :

١٥٤ ، ٢٤٨ ، جاسم ٢٤٨ مداها

عدي بن زيد :

١٨٥ ، مصلتين ٢٦٤ ، الخريص

عروة بن الورد :

٨٥ ، ١١١ ، زوخ ١١٤ ، يفوق

٢١٥ أعذرا

عقفان بن قيس بن عاصم :

٣٦ تشقق

علي بن محمد البصري

١٥٤ ، مخطط

ابو الحسن علي بن مقلد بن

منقذ :

١٣٦ ، الجار

عمر بن ابي ربيعة :

١٤١ ، الشباب ٢٣ ، هاشم

عمرو بن معد يكرب :

٨٦ كنيع ١٦٠ سنام تستطيع ٢١٤

أجرت ٢٢٢ الاضقان

عمرو بن شاس :

١٨٧ ، بتضلال

عمرو بن كلثوم :

٢٠٤ ، رونا

العنبري :

١٦١ ، مجنون

عنتره :

٧٠ ، الديلم ٢٤٩ ، المترنم

عوف بن محلم :

١٤٧ ، ترجمان

الغناء

الفرزدق :

٨١ الصياريف ١١١ ، يقاربه ١١٢

اميرها ١١٣ الاغنام ١١٤ ، فائقاني

١٤٨ ، أطول ٢٠٣ ، لجان ٢٥١ ،

القوائم ٢٦٤ ، جمال ٢٦٥ ، العزائم
٢٦٩ ، بالمصائب ٢٧٠ ، مفرم

القاف

قلاقل ١٠٥ ، الهمام ، شواهد
١٠٩ ، كرام ١١٢ ، الاروع ١١٣ ،
دليل ١١٣ ، ساجمه ١١٥ ، يشق
١١٦ ، الجمال ١٢٧ ، اليلب ،
احداها ١٣٤ ، جهل ١٤٧ ، فانيا ،
خالد ، ١٤٩ تأديب ١٥٠ ، بأدهم ،
شعوب ، ١٦٢ أرقم ١٦٥ ، النحول ،
الغزل ١٧٠ ، الشقائق ١٨١ ، عدم
١٨٢ ، هلاكا ١٨٣ ، ذكراها ١٨٣ ،
يتخرق ٢٠١ ، يفزى بي ٢١٨ ،
الهرم ٢٢٨ ، أحمده ، بقامي ٢٢٩ ،
اشيب ٢٢٩ ، موصوفاتها ، القدم
٢٦٢ ، يعرانا ٢٧٠ ، شجعوا ٢٧٢ ،
تقع ٢٧٤ ، المخالي

محمد بن مناذر :

٦٨ ، المرريسا

ابو القاسم محمد بن هانئ
الاندلسي :

٢٥٠ ، طرفا ٢٧٣ ، جبريلا ٢٧٧ ،

للتيم

محمد بن وهيب :

٢٦٩ ، القدح

المخزومي :

٩٠ ، سمر

المرار بن سعيد الاسدي

١١٣ ، يدوم ٢٥٤ ، دجونها

المرقش الاصفر :

٢٦٣ ، قائما

مروان بن ابي السمط :

٢٦٣ ، مشاغيل

مسكين الدارمي :

١٩٥ ، سرجا

مسلم بن الوليد :

١٠٤ ، مسلولوا ١٥١ ، الجود

القظامي :

٧٣ ، المغرب ١٩٤ ، فاد

قطري بن الفجاءة :

١١٧ ، الاقدام ١١٧ ، لحمام

قعب بن ام صاحب :

٨٣ ، ضنونا

القاف

كثير بن عبد الرحمن :

٧٢ ، ٢٦٠ ، عرارها ١٨٠ ، حلت

٢٦٠ ، سبيل ٢٦٦ ، فأذالها

كعب بن زهير :

٢٦٣ ، تفضيل

الكميت بن زيد :

٢٤ ، المحارف ٧٠ ، بالاسيل ١٢٧ ،

بالرمل ٢٠١ ، الشنب ٢٥٣ ، غفارا

الميم

مالك بن خريم الهمداني :

٨٠ ، مقنعا

التملس :

١٥٧ ، ابنما

ابو الطيب المتنبلي :

٥٠ ، سالا ٦٥ ، رنده ٦٥ ، النسب

٧٤ ، ١٥٧ سراويلاتها ٧٦ ، الخلق

٨٠ ، الكتب ٨١ اللذعنا ، الاكل ٨٨

سويداواتها ٩١ ، جمل ٩١ ، بالتناد

٩٢ العدل ٩٨ ، الف ١٠٢ ، الهتن ،

والد ١٠٣ ، لاحق ١٠٤ جاهل

الشمس بن تواب :
١٥٧ ، وإنما ٢٧٢ ، الهادي

الهاء

هذيل الاشجعي :
٢٣٧ ، غفل

الواو

الواواء الدمشقي :
١١٩ ، ٢٥٣ ، بالبرد

الواوق :
١٦٩ ، مجتهد

ابو عبادة البحتري الوليد بن
عبيد :

٦٩ ، شهدي ٧٢ ، مظلم ، ٧٧ ،
بالمقراض ٧٩ ، قسط ٨١ ، متامل
٨٢ ، الاول ٨٧ ، فيسليتي ١٣٢ ،
المنبر ١٣٧ ، الحبر ١٦٠ ، مذيعه ،
دما ١٧٠ ، مهريا ١٨٠ ، اسوادت
١٨١ ، الزائر ١٨٤ ، اباعره ١٩٨ ،
المقتصد ، شاعلا ، شاف ١٩٩ ،
طالبه ، غريف ٢٠١ ، ملاعب ٢٠٤ ،
دوني ٢٠٥ ، اعلم ٢١٤ ، قضيبا
٢١٨ ، مختصر ٢٣٢ ، الحقد ٢٣٨
العمر ٢٤٠ ، بطويل ، ٢٤٤ ، اخب
٢٥٢ ، الاجدل ، ٢٥٧ ، بصدده المسبل
٢٦٨ ، الخرائد ٢٦٨ ، ابراهيم
٢٦٩ ، الاحول - يفهما ٢٧٢ ، يتكلما
٢٧٥ ، بدار ٢٧٦ ، الصقيل ، يحترف
٢٧٦ ، دروع ٢٧٧ ، الخطوبا

الوليد بن يزيد :

٢١٧ ، باطساسها

ابن الطرية يزيد بن الصمة :
٢٤١ ، قليل

مضرس بن دبعي :

٧٩ ، السريحا

ابو القاسم الطرز البغدادي :

٢١٥ ، حرم

معقل بن خويلد الهللي :

١٢٨ ، اليد

المهلي :

١٦٨ ، فؤادي

ابو الحسن مهياري بن مرزويه :

١٥١ ، الاكل ١٩٧ ، صعدتي ٢١٥ ،
دم

التون

النافقة الجمدي :

١١٥ ، الرجم ، ٢٠٠ ، الهراسا ،

٢٧٣ ، باقيا

النافقة الديباني :

٩٢ ، نافع ١٨٥ ، مزود ١٨٧ ، ابي

٢٤٧ ، واسع ٢٥٢ ، العود ٢٧٢ ،

الجواب ٢٧٣ ، الكتاب ٢٧٧ ،
مذهب

نافع بن خليفة الفنوي :

٢٧١ ، القواضب

التجاشي :

٨٠ ، فضل

ابن مقابل نصر بن نصر

الطواني :

١٨٣ ، المهرجان

نصيب :

٢١٤ ، الحقايب ٢٣٥ ، ندي

النعمان بن بشير :

١٩٤ ، نائم

غناء، الدم ٨٤، الكلكل ٨٤ الصحراء
 ٩١ ، الانامل ٩٧ ، يكن ٩٨ ، قبر ،
 ذهول ١٠٦ دموع ١١٣ ، لامها ١١٤ ،
 كعب ١٣٤ ، التذكار ١٥٧ ، ابنما
 ١٨٧ ، الطميم ١٩٢ ، قدود ١٩٤ ،
 الانقا ٢١٣ ، ققف ٢١٤ ، القضيب
 ٢٣٧ ، العابت ٢٣٨ يسيرها ٢٦٧ ،
 اهل ٢٧. العدى

يزيد بن عوف العليمي :
 ٢٤٨ ، الممدد

يزيد بن معاوية :
 ٨٧ ، يتصرم

شعراء غير منسوبين :
 ١٥ ، الوادي ، ٣٦ فما ٣٧ سنورا ،
 الابر ٥٨ ، الفصيح ٦٤ ، مسود ٦٧
 خزخ ٦٨ قراص ٨٢ ، ارانيها ٨٣

